صورة العرب في العقل الغربي من خلال الموسوعات العلمية الغربيّة

د. عفيف البوني

باحث في قضايا الفكر القومي والثقافة العربية وعضو هيئة تحرير مجلة «شؤون عربية».

مقدمة:

كثيرة هي المقالات الصحفية وحتى الدراسات العلمية التي نشرتها الصحف اليومية والمجلات الدورية العربية، حول الصورة التي ترسمها أجهزة الاعلام المكتوبة والمرئية، وفي الكتب والمقررات والمناهج المدرسية، في الغرب عن العرب، في تاريخهم الماضي ونضالهم الحاضر من أجل التحرر والاستقلال والنهوض والتقدم.

وتَعْرِفُ النخبة العربية، وكذلك الرأي العام العربي، حقيقة هذه الصورة المشوشة والمشوّهة عن الأمة العربية في الغرب سواء عند نُخَبِهِ أو رأيه العام. ويعرف العرب عامة وخاصة، أن السياسة والاعلام في الغرب (برغم ما ينسب من استقلالية لهذا الأخير) يفتقران الى العقلانية والموضوعية المفترضة، عندما يتعلق الأمر بالعرب وقضاياهم العادلة، مع العلم أن العقلانية والموضوعية هما من أرقى وأفضل القيم والمعايير التي توصّل اليها الفكر الغربي والعلمي والعالمي، خلال كل التاريخ الانساني.

تُجْمِع إذاً كل المقالات والدراسات التي تطرّقت إلى بحث «صورة العرب» في الاعلام الغربي، على أنّ تلك الصورة سلبية ومشوّهة، وقد رسمت بذكاء وبألوان خاصة، دافعها التحامل الظالم، وهدفها تبرير سياسات القوى الاستعمارية لدى الرأي العام الغربي، كي يتغاضى أو يؤيد بحرارة ودون تحفّظ، كل تدخّل أو عدوان أو هيمنة يقوم بها الغرب أو «اسرائيل» ضدّ البلدان العربية مجتمعة أو منفردة. ويستخلص الدارسون أو المتابعون لأشكال ومضامين الاعلام الغربي فيما يتصل بالوطن العربي، انّ الرأي العام الغربي خاضع كلّية لعملية غسل دماغ كبيرة كلما تعلق الأمر بقضية عربية، مهما كانت درجة عدالتها أو أحقيّة أصحابها، فالرأي العام هناك موجّه ليس ضد سياسة عربية معيّنة صائبة أو خاطئة، أو ضد موقف عربي بعينه دون آخر. وليس هذا التوجيه المعادي مرهوناً بزمان محدّد أو بقطر أو بضعة أقطار عربية، كما أنّه ليس مستنداً الى خطأ في الفهم والتقييم بفعل نقص في المعلومات، بل هو توجّه دائم، وبعقلية العداء الدائم لكل ما

هو عربي، دون تمييز بين «العربي المتطرّف» و «العربي المعتدل»، بين «التقدمي» و«المحافظ»، بين «الخليجي» أو «الجزائري» أو «الفلسطيني». إنّه توجّه يتجاوز مناهضة سياسة معيّنة، ولا هو يقتصر على فترة زمنية محدّدة، بل هو يعكس في الشكل والمضمون والنتائج كراهية «لجنس» «العرب». وهو يتهم من حيث هم كذلك. هذه الحالة الحاصلة في رؤية الغرب وموقفه وصورته عن العرب، حلّت على ما يبدو محلّ شعار وحالة «معاداة السامية Anti-semetisme»المرفوض اليوم من كل الغرب والذي كان اليهود ضحيته، وأصبح العرب اليوم ضحايا حالة «معاداة العرب Anti-Arabes» وهي حالة ملموسة ومعاشة، وتعكس تناقض الغرب ليس فقط مع العهود والقوانين والأعراف والمواثيق الدولية المتصلة بحقوق الانسان والشعوب، بل مع الجانب الانساني والتحرري والديمقراطي والمتفتّح والمتحضر في الفكر الغربي نفسه، والذي بشّر ونظّر وأرسَى قيماً وتقاليدَ جديدة، حول التعايش والتعددية والإخاء والمساواة والسلام والعدل بين أمم العالم، وقد كان الضمير الغربي سبّاقاً في الدعوة إلى إقرار صيغ التعاون والتآخي بين الشعوب المحبة للحرية.

إلى أيّ حدّ يختلف الأكاديميون الغربيون أو يتفقون مع الرأي العام في الغرب في تقديم صورة العرب؟

إذا كنّا، نحن العرب، نتفهّم جيداً طبيعة الاعلام الغربي الموجّه والمعادي وغير المستقل فيما يتصل بقضايا الأمة العربية، فإنّنا مع ذلك قد نجد بعض العذر للرأي العام الغربي (الشعبي خاصّة) لأنّه في تقديرنا وفي الواقع، واقع تحت تأثير إعلامي ذكيّ ومتطور ووحيد الجانب، ممّا جعله مُهَيَّأً لتقبّل نزعة «العداء للعرب» وبالتالي، فإنّه وقع ضحية الجهل بحقيقة تاريخ وأوضاع وقضايا الأمة العربية، أي وقع ضحية الخداع والتضليل الاعلامي المكثّف والدائم؛ وإذا كان يجوز لنا أن نقبل هذا الافتراض، فهل نجزم بأنّ كل الغرب يقف في حالة العداء الدائم تجاه الأمة العربية؟ جوابنا عن هذا السؤال هو بالنفي طبعاً، إذ نعرف أنه يوجد في الغرب رجال (وهيئات) صدعوا بكلمة الحق والعدل ولم ينخرطوا في حملات التضليل ولا هم صدّقوا شعاراتها، وذلك برغم كل التعتيم والحصار الاعلامي المفروض على ذوي الضمائر الحيّة من العقلاء في الغرب، ولكن كم هو عددهم وما هو حجم تأثيرهم؟ تلك قضية أخرى تحتاج الى دراسة مستقلة.

بعد كل ما تقدم، نصل الى طرح السؤال الأساسي والذي ستحاول هذه الدراسة الإجابة عنه، وهو كيف يرسم العقل الأكاديمي الغربي «صورة العرب» ليعرّف بها الغربيين خصوصاً من بين النّخب؟ والسؤال لا يستهدف إعادة البحث عمّا هو معروف نسبياً رغم كل ما يكتنفه من غموض، أي لا يستهدف النّظر مجدّداً في غربلة ذلك الكم والكيف الهائل ممّا كتبه «المستشرقون» على اختلاف مواقفهم وتخصصاتهم ومناهجهم منذ أن ظهرت حركة «الاستشراق» أو كما يطلق عليها البعض «الاستعراب»، هذه أيضاً قضية أخرى، ليس هنا مجال دراستها لما تتسم به من تشعّب، ولكثرة ما كتب عنها وتناقض التقييمات المختلفة لهذه الظاهرة[1]. سؤالنا السابق يقتصر على حيز معرفي آخر يتصل بصورة العقل الغربي عن العرب.

لا شك أن العلماء وأساتذة الجامعات والباحثين الأكاديميين في الغرب عموماً، يفترض أن

---

(١) انظر بشكل خاص كتاب د. ادوار سعيد والذي اثار جدلاً واسعاً حول: **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الانشاء**، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١).

يشتركوا جميعاً في التحلي بالرّوح العلمية وبالحدّ الأدنى من الموضوعية والنزاهة الفكرية والرّؤية الشمولية في الدراسات المتصلة بالعلوم الاجتماعية والانسانية... ويفترض أن تكون دراساتهم العلمية مراجع ومصادر تتصف بالمصداقية والحياد وذكر كل الحقائق، بغضّ النظر عما يجري في الحقل السياسي والاعلامي على الصعيد الوطني والدولي، فاحترام الحقيقة والعلم والمنهج في الدراسات الأكاديمية، هو المعيار الأوّل والأخير. هذه المسألة يعلّمها الغربيون ويتعلمونها في جامعاتهم ومراكز بحوثهم ومجامعهم العلمية، ويتشدّدون في ضرورة احترامها، ونحن العرب وخصوصاً الذين درسوا في الجامعات الغربية، تعلمنا هذه المعايير واكتشفنا أن الصرامة المنهجية هي الوسيلة الوحيدة للوثوق من الحقائق، ولفهم الوقائع وللوعي الانساني والتقدم العلمي والحضاري. وأمام بشاعة الصورة المزيّفة التي يرسمها الاعلام الغربي عن العرب، اخترنا أن نقف على ماهية الصورة التي يرسمها العلماء الغربيون عن العرب والأمة العربية في الموسوعات العلمية الغربية، فلعلّ هؤلاء العلماء بفعل سعة معارفهم وعلمية مناهجهم ونزاهة ضمائرهم، يرسمون صورة مضيئة وحقيقية، بدل الصورة السلبية والمشوّهة عند الرأي العام الغربي عن العرب.

للإجابة عن السؤال الأساسي الوارد في صلب هذه الدراسة، ليست في نيّتنا، ولا بوسعنا، أن نقرأ وننقد كتابات كل هذه الفئة وبلغات عديدة وفي حقول معرفية كثيرة ومتشعبّة، حول ماضي الأمة العربية عبر كل الحقب. ولذلك، وتيسيراً للبحث وبحسب ما تفرضه الضّوابط المنهجية، ارتأينا أن ندرس نموذجاً لا يرقى الشك الى مستواه الأكاديمي العالي أو إلى قيمته المرجعيّة في الفكر والعقل الغربيين، للوقوف على صورة العرب في «الموسوعات العلمية الغربية» والتي هي مرجع أساسي غزير المادة شامل الإحاطة. ولقد استثنينا «دائرة المعارف الاسلامية» «Encyclopédie de l'Islam» من بحثنا هذا، حيث أنّ هذه الموسوعة مختصّة بـ «عالم العرب والاسلام والتراث...»، وهي موجّهة أساساً الى جمهور محدّد، ثم إنّ سعة ما حوته من معارف ودراسات وكثرة ما تضمنته من مواد، كلها في اطار العرب والاسلام، تحتاج الى فرق عمل متعدّدة والى فترة زمنية طويلة ليتسنّى الحكم لها أو عليها. أما الموسوعات العلمية الغربية التي نقصدها، فهي تلك الموسوعات الشاملة لحقول المعرفة والنشاط الانساني في العالم، قديمه وحديثه عبر التاريخ، وهي موضوعة من قبل المختصين من علماء الغرب وموجّهة أساساً الى الباحثين الأكاديميين وأساتذة الجامعات والطلبة، وغيرهم من الغربيين أنفسهم وبالأساس، وهذه الموسوعات هي:

١ ـ الموسوعة البريطانية Encylopedia Britanica.
٢ ـ الموسوعة اليهودية Encyclopedia Judaïca.
٣ ـ الموسوعة السوفياتية الكبرى Great Encyclopedia Sovietica.
٤ ـ الموسوعة الفرنسية Encyclopedia Universalis.

في اطار هذه الدراسة، انصبت مراجعتنا لهذه الموسوعات على ما كتب في مادة: «العربي» أو «العرب» وبقية المواد المتصلة بها والموصوفة بـ «العربية» وحسب، وهذا يعني أنّنا لم نتطرق إلى ما حوته هذه الموسوعات من كتابات عن الأقطار أو الدول العربية منفردة قطراً قطراً، ولم نتطرق أيضاً الى ماكتب عن الأسماء الأعلام والمدن العربية. وفي إطار المادة المبحوثة، حاولنا أن نجري مقارنة حول ما ورد في الموسوعات من «تشابه أو اختلاف أو تقصّي أو إفاضة، فيما يتصل بصلب الموضوع المدروس (من حيث الشكل والمضمون) والمتعلق بالتعريفات والمعطيات التي اثبتها مؤلفو

تلك الموسوعات،وهم يرسمون الصورة التي أعدّوهاأو استخلصوها عن الانسان العربي،وقدّموها كما هي في أذهانهم وبحسب مناهجهم إلى الجمهور والنخبة المتخصصة في الغرب. ومن المفترض أن تتجاوز دراستنا طبيعة المادة المكتوبة، وبالاضافة لها، إلى إلقاء الأضواء على المناهج المتبعة في ذلك، غير أنّ هذا الأمر معروف نسبياً عند أهل الاختصاص ولذا لن نتطرق له، إلا عندما تدعو الضرورة لذلك في هذا البحث. كما ننبّه أيضاً ولضرورة منهجية أيضاً، بأننا سوف لن ندرس ولن نتطرّق الى ما ورد بشأن مادة «الاسلام» في هذه الموسوعات، على الرغم من الصلة الوثقى جداً بين «العرب والاسلام» نظراً لضخامة وتباين ما كتب حول تلك المادة وما يتصل بها، وإذاً فموضوع هذه الدراسة محدّد بمادة «العرب» من حيث التعريفات والنظريات والأحكام والاستنتاجات المتصلة بهم، من حيث هم مجموعة بشرية أو قوم أو أمة، بالموازاة للتعريفات الواردة في هذه الموسوعات عن الشعوب والأمم الأخرى.

أوّلاً: المقارنة الشكلية

نقصد بالمقارنة الشكلية، الوقوف على مدى الاختلاف أو التفاوت بين الموسوعات المذكورة حين نتناول «العرب» بالدّرس، وذلك من حيث عدد المواد وعناوينها، وحجم الصفحات المخصّص لكل منها، في هذه الموسوعة أو تلك، وذلك بغضّ النظر عن محتوى المضمون الذي سنعالجه فيما بعد.

ولا شك أنّ مثل هذا التفاوت أو الاختلاف من حيث الشكل، لا يمكن أن يكون بريئاً، أو بمحض الصدفة في موسوعة علمية، فالموسوعة العلمية عمل أكاديمي مدروس ومبرمج بدقة، وهو عمل ليس من اجتهاد أو وضع فرد، بل هو حصيلة اختيار محدّد سلفاً من حيث الغايات والوسائل والأهداف شكلاً ومضموناً، من قبل فرق عمل من المختصّين الواعين بدقة لطبيعة وخطورة وأهميّة ومرجعية مثل هذا العمل. واذاً لا نتصوّر، ولا يعقل أن يكون مثل هذا التفاوت أو الاختلاف (خاصة إن كان كبيراً) هو محض صدفة، ولا نفترض في العمل العلمي من هذا النوع والمستوى أن تبرّر نواقصه بقلة المراجع أو ندرة المختصين، فهذا الاختلاف بين الموسوعات، نجده أيضاً ضمن الموسوعة الواحدة بين ما يخصّص لهذه المادة أو تلك أو لهذا العصر أو ذاك، أو لهذا الشعب أو ذاك. وخلاصة القول انّ هذا التغاير، إنما يعبّر عن رأي وموقف ومنهج واختيار المشرفين على تلك الموسوعات وكتّابها أيضاً، بالرّغم من أنّ تلك الموسوعات يطرحها أصحابها على أنّها أعمال تقترب من الكمال كما يفترض، وفي حدود ما وصل اليه البحث والاكتشاف والتقصّي العلمي للمناهج والمعلومات المتراكمة عن مختلف المواضيع.

في إطار هذه المقارنة الشكلية، نجد أنّ الموسوعة السوفياتية، تتميّز عن غيرها بأنها تحتوي على أكبر عدد من المواد المتصلة بالعرب وتصل إلى ١٥ مادة، ثم تليها الموسوعة الفرنسية والتي حوت ٥ مواد (بدون حساب ما جاء في الذيل Sumposium)، ثم تليها الموسوعة البريطانية بـ ٤ مواد، وأخيراً لم تتكرّم الموسوعة اليهودية على العرب الاّ بـ ٣ مواد فقط. وتجدر الاشارة إلى أنّ كلاً من الموسوعتين البريطانية والفرنسية، قد قسمت موادها الأساسية المذكورة آنفاً إلى عناصر فرعية عديدة أهملناها من الجرد والمقارنة الشكلية.

وأما من ناحية عدد الأعمدة المخصّصة لهذه المواد بكل عناصرها، فإنّ لهذا العدد دلالة من

حيث كم وحجم المعلومات المقدمة عن العرب، ولذلك فالتفاوت هنا يعكس الفرق بين درجات التركيز والإهمال على موضوع معيّن ومدى الرّغبة في إشباعه بحثاً أو تناوله باقتضاب شديد، ولذا فإنّ المقارنة الشكلية من شأنها أن تعكس جانباً معيّناً يتصل بما سنأتي عليه في مسألة المضمون، وهذا الاختلاف في الشكل مرتبط بطبيعة الحال من جانب آخر بطبيعة المناهج المتوخّاة، وكل ذلك له صلة بمدى حياد أو انحياز كتّاب هذه الموسوعات في الموقف من «العرب».

خصّصت الموسوعة الفرنسية للمواد المتصلة «بالعرب» ٩٦ عموداً من صفحاتها (العمود عبارة عن نصف صفحة) (ودون حساب ما جاء في Sumposium) وهي بذلك أهم موسوعة من حيث عدد الأعمدة وتتقدم على الموسوعة الثانية من حيث الترتيب بـ ٥٩ عموداً. أما الموسوعة البريطانية، وهي الثانية في هذا الترتيب، فقد خصّصت ٣٧ عموداً، وتقترب الموسوعة الثالثة من هذا العدد وهي الموسوعة السوفياتية، التي كانت أكثر الموسوعات مواداً بـ ٣٣ عموداً، وأمّا الموسوعة الرابعة والأخيرة، وهي الموسوعة اليهودية، فلم تخصّص للعرب سوى: ١١ عموداً، بينما خصّصت لمادة «معاداة السامية»: ١٥٩ عموداً.

وفي اطار هذه المقارنة نلاحظ بأنّ الموسوعة الفرنسية قد تضمّنت بالإضافة الى المادة المذكورة: ٩ صور لا تعكس في عمومها الصّورة الحقيقية العربية وهي برسم غير العرب عن العرب، فإذا استثنينا الصّورة الفوتوغرافية وهي تمثل مظهر حالة شعبية وبائسة مأخوذة من المغرب العربي قبل عدّة عقود على ما يبدو، فإنّ الصّور الأخرى المنشورة في الموسوعة الفرنسية بعضها عبارة عن رسوم فارسيّة مستوحاة من كتاب «كليلة ودمنة» وأخرى مأخوذة من مخطوطة «إخوان الصفاء»، وأخرى مأخوذة عن مخطوط فارسي يرجع الى القرن السادس عشر وتمثّل «اسراء الرسول» وصورة أخرى فارسية للإمام علي «وهو يقاتل الشيطان»، وصورة أخرى فارسية وتجسّد الرسول محمد (ص) «أثناء تعيينه لعلي بن طالب خليفة له» حسب تعليق الموسوعة على تلك الصّورة المأخوذة بدورها من مخطوط فارسي عثر عليه في تبريز بإيران، وصورة أخرى عن تعبّد المسلمين حول الكعبة المقدسة، مأخوذة هي الأخرى عن مخطوط فارسي من القرن ١٧، وحوت هذه الموسوعة أيضاً ٤ جداول أو بيانات إحداها عن عدد الناطقين باللغة العربية بحسب الدول التي يعيشون أو يستقرّون فيها. واكتفت الموسوعة البريطانية بنشر خريطتين للجزيرة العربية، دون خريطة الوطن العربي، وهي تتكلم عن العرب وتعرّفهم. أما الموسوعة السوفياتية، فإنها خالية تماماً من الصور والجداول في كل طبعتها المعتمدة ولكل المواد، في حين نجد في الموسوعة اليهودية جدولاً واحداً عن الحروف العبرية وما يقابلها من حروف انكليزية وعربية، وكذلك خريطة واحدة تبيّن توزّع اليهود في شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام أمام المادة التي موضوعها «الجزيرة العربية» «Arabia». وفي ما يلي جدول المقارنة من حيث الجانب الشكلي:

ثانياً: دراسة المضمون

حين نقارن بين الموسوعات الأربع، في حدود قراءة المَواد الأساسية فحسب، فإن اسم أو مادة «العربي» أو «العرب» لا توجد في الموسوعتين البريطانية واليهودية، والمواد الأساسية تكتب دائماً بحروف واضحة كعناوين مميّزة، أما الموسوعتان الفرنسية والسوفياتية فقد انفردتا باثبات مادة أو اسم «العرب». ووجود وعدم وجود مادة باسم «العرب» في موسوعات علمية، كالتي بين

جدول المقارنة الشكلية للمواد المتصلة «بالعرب» والمنشورة في الموسوعات التالية:

اسم الموسوعة	عدد المواد	عدد الأعمدة(*)	عدد الصور او الخرائط او الرسوم
الموسوعة الفرنسية (E.U.)	٥	٩٦	ـ ٩ صور ـ ٤ جداول او بيانات
الموسوعة البريطانية (E.B.)	٤	٣٧	ـ خريطتان
الموسوعة السوفياتية (G.S.E.)	١٥	٣٣	كل الموسوعة السوفياتية خالية من الصّور والخرائط
الموسوعة اليهودية (E.J.)	٣	١١	ـ خريطة واحدة تبيّن توزّع اليهود في شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام ـ جدول للحروف العبرية والإنكليزية والعربية.

(*) فضّلنا أن نقيس حجم الدراسات في هذه الموسوعات من خلال عدد الأعمدة باعتبار ذلك أدق من عدد الصّفحات.

أيدينا، ليس مجرّد شكليات، أو لعل هذا الشكل يعكس بدقة مسألة جوهرية تظهر حقيقة الموقف المسبق، الموقف السياسي والموقف العلمي المتصل بمضمون النظرة الى العرب. على أنّ الموسوعتين البريطانية واليهودية تطرقتا بتفاوت الى الكلام عن نمط معيّن من العرب القدامى في اطار الكلام عن الجزيرة العربية، ولقد اهتم مؤلفوها بالأرض، ونادراً ما اهتموا بسكانها خصوصاً الموسوعة اليهودية. وهكذا فالمتطور الأكاديمي البريطاني والصهيوني (من خلال عدم خَصّ «العرب» بمادة رئيسية كبقية شعوب الأرض) ينطلق من تهميش الوجود العربي، وكأن هذا الوجود لا يستحق أكثر من إشارة معينة أو عابرة ترد في المتن دون حاجة الى تمييزها ودون حاجة الى تعريفها التعريف العلمي والحضاري المناسب.

١ ـ الموسوعة اليهودية

سبقت الاشارة الى أنّ هذه الموسوعة لا تحوي مادة باسم «العرب» ولكنّها أوردت بعض الاشارات عنهم في أثناء التطرق الى «الجزيرة العربية» «Arabia» والقارىء لهذه المادة يحار، برغم هذا العنوان الموضوع والمتصل بالعرب، هل هو يقرأ حقاً عن تاريخ الجزيرة العربية أم عن تاريخ اليهود فيها. فمثل هذا القارىء لا يظفر حقاً بعرض علمي أو تتبّع تاريخي منهجي، وإنما يجد في ما يقرأ تداخلاً بين اليهود والعرب، وبين التاريخ والأديان والحضارة والمناخ والصحراء والتجارة، وبين المراحل الزمنية المختلفة، حتى ليحصل الانطباع بأن المنطقة المسمّاة «Arabia» و «الحجاز» بشكل خاص حسب الموسوعة اليهودية، هي أرض سكنها اليهود والعرب على حدّ سواء. وحين

تتعرض هذه الموسوعة الى اللغة العربية، ينتهي القارىء من ذلك بحصول انطباع آخر، وهو أنّ هناك لغة عربية ولكن الخريطة الجغرافية للناطقين بها تنقسم الى سبعة أقاليم بحسب اللهجات العربية. ولا يوجد في الموسوعة اليهودية في العناوين وفي المتن، ما يدلّ على أنّ للعرب أدباً أو آداباً أو ثقافة عربية أو فلسفة عربية اسلامية، أو تراثاً غزيراً أو متنوعاً مكتوباً بلغة الضّاد... وكأن العرب ليس لهم من هذا شيء يذكر. وحيث أنّ كتاب الموسوعة اليهودية «لم يفتهم» أو لم ينسوا أن يركّزوا على تعدّد اللهجات للسكان الناطقين باللغة العربية، ممّا يجعلهم سبع مجموعات بشرية مختلفة أو متمايزة، فإنهم لم ينسوا أيضاً أن يتكلموا عن عرب العصر الحديث من خلال تناول «جامعة الدول العربية» كمادة مستقلة، ذاكرين أنها قامت بتشجيع من بريطانيا عن طريق انطوني إيدن، زاعمين أيضاً أن الدولة المصرية تهيمن عليها، ومعتبرين أن الجامعة أخذت على عاتقها مناهضة «اسرائيل»، وتجميع العرب على الأخص منذ بداية الخمسينات، بعد إبرام معاهدة التعاون الاقتصادي والدفاع العربي المشترك. وفي هذا الاطار يرد، بشكل خاص، تقييم إيحائي مقصود حيث تعتبر الموسوعة اليهودية بأن جامعة الدول العربية، نجحت في العام ١٩٦١ في إنشاء قوة عسكرية عربية، وضعت لحماية الكويت ضد التهديد العراقي باحتلالها، وكأن هذه العملية في نظر تلك الموسوعة هي الانجاز اليتيم للجامعة، مما يعني ضمنياً أن فاعلية العرب تكون جدية عندما يستعْدُون بعضهم فقط.

٢ ـ الموسوعة البريطانية

ليس من بين المواد الرئيسية المميّزة والمتصلة بموضوع الدراسة أية مادة باسم «العرب» وإن ورد عنصر فرعي في إطار عرض تاريخ الجزيرة العربية «Arabia» وهذه الموسوعة تتكلم عن السكان القدامى لهذه الأرض وتصفهم بأنهم كانوا قبائل كثيرة، ثم تشير الى «الثقافة العربية» وتعتبرها فرعاً من «الحضارة السامية»، وتضيف بأنه يصعب تحديد ما يميّز هذه «الثقافة العربية» من خصوصية عن غيرها لصلتها بالثقافات والحضارات الأخرى الهندية والفارسية واليونانية والرومانية والمصرية القديمة.. ويتداخل العرض التاريخي بالوصف الجغرافي بتتبع معين لحركة انتشار الاسلام ومشكلة الأديان، وتشير هذه الموسوعة بأن الجزيرة العربية هي مهد «الأمم السامية» وتبسط بعض الآراء والنظريات الاستشراقية والتي تستند إليها في خاتمة المطاف الى استخلاص مفاده أنّ «الشعب» الذي سكن الجزيرة العربية، يرجع في أصوله الى مجموعات بشرية متعددة، قدمت إليها من خارج المنطقة. ثم تضيف الموسوعة استخلاصاً نقدياً آخر يشكك في صحة الرأي القائل بأن العرب، كسلالة واحدة، هي التي استوطنت تلك المنطقة، ثم تعدّد الأقوام التي عاشت في الجزيرة العربية من أصول مختلفة كالأصل الافريقي في تهامة والأراميين في الشمال والشرق، والفرس في الشرق واليهود في المدن... وتأتي الموسوعة بإشارات تاريخية عن ممالك جنوب الجزيرة العربية وحضارة معين وسبأ وحمير وحضرموت واللخميين الخ، ثم تذكر الغساسنة وتتكلم عن توسع الاسلام وعن العهد الأموي والحكم العباسي وعن القرامطة والمماليك والعثمانيين.. وما جاء من إيجاز في معالجة المواد الأساسية يجعلنا نقرأ تاريخ المنطقة وبخاصة «الجزيرة العربية» بشكل لا نجد فيه توازناً منطقياً بين المراحل الزمنية، ولا نجد تمييزاً بين الدول والحضارات والعصور والتفاوت في القوة والعطاء... ولهذا يمكن اعتبار ما ورد في هذه الموسوعة وفي جوانب عدة منه، مجرد تحليق عابر أو سرد موجز لا يرقى الا أحياناً الى مستوى التحليل والعمق سواء في ما يتصل بتاريخ جزيرة العرب قبل الاسلام أو بعده، وقد ينتهي بعض هذا

السرد أو العرض الموجز الى القفز الفجائي من التاريخ القديم للمنطقة الى انشـاء وقيام العـربية السعودية بل والى اكتشاف النفط فيها دون أن يفرض المنطق ربط كل هذه الأمور في سياق واحـد، بينما نحن نعرف أنّ هناك فرقاً بين تناول هذه الدولة أي العربية السعـودية وبـين ما يفتـرض أن يدخل ضمن مادة «Arabia»، وبين تناول تاريخ هذا القطر كما هو الآن بشكل مستقل، وبين الكلام عن العرب ككل قوماً وأرضاً وتاريخـاً وواقعاً معـاصراً. وإذن فـالموسـوعة البـريطانيـة لا تسعف القارىء أو الباحث بشيء هام يمكن أن يساعده على تأليف صورة معينـة عن عرب الأمس واليـوم، لا في التاريخ ولا فوق الأرض، فتلك صورة غائبة ومعتّمة تـوضع لمن يـراجع هـذه الموسـوعة، أمـا كتابها فلا يمكن أنّ نتهم قصورهم بمحدودية معارفهم عن العرب، بل هم يعرفون الصورة العـربية على حقيقتها، وربّما بسبب ذلك ارتأوا عدم تعريف الغربيين بها.

٣ ـ الموسوعة السوفياتية الكبرى

لهذه الموسوعة تميّز واضح عن غيرها من الموسوعات الغربية، ويتمثل ذلـك في أنّ الاختلاف بين أشخاص مؤلفيها لا يظهر كمـا هو الشـأن بالنسبـة لاختلاف طـرق ومناهـج ومدى تخصّص مؤلفي المـوسوعـات الغربيـة الأخرى، ويـرجع هـذا التّميز إلى أنّ مؤلفي المـوسوعـة السوفيـاتية يشتركون جميعاً في اعتماد منهج الجدلية المادية والتاريخية، كما أنّ مـرجعيتهم موحـدة ومستمدة من الفلسفة الماركسية اللينينية بتطوراتها من خلال التجربة السوفياتية المعـاصرة، ولذلـك فإن أيّ اختلاف بين دراساتها وكتابات مؤلفيها يكاد لا يتجاوز مجرّد الاختلاف بين الاجتهـادات المتفاوتـة صواباً وخطأ. ثم إنّ مضمون ما ورد في هذه الموسوعة، بمقدار ما هو مستخرج من منظومـة الفكر الماركسي والاشتراكي والسـوفياتي، بمقـدار ما ينسجم مـع توجهـات وطروحـات وأهداف ودروس التجربة والسياسة المتبعة من قبل الاتحاد السوفياتي.

لقد خصّصت هذه الموسوعـة عدداً لا بـأس به من المـواد ذات الصلة بـ «العـرب» تاريخـاً وتراثاً وحيزاً جغرافياً، وعرّفت «العرب» بأنّهم مجموعة من «الشعوب» التي تقطن «الدول العـربية» وبعضاً من الدول الأجنبية الأخرى التي يوجد بهـا «عرب» أو أنـاس من أصل عـربي. وقد أثبتت هذه الموسوعة احصائية عن عـدد السكان العـرب في الدول العـربية وهي: ٩٦ مليـون نسمة عـام ١٩٦٧، ولغتهم هي اللغة العربية، كما أشارت الى وجود بعض الطـوائف والمذاهب، كمـا تعرضت الى ظاهرة الاستعمـار والاحتلال الغـربي ومقاومـة الدول الاستعمـارية الغـربية. ويعتبـر تعريف الموسوعة السوفياتية للعرب معقولاً نسبياً ذلك أنّه يتطرق الى الوجود العربي المعاصر، والى عددهم والى خريطة تواجدهم والى نضالهم ضد الاستعمـار الغربي، وقـد خصصت هذه المـوسوعـة مادة أساسية حول «العرب» من بين مواد أخرى لها صلة بهم، غير أن هذه الموسـوعة «أصرّت» عـلى ما يتداوله الاعلام السوفياتي، على عدم اعتبار العرب «أمة» واحدة وعلى إهمال حركة التحرر العـربي أي حركة «القومية العربية»، وعلى عدم التطرق الى موضوع وموضوعية مسألة «الـوحدة العربية». فالعرب هم في نظـر السوفيـات والموسـوعة السـوفياتيـة «شعوب» و «دول» وحسب، وفق التصـور الماركسي التقليدي الذي لم يتطور في تعريف مسائل «الأمة» و «القومية» و «الدولة القـومية لـلأمة» حتى حين يتعلق الأمر بشعـوب وأمم العالم الثـالث، حيث يتداخـل الصراع الاجتماعي بـالنضال القومي لتوحيد الأمة. وعلى كل حال فاللـوم هنا يقـع على المنهـج المتّبع من نـاحية، وعـلى التصور الكوني للسياسة الخارجية السوفيـاتية. والمـوسوعـة السوفيـاتية لم تخلط بـل ميزت بـوضوح في

العناوين الأساسية وفي المضامين، بين ما جاء حول «العرب» وما جاء في مادة «شبه الجزيرة العربية» «Arabian peninsula». فالموضوعان مستقلان عن بعضيهما وهو عكس ما فعلته بعض الموسوعات الأخرى.

وتعرّف الموسوعة السوفياتية «اللغة العربية» و «الخط العربي» (أو الكتابة العربية)، ولا تفعل مثل الموسوعات الأخرى، التي اعتبرت أن الانتاج الفكري العام المكتوب باللغة العربية، هو مجرّد «أدب أو آداب عربية» أي أنّ كل الانتاج الفكري العربي عبر العصور لا يتجاوز تسمية وموضوعاً الطبيعة الأدبية، بل إنّ هذه الموسوعة، تميزت عن غيرها بوضع كل ذلك الرصيد الفكري العربي تحت مادة «الثقافة العربية» «Arabic cultur» ووقع عرض هذه المادة بتوسع وعمق ومن منظور وحدة هذه الثقافة العربية، وفي إطار خصوصيتها التي تميزها عن غيرها.

٤ ـ الموسوعة الفرنسيّة[٢]

تتميز الموسوعة الفرنسية بأنها الأقرب الى الحدّ الأدنى الضروري من الإلمام بالمعلومات التاريخية والمعاصرة المثبتة في تقديم وتعريف «الوجود العربي». فالاحاطة بهذه المسألة من قبل هذه الموسوعة أفضل نسبياً ممّا ورد عن «العرب» في الموسوعات الأخرى.

خصّصت الموسوعة الفرنسية مادة أساسية باسم «العرب» وأخرى باسم «العروبة»، وبهذه المادة الأخيرة تنفرد هذه الموسوعة عن غيرها بذلك.

نجد عرضاً حول تاريخ «العرب» منذ القدم وصولاً الى العصر الحاضر، ونجد استعمالاً لمصطلح أو مفهوم «المنطقة العربية» وتسجل الموسوعة الفرنسية بأن هذه المنطقة تمسح ١٣ مليون كلم٢ ومثل هذا الحصر للمساحة ينبثق ولربّما بوعي، عن النظرة التي توحّد بين سكان المنطقة من الناحية الجغرافية السياسية، كما تشير هذه الموسوعة الى «التواجد العربي» في دول أخرى من العالم وتتحدث عن موجات الفتح العربي والتعريب التي صاحبت ظهور وانتشار الاسلام.

تُعرّف الموسوعة الفرنسية العرب كالتالي:

«العرب» اسم يطلق على إثنية[٣] تتميّز أساساً باستعمالها اللغة العربية، وهذه الاثنية، قد

---

(٢) المواد الأساسية في هذه الموسوعة هي:

Arabe-Les Arabes, Langue arabe, Littérature arabe, Arabie, et Arabisme.

وتتفرع هذه المواد الأساسية الى عدد آخر من العناصر الفرعية كما أنّ الذيل (Sumposium) المنشور عام ١٩٨٠ (ج ١٨) يحتوي على عنصر فرعي تحت عنوان «العالم العربي» وقد ورد كجزء من مادة أساسية عن الحداثة في العالم الاسلامي «Modernisme dans le monde musulman».

(٣) **الاثنيّة** *(Ethnie)*: قد تعرّب بكلمة «العرق أو السلالة أو العنصر أو الأصل». والاثنية في علم الاجتماع في الغرب هي مجموعة بشرية تتميّز بالمظاهر الثقافية التقليدية. وأصل الكلمة يوناني، والنظرية المتصلة بالاثنية تربط بين البنية الثقافية والبنية المجتمعية على أساس أن ما هو اجتماعي هو نفسه ثقافي. وتعتبر الاثنية الاطار الطبيعي للظواهر الثقافية وللسلوك الجماعي لأفراد الاثنية. في أصلها اليوناني كانت هذه الكلمة تتضمن عدّة معان ولا تقتصر على معنى «الشعب» ولكن تتضمّن أيضاً معاني: «عشيرة»، «قبيلة»، «مقاطعة»، «قطيع بشري أو حيوانات» وحتى معنى «الشعب المتوحش» و «الشعب الأجنبي». وفي العصر الوسيط، دخلت كلمة إثنية الى اللغة اللاتينية وأعطيت في هذه اللغة معنى «الوثنيين». وعموماً، بدأت هذه الكلمة تتّسع لتعني الماهية الثقافية والوعي الجماعي للاثنيّة. =

استوطنت شبه الجزيرة العربية في القدم باستثناء جنوبها، وذلك على الأقل منذ النصف الثاني من الألف الأوّل قبل الميلاد. وقد اشتهرت هذه الأثنية بالتنقل الى حدود البلاد المجاورة في شمال الجزيرة منذ تاريخ موغل في القدم. ومنذ انتشار الاسلام في القرن السابع الميلادي، انتهى هذا التوسع الى استيعاب ـ تعريب أعداد كثيرة من الجماعات السكانية من جبال زاغروس إلى المحيط الأطلسي، والعرب هم الآن بحدود ٩٥ مليون نسمة. [إحصاء عام ١٩٦٧]، وهم لا يشكّلون جنساً «Race» ولكن لهم سمات عراقة سلالية وسوسيولوجية تشترك معهم فيها إثنيات أخرى الى حدّ كبير، والوعي الوحدوي بذاتهم لم يتحقق الاّ خلال الفترة المعاصرة. ثم إن هذه الموسوعة تهتم بتاريخ اللغة العربية قديماً وحديثاً وبمسألة اللهجات العربية، كما تهتم بـ «الأدب العربي» منذ البدء وحتى الوقت الراهن، ثم تتناول مادة «Arabie» بلاد العرب أو الجزيرة العربية قبل الاسلام وبعده وهي مادة غير «المملكة العربية السعودية» التي وقع الكلام عنها بشكل مستقل في مكان آخر.

والمسألة التي تحتاج الى إثارة النقد في التعريف السابق لـ «العرب» هي وصف هذه الموسوعة لهم بـ «الاثنية» ودون تكرار ما سبق أن أوردناه في الهامش السابق، قد يبدو أنّ هناك تجاوزاً علمياً فيه تجاهل لواقع العرب وتاريخهم القديم والمعاصر. فمفهوم ومضمون الاثنية، كما هو معروف في العلوم الاجتماعية، وكما هو وارد في الفكر الفرنسي المعاصر، لا ينطبق على العرب من أي وجه، أخذاً بعين الاعتبار الجانب العلمي والأكاديمي والانتروبولوجي والتاريخي والواقع المعاش، وقد ينطبق على العرب خلال فترة موغلة في القدم عندما ظهرت أولى الجماعات أو الأقوام العربية، فحتى قبل الاسلام نجد أن الأقوام العربية كانت تعيش في أرض واحدة وعلى اتصال ببعضها، وهي موحدة البنية النفسيّة والتقاليد واللغة والثقافة وتعيش نمطاً اقتصادياً واحداً، وبعضها أقام دولاً وصنع حضارات معروفة لا تزال معالمها وبعض آثارها باقية الى اليوم، وبعد ظهور الاسلام وقيام الخلافة ثم الامارات أو الدول العربية وحتى العصر الراهن، فإنّه من العسف، ومن التجني أن نصف العرب بأنهم مجرد «اثنية» كما هو حال بعض الاثنيات الصغيرة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية، والتي لا نعرف عنها أكثر من كونها مادة وموضوعاً كلاسيكياً للدراسات والمقارنات الانتروبولوجية. وعلى كل حال ومهما كانت المناهج والمواقف فلا أحد من أهل العلم يقرّ بأنّ الدول والحضارات الكبرى والديانات العالمية (السماوية) أو الثقافات الأصلية في هذه المنطقة (العربية) يمكن أن تصنعها إثنية صغيرة العدد محدودة الأفق، منكفئة على الذات تعيش حياة الانعزال والبساطة. وتراث وتاريخ وثقافة وحضارة العرب تشهد بأنّ وراء صنع كل ذلك هو شعب أو أمة متشكلة منذ زمن بعيد، وأن تعرضت أرضها وكيانها الى التجزئة. وهل ينسى كتاب الموسوعة الفرنسية (وغيرها من الموسوعات الأخرى) بأنّ متحف «اللوفر» بباريس (وكل المتاحف الوطنية في الغرب) يزخر بآثار وإبداعات العرب، وهي شواهد على عظمة أصحابها

= وعلى صعيد العلوم السياسيّة، فإنّ مفهوم «الاثنية» يعبّر عن الجماعة اللغوية، او المشتركة في لغة واحدة وتقيم فوق ارضها التقليدية، وقد تعني ايضاً المجموعة التي لها ثنائية لغوية، او حتى المجموعة التي ابتعدت عن استعمال لغتها الاصلية، ولكنها تحافظ على شعورها بوحدة عراقتها المشتركة. أما مفهوم الاثنية في خطاب رجال السياسة في الغرب، فهو مرتبط بوضعية الاقليات القومية. وفي «علم السلالات» «او علم أخلاق وعادات الشعوب» (Ethnologie) فإنّ عدد جمهور الاثنية لا يتجاوز العدة آلاف نسمة وعلى أكثر تقدير العشرة آلاف نسمة، بينما يعتبر هذا العلم حسب واضعيها ان اية لغة يمكن ان يتكلمها عدد غير محدد من البشر. انظر مادة «Ethnie» في:
Encyclopedia Universalis.

باعتبارهم ينتمون الى أمة عظيمة عريقة ومبدعة؛ هذا إذا كان كتاب تلك الموسوعة لم ينسوا بأن العالم كله والغرب في المقدمة منه، قد حقق كل تقدمه الحضاري عبر التاريخ خاصّة، بفضل ما تعلمه عن أبناء المنطقة والأمة العربية: الحروف أو الكتابة الألف بائية عن الفينقيين، ونظام الأرقام العربية بما فيها الصفر الى بقية العلوم والمعارف الأخرى.

ثالثاً: العرب والوطن العربي المعاصر

في إطار رسم الصورة العربية، تغافلت هذه الموسوعات عن تتبع الجانب التاريخي المشكل للوجود والهوية العربية الاسلامية، خاصة في مختلف الأقطار العربية خارج منطقة الجزيرة العربية منذ ظهور الاسلام، باستثناء ما ورد من إشارات مقتضبة لعملية الفتح في مختلف الامصار أو الاكتفاء بذكر عدد السكان الناطقين باللغة أو بإحدى اللهجات العربية، بحيث يبدو أحياناً وحسب بعض هذه الموسوعات أن العرب خارج الجزيرة العربية كأنّهم «مهاجرون» أو «وافدون» إلى هذه الدول (العربية).

إذا استثنينا تأكيد الموسوعة السوفياتية على حركات المقاومة العربية ضد الاستعمار الغربي، وإذا استثنينا ما جاء في الموسوعة الفرنسية عن مسألة «العروبة» و «الحداثة في العالم العربي» في إطار الكلام عن «الحداثة في العالم الاسلامي» فإنّ هذه الموسوعات تكاد لا ترسم الاّ صورة غير دقيقة عن «عرب الماضي»، أمّا «عرب اليوم» فصورتهم إما غائبة أو معتّمة، ونحن نقصد صورة الحالة الجماعية أو للمجموعة العربية أو للأمة العربية بكل ما هو معروف عنها من معطيات أساسيّة: سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية وحضارية، سلبية كانت أو إيجابية.

ما هو تفسير هذا التغييب أو التعتيم عن العرب في العصر الرّاهن في عمل موسوعي يفترض أن يكون شاملاً ومتكاملاً وعميقاً؟

لا شك أن الغرب، العقلاني منذ ديكارت، والرأسمالي منذ آدم سميث، والمسيحي المتعصّب على الأقل منذ الحروب الصليبية، والمهيمن والمستعمر للعالم القديم منذ نجاح ثورته الصناعية، لا ينظر الى تاريخ العالم ولا إلى «الآخر» الا من خلال النظرة الأوروبية الممركزة على الذات، وما عدا تاريخ ومصالح أوروبا أو الغرب، فهو هامش ومحيط تابع. ولذلك فإن علماء الغرب حين يدرسون تاريخ وحضارات وأوضاع أمم العالم الثالث، يطبقون على ذلك مناهجهم المستخلصة من التراث والتجربة الغربية فيحدث الخلل في القياس والخطأ في الحكم، نظراً لتباين السياقات التاريخية، وما كان يجب أن يتفاداه مؤلفو الموسوعات الغربية، وقعوا فيه، فيما يتصل بالمسألة العربية، بل إنّ نظرة أوروبا النخبة والشعب، على حدّ سواء، الى الوطن العربي وسكانه، هي دوماً نظرة غير محايدة مقارنة بنظرتها الى أمم وشعوب أخرى في العالم غير الغربي وغير الأوروبي. وهناك عامل آخر يدخل في صياغة النظرة الغربية للعرب، وهو عامل تفرضه المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الغربية، ونعني به الحرص الغربي على التعامل المنفرد مع كيانات وأوضاع وقضايا ودول الوطن العربي، إن يرفض الغرب التعامل مع العرب ككل موحّد، لأنّ في تعامله في حالة الاستفراد، ما يضمن له القوة والهيمنة مقابل أطراف متعددة كل منها يشكو ضعفاً وعجزاً.

يصرّ الغرب، إذاً على مثل هذا التعامل. فهناك منطقة يسميها «الشرق الأوسط» Middle East» أو «Moyen-orient» والتي تضمّ بعضاً من الدول العربية إضافة إلى ايران وتركيا وطبعاً

«اسرائيل» من ضمنها. وهذه التسمية لا تدخل في حسبانها أقطار المغرب العربي، بل انّ هذه الأقطار الأخيرة عادة ما ينزع عنها صفة العروبة فيصنّفها ضمن الدول الافريقية أو يسميها بـ «الشمال الافريقي» وهو اسم جغرافي، وليس اسماً لهوية سكانية أو حضارية، ونادراً ما يستعمل الفكر والخطاب السياسي الفرنسي لهذه الأقطار اسم «المغرب» «Le Maghreb» دون ذكر صفته العربية.

وفي الكتب العلمية والاقتصادية وغيرها فإن أقطار أو دول الوطن العربي عادة لا يكتب عنها كمجموعة واحدة ومنسجمة، من حيث هي نظام إقليمي قومي أو دولي متجانس، بل إنّها ترد مصنّفة بين الدول الافريقية والشرق أوسطية، وفي الجرائد الغربية الكبرى توضع أخبار تونس في ركن افريقيا الى جانب ساحل العاج والزّائير، بينما تضع اخبار العراق واليمن وايران والسعودية وتركيا ومصر و «اسرائيل» في خانة واحدة هي ركن «الشرق الأوسط»...

لا شك أنّ هناك مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المتداولة والمستعملة والمعبّرة عن مدلولات وتوجهات وقضايا حيّة في واقعنا المعاش والمعاصر على صعيد الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة، منذ بداية عصر النهضة قبل أكثر من قرن من الزمن. وهذه المفاهيم تعكس مضامين ومطامح وأهدافاً شعبية وحضارية، من ذلك المفاهيم التالية: «القومية العربية» «الوحدة العربية» «الأمة العربية» «الوطن العربي» (أو العالم العربي عند البعض)، «الصراع العربي ـ الصهيوني»... الخ. مثل هذه القضايا والمفاهيم تعكس في الواقع المعاش قضايا لا تختص بقطر أو بحزب أو بفئة أو بعقد زمني أو بزعيم سياسي، بل هي قضايا عربية بالكامل وتمثل اشكاليات جوهرية في الحياة المعاصرة للعرب من المحيط الى الخليج، وفي إطارها أو بسببها، أو حولها، شهدت المنطقة العربية وتشهد أحداثاً كبرى وحروباً متواصلة وأزمات دولية تؤثر على السلام العالمي، وسيؤدي تجميدها أو حسمها بأي شكل كان، إلى حدوث مستجدات مذهلة ومنعرجات حادة في تاريخ المنطقة والعالم. وبسبب ما تعنيه هذه القضايا والمفاهيم، رسمت الدول العظمى والمجاورة للوطن العربي استراتيجيات دولية وإقليمية، وقع تكييفها حسب مقتضيات الأوضاع للتحكم في الآفاق والتوجهات المستقبلية، من أجل الحدّ أو التحكم في التوجهات والتيارات والتطورات والطموحات السياسية والشعبية والقومية لدى سكان هذه المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي. وعلى أهمية هذه المفاهيم والقضايا وخطورة ما تعكسه من إرادات متناقضة، فإننا لا نجد في الموسوعات المذكورة تعرّضاً لهذه القضايا من خلال بعض المواد الأساسية التي سبقت الاشارة اليها.

من حق الباحث عموماً، والعربي خصوصاً، أن يطرح مثل هذا التساؤل ما دام الأمر يتعلق بأعمال موسوعية كالتي بين أيدينا. إنّ تجاهل هذه المسائل في هذه الموسوعات، بمقدار ما يسيء للعرب من خلال إنكار ما هو ايجابي في نهوضهم المعاصر، بمقدار ما يضرّ بالباحث الغربي الذي يُمْنَعُ من العثور على مصدر علمي يعرّفه بحقيقة الأمة العربية التي تسعى الى استكمال نهضتها ووحدتها القومية وتقدمها الاجتماعي من أجل الإسهام في الحضارة العالمية.

وبرغم هذا التّجاهل أو التعتيم، فإنّ الموسوعة الفرنسية قد انفردت عن غيرها بتقديم عرض معيّن لمسألة واحدة ممّا ذكرنا، وذلك في مادة «العروبة» «Arabisme»، ومحتوى ما جاء فيها كان أفضل مما جاء في «دائرة المعارف الاسلامية» «Nouvelle Encyclopedie de l'Islam» عن مادة «قومية [عربية]» وهي الموسوعة المتخصصة في عالم العروبة والاسلام وتراث المنطقة العربية. ومع

أن الموسوعة الفرنسية قد تنبّهت لمسألة «العروبة» فإنّ معالجة الموضوع لم تكن مرضية بالشكل المطلوب، فبعض المسائل جاءت مقتضبة ومختصرة، والمراجع المعتمدة في تحرير المادة، ليست من المراجع الأساسية. كما يجب التنويه بأن الموسوعة الفرنسية كانت أمينة في ترجمة كلمة «العروبة» بـ «Arabisme» ونحن نعرف أن الفكر الفرنسي والأكاديمي والغربي الكلاسيكي كان وما زال يترجم هذه الكلمة العربية بمرادف أجنبي يطمس مضمونها أي بكلمة «Pan-Arabisme» وعادة تعني هذه الكلمة الأجنبية: الرابطة أو الدعوة العربية القائمة على التعصّب والانغلاق.

وفي إطار تحليل مسألة «العروبة» تذكر الموسوعة الفرنسية بأن القبائل العربية قبل الاسلام «كانت تشكل موضوعياً وحدة، وإثنية، وتتكلم اللغة العربية وتشترك مع بعضها في عناصر ثقافية عديدة، تتفاوت من حيث الخصوصية... كما كان هناك وعي بوحدة معيّنة في التسميات المنبثقة عن لغة واحدة مشتركة، ممّا جعل العرب يتميّزون عن «الآخرين» «العجم». ثم تتعرض الموسوعة المذكورة الى بعض الجذور والملامح أو العوامل التي تستند إليها، أو تنطلق منها مسألة «العروبة» في إطار ما يميّزها من خصوصية إلى أن تصل الى الحركة الوهابية التي شكلت دولة عربية غير مرتبطة بالأتراك ثم هناك إشارة الى الدعوة الى الاستقلال الذاتي العربي، وهناك إشارة الى عبد الرحمان الكواكبي وكتابه «أم القرى» ورأيه في أفضلية العرب على الأتراك فيما يتصل بالخلافة والاسلام، ودعوته الى اختيار خليفة عربي يكون مقامه في مكة المقدسة باعتبارها «أم القرى». وتستعرض هذه الموسوعة الأفكار والأطوار، فتذكر نجيب عازوري وتكوينه لعصبة أو «جامعة الوطن العربي» واصداره مجلة بالفرنسية بعنوان «الاستقلال العربي» ولكتاب نشر في باريس بالفرنسية أيضاً وبعنوان «يقظة الأمة العربية في آسيا التركية» وكل ذلك حصل في بداية القرن العشرين. وقد أرفق عازوري ذلك بدعوته الى قيام امبراطورية عربية مستقلة، وتورد الموسوعة الفرنسية إشارات حول سياسة «التتريك» وبداية تكوين الجمعيات القومية العربية وتذكر اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦ والتي قسمت منطقة الهلال الخصيب بين الدول الغربية، كما تذكر وعد بلفور ١٩١٧ وثورات مصر ١٩١٩، والعراق ١٩٢٠ وسوريا ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، وعبد الكريم الخطابي بالمغرب ١٩٢٦ ورشيد عالي الكيلاني بالعراق ١٩٤١.

وتعرّف الموسوعة الفرنسية «العروبة»«بأنّها قبل كل شيء، الشعور بالانتماء الى الاثنية أو الى القومية العربية»، وتضيف بأنّ هناك في الواقع مجالاً للكلام، (ومنذ وقت مبكّر جدّاً) عن وعي إثني ينتشر، وما تدعو له العروبة من عقيدة، لا ينطلق بالطبع إلا من هذا الشعور بذلك الوعي الذي يسود (ومن الأوضاع التي أوجدته) حيث القومية العربية واحدة من التعبيرات التاريخية».

وفي فقرة أخرى، جاء في هذه الموسوعة: «إنّ فكرة الوحدة العربية، والتي نمت في البدء في آسيا العربية مناهضة للتجزئة المفروضة من قبل القوى [غير العربية والخارجية]، بدأت تجد التقبل في افريقيا [العربية]: ففي مصر، ظهرت قومية بحت مصرية ومناضلة ضد الهيمنة البريطانية، وذلك بدون أن تتنكّر للشعور بالانتماء العام للاثنية العربية. وقد ظهرت الضرورة الى نوع من الوحدة مع الشعوب العربية، لتفرض نفسها على عقول كثيرة ابتداء من العام ١٩٣٦». وبعد أن تشير الموسوعة الى وجود نزعات ومصالح ودعوات مخالفة للوحدة العربية، تنتهي الى الإقرار بالقول: «لكنّ النزعات الوحدوية هي التي طغت» ثم تأتي الموسوعة بأسماء عدد من المنّظرين للقومية العربية، وتأثّر بعضهم بالفكر الأوروبي الحديث وبالتجربة الألمانية والإيطالية في الوحدة القومية، خصوصاً في ما يتصل باقتباس عاملي التاريخ القومي واللغة القومية المشتركة. وتذكر الموسوعة أيضاً وباقتضاب التجديد الحاصل في الفكر القومي الوحدوي العربي والمتمثل في

تضمين الوحدة العربية بُعْد العدالة الاجتماعية. أما عن وحدة مصر وسوريا ١٩٥٨ فإنّ الموسوعة الفرنسية تذكر «بأنّ الحماس لقيامها في العالم العربي، لا يوصف، وهو الذي رأى أوّل لبنة«تبنى في إطار بناء وحدة عربية كبرى، كانت أملاً منذ وقت طويل». ولعلّ أهم ما جاء في الموسوعة الفرنسية في مادة «العروبة» هو قولها «بأنّ القومية العربية قد أفرزت ايديولوجية تقوم على نظرية حيَوية حول الأمة والأمة العربية» ثم تلاحظ بأن «القومية العربية المتوجهة للاستقلال الاقتصادي والسياسي والتحديث، والمرتبطة بهدف الوحدة، وبالتوجهات العامة للبلدان المتخلفة، تظل الايديولوجية الغالبة عند النخب والجماهير العربية».

رابعاً: لماذا تظل صورة العرب سلبية في عقل الغرب؟

نحن نعرف أنّ الرأي العام في الغرب، وحتى رأي نخبه الجامعية أحياناً، لا يبني مواقفه ولا يحدّد توجهاته على الحقائق العلمية المؤكدة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الخارجية وخصوصاً قضايا العالم الثالث ومنه الوطن العربي، ففي الغرب توجد «كارتلات» وتروستات وشركات احتكارية كبرى متعدّدة الجنسية، مصالحها مترامية عبر العالم من حيث جلب المواد الخام وتأمينها بأرخص الأثمان ومن حيث غزو الأسواق الخارجية، واشاعة نزعة الاستهلاك فيها، وبيع المواد المصنّعة في الغرب بأغلى الأسعار، وهذه التكتلات هي التي توجّه السياسات وتهيمن على الإعلام بالكامل. وصحيح أنّه بالرّغم من كل ذلك، يوجد في الغرب هامش معيّن لدعوات العدل والحرية والمساواة والحق، لكنه يظل بعيداً عن التأثير في مجرى الأحداث. وفي مناخ كهذا، تبدو دعوات الحوار بين الحضارات وبين الأديان وبين العرب والأوروبيين مجرّد دعوات حالمة وحسب، لأنها لن تفلح بأية حال في تغيير الصورة السّلبية للعرب في نظر الغرب، بل إنها دليل على اعتراف الجانب الضعيف والمظلوم بأنّه عاجز عن اللجوء الى وسائل أخرى فعّالة. إن مسألة سلبية الصّورة العربية في الغرب أكبر من أن يحلّها جدال منطقي أو حوار هادىء يستحضر الطرف المظلوم فيه أقوى الحجج والبراهين والحقائق، لأنّ الغرب حين رسم الصّورة السلبية في عقله عن العرب، لم يفعل ذلك بفعل جهله لهم، بل إنّه يملك من الحقائق عن أوضاعهم أكثر ممّا يعرفه الكثيرون من العرب، ولأنّ الغرب صانعٌ لِقَدْرٍ كبير من تناقضات الواقع العربي القائم، فلأنّه قد استفاد ويستفيد من ذلك.

لقد كان الغرب أو بعض الغرب يحمل صورة بشعة عن «اليهودي» لكن الغرب الحالي غيّر تلك الصّورة وجعلها إيجابية أكثر من اللزوم، وقد حصل كل ذلك تبعاً لمصلحة الغرب في اختيار ورسم الصورة التي يستفيد منها، ولم تتغير صورة «اليهودي» في نظر الغرب من خلال الحوار، بل مصلحة الغرب تطابقت في العصر الراهن مع مصلحة الصهاينة وعلى حساب مصلحة الأمة العربية. ولذا فصورة العربي هي انعكاس لواقعهم ولموقعهم في المعادلات السياسية والاستراتيجية الدولية. وعليه فإنّ لكل شعب قسطاً من المسؤولية في اعطاء الانطباع عن حقيقته وأوضاعه، ممّا يسمح للآخر أو الأجنبي أن يستمد له ملامح صورة معيّنة، حقيقية أو مزيفة. وعلى الرغم من دور ومسؤولية الغرب في إبقاء وتذكية التناقضات الحادة في الواقع العربي، فإنّ غياب التماسك القومي وانكسار العمل الوحدوي والتقاعس عن إنجاز التكامل الاقتصادي، والتأخر في بناء القوة العربية وعدم تجسيد وحدة الأمن القومي ووحدة القرار العربي؛ كل ذلك ليس من شأنه، ما دام الحال على ما هو عليه، أن يجعل العقل الغربي يقوم من تلقاء ذاته ودون مبرّر، باستبدال الصورة

العربية السلبية بأخرى إيجابية. واذاً ستظل الصورة العربية سلبية عند العرب كما في الغرب، ما دام التعامل العقلاني والمنطق القومي والتفكير المستقبلي غائباً في التعامل مع الحياة الراهنة، على أنّ سوء الواقع العربي والذي هو حصيلة عاملي التخلف المزمن وشراسة التحدي الخارجي، لا يبّرر إطلاقاً للموسوعيين الغربيين أن ينزلقوا الى الوقوع في أخطاء الاعلاميين في الغرب، ولا يبرّر لهم أن يتخلوا عن النزاهة الفكرية والموضوعية العلمية عندما يرسمون صورة ما للعرب في أعمالهم الموسوعية، وهم الذين يملكون من الحقائق والمعارف والمناهج ما ييسّر لهم ما لا يتيسّر لغيرهم، لأنّ تخلي هذه النّخبة عن التجرد العلمي هو أخطر بكثير من كل الحملات الاعلامية المعادية للعرب في الغرب، لأنّ أذى ذلك يتجاوز العرب إلى عقول وأجيال الغرب نفسه حين يقع تضليلها.

إنّ الصورة السلبية للعرب في اعلام وعقل الغرب ما هي الاّ جزء من ظاهرة أكبر تمتد جذورها الى الماضي البعيد، ولكن تكاملت عناصرها وتشابكت عواملها خلال النصف الثاني من القرن العشرين لتصبح هذه الظاهرة شائعة وملموسة في الغرب اليوم وهي ظاهرة «معاداة العرب». حقاً إنها لعنصرية جديدة، برغم أصالة الكثير من التيارات الفكرية الغربية التي بشّرت بقيم إنسانية عديدة وشهَّرَتْ وحاربت أفكار التفرقة والتمييز العنصري.

جذور هذه الظاهرة ترجع الى تاريخ قديم ولكننا سنكتفي بالتاريخ القريب، فخلال العصر الوسيط تصاعدت موجة العداء الغربي للعرب والاسلام، وتأجّجت روح «الثأر المقدس» واستبدّت نزعة الغزو والتوسع بالنفوس والكنيسة والحكّام، فجاء الغرب غازياً للوطن العربي تحت شعار الصراع بين المسيحية والاسلام في حروب صليبية معروفة، استهدفت المشرق والمغرب العربيين، من خلال تسع حملات عسكرية ضخمة، دامت حوالى قرنين من الزّمَان. واتخذت حروب أوروبا ضد الوجود العربي الاسلامي في الأندلس، شكلاً صليبياً وجوهراً واحداً، وعُومِلَ «الموريسكيون» بوحشية لا توصف. وجاءت فترة الاستعمار الغربي الحديث لأقطار الوطن العربي، وممارساته وقسوته ما تزال تعمّر أذهان الناس جميعاً. ولقد كان الغرب المسؤول والمخطط والمنفذ والحامي باستمرار للكيان الصهيوني بعد طرد شعب فلسطين، والغرب هو نفسه المسؤول عن عدم استقرار المنطقة وإذْكَاءِ الحروب فيها منعاً لنهضتها وتقدمها ووحدتها.

وقبل عدّة عقود، استغلّ الاعلام الغربي أعمال وبطولات الثورة الجزائرية المسلحة من أجل طرد الاستعمار بالقوة، وأظهر هذه الأعمال الوطنية على أنّها عمليات إرهابية وتخريبية، وكان غلاة الاستعمار الفرنسي يضخّمُون ذلك ويظهرونه على أنّه معاد لفرنسا والفرنسيين والغرب، وينسبون أحياناً تلك الثورة إلى تحريض الثورة المصرية وعبد الناصر، مثلما يقع إظهار التوجهات الجديدة لمصر، نحو التحرر والوحدة العربية والمساندة المطلقة لحقوق الشعب الفلسطيني، على أساس أنّها عداء مطلق للغرب وإحياء لنزعة «معاداة السامية»..

والجديد في حملة العداء للعرب خلال السبعينات، هو تحميلهم مسؤولية رفع أسعار النفط والتسبب في تعميق الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم، وهي اتهامات باطلة، وقصة الترفيع في أسعار النفط وان تصادفت مع نهاية حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ إلا أنّها تزامنت مع اكتشاف وترويج نفط بحر الشمال بكميات كبيرة، وحيث أن كلفة استخراجه وتكريره مرتفعة جداً مقارنة مع النفط العربي، مما استلزم رفع الأسعار العالمية للنفط حتى يمكن استغلال وترويج نفط بحر الشمال بشكل مربح تجارياً واقتصادياً، ومع ذلك فإنّ المواد المصنعة والمصدرة للعالم الثالث تضاعفت أسعارها مرّات عدة وبمعدلات أكبر بكثير من ارتفاع أسعار النفط، ورغم كل ذلك ما زال

الاعلام الغربي يحمّل العرب مسؤولية كل ما حصل حتى وإن كان الغرب هو المستفيد الأكبر من البترودولار سواء بحصوله على ذلك مقابل البضاعة المصنّعة، أم باستثمار الفوائض الكبيرة في بنوكه.

وفي الثمانينات وصل الغلُوّ بحملة لواء وشعار «معاداة العرب» الى الإيحاء والربط المتعمّد للكلمات التالية وكأنها كلمات مترادفة، وتحمل معنى واحداً هو «الارهاب» و «التخلف» و «التعصّب» و «معاداة الغرب» وهذه الكلمات هي: «العرب والاسلام والفلسطينيون» وعلى العموم يمكن حوصلة الأسباب والعوامل التي شكلت ظاهرة «معاداة العرب» كما يلي:

ـ استمرار عقلية وتراث الحروب الصليبية لدى قطاع واسع من الناس في الغرب، وتفاعل ذلك التراث، مع توظيف النزعة الاستعمارية الغربية الحديثة، مع ما تتطلبه سياسة الاحتفاظ بالمصالح الاحتكارية الاقتصادية والاستراتيجية الغربية في الوطن العربي.

ـ المفهوم والنظرة الغربية الممركزةعلى الذات، والتي تنطلق من أنّ الغرب هو القطب والمركز الأساس والمقياس، أما بقية العالم الثالث (وخصوصاً الوطن العربي) فهو هامش محيطي تابع بالخضوع أو بالإخضاع، وأمّا حق الآخر في التغاير، وهو مبدأ يؤكده الفكر الغربي، فإنّ هذا الحق أو هذا المبدأ لا يحترمه الغرب الاّ إذا كان يصبّ في مصلحته (على سبيل المثال يعتبر الغرب «المجاهدين» الأفغان أبطالاً من أجل الحرية، بينما يعتبر الفدائيين الفلسطينيين «إرهابيين»).

ـ التأثير والهيمنة الصهيونية على أجهزة الاعلام الغربية وفي مصادر صنع القرار والبيوتات المالية والاحتكارية وكذلك الكنيسة المسيحية.

ـ إنّ الغرب بالرّغم من كونه متقدماً ومتحضّراً، وبالرّغم من كونه المبدع للفكر العقلاني والانساني الحديث والصانع للقسط الأكبر من الفكر العلمي والعالمي، بما في ذلك تحديده وضبطه الصّارم للمنهجيات الموضوعية: فهذا الغرب هو الذي يعوق بأشكال وسياسات مختلفة، إشاعة وتطبيق القيم الجديدة والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والشعوب في العالم الثالث، وهي حقوق أساسية وعادلة أقرتها الأمم المتحدة ونادى بها الضمير العالمي، فمَن يدعم غير الغرب الأنظمة الديكتاتورية والأنظمة العنصرية، ومَن يعرقل غير الغرب إرساء نظام عالمي جديد يقوم على أسس العدل والسلام والتنمية؟

ومهما قلنا عن الانحياز الظالم للاعلام ولتيارات عديدة في الفكر الغربي ضد العرب، ومهما أطلنا الكلام عن الدوافع والمصالح التي ترسم صورة سلبية للعرب والأمة العربية في الاعلام كما هو في الموسوعات العلمية الغربية، فإن كل ذلك لا يلغي القول بأن الصورة المضللة عن العرب عند الغرب، ليست معزولة عن واقع الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة والخلافات بين الدول العربية، فغياب وحدة الموقف والقرار والعمل العربي المشترك ضمن الحدّ الأدنى أو الجدّي المطلوب، لا يساعد على تحسين صورة العرب في الغرب والعالم، قبل أن يقع تصحيح واقع أصحاب تلك الصورة□

محنة التعليم العالي العربي: بعض القضايا الرئيسية

د. حسن الابراهيم

استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومدير الجامعة ووزير التعليم في الكويت سابقاً، ورئيس الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.

كَثُر الحديث، مؤخراً، عن التحديات الحضارية التي تواجه المجتمع العربي في الوقت الحاضر، ولا أريد في هذه الدراسة الدخول في تفاصيل هذا الموضوع الشائك، ولكنني لا أبالغ بالتشاؤم إذا قلت أن المرحلة التي تمر فيها الأمة العربية، أسقطت كل أحلام ومحاولات ابتعاث المجد الماضي وعراقته، حيث أصبح همنا وهاجسنا الرئيسي أن نبقى كأمة ذات هوية مشتركة. لقد غدت التحديات تهدد بقاءنا في خضم مجتمع دولي لا يعترف إلّا بالقوة والتقدم التكنولوجي والاقتصادي والعلمي.

لقد أصبح واضحاً الآن، اننا كأمة لن نستطيع أن نقف بوجه هذه التحديات المصيرية، إلا بإعادة نظر جذرية في أمورنا الحيوية وأسس مجتمعنا.. إعادة النظر المطلوبة هذه يجب أن تتخطى الحدود الاقليمية والقطرية، لأنه من الواضح أن قدرتنا على المواجهة وصد الأخطار، يجب أن تكون قدرة جماعية للعرب ككل، لا للدول منفردة وحدها، لأنها تظل عاجزة مشلولة. لذا يجب علينا أن ندع المجاملات جانباً، وأن يتسم تصدينا وعلاجنا لمشاكلنا بالصراحة التامة، ودون أي حساسيات اقليمية أو قطرية. وأنه لمن أهم الأمور التي يجب إعادة النظر فيها وتغييرها جذرياً، أمور التعليم عموماً والتعليم العالي بخاصة. لماذا التأكيد على التعليم العالي؟ لأنه للمرة الأولى في التاريخ الانساني المسجل، نجد أن بقاء المجتمع يعتمد اعتماداً كلياً على الجامعات. ولأن التعليم العالي يعني الفكر، والفكر يعني الأبحاث العلمية، والأبحاث العلمية تعني التقدم التكنولوجي. وعندما تتوقف أمة ما عن التفكير، فإن مصيرها هو التداعي والاضمحلال والانهيار. والتاريخ الانساني خير شاهد على هذه الظاهرة.

لقد توقفنا، كأمة، عن التفكير منذ مدة طويلة، وخسرنا سباقنا مع أعدائنا في هذا المجال، حيث أن انتاج اسرائيل في حقل العلم والتكنولوجيا، إذا قيس على الفرد الواحد، يبلغ مائة ضعف ما ينتجه الفرد العربي[1]. وإذا نظرنا، على سبيل المثال، للبحوث والكتب العلمية المؤلفة في الوطن

(١) A. B. Zahlan, «The Science and Technology Gap in the Arab-Israeli Conflict,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 1, no.3 (1972).

العربي وقارنّاها بالبحوث والكتب العلمية في اسرائيل، لوجدنا أن هناك حوالى ٧٥٠ مؤلفاً وبحثاً علمياً وتكنولوجياً في الوطن العربي الذي يبلغ سكانه أكثر من ١٢٦ مليون نسمة في الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧١، أما في اسرائيل فقد بلغت البحوث والمؤلفات العلمية حوالى ١٧٣٩ في الفترة ذاتها، رغم أن عدد سكانها لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة[٢]. هذه المقارنة تمت عام ١٩٧٢ حيث كان لا يزال هناك مجال للمقارنة بين العرب واسرائيل. أما الآن، فالفجوة العلمية بيننا وبين الاسرائيليين أصبحت غير قابلة للمقارنة. ففي تقرير أعده د. مناحيم كارمن، بتكليف من المجلس القومي الاسرائيلي للبحوث والتنمية التابع لوزارة الطاقة والمنشآت، تبيّن أن حجم البحث والتنمية في المجال العسكري في اسرائيل يضاهي نسبياً ذلك القائم في الولايات المتحدة. أما حجم شبكة البحوث العلمية المدنية والعسكرية الشاملة، بالنسبة الى الناتج القومي، فيخول اسرائيل أن تحتل أحد الأماكن الأولى في العالم العربي. فبالنسبة الى حجم البحوث العلمية، فإن اسرائيل تتمتع بالمستوى نفسه الذي تتمتع به الدول العظمى، وثلاث دول صغيرة أخرى متقدمة علمياً وهي: سويسرا والسويد وهولندا، أما بالنسبة الى حجم السكان، فإن اسرائيل تحتل المكانة الأولى في نشر الأعمال البحثية، حيث أن عدد العلماء الذين نشروا أعمالاً بحثية عام ١٩٧٦ هو كما يلي لكل مليون نسمة: في اسرائيل ١١٠٢، في الولايات المتحدة ٧٤١، في اليابان ١٤٦، في انكلترا ٥٨٢، في السويد ٥١٦، في الدانمارك ٤٥٠. وبلغ عدد البحوث المنشورة (لكل مليون نسمة) في الدول الكبرى والصغرى نحو ٥٠٠ بحث، أما في اسرائيل فكان العدد ضعف هذا[٣].

وخير مثال لتصدي الأمم للتحدي العلمي والتكنولوجي، هو ردة الفعل الأمريكية على اطلاق الاتحاد السوفياتي لأول قمرين صناعيين سبوتنيك ١ وسبوتنيك ٢، فلقد زاد إنفاق الحكومة الفدرالية على الأبحاث والتطوير العلمي من ٣ مليارات دولار في ١٩٥٧ الى ١٥ مليار دولار عام ١٩٦٤ وإلى ١٦ مليار دولار عام ١٩٦٧، ولقد قدر مجهود الولايات المتحدة بأكمله عام ١٩٧١ بـ ٢٨ مليار دولار. إن القدرة على مواجهة التحديات، ما هي إلا من ضرورات بقاء الأمم. وإلا لماذا هبط العربي الى قاع العالم بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧؟ لماذا ارتفع الى قمة الوجود بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣؟ لماذا انهار داخل نفسه بعد أن توقفت النار؟ لو كان يملك الرؤية البعيدة المدى، والثقة العميقة بقدرته على مواجهة التحديات، لما اختبر هذه المشاعر ولما استسلم لانفعالاتها[٤]. إن هذا التذبذب في مواجهة التحديات يرجع، إلى حد كبير، إلى عدم مواجهة الواقع الذي نعيشه كعرب، ولانسياقنا وراء الاحلام والكوابيس. فلا مقولات الثورة والوحدة والاشتراكية التي سادت في الخطاب العربي قبل عام ١٩٦٧، ولا مقولات الانحطاط والسقوط والفجيعة التي هيمنت وتهيمن على الخطاب نفسه بعد تلك الحرب، إلى الآن، لا هذه ولا تلك، كانت تعبر أو هي تعبر الآن عن واقع موضوعي[٥].

إذاً، الخطوة الأولى في مواجهة التحديات هي معرفة الواقع الذي نعيشه ونعايشه. فواقع

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) سمير جبّور، معدّ، **العلم والتكنولوجيا في اسرائيل، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١**، ترجمات مختارة من مصادر عبرية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢)، ص ٦٤.

(٤) حليم بركات، «الكابوس ونار المستقبل،» **مواقف**، السنة ٧ (ربيع ١٩٧٤).

(٥) للمزيد من التفصيل، انظر: محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢).

التعليم، بجميع مراحله، واقع مؤلم عموماً ومأساوي فيما يتعلق بالتعليم العالي بخاصة. ولقد لخص هذا الواقع د. عبد الله عبد الدائم بقوله: «ولعلنا لا نغلو إذا قلنا اننا ما نزال نعمل في ميدان التربية بعامة وفي ميدان التعليم العالي بخاصة وكأن شيئاً لم يكن، ولا نزال نرسم بنى التربية والتعليم العالي ونضع مناهجه ووسائله، منطلقين من نظرة ماضوية غالباً، أو في أحسن الأحوال من نظرة لا تعدو أن تحسب المستقبل مجرد امتداد واتساع للماضي»[٦]. إذا ما اتفقنا أن هذا هو الواقع الذي يعيشه التعليم العالي في الوطن العربي، فانطلاقنا إذاً يجب أن يكون قائماً على تغيير جذري لهذا الواقع. فالتعليم العالي في البلاد العربية، اما ان يقلب بنيته على نحو جذري، انطلاقاً من حاجات التغيير العلمي والتكنولوجي والحضاري الذي يجري في عصرنا، وتغييره تغييراً جذرياً أيضاً، أو يظل بعيداً عن أهداف التنمية الحقة، متخلفاً عن الركب، يكتفي في أحسن الأحوال برسم العلاقات الكمية الرقمية التي ينبغي أن تتم بين التخطيط للتعليم العالي وتقدير حاجاته، وبين تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ماضوية الرؤية، لا تعدو بدورها أن تكون مداً كمياً لجهود الماضي واتجاهاته ونشاطاته[٧].

إن التغيير الجذري الذي سأحاول طرحه يتناول ثلاثة أسئلة سأطرحها وأحاول الاجابة عنها باختصار، مع أملي في أن يكون في نقاشها ما يضيء الطريق لمعالجة بعض المشاكل الرئيسية التي يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي. فجامعاتنا تكاد تكون متشابهة في نظمها وإدارتها، وفي المشاكل والقضايا الرئيسية التي تواجهها.

السؤال الأول: لماذا التغيير والاصلاح الجذريان؟

السؤال الثاني: ما هي القوى الضاغطة من أجل التغيير؟

السؤال الثالث: ما هي اجراءات أو عمليات التغيير والاصلاح؟

السؤال الأول: لماذا التغيير والاصلاح الجذريان؟

إننا عندما نطالب بالتغيير الجذري لنظامنا التعليمي العالي، فإننا لا نطالب ضمن فراغ زمني وتاريخي، وإنما نريد سد الفجوة بين فترة العقم العلمي التي مرت بنا، والتي تقدر بخمسة قرون من الزمن، وبين ما كان لنا من رصيد ضخم من تقاليد واعراف مؤسساتنا التعليمية العليا في الماضي. لقد شهد الماضي ازدهار جامعات عربية اسلامية ذات شهرة كبيرة، قامت بترجمة الأعمال الانسانية الرئيسية من الاغريقية واليونانية والفارسية الى العربية. وظلت تلك الجامعات في بغداد ودمشق ومصر وتونس واسبانيا الاسلامية قروناً عدة، منابر للاشعاع الفكري والعلمي. وأدّت أعمال الاساتذة المشهورين من أمثال ابن سينا وابن رشد وغيرهما، في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، إلى تقدم الفكر والمعرفة في مجالات العلوم المختلفة، مما أغنى الانسانية جمعاء. وكان مفهوم الجامعات آنذاك مفهوماً اسلامياً بحتاً. ورغم العداء بين العالمين الاسلامي والمسيحي حينذاك، فقد وصل المد الاسلامي إلى اوروبا وأثّر تأثيراً مباشراً في ظهور الجامعات الاوروبية في

---

(٦) عبد الله عبد الدائم، «التعليم الجامعي والعالي في مواجهة التغير الجذري السريع في البنى الاقتصادية والاجتماعية للعالم الحديث اليوم وفي مواجهة وعود المستقبل،» ورقة قدِّمت إلى: المؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية، ٥، ١٩ ـ ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣.

العصر الوسيط. ولكن مع تدهور الحضارة العربية الاسلامية، تدهورت الأعراف الفكرية والعلمية للجامعات ومراكز التعليم العالي، وبدأت الفجوة الكبيرة والانقطاع التاريخي والزمني الذي سبق وأشرت اليه. وقلَّ أن تجد للتقليد الجامعي العربي الاسلامي القديم أثراً يذكر في الجامعات العربية الحديثة. صحيح أن الحكومات توفر التعليم العالي المجاني في جميع معاهدها تقريباً، وتبذل لعدد كبير من الطلاب معونات مالية، ولكن ليس في وسعنا أن نتيقن، هل هذا العمل هو بقية باقية من التقليد القديم، أو هو نتيجة للمفاهيم الديمقراطية العالمية في التربية؟ وثمة أثر آخر مؤداه أن طلابنا الجامعيين لا يزالون يجنحون الى الاعتماد اعتماداً كبيراً على الذاكرة في دراستهم، ويميلون إلى تقبل ما يتلقنونه أو يقرأونه في الكتب، دون نقد أو تمحيص. ومما يؤسف له أن بعض ما تميز به النظام القديم من حماسة في طلب العلم لوجه الله، والورع الحافز الى وقف الأوقاف على معاهد التعليم في الجوامع والمدارس، ليسا من الأمور الشائعة في مجتمعنا الحديث. فلقد خضع نظام الأوقاف للادارة الحكومية العامة، وهي تؤدي من ايرادها العون المالي للمساجد والمدارس الدينية(٨).

لقد لخص د. فاضل الجمالي المميزات الرئيسية للفكر التربوي العربي في عصر التفتح والازدهار وهي:

١ ـ لما كانت محتويات العلوم ثابتة نسبياً ومحدودة، كان في وسع الطالب أن يكون موسوعياً، فيدرس اختصاصات متعددة، فقد يكون فيلسوفاً وطبيباً وأديباً وعالماً دينياً في الوقت ذاته.

٢ ـ كان أساس التربية وهدفها دينيين، مهما كان اختصاص الطالب، ومهما كانت المهنة التي يتعاطاها. فلا فصل بين العلم والدين في التربية. والعلوم الدينية تكون القاسم المشترك لذوي الاختصاصات المنوعة، ان لم تكن هي المحور لثقافة كل انسان مسلم.

٣ ـ كان باب الاجتهاد مفتوحاً، وكانت حرية البحث والرأي محترمة.

٤ ـ كان الطالب يطلب العلم لأجل العلم ذاته، وفي سبيل الله، فلم تكن الشهادة أو الوظيفة أو المنفعة المادية، هي الدافع الرئيسي للدراسة.

٥ ـ كان التعليم يمتاز بالحرية: حرية الطالب في اختيار الدرس والمدرس والرفاق في الدراسة. وفي الحقيقة أن الحرية الواردة في حياة طالب العلم، هي من مفاخر تراثنا التربوي.

٦ ـ لم تقيد الدراسة بأيام معدودة محددة، ولا بامتحانات رهيبة. فكان الطالب يدرس حتى يكمل العلم ويتقنه، طال الزمان أم قصر. فالطالب يسير في الدراسة بالسرعة التي تناسبه، «فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها».

٧ ـ كان الاستاذ هو الذي يمنح الاجازة للطالب، بعد أن يدرس عليه ويكمل الدراسة.

٨ ـ إن مواضيع الدراسة التي يدرسها الطالب لم تكن عديدة، فهي عادة مادة واحدة أو مادتان في الوقت الواحد، وقلما تتجاوز الثلاث. والطالب يتقن مادة الدرس عادة ويهضمها

---

(٨) متى عقراوي، «التقليد الجامعي في الشرق الأوسط،» في: **الجامعة وانسان الغد** (بيروت: منشورات الجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٦٨)، ص ١٣٩.

ويتمثلها، لأنه بعد الانتهاء منها يدرسها لمن هو دونه من الطلاب. وليس افضل من تدريس المادة طريقة لاتقانها.

٩ ـ كان السفر لأجل طلب العلم الى مراكز العلم الشهيرة، وإلى العلماء القادة، من الأمور الشائعة آنذاك[٩].

ومع مطلع هذا القرن، بدأنا بداية جديدة دون ايجاد حلقة وصل بين الماضي والحاضر. حين أدخل المستعمرون الانكليز نظام التعليم الحديث إلى مصر، ثم المزج بينه وبين ما أدخله الفرنسيون قبلهم، وكانت النتيجة نظاماً تعليمياً يهدف الى تخريج الكوادر الوظيفية التي لم تكن تستطيع سوى التنفيذ لا التفكير، ومن هنا بدأت الوظيفة الحكومية تشكل الهدف الأساس لطالبي العلم.. فازدادت الاعداد، واضطرت الحكومة الى توظيف اعداد كبيرة من الخريجين لأسباب سياسية واجتماعية.

وانتقلت هذه العدوى في ربط التعليم بالوظيفة الحكومية، إلى البلدان العربية الأخرى، وظل الاستذكار والحفظ من الركائز الأساسية لهذا التعليم في جميع مراحله، وأصبح الطالب يعتمد في تحصيله على ذاكرته، وعلى التكرار الآلي للحقائق المحفوظة، لا على ذكائه وتفكيره وتحليله العقلي. وقد انتقد د. طه حسين التعليم الجامعي في مصر قائلاً: «ما زال الشبان يأتون إلى الجامعة ضعافاً قاصرين، وما زال الشبان يستقبلون حياتهم جاهلين لها عاجزين عن التصرف فيها، ضعافاً عن أن ينهضوا بأعبائها يذهبون الى الدواوين موظفين، فتشكو الدواوين من سوء اعدادهم للعمل فيها، ويعرضون أنفسهم على أصحاب الأعمال الحرة، فلا يكاد يجربونهم حتى يزهدوا فيهم، لأنهم لم يُعدَّوا للأعمال الحرة اعداداً صالحاً».

لقد بدأ ربط مخرجات التعليم العالي بالوظيفة الحكومية، مع إنشاء جامعتنا في مطلع هذا القرن. فلقد ذكر أحد خبراء التعليم الذين استدعتهم وزارة المعارف في مصر عام ١٩٢٨، أنه ليس في العالم، على الأرجح، قطر يتمتع فيه موظف الحكومة بمنزلة كبيرة بين الأهلين، كالتي يتمتع بها الموظف في مصر. وقد لا يوجد في أي بلد آخر آباء يضحون بالشيء الكثير في سبيل جعل أبنائهم موظفي حكومة، بأي شكل كان.

وظلت جامعاتنا كما كانت عليه منذ مطلع هذا القرن، رغم التحديات الكبيرة التي ألقيت على عاتقها، كما سبق وذكرت، والمتمثلة في الحاضر الاقتصادي والتقني في الوطن العربي، الذي يعتبر من ناحية الامكانات الاقتصادية غير المستغلة من أغنى شعوب العالم. ولكن واقعنا يبين لنا عكس ذلك. فثمانون بالمائة من سكاننا يرضخون تحت وطأة الأمية وحوالى ٥٠ بالمائة فقط من أطفالنا تتاح لهم الفرصة للتحرر من أغلالها، وحوالى ٣٠ بالمائة فقط من العائلات يتمتعون بالسكن الصحي المناسب، وأكثر من ٥٠ بالمائة من السكان يعانون من سوء التغذية.

وخلاصة القول ان الأقطار العربية باتت في مسيس الحاجة إلى نوعية جديدة من الجامعات، تكون لها المرونة والاستقلالية، وتتمتع باللامركزية، لتستطيع المساهمة مساهمة حقيقية فعالة ذات أبعاد طويلة المدى في حل تلك المشاكل.

وقد اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن

---

(٩) محمد فاضل الجمالي، «تطور الفكر التربوي الاسلامي،» **الفكر**، السنة ٢٨، العدد ١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)، ص ٣١ ـ ٣٢.

العشرين، حاجتهما لهذا النوع من الجامعات، فاقتبستا النمط الجامعي الالماني الذي كان أول من تحرر في ذلك الوقت، من نمط الجامعات التقليدية في العصر الوسيط . فقد كانت المانيا، بدون شك، هي الرائدة في مجالات التغيير والاصلاح في التعليم العالي، وأرادت الولايات المتحدة الامريكية واليابان اقتباس النمط الجديد من المانيا للأهداف نفسها التي غيرت المانيا التعليم العالي من أجلها، وهي:

- تدريب القوى البشرية المناسبة للتطور التقني السريع.
- التوحيد والاندماج الحضاري والثقافي لخلق الركيزة الأساسية للوحدة القومية الشاملة.
- توجيه التقدم التقني نحو اغراض ومشاريع التنمية في البلاد.

الغرض إذاً من استعراض ما سبق، هو الاجابة عن سؤالنا الأول: لماذا التغيير والاصلاح الجذريان؟ ونلخصه قائلين:

- ان التغيير أمر حتمي، لأنه لا مجال للجامعات التقليدية الجامدة في عالمنا المتغير.
- ان طبيعة وظائف الجامعات ودورها في المجتمع تغيرتا، ومن ثم لا بد من تغيير جذري في الفلسفة والمضمون والاطار، لمواجهة ذلك التغيير الوظيفي.
- يجب أن ننظر الى التغيير في نطاقه العالمي، متخطياً الحدود القومية والحضارية. فنحن لا نعيش في معزل عن العالم.
- ان الاصلاح والتغيير في التعليم العالي، يجب ألا يقفا عند نقطة معينة، ولكن يجب الاستمرار فيهما ضمن اطار مخطط. فالاصلاح في هذه الحالة، يجب أن ينظر اليه كجزء رئيسي للتغيير المستمر المخطط للتعليم العالي.

السؤال الثاني: ما هي القوى الضاغطة من أجل التغيير؟

وأعني هنا ديناميكية التغيير المحركة في الجامعات، والتي واكبت تغيير وظائف الجامعات أي جامعات العصر الوسيط ، حيث كانت تلك الوظائف تقتصر على تعليم اعداد قليلة من طبقات المجتمع العليا، علوم الطب والقانون وعلوم الدين.

ومع قدوم الثورة الصناعية والتقنية، تحولت الجامعات الى مراكز لتدريب اعداد كبيرة في مجالات العلوم المهنية وتخريج القادة في مجالات التنمية في المجتمع، وبدأت الجامعات تندمج في مجتمعاتها، وتتفاعل معها. وفي الوقت نفسه أصبحت تلك المجتمعات تأمل الكثير من الجامعات، نظراً لتضخم ميزانياتها التي غالباً ما تأتي من الحكومات أو من القطاع الخاص. وهنا نتجت لدينا عملية محاسبة الجامعات على الخدمات التي تؤديها نحو المجتمع محاسبة دقيقة، وبدأت في الظهور قوة الضغط الأولى الداعية الى التغيير، وهي قوة ضغط المجتمع ككل، ممثلة في الحكومة أو البرلمان أو الهيئات الشعبية الأخرى التي بدأت تناقش وتحاسب الجامعات مع حلول مناقشة الميزانية السنوية.

أما قوة الضغط الثانية، فتتمثل في الجماهير الطلابية التي لعبت وما زالت تلعب دوراً مهماً في التغيير في التعليم الجامعي، فلقد برز هذا الدور في امريكا الجنوبية منذ عام ١٩١٨، كما أن تحرك الطلاب في الولايات المتحدة الامريكية في الستينات نتجت عنه تغييرات عديدة في أنمطة

التعليم، وتبنى برامج تعليمية للأقليات، وفتح أبواب الجامعات للطبقات المحرومة وبخاصة السود، والـ (تشيكانو) والأقليات الأخرى.

أما في المانيا، فقد زادت قوة الطلاب على حساب الاساتذة، مما أضعف سلطة هؤلاء. وفي فرنسا، أسقطت حركة الطلاب الحكومة الديغولية عام ١٩٦٨، ونتجت عن ذلك تغييرات جذرية في التعليم الجامعي، واللجوء الى فكرة اللامركزية في ادارة الجامعات. وشارفت حكومة رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك على السقوط في نهاية عام ١٩٨٦ نتيجة لاحتجاجات الطلاب على قانون اصلاح التعليم العالي الذي تقدمت به الى البرلمان، وكان الثمن الذي دفعته الحكومة الفرنسية هو استقالة وزير التعليم العالي.

أما القوة الضاغطة الثالثة، فهي تبني فكرة التعليم العالي للجميع مما أدَّى إلى فتح أبواب الجامعات لجميع طبقات المجتمع، فليس هناك جامعة في العالم لم تتعرض لتزايد كبير في اعداد الطلبة، وللضغوط الناتجة عن هذه الزيادة، مما أدى الى تغيير النظرة الكلاسيكية للجامعة التقليدية، وأصبح من الواضح عدم امكانية ادارة الجامعات وحكمها بالطرق القديمة، أي أصبح من الضروري تغيير القواعد الضابطة وعقلنتها، حتى تتمكن ادارة الجامعات من السير في عملها. وإذا نظرنا الى وضع الجامعات العربية، بالنسبة لتزايد اعداد الطلبة، لوجدنا انه وضع متردد للغاية. فقد شهدت البلدان العربية في العشرين سنة الماضية توسعاً هائلاً في أعداد الطلبة، لم يقابله التغيير المطلوب في أنظمة وادارة الجامعات، أو حتى في الأموال المخصصة للتعليم العالي. وكانت النتيجة حتمية، ألا وهي تدني المستويات العلمية والكفاءات العملية للمتخرجين.

من الواضح، إذاً، أن تغيير وظيفة الجامعة له علاقة كبيرة بتغيير دور الجامعة في المجتمع. فلم تعد الجامعات أبراجاً عاجية تضم العلماء والاساتذة الكبار ومجموعة قليلة من الطلبة، وإنما بدأت تنفتح على المجتمع، وتتخطى أسوارها لتساهم في تطور المجتمع وقطاعاته المختلفة.

ورغم تزايد هذه الضغوط على الجامعات العربية، فإنها لم تستجب لها بالدرجة المطلوبة كما سبق وأشرت. والسبب في نظري هو وجود موانع كثيرة في وجه التغيير أهمها:

استقلالية الجامعة

ما يحكم العلاقة بين الجامعات والحكومات في الوطن العربي هو الخوف والشك. ولقد أجمل د. متى عقراوي عناصر هذه العلاقة الصعبة بين الجامعة الحكومية وحكومتها في البلاد العربية، بأربع قضايا تظل نقاط احتكاك بين الجهتين:

أ ـ الاعتماد المالي الكلي يجعل الجامعة عرضة للضغط الحكومي.

ب ـ كما أن خوف الحكومات من نقد الاساتذة الجامعيين لسياساتها الداخلية والخارجية، فرض عليها درجة عالية من الحساسية إزاء الجامعات.

ج ـ حقيقة أن أكثر الجامعات العربية الحديثة هي جامعات صغيرة السن، وكونها لم تبلور تقاليد جامعية، وحقيقة أن دور هذه الجامعات ليس دائماً مفهوماً من الرأي العام، وأحياناً أخرى ليس مفهوماً من لدن الحكومات نفسها... وأخيراً كون الزمن الذي نحيا فيه هو زمان الأزمات المتكررة. كل هذه العوامل، تخلق حالة رخوة في العلاقات بين الحكومات والجامعات العربية.

د ـ وعلى الرغم من أن الحكومات العربية تقدر شخصية الجامعة الخاصة وتمنحها مركزاً خاصاً، وعلى الرغم من أن جميع قوانين الجامعات العربية تنص على أنها جامعات موحدة ذات حكم ذاتي بقوى خاصة وامتيازات خاصة، على الرغم من هذا كله، تظل الجامعات العربية خاضعة لسلطة الدولة. وكانت هناك حالات كثيرة أعفي فيها رؤساء جامعات قبل نهاية ولايتهم، والأساتذة كانوا يفصلون، أو يكرهونْ على التقاعد، قبل حلول وقت تقاعدهم، بأعداد كبيرة[١٠].

لقد ثبّت د. طه حسين مفهوم استقلالية الجامعة قبل ما يقارب خمسين عاماً عندما قال: «حين نذكر استقلال الجامعة نفهم منه أمرين أساسيين: أحدهما أن تستقل الجامعة بشؤونها المالية في حدود القوانين العامة بعد أن يقر البرلمان ميزانيتها في كل عام. والثاني، وهو أخطرهما وأهمهما، أن تستقل الجامعة بشؤون العلم والتعليم استقلالاً تاماً لا تحده إلا سيادة الدولة، هذه التي تجعل من حق البرلمان اقرار القوانين التي تنظم كل ما يجري في أرض الوطن متصلاً بحياة الناس وأعمالهم. ومعنى هذا أن تكون الجامعة مستقلة بشؤون العلم والتعليم، بعد أن تصدر القوانين التي تنظم هذه الشؤون»[١١].

ويستطرد د. طه حسين في قضية الاستقلال المالي، والذي لا تزال الجامعات العربية تعاني منه، قائلاً: «فأما الاستقلال المالي فليس للجامعة منه حظ قليل أو كثير. ومن الحق أن ميزانية الجامعة منفصلة يصدر بها قانون خاص ولكن هذا شكل من أشكال الاستقلال لا حقيقة من حقائقه. ويكفي أن تعلم أن الجامعة التي يعترف لها القانون بتدبير أمورها المالية، لا تستطيع أن تتصرف في أيسر الأمر، إلا إذا أذنت لها وزارة المالية. ووزارة المالية هنا ليست الوزير ولا الوكيل، وانما هي المكاتب التي يشرف عليها في أكثر الاحيان موظفون لا يعرفون من أمر العلم والتعليم شيئاً. فالجامعة مقيدة بأسخف القيود وأثقلها حين تريد أن تشتري الكتب أو تبيع ما تطبع منها، وحين تريد أن تشتري حتى أهون الأدوات، وحين تريد أن تعين كبار الموظفين وصغارهم في هيئة التدريس وفي مكاتب الادارة والكليات. وواضح جداً أن هذا التضييق الشنيع لا يمكن أن تستقيم معه أمور التعليم الابتدائي فضلاً عن التعليم الجامعي»[١٢].

إن المأساة، هنا، أننا لا نزال نعاني من مشكلة الاستقلالية، سواء أكانت مالية أم علمية، بعد أن تم تعريفها وتحديدها قبل حوالى خمسين عاماً من قبل د. طه حسين الذي عايش وعانى الكثير في مجالات التعليم في مطلع هذا القرن. فإذا كانت هذه المشكلة تشكل عقبة في طريق تطور التعليم العالي في البلدان العربية آنذاك، حيث كانت الاعداد قليلة، فكيف الحال الآن مع التزايد المستمر لاعداد الطلبة، والضغوط المستمرة الناتجة عن التغييرات الهائلة في حقول المعرفة الحديثة؟

الحرية الأكاديمية

تعتبر قضية الحرية الأكاديمية من أعقد القضايا التي تواجه التعليم الجامعي عبر التاريخ، فهي متصلة اتصالاً وثيقاً بحق الانسان في طلب الحقيقة من جهة، وبحرية الضمير الانساني في تكوين قناعاته واتخاذ مواقفه من دون خوف ولا اكراه، من جهة أخرى. وأول من صاغ القضية صياغة فلسفية منظمة هو سقراط، الذي قال في مرافعته عن نفسه أمام قضاته الذين قضوا بموته، عقاباً له على تعليمه شباب أثينا سبل طلب الحق: «ليس على الأرض انسان له الحق في أن يملي على

---

(١٠) محمد جواد رضا، **الاصلاح الجامعي في الخليج العربي** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٣٢.

(١١) طه حسين، **علم التربية** (بيروت: دار الكتاب اللبناني: مكتبة المدرسة، ١٩٨٢)، ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤١٧.

انسان أخر ما يجب أن يؤمن به، أو أن يحرمه من حق التفكير كما يهوى. وما دام الانسان لا يستطيع أن يصل إلى نتائج صحيحة بدون تمحيص القضايا ومحاكمتها، ومن دون أن يثبت مالها وما عليها تمحيصاً عادلاً وكاملاً، فإن الناس يجب أن يتركوا احراراً، لهم كامل الحرية في مناقشة جميع المسائل».

أما التعريف الحديث للحرية الأكاديمية، فلقد جاء على لسان د. متى عقراوي الذي عرفها بأنها: «حرية الاستاذ الجامعي في تدريسه، وفي بحثه، وفي التعبير عن آرائه ونظرياته تعبيراً حراً دون أن يكون عرضة لاضطهاد سببه الآراء التي يأخذ بها أو يدرسها. وهي تشمل أيضاً حرية الجامعة في ادارة شؤونها الداخلية، واختيار أفراد هيئتها التدريسية وترقيتهم وتطبيق قوانينها عليهم، وكذلك اختيار طلابها وفقاً لقواعد ومعايير مقررة، ووضع مناهجها الدراسية، وأساليبها في التدريس، وتقرير امتحاناتها والشروط التي تمنح بمقتضاها درجاتها الجامعية. فينبغي أن تكون في قدرة الجامعة ممارسة هذه الوظائف دون تدخل من السلطات، أو من المجتمع، إلّا في أضيق الحدود الجوهرية»[١٣].

لقد تمكنت الدول الغربية، بعد قرون طويلة من الكفاح من أجل الحرية الأكاديمية، من توطيدها في مؤسساتها العلمية العالية. رغم ذلك، فالكفاح والنضال من أجل صيانتها وحمايتها لا يزالان مستمرين، حيث أن الحرية الأكاديمية مرتبطة كما سبق وذكرت بالحقوق الأساسية للانسان في طلب المعرفة، والسعي وراء الحقيقة.

أما في الوطن العربي، فنحن لا نزال في بداية الطريق. ولأن مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، فلنجعل هذه الخطوة مرتكزة على القناعة أن لا تعليمَ جامعياً فاعلاً ومؤثراً من دون الحرية الأكاديمية. ويجب علينا أن نحدد ونعرف الحرية الأكاديمية حتى لا يساء تفسيرها. ويتم هذا التحديد والتفسير بالطرق الديمقراطية المتعارف عليها. فإذا توصلنا الى هذا الهدف، تمكنا من ضمان الحرية الأكاديمية، من دون اللجوء إلى تسييس الجامعات من قبل القوى والأحزاب السياسية. لأنه من الخطورة بمكان الخلط بين مفهوم الحرية الأكاديمية والفوضى السياسية داخل الحرم الجامعي، والتي أدّت في حالات كثيرة في الأقطار العربية الى تدخل الحكومات في الحد من حرية واستقلالية الجامعة، باسم الحفاظ على الأمن والاستقرار. وأدّت أيضاً الى التحزب السياسي داخل الجامعات، مما أثر تأثيراً مباشراً على المستويات العلمية لتلك الجامعات.

وخلاصة القول هنا أن كلاًّ من استقلالية الجامعة والحرية الأكاديمية يمثل أهم العقبات التي تعترض مسيرة التغيير الجذري للتعليم العالي في الوطن العربي.

السؤال الثالث: ما هي اجراءات أو عمليات التغيير والاصلاح؟

من الصعوبة بمكان أن نجد اجراءات وعمليات متشابهة أو نمطية للاصلاح والتغيير لننطلق منها نحو التعميم. فهناك في بعض دول العالم، يتم التغيير على المستوى القومي من قبل مؤسسات أهلية كمؤسسة كارنيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مستوى الحكومات كما هو الحال في فرنسا واليابان والسويد، ويتم ذلك عن طريق لجان حكومية مطعمة بأكاديميين واداريين تحدد أولاً نوعية المشاكل، ومن ثم تقترح الحلول المناسبة لها. ويعتمد التطبيق على النوعيات الناجحة في الادارة الجامعية. فهناك إدارات قوية وهناك ادارات ضعيفة، وهناك ادارات خاضعة لنفوذ أعضاء هيئة التدريس، وأخرى خاضعة للنفوذ الطلابي، كما هو الحال في أمريكا الجنوبية.

---

(١٣) عقراوي، «التقليد الجامعي في الشرق الأوسط،» ص ١٤١ ـ ١٤٢.

لـذا، فيجب أن ينظر لاجـراءات الاصـلاح والتغيـير في النظـام التعليمي العـالي في الـوطن العربي، نظرة قومية متكاملة يتم الاتفاق عليها من قبل الحكومـات العربيـة، وتلتزم بهـذا الاتفاق، بعد أن تتم مناقشة الاجراءات ووسائل الاصلاح. وأعتقد أن بداية الطريق لارساء قواعد وتقـاليد جامعية في الوطن العربي تكمن في الاتفاق على الأهداف العامة للتعليم الجامعي، وأهمهـا في نظري هو أن يهدف التعليم الجامعي الى خلق المواطن الصالح.. وأعني هنـا المواطن الـديمقراطي الحـر المتسائل الذي يملك الطاقات والقدرات للتفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه، والعمل من أجل جعل مرحلة التعليم الجامعي سوراً يحيط بذاتية وروحانية هذا المواطن ضد الفساد الاجتمـاعي بجميع أشكـاله. ويجب أن يهـدف التعليم الجامعي الى خلق الفـرد وتنمية قـدراته العقليـة من الناحيـة التحليلية، فالمعرفة ليست التلقين، وإنما هي القدرة على التصرف بصـورة ملائمـة في وضع معـين. وهنا يجب أن يبتعد التعليم الجامعي ابتعاداً كلياً عن التلقين الذي يهدف عـلى حد قـول د. هشام شرابي الى: «التسليم بما يتعلمه الفرد ويحفظه دون تساؤل أو تفهم، فيصبح العقـل أداة ترداد وحفظ بـدلاً من أن يكون وسيلة تحليل ومعرفة ونقد»[١٤]. انـه حقاً ضيـاع للوقت ان نصر عـلى التلقين في عصرنـا هذا الـذي يشهد تغييراً جذرياً في وسائل حفظ وتجميع المعرفة، وجعلها بمتناول الفرد، يستعملها في أي ساعة يشاء. ويجب أن يهدف التعليم الجامعي، في وقت التشتت والتأقزم العربي، في الوقت الحاضر، الى خلق المواطن العربي المتحمس لآلام وأحلام وتطلعات أمته العربية، وسعيها نحو الوحـدة الشاملـة لهـذا الـوطن الشـاسـع. وأن يسعى التعليم الجـامعي الى ربط مخـرجـات النظـام التعليمي مـع احتيـاجات التنميـة، مع السعي الى تـدعيم البحث العلمي وتوجيهـه نحو حـل مشكـلات التنميـة المختلفة. إنه من المتوقع أن يبلغ عدد خريجي الجامعات العربية، في نهايـة هذا القـرن حوالى ١٢ مليون خريج، وأرجو أن لا أظلمهم حين أقول انه ينطبق عليهم قول الشاعر:

انـي لافتـح عينـي حـين افتحـهـا　　عـلى كثـير ولكـن لا أرى أحـداً

هذه هي بعض أهداف التعليم الجـامعي، فإذا تم الاتفـاق عليها، تبقى لـدينا اجـراءات أو خطوات الوصول اليها، وهي في اعتقادي تتضمن الخطوات التالية:

أولاً: على الجامعة مسؤولية قيادة المجتمع نحو حياة أفضل، وأعني هنا أن لا تكون الجامعة تابعة، وإنما يجب عليها أن تتبوأ مركز القيادة. هذا لا يتم، في نظري، إلاّ بعـد أن تتم استقلاليـة الجامعة التامة. وهنا بطبيعة الحال لا أعني أن تكون الجامعة دولة داخل دولة، كما يبـدو للبعض، وإنما أن تتوافر للجامعة حرية البحث العلمي والحريـة الأكاديميـة. لقد روى لنـا د. متى عقراوي عن ملاحظته في احدى الجامعات الشرقية، حيث قيل له أنهم بدأوا يطبقون مبـدأ... «الديمقـراطية الموجهة» كما دعت اليها أعلى سلطة في الدولة. فكان رده ـ رحمة الله عليه ـ أن حاجة السلطـة في الدولة الى توجيه من الجامعة، قد تكون أعظم من حاجة الجامعة إلى توجيه من السلطة[١٥].

ثانياً: التحرر من قيود البيروباثولوجية التي تحد من حرية الحركة، وتقتل ديناميكيـة النظام التعليمي. والبيروباثولوجية هي أسوأ أنواع البيروقراطية، وهي عندما تصل البيروقراطية الى مرحلة كونها غاية بحد ذاتها، لا وسيلة الى غاية معينة. وهذا للأسف هو الوضع السائد في أغلب جامعات الوطن العربي.

---

(١٤) هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ١١.
(١٥) عقراوي، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

ثالثاً: تبنّي نظم تعليمية تتميز بالمرونة والقدرة على التغير مع تغيرات العصر الحديث. ولا يسعني هنا إلّا أن أنوه بأن من مميزات القرن العشرين الرئيسية هي كثرة التغييرات والاختراعات العلمية المختلفة التي أدّت إلى تغيير أسس المجتمعات الحديثة تغيراً أساسياً وجذرياً... وهنا تقع المسؤولية على الاستاذ الجامعي في أن يواكب باستمرار التغييرات المستمرة في حقل تخصصه. ففي دراسة حديثة عن الاضمحلال الفكري والمهني بين أساتذة الجامعات في دول العالم الثالث، نجد أن هذه الآفة منتشرة انتشاراً كبيراً في مؤسسات البحث العلمي والجامعي في بلدان العالم الثالث. حيث ان من أهم مظاهرها هو اضمحلال تأثير الفرد في القيام بالمهام التي دُرب من أجلها[١٦]. ولا اريد الدخول في تفاصيل هذه الدراسة وأكتفي بتسجيل انطباعات الأمين العام لجامعة الامارات العربية في عام ١٩٨٠ بعد ثلاث سنوات من افتتاح الجامعة: «لقد كانت طموحاتنا في الجامعة كبيرة من حيث الشكل والمضمون، لكننا فوجئنا بالاستاذ المستورد ذي المستوى الوسط بسبب النظام التعليمي العربي. وذلك كان له انعكاسه على الطالب في مختلف مراحل التعليم، وبالتالي كان المستوى دون الطموح بكثير، فضلاً أن هناك أساتذة في الجامعة لا يعرفون استعمال الأدوات الحديثة، وآخرين لا يؤمنون باستعمالها»[١٧].

ان الجامعات الناجحة هي الجامعات القابلة للتغيير واحتواء ذلك التغيير. وهذه من مميزات المؤسسات العريقة.. وإن لم تستطع هذه المؤسسات أن تصل الى هذه المرحلة من النضج، فإن مصيرها بدون شك الانهيار والتداعي.

رابعاً: وحتى نصل الى هدف ربط الطالب بمشاكل وآلام وطنه العربي، نستطيع تحقيق ذلك بواسطة تبادل الطلاب والاساتذة بين الجامعات العربية المختلفة، هذا التبادل الذي سوف تنتج عنه وحدة الرؤية ووضوح الاهداف. ويجب ان تكون نظرتنا الى اصلاح التعليم الجامعي نظرة قومية، فيجب هنا تطبيق مبدأ التكافل، إذا حق لنا استعمال تعبير د. عبد الله عبد الدائم، والذي يرتكز على ضرورة تقديم المساعدات المالية للجامعات العربية التي تواجه مشاكل مالية كالجامعات المصرية والسورية والسودانية، وهذه المساهمة يجب أن تخصص لتلك الجامعات من قبل الجامعات التي تقع في الأقطار العربية ذات الثروات الكبيرة والكثافة السكانية القليلة، وهذه المساهمة يجب أن تخصص كما ورد في دراسة للدكتور انطوان زحلان من أجل:

(١) إضافة أعضاء نشطين في الأبحاث العلمية الى هيئة الأساتذة والمدرسين، والوصول الى نسبة ١٠ طلاب لكل استاذ؛ (٢) رفع مستويات الرواتب؛ (٣) انشاء مختبرات للأبحاث؛ (٤) انشاء ما يلزم من خدمات مساندة ومكتبات وورش عمل؛ (٥) اقامة مبان جديدة.

ولقد قدر ما تحتاج له الجامعات العربية للوصول الى هذا الهدف بما يقارب الألفي مليون دولار خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦[١٨]. وقد نحتاج الى ضعف هذا المبلغ في الوقت الحاضر. وهذا مبلغ زهيد، إذا قورن بالعائد البشري المترتب على استثماره.

---

(١٦) C.D. Goodwin and M. Nacht, *Decline and Renewal: Causes and Cures of Decay among Foreign-Trained Intellectuals and Professionals in the Third World* ([n.p.]: Institute of International Education, 1986).

(١٧) رضا، **الاصلاح الجامعي في الخليج العربي**، ص ٩٢.

(١٨) انطوان زحلان، **تثمير العائدات البترولية في التطوير العلمي والتكنولوجي العربي** (بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربية، ١٩٧٤).

والعائد في المردود البشري ليس فقط للأقطار المستفيدة من المعونات، وانما للأقطار المقدمة لها. فالأقطار العربية الغنية تستقطب الكثير من أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات، مما أدى في بعض الحالات الى نقص شديد في عدد أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وهذا الاستقطاب يتم بدون أي تعويض مادي للجامعات المستقطب منها. ولقد أدى هذا النقص الشديد في أعضاء هيئة التدريس، مصحوباً بتزايد أعداد الطلبة، إلى تدني مخرجات الجامعات العربية ذات الكثافات العالية من الطلاب تلك المخرجات التي تساهم في تنمية الأقطار العربية الأخرى. مما استدعى استصدار التوصية الآتية من المؤتمر الأول للوزراء العرب المسؤولين من التعليم العالي:

«العمل على دعم الامكانات العلمية والموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي في الدول العربية المصدرة للكفاءات العالية، الى الدول العربية الأخرى، حتى نتمكن من استمرار الاعداد الكفء كماً وكيفاً، للكفاءات التي تطلبها الدول المستوردة، إلى جانب ما تتطلبه برامجها الانمائية على المستوى القطري»[١٩] □

---

(١٩) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو)، **توصيات المؤتمر الاول للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي** (الجزائر: [المنظمة]، ١٩٨١).

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦

القوى النظامية والقوى المناهضة للنظام: تعدد أبعاد الممارسة السياسية ـ العودة إلى معضلة القوى الفاعلة في التاريخ

د. سمير أمين

مدير برنامج بحوث استراتيجية مستقبل افريقيا ـ دكار ـ جمهورية السنغال.

ـ ١ ـ

موضوع هذا البحث هو محاولة تحديد ما هي القوى التي تعمل في إطار النظام وما هي القوى التي تعمل ضده. ويستوجب ذلك قبل كل شيء تحديد طبيعة النظام نفسه وكذلك تحديد المشروع البديل المطروح للحلول محله. كما يفترض تقويم فعالية الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة من قبل القوى المعادية للنظام السائد، وذلك من زاوية الاهداف الآنية لها والهدف النهائي، أي مشروع المجتمع البديل.

ثمة مجموعتان من الحركات الاجتماعية الاساسية اللتان حوّلتا فعلاً وجه العالم منذ القرن الماضي؛ وهما **مجموعة الحركات الاشتراكية،ومجموعة الحركات الوطنية**. وكانت الحركة الاشتراكية قد حددّت لنفسها أصلاً القضاء على علاقات الاستغلال الاجتماعية. ثم تطورت ـ جزئياً على الأقل ـ نحو إصلاح هذه العلاقات و/أو إدارتها من خلال تدخل الدولة. هذا بيد ان الحركة الاشتراكية كانت أيضاً ـ في الأصل وإلى حد كبير ـ معادية للدولة التي رأت فيها أساساً الوسيلة التي تستخدمها الطبقات المستغِلة لتكريس هيمنتها. فنظرت هذه الحركة ـ من خلال هذا المنظار ـ إلى الدولة والمجتمع المدني على انهما يتعارضان. وتبلورت استراتيجيات وتكتيكات مفادها الاستيلاء على الحكم ـ اما بواسطة وسائل تعتبر مشروعة في إطار النظام نفسه وإما بواسطة وسائل عنيفة ـ حسب الظروف ـ وذلك بهدف «إصلاح» هذه الدولة أو بهدف تدميرها وإحلال دولة جديدة محلها وإن افترض «اضمحلالها» التدريجي (وهو أمر لم يحدث بعد على الاطلاق). اما الحركات الوطنية فقد وضعت لنفسها هدف تجميع قومية ما (أو شعب) خاضعة لسيطرة أجنبية، افترض انها مشلولة في تطورها نتيجة لهذا الجور، فكان هدفها إذاً هو تحقيق الاستقلال لهذا الشعب، ثم إنهاض الدولة الوطنية، وذلك من أجل «اللحاق» بأوضاع الأقطار المتقدمة أي الغاء التخلف.

وقد حققت هذه الحركات إنجازات كبيرة خلال المائة سنة الأخيرة. فظهرت حكومات

«اشتراكية» تولت الحكم في كثير من بلدان الغرب المتقدم، لدرجة ان «التناوب في الحكم» بين اليمين الليبرالي واليسار الاشتراكي أصبح في كثير من الأحيان عادياً في الإدارة السياسية السائدة في المجتمع. وكذلك حدثت ثورات اشتراكية تحت راية الماركسية اللينينية. وأخيراً استعادت معظم شعوب آسيا وافريقيا استقلالها السياسي.

وقد ينظر البعض إلى هذه الانجازات نظرة صارمة. فلم تُلغ علاقات الاستغلال في الغرب المتقدم. وكذلك ينكر البعض ان هذا الاستغلال قد قضي عليه في الدول الاشتراكية، فيدَّعون ان الدولة لا تمثل في ـ واقع الأمر ـ المجتمع، وبالتالي يقدمون الأطروحة،ان الدولة هنا هي في الواقع وسيلة الاستغلال. ويرى المتشائم كذلك، ان معظم الدول الآسيوية والافريقية التي نالت استقلالها لم تحقق بعد التبلور الوطني الصحيح بله «اللحاق» بالمجتمعات المتقدمة، فالفجوة بين الجنوب والشمال لا تزال تتفاقم.

ونجد أيضاً فئة المتفائلين من مختلف الأنواع الذين يرون على عكس ما سبق قوله، إن الانجازات المحققة تفوق ما كان يمكن تصوره في القرن الماضي. وفي هذا الصدد يشير الاشتراكيون الديمقراطيون إلى انجازات التقدم الاجتماعي التي جعلت أشكال وحدة الاستغلال اليوم، لا تمت بصلة لأشكاله وحدته في أوائل عهد التصنيع. وكذلك يلفتون الانظار إلى ان الديمقراطية قد أصبحت الآن في هذه المجتمعات أمراً لا يمكن الاسترجاع فيه، وذلك نتيجة للحركة الاجتماعية... إلخ. أما معظم الشيوعيين فيؤكد أن الاشتراكية قد تحققت فعلاً في الاتحاد السوفياتي و/أو في الصين، وذلك رغم الحدود التاريخية، والانحرافات والأخطاء والتراجعات التي يُعترف أنها قد حدثت هنا أو هناك. فيذهبون إلى القول بأن الاستغلال قد أُلغي فعلاً في هذه المجتمعات.

وأخيراً وليس آخراً، ثمة فئة المتفائلين المتعددين في العالم الثالث من بين القوميين والماركسيين، وأنصار الفكر الليبرالي الغربي الذين يشتركون في اعتبار دول العالم الثالث على أنها «نامية» فعلاً، ولو في اطار تنمية رأسمالية، وبالتالي أنها في سبيل «اللحاق» والتخلص التدريجي من «التخلف» الموروث.

ـ ٢ ـ

يبدو لنا أنه من المستحيل التقدم في هذا النقاش دون فتح باب للتساؤل المبدئي الرئيسي وهو: ما هو هذا النظام الذي يصبو البعض إلى اصلاحه وغيرهم إلى القضاء عليه؟

وفي هذا المضمار أولاً، الطروحات الايديولوجية التي تتبناها النظم السائدة نفسها. فهناك من يرى النظام على انه يحقق بالتدريج ـ من خلال تطوره «الطبيعي» ـ التنمية والديمقراطية. ثم هناك من ينظر إليه على أنه بصفة أساسية منظومة قوميات تتنافس من أجل الهيمنة الكلية أو الإقليمية. وأخيراً، هناك من يرى فيه أساساً مضاداً بين كتلة الدول الرأسمالية وكتلة الدول الاشتراكية. أما نحن فلا نعتقد أن هذه النظرات الايديولوجية تساعد كثيراً على ادراك ماهية النضالات الحقيقية. فهي نظرات مبتورة تلقي الضوء على جزء من الواقع وتقنع بما فيه. فالنظام السائد في منظورنا هو في الوقت نفسه نظام استغلال العمل ومنظومة دول غير متكافئة، دون امكان الفصل بين هذين الوجهين للواقع نفسه. ونقصد هنا أن التوسع المستمر لرأس المال هو السبب الذي يفسّر في نهاية الأمر تكوين منظومة الدول واللاتكافؤ فيها. فالطبقات الاجتماعية التي تمثل العناصر المكوّنة للنظام، إنما تجد مكانها الحقيقي على هذا الصعيد العالمي.

هل معنى ذلك ان الطابع الرئيسي الذي يتصف به التاريخ المعاصر هو بالتحديد توسع هيمنة رأس المال على صعيد عالمي؟ هذا هو فعلاً الرأي المشترك المعبّر عنه في صور مختلفة من قبل مفكرين مختلفين جداً مثل بل وارن واندريه فرانك وبتلهايم. وينظر هذا الأخير إلى الثورتين الروسية والصينية على أنهما مجرد أشكالٍ للتطور «الرأسمالي»؛ وبالتالي لا يعتبرهما إلا مرحلة من مراحل التوسع الرأسمالي. ويتوصل بل وارن إلى النتيجة نفسها بالنسبة إلى مجتمعات العالم الثالث. هذا بينما يذهب اندريه فرانك إلى اعتبار عمليات «فك الارتباط» على أنها دائرة مرحلية فقط، فتخلق الشروط المؤاتية «للعودة» الى الاندماج العالمي على مستوى أعلى، الأمر الذي يكرس توسع النظام الكلي السائد، ويؤكد طابعه الرأسمالي المهيمن.

ومهما كانت أوجه الاختلاف في هذه الاطروحات الثلاث المذكورة، إلّا أنها تشترك في أن تنسب للنظام قدرة عجيبة تسمح له استيعاب أية محاولة لتجاوزه. أي بمعنى آخر ليست ممارسات سياسة الطبقات والدول فعالة، فهي تقتصر على أهدافها المعلنة. وإذا كان ذلك صحيحاً، فليست الرأسمالية والاشتراكية مفهومين علميين مفيدين في تحليل الواقع، إذ إن الاشتراكية ليست احتمالاً واقعياً في الأفق المنظور، بل ـ على أحسن الفروض ـ مجرد غاية طوباوية مرغوب فيها. بله المفاهيم الأخرى الدارجة في الحديث السياسي فهي أيضاً ليست مفاهيم فعالة في التحليل العلمي. فمثلاً ما مغزى التضاد بين الديمقراطية والاستبدادية إذا كانت النظم جميعاً ـ مهما اختلفت من هذه الزاوية ـ عاجزة أمام مقتضيات التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي؟

إن الابهام في النقاش يرجع إلى حد كبير ـ في رأينا ـ إلى قصور نظرية التوسع الرأسمالي الدارجة. ولماركس نفسه نصيب من المسؤولية في هذا الوضع، حيث انه أساء في تقدير البعد العالمي للتوسع الرأسمالي، وأخطأ في تقويم آلياته. وقد أبرزت روزا لكسمبورغ قبل غيرها هذه النواقص. فهي التي طرحت السؤال غير المجاب عنه: لماذا تستمر ظواهر «التراكم البدائي» ـ التي يفترض انها قاصرة على مرحلة ظهور الرأسمالية؟ لماذا يتواصل مفعول هذه الظواهر في عهد الرأسمالية الناضجة؟ واعتقدت روزا لكسمبورغ أنها اكتشفت سبب هذا الوضع من خلال اثباتها استحالة اعادة تكوين نمط الانتاج الرأسمالي، إذا لم يحاط هذا النمط بأوساط غير رأسمالية تكون ـ هذه الأخيرة ـ المصدر للطلب السابق اللازم لاستمرار عملية التراكم. أما نحن فلسنا مقتنعين بوجاهة هذا التفسير، بل حاولنا ان نثبت أن إعادة التكوين الرأسمالي الموسع ممكن في إطار نمط انتاج رأسمالي بحت بفضل آلية الائتمان. هذا ويقتضي الائتمان وجود الدولة، الأمر الذي يعني استحالة وجود «رأسمالية صافية» ـ أي مقتصرة على بعدها الاقتصادي ـ فلا رأسمالية دون دولة. ومهما كان الأمر في هذا الصدد، فإن المهم هنا ليس صحة أو خطأ التفسير الذي قدمته روزا لكسمبورغ. فالمهم هو أنها وضعت يدها على المشكلة الحقيقية، أي استمرار التوسع الرأسمالي الموسع وآليات التراكم البدائي، على ان روزا لكسمبورغ لم تستنتج من ملاحظتها الحاجة إلى «فك الارتباط» بالنسبة إلى أطراف النظام التي تعاني بالتحديد من التراكم البدائي. فكانت عقيدة روزا لكسمبورغ، ان الطبقة العاملة في الغرب ناضجة للقيام بالثورة الاشتراكية، وبالتالي نظرت إلى الثورة المقبلة على أنها ستكون قادرة على تغيير الأوضاع على صعيد عالمي على أساس الأممية البروليتارية.

وقد خطا لينين خطوة في هذا التحليل حينما طرح أطروحته عن الاستعمار. فاستنتج من خلال تحليله للاستعمار ـ نتيجتين اثنتين: **أولاهما**: تغلّب الاستراتيجية «الانحرافية» للاشتراكية

الديمقراطية في صفوف الطبقة العاملة في الغرب المتقدم. **وثانيتهما**: تقابل ثورة التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في «الشرق». فاستنتج لينين من تحليله ان الثورة العالمية تبدأ في الشرق. على أن روسيا ـ التي بادرت فعلاً بالثورة ـ لم تتصف بطابع طرفي صحيح، فكان التقابل المذكور هنا تقابل الثورة البرجوازية ـ الفلاحية بالثورة الاشتراكية، دون أن يكون لها بُعد التحرر الوطني. هذا إضافة إلى اقتناع لينين بسرعة انتشار الثورة الروسية في الغرب؛ وبالتالي اقتناعه بعدم احتمال تأخر تدخّل الطبقة العاملة الغربية في التحول الاشتراكي الاجمالي على صعيد عالمي. ولذلك لم يطرح لينين مشكلة «فك الروابط» في عصره. فهي مشكلة طُرحت من تلقاء نفسها فيما بعد، حينما أصبح واضحاً ان الثورة لن تنتشر في الغرب سريعاً.

ثم ظهر ماو في هذه الفترة من التاريخ. وحقق عملياً ثورة جمعت بين الأبعاد الثلاثة المذكورة، أي بُعد الثورة الفلاحية البرجوازية، وبُعد التحرر الوطني، وبُعد الثورة الاشتراكية. فلم تنتظر هذه الثورة مساعدة أساسية من قبل الطبقة العاملة الغربية. وبالتالي واجهت مشكلة «فك الروابط» مواجهة مباشرة وباكرة، وضمن هذا الاطار نرى أن الثورة الصينية قد عبّرت عن مقتضيات «فك الروابط» في صيغة فعالة. ثم استطاعت على هذا الأساس أن ترسم خطة فعالة في مبادئها من اجل انجاز الهدف. وهي خطة مفادها تحديد معايير عقلنة الممارسة الاجتماعية، مستقلة عن مرجع قانون القيمة الذي يتحكم في النظام الرأسمالي العالمي، أي تحديد معايير مؤسسة على مقتضيات تمتين التحالف الطبقي الشعبي الداخلي بين العمال والفلاحين في إطار مجتمع «فك الروابط» متحرراً من الهيمنة الرأسمالية الدولية.

ـ ٣ ـ

هذا ولا يفتح إتمام عملية فك الروابط في هذه الظروف المفروضة من قبل التاريخ مسيراً واحداً للتطور المحتمل، بل يفتح احتمالين اثنين ممكنين وهما: احتمال التطور الاشتراكي واحتمال التطور نحو الدولنة. ونقصد بهذا المصطلح الاخير نمط انتاج طبقي جديد وليس شكلاً من أشكال العودة إلى الرأسمالية. وهناك أسباب تتعلق بالحدود التاريخية للينينية قد تفسّر الانزلاق السريع في اتجاه التطور الثاني المذكور في ظروف روسيا. كما أن هناك أسباباً أخرى، تتعلق بالحدود التاريخية للماوية ـ إذ انها تقطع بالوراثة اللينينية قطعاً كافياً ربما هي الأسباب التي تفسر خطر احتمال تطور مماثل في ظروف الصين. هذا ويستحيل ـ في رأينا ـ اقتصار التطور في الحالتين على انه مجرد شكل للتراكم الرأسمالي، وهو ما يدعيه بتلهايم، فقد لفتنا النظر إلى أن بتلهايم يتجاهل في تحليله إشكالية «فك الروابط». فلم يشر في تحليله إلى ان الاتحاد السوفياتي قد فك فعلاً الروابط، شئنا أم أبينا، وان هذا الأمر أساس لفهم سمات المجتمع السوفياتي وطابع تناقضاته الخاصة، وبالتالي طابع العقبات في سبيل تقدمه التي يواجهها حالياً.

إن هذا الابهام النظري انما هو المصدر الحقيقي للالتباس في النقاش حول الطابع الاجتماعي للاتحاد السوفياتي. وهنا موقفان خادعان، تبلور **أولهما** في موقف هؤلاء الذين يعتبرون الجانب الاشتراكي للنظام هو طابعه «السائد» رغم «نواقصه» وإذا كان ذلك صحيحاً، لا نبغي الأخذ بالمنظور السوفياتي الرسمي القائل: ان التضاد بين الرأسمالية والاشتراكية انما يرادف النزاع بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية. أما الموقف الخادع **الثاني** فهو موقف هؤلاء الذي يرفضون الفكرة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي قد حقق الاشتراكية، ثم يسمحون لأنفسهم

بالذهاب إلى تعييب أخلاقي لجميع النظم دون التمييز بين الولايات المتحدة وأوروبا والاتحاد السوفياتي والصين. ونجد نموذجاً من هذا الحكم الأخلاقي عند كثير من أنصار «اليسار الجديد» في الغرب. ولكننا نجد أيضاً نوعاً آخر من هذا الحكم المطلق في الجنوب، ولو نتيجة لتفاعل آليات فكرية أخرى. فهنا تصطدم الشعوب بمجموعة من الظواهر الخاصة المرتبطة ببعضها، وتعجز نظم حكم البرجوازية الجديدة عن طرح مشروع بناء وطني حقيقي وإنجاز أهداف التنمية التامة، هذا بينما النمط السوفياتي أو الصيني ـ آخذاً في الحسبان العقبات التي يواجهها ـ لا يبدو أنه بديل مقنع جذاب. يضاف إلى ذلك أن درجة التعمق في الطابع العالمي للنظم التي توصلنا إليها حالياً، ربما تمنع نجاح الاستراتيجية اللينينية ـ الماوية نهائياً، فتفرض استراتيجية جديدة تحسب حساباً للتطورات التي حدثت في هذه الأثناء، وطالما لم تتجاوز هذه الصعوبة، ظلت الظروف تدعو إلى رد فعل ذي طابع أخلاقي مفاده تعييب النظام باسم قيم يُعطى لها طابع مطلق. وأين يمكن أن يُلجأ للتعبير عن هذه القيم ان لم يكن في التراث الثقافي للشعوب التي نحن بصددها هنا؟ هذا وان كان هذا اللجوء إلى الماضي دون فعالية في مواجهة مشاكل هي في صميمها مشاكل جديدة لم تواجهها شعوبنا في تجربتها الماضية.

ويترتب على هذا العجز الذي يصطدم به هؤلاء وأولئك، جاذبية أسلوب ثالث من قبل «أهل القرار» البرغماتيين؛ ولو أن هذا الأسلوب هو الآخر وهمي. ومفاد هذا الأسلوب هو محاولة إصلاح النظام العالمي وإعادة بنائه دون المرور السابق بمرحلة تدميره من خلال «فك الروابط».

إن درس التاريخ يؤكد واقعية وفعالية «فك الروابط»، شئنا أم أبينا. ونستنتج من ذلك أن الاحتمال الأكبر هو استمرار التاريخ كما كان عليه حتى الآن، الأمر الذي يفرض ثورات «تفك الروابط» هنا وهناك. ولا نعتقد أن هذا احتمال وارد فعلاً فقط، بل نرى ان الاستراتيجية الفعالة التي قد تعطي أكبر احتمال للتطور الاشتراكي اللاحق هي الاستراتيجية التي تبدأ من فك الروابط المذكور. فلا ننظر إلى «تفكك النظام العالمي» على أنه ظاهرة «سلبية». على عكس ذلك نرى أنه الشرط الضروري لإعادة بناء عالم متعدد الأقطاب، وكذلك أنه القاعدة الموضوعية لإنعاش أممية شعبية جديدة. فهو يخلق ظروفاً مؤاتية لكي تلتقي مصالح مختلف القوى الاجتماعية التي ترفض الخضوع لمنطق التوسع الرأسمالي العالمي.

ـ ٤ ـ

إن هذا الأسلوب في التحليل التاريخي يطرح إشكالية طبيعة القوى الفاعلة التي تقوم بإتمام التغيرات الناضجة موضوعياً. أما هذه التغيرات فهي بدورها مختلفة الطابع ومنها: في أطراف النظام ـ أي الجنوب ـ تكملة التحرر (القضاء على التبعية) اعطاؤه المضمون الشعبي اللازم نظراً لعجز البرجوازية عن إنجاز التحرر الكامل؛ ثم ـ في الغرب المتقدم ـ القيام بالاصلاحات التي من شأنها ان تحد من هيمنة قانون القيمة؛ وأخيراً ـ في الشرق الاشتراكي ـ القيام بالاصلاحات المطلوبة للخروج من المآزق الحالية. ونرى هنا ان القوى الاجتماعية التي تستطيع أن تقوم بهذه التغيرات لا تقتصر على الطبقات الاجتماعية بالمعنى التقليدي والضيق (الطبقة العاملة، الفلاحون، المستغلون... إلخ) كما هي محددة في إطار الدولة الوطنية دون حساب للبعد العالمي للتكوينات الرأسمالية المحلية.

إن الممارسات الاستراتيجية والتكتيكية للقوى الفاعلة في التاريخ، تتضمن بالضرورة درجة

من الالتباس والازدواجية، ممثلة في الأطراف التي قد تُميل طبقة الفلاحين نحو الاشتراكية وإلى أشكالٍ من العلاقات الرأسمالية في آنٍ واحد. وكذلك فإن إعادة بناء الدولة على أساس «فك الروابط» قد تُدمر الطبقات المستغلة وفي الوقت نفسه تُعيد تكوين جنين طبقة قيادية جديدة تميل إلى التبلور. وفي المراكز قد تعمل القوى الجديدة المتعدية للطبقات في اتجاه يقتضي تجاوز منطق الرأسمالية، وفي الوقت نفسه تستطيع الرأسمالية أن تستوعبها في توسعها المتجدد. وفي الدول الشرقية الاشتراكية يمكن للقوى الشعبية أن تعمل في آنٍ واحد ضد الدولة وفي إطارها. إن هذه الملاحظات البديهية تذكرنا ان الفاصل بين «الاصلاح» و«الثورة» انما هو فاصل نسبي فقط. فلا يحق تبسيط الأمور واعتبار أن الاصلاح هو بالضرورة يرادف «الاستيعاب في النظام» بينما الثورة هي نوع من الضمان المطلق للسير في اتجاه مرسوم سابقاً. فالتمييز بين الاصلاح والثورة انما هو تمييز اصطناعي إلى حد ما، وفي كثير من الأحيان مضمونه جدالي أكثر مما هو علمي.

وإذا كانت هناك غاية يمكن النظر إليها على أنها المنار الذي يشير إلى اتجاه العمل اللازم، فلا شك أن هذه الغاية النهائية هي المجتمع اللاطبقي على صعيد عالمي. ويستحيل رفع الابهام الذي يحيط ـ إلى حد ما ـ هذه الغاية: إلى أي مدى هي غاية «طوباوية»؟ وإلى أي مدى هي «حاجة موضوعية»؟ ففي فهمنا، هي حاجة موضوعية بمعنى أن تحقيقها هو الوسيلة الوحيدة لتفادي انتحار الانسانية الذي قد يترتب على عدم هيمنتها على نمو قوى الانتاج. ولكنها ليست «ضرورة» بمعنى أنها سوف تحدث من نفسها باحتمال مائة في المائة، فلن تفرض نفسها «مهما فعلنا» مثل قوانين الطبيعة. فهي لا تلغي وجود الطرحين المطروحين للخيار: «اشتراكية أم همجية»؟ (واليوم ترادف «الهمجية» إمكانية تدمير الانسانية).

هل هناك جديد؟ إذ ليس التضاد بين مقتضيات العالمية في التوسع الرأسمالي وبين مصالح الشعوب والقوميات والطبقات المستغلة بجديد. فهو تناقض موجود منذ ظهور الرأسمالية نفسها، وهو انعكاس لقانون التراكم المؤدي إلى استقطاب الثروة والقوى في قطب، والشقاء والضعف في قطبٍ آخر، وبخاصة في الأطراف. فالجديد هو فقط ان هذا التناقض قد بلغ من الحدة درجة أدّت منذ ثلاثة أرباع قرن إلى بدء تفكك النظام نفسه.

إن مفهوم القوى الفاعلة في التاريخ ومفهوم القوى السياسية النشطة في المسرح لا يتعادلان بالضرورة. فليس من حق أحد «احتكار» رسم الاستراتيجيات والتكتيكات الفعالة للعمل «ضد النظام». فالتناقض دائم بين الضغوط التي تفرض «التكيف» لمقتضيات العالمية وبين المصالح الاجتماعية التي يتطلب ازدهارها «فك الروابط». وبالتالي ينعكس هذا التناقض في داخل جميع أشكال المنظمات القديمة والجديدة، وفي داخل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والوطنية، وفي داخل النقابات والمنظمات والحركات الشعبية المختلفة مهما كانت. وبهذا المعنى ليست «الحلول الوسطى» إلّا ناتج طبيعة الحياة، نظراً لأن الحالات التي تسمح «بالقطع» ليست بدورها إلا ناتج ظروف استثنائية تحدث من وقت إلى آخر فقط. وفي الأثناء ـ وبخاصة في مراحل الجزر مثل المرحلة التي نجتازها حالياً ـ يقتضي العمل «ضد النظام» التجذيف ضد التيار الغالب. فالمطلوب اليوم هو رفض الخضوع لمقتضيات «التنافسية الدولية» ومواجهة خطط «العودة إلى النظام والتكيف». وهذا يتطلب بدوره من جهة، رفض الأطلسية في الشمال، ومن الجهة الأخرى إنهاض وتعزيز عدم الانحياز.

- ٥ -

إن الانتقادات الموجهة للنظرة الموجزة التي عرضناها هنا متنوعة الابعاد ومتعددة، لدرجة ان الاسترسال في الاجابة عنها يستوجب بدوره دراسة في ذاتها. فلن نتناول هنا إلّا اعتباراً سريعاً لهامن زاوية مغزاها السياسي. إن هذه الانتقادات هي انعكاس أحد المواقف السياسية الثلاثة الموصوفة بالإيجاز فيما يلي:

هناك أولاً، مواقف البعض داخل اليسار الغربي الذي يرفض الاعتراف بأن الواقع الاستعماري قد أثّر في المجتمع الغربي تأثيراً عميقاً، لدرجة أنه خلق شيئاً من الاجماع يتجاوز صراع الطبقات وبالتالي أجّل التطلع الاشتراكي. ومن البديهي أن يدفع هذا الموقف إلى التقليل من تقويم ما يحدث من تغيرات في أطراف النظام. فلا يرى هؤلاء في هذه التغيرات إلّا أشكالاً من التوسع الرأسمالي، متجاهلين أنها هي أيضاً انعكاسات لأزمة هذا التوسع. وعلى الصعيد الثقافي يؤدي هذا الموقف إلى إنكار دور شعوب آسيا وافريقيا في تكيف مستقبل الانسانية. فهؤلاء الذين يأخذون بهذه المواقف هم الذين يرفضون الفكرة القائلة بأن المسيرة نحو الاشتراكية هي مسيرة طويلة لعلها لا بد أن تبدأ من أطراف النظام، فينعتون هذه المقولة «بالعالم الثالثية». ويكتفون بهذا الوصف ليتفادوا الاجابة التحليلية عنها، ويرفضون الاعتراف بأن أهم القوى الفاعلة في التغيرات المطروحة في جدول التاريخ حالياً ليست هي الطبقة العاملة في الغرب. كما يرفضون الاعتراف المتكامل بأن شعوب الاطراف هي التي تحتل صدارة المسرح. ونظرتهم هي ان «النزعة الوطنية» في الجنوب هي دائماً «قابلة للاستيعاب» من قبل التوسع الرأسمالي. وبالتالي يدّعون ان النظرة الوطنية تعكس هيمنة المصالح البرجوازية في الجنوب. أما نحن فنرى أن هذا الانتقاد يتضمن شيئاً من سوء النية، اذ يتجاهل تماماً قولنا الصحيح ومفاده أن برجوازيات العالم الثالث قد تخلت بشكل عام وإلى حد كبير عن الوطنية. هذا ولا بد أن نضيف هنا أن نظرة منتقدي «العالم الثالثية» المذكورة، تقتضي التمسك المتجمد ببعض الاستنتاجات التقليدية للماركسية الغربية. فهؤلاء الذين يأخذون بهذه النظرة، لا يركزون مجهودهم على تحليل علاقات الانتاج وأشكال تنظيم العمل في الصناعة المتقدمة فقط (فهذا التحليل في ذاته شرعي ومطلوب ومرغوب فيه) بل يدّعون ان هذا التحليل يمثل «كل الحقيقة» أو جوهرها على الأقل. فهم لا ينظرون إلى الجانب الآخر للواقع الحقيقي، أي التهميش العددي للطبقة العاملة في الغرب نفسه واندماجها في النظام على أساس «الاجماع» المذكور الناتج عن الوضع المركزي في النظام الاستعماري. وكذلك يمنع هذا التمسك المتجمد عمل حساب للطرق الجديدة التي ينبغي فتحها لتجاوز المأزق الحالي وتقدم القوى الاشتراكية في الغرب نفسه. وقد أدّى هذا التجمد تدريجياً إلى الانزلاق من الممارسة الماركسية إلى «الدراسات الماركسية» أي الاكتفاء بدراسة النصوص والتعليق عليها لتحل محل العمل السياسي في ضوء مبادىء الماركسية. وقد تناولنا هذا الموضوع في مكان آخر، حيث حاولنا أن نثبت أن معظم الانتقادات الموجهة لنا ـ مثل الاتهام «بالتداولية» (أي التركيز على ظاهرة تداول الثروة بدلاً من التركيز على ظروف انتاجها) ـ إنما هو في الواقع قائم على حساب مبتور لمقولاتنا وتنبع من المواقف الاكاديمية المذكورة أعلاه.

ثم هناك ثانياً، الانتقادات التي تواجهها بعض التيارات اليسارية الغربية الجديدة التي تشترك معنا في رفضها للماركسية المتجمدة. فهذه الانتقادات موجهة في الواقع ضد اليسار الأوروبي الاشتراكي والشيوعي الذي تتهمه هذه التيارات الجديدة بأنه لم يتصور مشروعاً بديلاً

إلا في اطار «الدولنة» الضيقة، وبالتالي ان مشروعه المستقبلي لا يختلف جوهرياً عن الواقع الرأسمالي السائد. ولكن هذه التيارات تنسب مسؤولية هذا التجمد إلى الماركسية نفسها. وليس هذا رأينا، فلا نعتقد أن ماركس مسؤول عن الأشكال الاستبدادية للحكم في بعض البلدان الاشتراكية أكثر من كون مونتسكيو مثلاً مسؤولاً عن هتلر! إذ يمكن نسب كل من مونتسكيو وهتلر إلى «الفكر البرجوازي»، إضافة إلى ذلك أننا لم نجد في منظومة المفاهيم المقترحة من قبل هذه التيارات الجديدة الدقة العلمية المطلوبة ـ لإحلالها محل «الماركسية» ـ (وقد تناولنا هذه النقطة في مكان آخر).

وأخيراً هناك الانتقادات التي يوجهها من أسميناهم بـ «شعبويي» العالم الثالث. فهؤلاء يعطون أهمية بالغة للجانب الثقافي للتوسع الرأسمالي ويقصدون هنا «فرنجة» العالم الشرقي. ويجعلون ذلك في الواقع على حساب فهمهم للآليات الجوهرية الحاكمة ـ أي آليات التراكم الرأسمالي ـ والنتيجة هي أنهم ينسبون التوسع الرأسمالي في آخر أمره إلى «خصوصيات» ثقافية أوروبية. وبالتالي يطرحون بديلاً يعتمد هو الآخر على «الخصوصيات» الثقافية الآسيوية والأفريقية «المزعومة» مثل الدين ـ الاسلامي أو الهندوكي ـ أو الجنس (حركة «الزنجية» مثلاً)... إلخ. أما نحن فنرى ان موضوع «الخصوصيات»ـ سواء أكانت خصوصيات الغرب أم خصوصيات الشرق ـ مطروح هنا بشكل مطلق وغير تاريخي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى كون فلسفة هذه التيارات الشعبوية «استشراقاً معكوساً» كما كُتب. والأمر الذي يؤدي أيضاً إلى اتخاذ موقف ماضوي إن لم يكن رجعياً ولو تحت قناع الدعوة الثورية. وقد تناولنا التعليق على هذه الفلسفة «السلفية» في مكان آخر□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩)

السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي

منذ عام ١٩٦٧

الدكتور بوقنطار الحسان

محب الدين الخطيب ودوره في الحركة العربية: ١٩٠٦ ـ ١٩٢٠

د. محمد عبدالرحمن برج

أستاذ ورئيس قسم التاريخ
جامعة المنوفية ـ مصر.

من أهم دعائم الروابط العربية، دراسة التاريخ وإبراز النماذج التي عاشت وأخلصت لهذه الأمة العربية، تعمل من أجلها وتفنى في سبيلها.

إننا نردد مع ساطع الحصري قوله: «انه إذا كانت اللغة هي الروح والحياة فإن التاريخ هو الوعي والشعور». ويرى أن الأمة التي تحافظ على نفسها وتنسى تاريخها هي بمثابة فرد فاقد الشعور، مريض في حالة إغماء. وان إهمال التاريخ القومي عند ساطع بمثابة الاستسلام للذهول.

ومن أجل هذا ينبغي على الأمم ـ بخاصة في أوقات محنها ـ أن تفتش في تاريخها وتنقب لتخرج من دفائنه كنوزها فتجلوه امام شبابها وتظهره امام أبنائها، شحذاً للهمم ودافعاً الى المضي نحو المستقبل الأفضل.

مولده ونشأته

نشأ محب الدين الخطيب في بلاد الشام في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث ولد في دمشق في أواخر تموز/ يوليو عام ١٨٨٦. وكان والده الشيخ أبوالفتح الخطيب (١٨٣٤ ـ ١٨٩٧) من علماء دمشق ومدرسيها وأئمتها وخطبائها. وكان يشغل وظيفة أمين المكتبة الظاهرية بدمشق. وأما جده فهو الشيخ عبدالقادر الخطيب (١٨٠٨ ـ ١٨٧١) وكان من كبار علماء دمشق. وهكذا كانت أسرته تشتهر في دمشق بأنها بيت علمٍ وخطابة وتدريس.

كانت بلاد الشام في الفترة التي نشأ فيها محب الدين الخطيب، موئلاً للبعثات التبشيرية الفرنسية اليسوعية، والبروتستانتية، والكاثوليكية الأمريكية، وكانت المنافسة بينهما في فتح المدارس والكليات قائمة في بيروت والقدس، حتى أنه أُثر عن رئيس البعثة التبشيرية الامريكية (فان ديك) قوله: «انني عندما أذهب الى إحدى القرى لفتح مدرسة، تلحقني البعثة الفرنسية بفتح نظيرة لها، لذلك فسوف اسبقها بأن أفتح المدرستين بنفسي».

ويمثل محب الدين الخطيب جيل الشباب العربي الذي لم ينهل من مدارس التبشير، وهو الجيل الذي وجد في شخصية الشيخ طاهر الجزائري نموذجاً يقتدى به ويأخذ العلم عنه.

شهدت دمشق في الفترة التي ولد فيها محب الدين الخطيب، زيادة في عدد المدارس والمعلمين، كما كان لوجود مدحت باشا حاكماً على دمشق في الفترة القريبة على مولده دوره الذي لا يُنكر في نهضة دمشق.

إذا كان لمدحت دورٌ في حركة الاصلاح التي شهدتها الدولة العثمانية ونتج عنها اعلان المشروطية الأولى (١٨٧٦)، ودوره في البلاد العربية لا يمكن إنكاره. فكما كان له دورٌ في بغداد ـ عندما تولى أمرها في ٣٠ نيسان/ ابريل عام ١٨٦٩ ـ أدى الى استتباب للأمن واستقراره، وقيام العديد من المشروعات العمرانية، وإنشاء أول مطبعة وجريدة «الزوراء»، كان له دورٌ في دمشق[١].

جاء مدحت الى دمشق عام ١٨٧٨ ولا تزال في اذهان الناس فتنة ١٨٦٠ التي أرجعها مدحت إلى الجهل الذي انتشر بين أهلها، ومما يؤثر عنه قوله: «ان المسلمين في بلاد الشام قد فشا بينهم الجهل، ومدارس الافرنج تتقدم يوماً بعد يوم تقدماً ملموساً، وليس للحكومة سوى بعض المدارس الابتدائية.. فكنت أفكر في أمر تعليم أبناء المسلمين واصلاح مدارسنا». وكانت شخصية الشيخ طاهر الجزائري هي الشخصية التي كانت من وراء مدحت تحثه وتقنعه أن الخطر كل الخطر أن ينهل الشباب الاسلامي من مدارس الارساليات التبشيرية، وأخذ عدد من الشباب العربي يتحلق حول الشيخ طاهر، وقد لعبوا دوراً هاماً في الحركة العربية نذكر منهم: عبدالحميد الزهراوي ورفيق العظم وفارس الخوري وعبدالرحمن شهبندر وغيرهم.

هكذا كانت حال دمشق في الفترة التي ولد فيها محب الدين الخطيب.

دخل محب الدين الخطيب المدرسة الابتدائية الأميرية التابعة للدولة العثمانية في دمشق، وكان أسمها باللغة التركية (تمونه ترقي) أي مدرسة الترقي النموذجية، وكانت البناء نفسه الذي تقوم فيه دار الكتب الظاهرية التي كان والده يتولى أمانتها. وبعد انتهاء دراسته فيها التحق بالمكتب الاعدادي (المدرسة الثانوية في ذلك الوقت) وكان اسمها مكتب عنبر[٢]. وعنبر هذا ثري اسرائيلي من أصحاب الملايين بنى لنفسه داراً في دمشق. ثم صارت هذه الدار من املاك الدولة العثمانية فجعلتها مدرسة (ثانوية). وزامل الخطيب في هذه المدرسة، صلاح القاسمي وعارف الشهابي وغيرهما من رواد الحركة العربية.

وكان نظام التعليم فيها مدته سبع سنوات، ولغة التعليم هي اللغة التركية، حتى ان اللغة العربية كانت تدرَّس من كتاب اللغة التركية المخصص للتلاميذ الأتراك بمدارس الدولة العثمانية.

ولاحظ الشيخ طاهر الجزائري أن محب الدين الخطيب تعوزه الثقافة العربية الاسلامية،

---

(١) أحمد أمين، **زعماء الاصلاح في العصر الحديث** (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥)، ص ٥٥؛ محمد أنيس والسيد رجب حراز، **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص ١٣٥؛ عبدالكريم غرايبة، **سوريا في القرن التاسع عشر، ١٨٤٠ ـ ١٨٧٦** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدارسات العربية العالية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٢)، ص ٥٥، وتوفيق برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٠)، ص ١٧.

(٢) أنظر مجلة: **الفتح** (القاهرة)، المجلد ١٤، ص ٥٧٦.

فأشار عليه ـ وكان بمنزلة أبيه الروحي ـ أن ينتفع من علم بعض العلماء البارزين في دمشق في هذه الفترة من أمثال الشيخ النويلاتي حيث درس على يديه أصول النحو وأجاد قراءة القرآن. وكان من شأن ذلك في هذه الفترة المبكرة من حياته نضوج تفكيره، وصار يلقح ثقافته الشخصية العربية الاسلامية بما يتلقاه في المدرسة من العلوم الرياضية، وما يضيفه اليها من مطالعاته المتواصلة في دار الكتب الظاهرية. وكانت تأتيه بعض المجلات المصرية مثل «الهلال» وغيرها.

كانت هذه المطالعات المتواصلة سبيلاً لتكوين نضوجه الفكري. ومن أهم ما آمن به محب الدين الخطيب في هذه المرحلة على حد ما دونه في سيرته، أن جميع أمم الأرض كانت ـ في بداوتها وجاهليتها ـ ضيقة الفكر ضعيفة المدارك. وكانت لغتها ـ تبعاً لذلك ـ بدائية جافة فقيرة، إلا العرب ولغتهم وبداوتهم، فكانوا واسعي المدارك، رقيقي الاحساس، مرهفي الشعور، ولغتهم في عصر البداوة ليس لأمة أخرى في بداوتها لغة تضارعها في سعتها ودقتها وتعبيرها عن الطف المشاعر، ودلالتها على المستوى الانساني الرفيع الذي كان لأهلها.

وساعده اطلاعه على مؤلفات ابن تيمية في التعرف الى الاسلام من ينابيعه الصافية، ونظرته المجردة من البدع والطوارىء. ووقف في زمن مبكر على مزايا الصحابة والتابعين الذين قاموا بحمل أمانة الاسلام الذي تتجاوب معه الفطرة الانسانية السامية، وتكونت عند محب الدين الخطيب ـ حسبما دونه في مذكراته ـ فإن للناطقين بالضاد ومن سار في قافلتهم من المسلمين والانسانية رسالة هم المسؤولون الأولون عن القيام بها في كل زمان ومكان، وان على من يدرك هذه الحقيقة منهم أن يبادر الى الايمان بهذه الرسالة ودعوة الآخرين الى الايمان بها. وظلت هذه العقيدة ـ حسبما أكد محب الدين الخطيب ـ ثابتة في قلبه لم يتجدد له بعد ذلك ما يغيرها أو يدخل عليها أي تعديل. من هذا المنطلق كان إذا وقع في يده كتاب جديد ككتاب **أم القرى** لعبدالرحمن الكواكبي، أو كتاب **الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية** للشيخ محمد عبده يقرأه أولاً لنفسه، فاذا رآه مما يدخل في معاني الرسالة التي آمن بها، يحرص على ان يعيد قراءته مع طالب آخر يختاره من بين زملائه. وكان يعيد قراءة تلك الكتب مع اصدقائه مرات عدة أمثال عارف الشهابي ولطفي الحفار، الذي تولى رئاسة الوزراء السورية فيما بعد، وأبناء عمه زكي الخطيب وسيف الدين الخطيب من مؤسسي المنتدى الأدبي في العاصمة العثمانية وغيرهم.

وبدأ محب الدين الخطيب يمرن قلمه على الانشاء بترجمة بعض المقالات العلمية والقطع الأدبية عن اللغة التركية في مجلاتها وكتبها، وأخذ يرسل بما يترجمه أو ينشئه الى صحيفة (ثمرات الفنون) وكان يوقع عليها في أول الأمر بحرفي (م.خ) فلما آنس القبول، بل التشجيع على هذه المقالات صار يوقع على ما يكتبه باسمه الصريح. ولم تفته ملازمة الشيخ طاهر الجزائري الذي وصف الخطيب حلقته بأنه قلما يسمع الزمان بمثلها في بلد، ولا سيما اذا كان هذا البلد في حالة نوم كما كانت عليه دمشق آنذاك.وأهم ما استفاده الخطيب من الشيخ طاهر أنه في السنوات الأولى من دراسته تعلم حب التثبت من كل شيء، وعدم التسرع في الحكم على أمر إلا بعد الاحاطة بحقيقته والوقوف على دخيلته. وكذلك تعلم منه الوفاء لهذه الأمة، ومعرفة أقدار عظمائها، والنظر بعين الرضا والحرمة لتراثهم العلمي وجهادهم القوي وتضحيتهم لتكوين كيان يحتاج الى بعثه واعادة الحياة اليه.

ويقول الخطيب في مخطوط له بعنوان **الجيل الذي عاصر بعث العروبة** أن السلطات التركية وجدت لديه كتباً ومطبوعات ممنوعة التداول لدعوتها الى الحرية، فعاقبته ادارة المدرسة

بنقص درجاته في السلوك، الأمر الذي ترتب عليه رسوبه في امتحان السنة قبل النهائية. فعزم على ترك هذه المدرسة ومنها رحل الى بيروت، حيث أمضى سنة وحصل في نهايتها على الشهادة (الثانوية)[٣].

ثم أبحر محب الدين الخطيب بعدها الى الاستانة لإكمال تعليمه العالي هناك، فالتحق بكليتين معاً هما الآداب والحقوق. وبرر الخطيب ذلك بأنه ليس الغرض الاكثار من العلم، بقدر ما هو الاكثار من الآفاق التي يغشاها ليكثر من الاخوان الذين يصطفيهم ويعقد الروابط الفكرية معهم.

دوره في الحركة العربية

كان مجيء محب الدين الى الاستانة عام ١٩٠٥ بداية مرحلة مهمة وجديدة في حياته. لقد هاله عند وصوله الى هذه البيئة الجديدة أن معظم أبناء العرب من سوريين وفلسطينيين وعراقيين وحجازيين وغيرهم المقيمين فيها، يجهلون قواعد لغتهم واملاءها، فضلاً عن آدابها وثقافتها، ويتكلمون حتى فيما بينهم اللغة التركية. فقد كان هم الشباب العربي في هذه المرحلة أن يحذق الكلام والكتابة باللغة التركية، ويندمج مع أهلها، ثم يكون مستعداً للوظيفة التي يرجو أن يحصل العيش من ورائها[٤].

وشغلت قضية التعليم باللغة العربية ذهن محب الدين الخطيب، فقد كان يؤمن أن من يتعلم العلم بلغة غيره، يصعب عليه أن يفيد ابناء جنسه بغير تلك اللغة، ويستحيل عليه أن يبث فيهم من روح علمه بلغة قومه. وبدأ محب الدين يراسل محمد كرد علي الذي كان قد انتقل من دمشق الى مصر، وطلب منه محب أن يوافيه بجميع ما ينتهي من قراءته من الصحف المصرية، وما يصل اليه من صحف سوريا والمهجر. فجعل محمد كرد علي يرسل الى محب مع بريد كل باخرة تقوم من الاسكندرية الى استنبول، طرداً كبيراً من الصحف التي أخذ اصحابه يحضرون لقراءتها.

ومع الأيام المتتالية، استطاع محب ان يتخير من هؤلاء الشباب طائفة أقنعها أن من الخير لها أن تتعلم قواعد اللغة العربية، وأن تقرأ وتحفظ قطعاً بليغة من الأدب العربي. وأتفق مع صديقه القديم الأمير عارف الشهابي ـ وهو أديب وشاعر ـ على أن يقتسما هؤلاء الشباب الراغبين في تقوية ملكتهم باللغة العربية، فيتولى الأمير عارف تعليم حلقة من الشباب الساكنين على مقربة منه، ويتولى محب تعليم حلقة أخرى.

ورسم محب الدين خطة الدارسة في الحلقتين، بأن يتم تعليم قاعدة واحدة من قواعد اللغة العربية نظرياً، ثم تطبق عملياً مدة طويلة بالقراءة أو الانشاد، ولا ينتقل الى قاعدة أخرى الا بعد اتقان استعمال القاعدة الأولى، واعتياد اللسان على التزام الصواب في استعمالها. ثم يحفظ المتعلم بضعة أبيات من بليغ الشعر العصري أو القديم، ويشترط أن تكون الأبيات المختارة للحفظ والقطع المختارة للقراءة، ذات مرمى توجيهي توقظ في نفس الطالب مشاعر الاتصال بقوميته العربية وماضيه الاسلامي، والارتياح الى السجايا والأخلاق التي ترتفع بمستواه الى التربية التي تؤهل

---

(٣) محب الدين الخطيب، «الجيل الذي عاصر بعث العروبة،» (مخطوط غير منشور، محفوظ بمكتبة طرف ابنه قصي الدين محب الدين الخطيب بالقاهرة).

(٤) محب الدين الخطيب، «سيرة جيل،» (مخطوط غير منشور).

الجيل لأن يكون من أهل الحق والخير.

ويذكر محب الدين الخطيب أن الشباب العربي في عاصمة الدولة العثمانية الذي تعلم بهذه الطريقة شعر يوما بعد يوم بعظمة قوميته العربية وبجلال الاسلام؛ وفرض على من يقصر في الدرس أو يتخلف عن حضوره في الموعد المحدد أتاوات مالية، ثم كان أن كاشف الخطيب شباب الحلقتين (حلقة الأمير عارف وحلقته) أن هذا العمل الذي هم فيه نهضة وانها نهضة مباركة، واقترح أن يُسمى المشتركون في حلقاتهم باسم «جمعية النهضة العربية»[٥].

وقد تعرض محب الدين بسبب التقائه بهؤلاء الشباب، الى مضايقة السلطات التركية له ومداومة تفتيش سكنه، وهو الأمر الذي حال بينه وبين مواصلة دراسته العليا وعزمه على مغادرة الاستانة وهو طالب في السنة الثالثة بالحقوق، فعاد الى دمشق.

وانتهز محب الدين فرصة مجيئة الى دمشق، وعمل على نقل جمعيته من استنبول اليها. وأخذ محب الدين ورفاقه على عاتقهم في هذه الجمعية تعريف شباب العرب المثقفين بعروبتهم، ودعوتهم الى التعاون في إصلاح المجتمع العثماني الذي كان يتوقف على صلاحه صلاح المجتمع العربي. وقرر المركز العام للجمعية انشاء مكتبة صغيرة في دمشق واقتناء الصحف والمجلات العلمية. والى جانب نشاط محب الدين الخطيب في دعم جمعية النهضة العربية في دمشق، حرص على حضور حلقات اتباع الشيخ طاهر، برغم أن الشيخ قد غادر دمشق الى مصر.

ثم تقدم لشغل وظيفة مترجم للقنصل البريطاني في الحديدة باليمن. وحين جاءته الموافقة سافر اليها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٠٧ حيث عمل على ان يقضي فترة بالقاهرة قبل سفره الى عمله. وفي القاهرة كان لقاؤه بالشيخ طاهر وغيره من ابناء الجالية السورية الذين فتحت مصر لهم أبوابها بكل ترحيب.

ومن أهم ما اكتسبه الخطيب خلال هذه الفترة التي قضاها بالقاهرة، التعرف الى الشخصيات السورية البارزة كمثل رشيد رضا وغيره. كما حرص على قضاء وقت كبير بدار الكتب المصرية للالمام بما تحويه من كتب ومراجع. كما انضم اثناء إقامته بالقاهرة الى جمعية الشورى العثمانية، وهي الجمعية التي قال عنها رشيد رضا «أنها قامت لأجل جمع كلمة العثمانيين على استبدال حكومة الشورى محل حكومة المستبدين، وان العثمانيين ما داموا متفرقين شيعاً ومنقطعين مللاً فكلمتهم هي السفلى، وكلمة الاستبداد هي العليا، فتألفت الجمعية من المسلمين عربهم وتركهم والبانهم وغيرهم»[٦].

انضم محب الدين الخطيب إلى عضوية هذه الجمعية واحاطه رشيد رضا بمبادئها التي أعلنت على صفحات المنار، والتي دعا العثمانيين الى المسارعة بدخول الجمعية أفواجاً ولتعضيدها بآرائهم وأموالهم. وأُعجب الخطيب بمبادئها، وقال ان الدعوة إلى الحكم النيابي ومبادىء الشورى والعمل للتخلص من الحكم الفردي كل ذلك فيه الخير. وكتب له رشيد رضا أن يتخير لجمعية الشورى من العثمانيين الرجال الصالحين، ذلك أن جمعية الشورى كانت تفتح عضويتها حسب قانونها أمام كل عثماني عاقل محب لوطنه.

وغادر الخطيب القاهرة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٠٧ متوجهاً إلى السويس

---

(٥) محمد عبدالرحمن برج، **دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر** (القاهرة: مكتبة الانجلو - المصرية، ١٩٧٤)، ص ١١٤ وما بعدها.

(٦) **المنار**، المجلد ١٢.

ومنها ركب البحر إلى عدن، وهناك استقل باخرة أخرى نقلته الى الحديدة. وهناك علم أن القنصل البريطاني نقل القنصلية الى جزيرة قمران في البحر الاحمر، لأن بها المحجر الصحي ولتيسير مهمة الحجاج الهنود. وأخبره القنصل أن الاقامة بهذه الجزيرة سوف تمتد طوال شهر كانون الأول/ ديسمبر وأياماً من السنة الجديدة.

وعندما عادت القنصلية الى الحديدة، زاول الخطيب نشاطه في خدمة القضية العربية. وأخذ على عاتقه جذب أكبر عدد من الشباب العربي الى جمعية النهضة العربية أو جمعية الشورى العثمانية. يقول الخطيب في مذكراته التي اسماها **سيرة جيل**: «تعرفت بطائفة من الموظفين والضباط والأتراك والعرب وأعيان الحديدة الذين فيهم قابلية لمحبة التقدم والنهوض والاصلاح، فمن كان فيهم عربياً نزاعاً الى الخير صار عضواً في جمعية النهضة العربية، ومن كان من الضباط والموظفين ينزع الى الحرية والاصلاح صار عضواً في جمعية الشورى العثمانية».

ومضى الخطيب في الحديدة يجذب ضباط الجيش والمثقفين الى جمعية النهضة العربية التي يرأسها، أو الى جمعية الشورى العثمانية. وعلم أن قائد مركز الحديدة هو البكباشي شوقي بك المؤيد من أسرة العظم، وانه مشهور بالنزاهة والاستقامة. فانعقدت بينه وبين محب الدين صداقة زادها وثوقاً صداقة هذا القائد لابناء عم محب الدين. وكاشف الخطيب صديقه بأمر جمعية الشورى العثمانية وانه مندوب من قبلها لتأسيس فرع لها في اليمن، فأرشده القائد الى طائفة من الضباط الاحرار الذين جاءوا الى اليمن كنوع من العقوبة لهم على نزوعهم الى الحرية وكراهيتهم للحكم الفردي، وميلهم الى الحياة النيابية[٧].

والى جانب نجاح الخطيب في كسب عدد من الضباط العرب الى جمعية الشورى العثمانية، استطاع ان يجذب الى هذه الجمعية عدداً من كبار موظفي اليمن.

وعندما قامت ثورة جماعة الاتحاد والترقي ضد حكم السلطان عبدالحميد، كان الخطيب على رأس المحتفلين بذلك.

ورأى الخطيب أن يعود الى دمشق شأنه شأن الكثيرين من السوريين الأحرار الذين عادوا اليها استبشاراً أن ينعموا في ظل الحكم الجديد بما حرموا به من قبل. وقبل أن يغادر الخطيب اليمن، كان له دورٌ في وقف الحرب الدائرة بين الامام يحيى والدولة العثمانية. كتب الخطيب الى الامام اقتراحاً بأن يتولى الكتابة الى استنبول والمراجع العليا بأن الامام يحيى لم يكن يحارب الدولة، وانما كان يحارب الظلم الذي حاربته جمعية الاتحاد والترقي وثارت من أجله. ووافق الامام على الاقتراح فكتبت الجمعية (جمعية الشورى التي حملت اسم فرع جمعية الاتحاد والترقي باليمن) الى استنبول بأن الامام اطلق سراح الأسرى الذين عنده، وانه غير محارب للدولة، ولكنه كان يحارب الظلم، وهو مستعد للتفاهم على طريقة صالحة لحكم اليمن.

وعندما أزمع الخطيب على العودة استأذن الامام الذي أثنى ـ في رسالة له الى الخطيب ـ عليه ثناءً كبيراً وتمنى له التوفيق فيما عزم عليه من السفر الى سوريا لاصدار جريدة النهضة العربية.

وفي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٠٨ ترك محب الدين الحديدة متوجهاً الى الاسكندرية ومنها الى دمشق وكانت النية ـ حسبما يقول في أوراقه ـ أن يعمل على تجديد نشاط

---

(٧) الخطيب، «الجيل الذي عاصر بعث العروبة».

جمعية النهضة العربية، وان يصدر في دمشق اما باسم الجمعية أو باسمه الخاص، صحيفة باسم النهضة العربية، وهو الاسم الذي أحبه الخطيب وعاش على حلم تحقيقه. وكان يأمل ان يكون ذلك في نطاق الدستور العثماني وقوانينه، على أساس ان يتمتع العرب بالنظام الدستوري. وفي الوقت نفسه يتعرفون الى عروبتهم ويحبون مآثرها، ويتخلقون بأخلاق السيادة والحكم في كل الرابطة العثمانية[٨].

عاد الخطيب الى سوريا، فوجد أن بعض السوريين الأحرار الذين كانوا يقيمون في مصر قد عادوا اليها، فقد عاد محمد كرد علي الى دمشق ليصدر صحيفة «المقتبس» اليومية وكان يصدرها من قبل في القاهرة.

ولكن الدولة العثمانية تأبى أن تعترف بعنوان جمعية النهضة العربية، لأن كلمة العربية غير مرغوب فيها من رجال الاتحاد والترقي الذين آل اليهم أمر السلطة.

ورأى الخطيب أن يعود الى الاستانة ليكمل دراسته في الحقوق، وسجل نفسه في السنة الثالثة حيث كان قد توقف قبل سفره الى اليمن.

ومن أهم ما حققه الخطيب خلال وجوده بالاستانة، أنه اقنع زملاءه العرب بضرورة تأسيس نادٍ للشباب العربي يلتقون فيه، وبذلك برزت فكرة النادي العربي الذي لعب دوراً كبيراً في الحركة العربية.

يقول الاستاذ مصطفى الشهابي في كتابه **القومية العربية**: «كثير من الاحاديث الوطنية ومنها ضرورة تأسيس النادي كانت تجري بين الطلاب العرب..، في دار سكنها سنة ١٩٠٨، عبدالكريم قاسم الخليل، عادل المصطفى، وعارف الشهابي (شقيق مصطفى الشهابي) وكاتب هذه السطور (يقصد نفسه) وكذلك في دار سكنها سنة ١٩٠٩ محب الدين الخطيب والدكتور احمد قدري وعوني عبدالهادي».

وتولى عبدالكريم الخليل رئاسة هذا النادي بعد تأسيسه، وكان قد انهى دراسته العالية وظل رئيساً له حتى أغلقه الأتراك سنة ١٩١٥. وتولى عزة الأعظمي اصدار مجلة تعبر عن أغراضه سميت باسم «لسان العرب» ثم جعل عنوانها «المنتدى الأدبي». وكان للنادي مكتبة وتُعطى فيه الدروس الليلية لتعليم اللغة التركية واللغات الأجنبية، وكانت به غرف لمبيت المغتربين العرب الذين يفدون الى عاصمة الدولة[٩].

وغادر الخطيب الاستانة الى مصر. وتوسط له الشيخ طاهر للعمل بصحيفة «المؤيد» مع الشيخ علي يوسف. واشترك مع رشيد رضا في فتح مكتبة باسم «مكتبة المنار». كان للخطيب دور بارز في صحيفة «المؤيد» من حيث موافاة القراء باخبار العدوان الايطالي على طرابلس الغرب سنة ١٩١١.

والدارس لصحيفة «المؤيد» في الفترة التي عمل فيها الخطيب يجد أن التشجيع الكبير الذي أعطته «المؤيد» للحركة العربية، مرجعه الجهد الكبير الذي بذله الخطيب في هذا المجال. فهو كتب مطالبا بمقاطعة الايطاليين والبضائع الايطالية، وتفسح الصحيفة صفحاتها لرشيد رضا ليكتب فيها مقالاته بعنوان: «المسألة الشرقية واعتداء ايطاليا على طرابلس الغرب»،وترجم الخطيب

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) مصطفى الشهابي، **محاضرات عن القومية العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٥)، ص ٧٠.

المقالات التي تصدرها الصحف التركية آنذاك لينشرها في صحيفته، فهو ترجم عن جريدة «أقدام» ما تنشره من اخبار خاصة بمطامع ايطاليا في الاستيلاء على النمسا، ثم ما حرك مطامع الايطاليين نحو طرابلس الغرب. ودعا الخطيب في صحيفة «المؤيد» الى الاكتتاب ونشر قائمة المكتتبين والاشادة بالأمير عمر طوسون الذي قاد حملة التبرع لنصرة الاخوة الطرابلسيين في جهادهم. ولم يتوان الخطيب عن اصدار الملاحق بصحيفة «المؤيد» لموافاة قرائه باخبار هذه الحرب، فقد كان احياناً يعد ملحقين في اليوم الواحد، يصدرهما ويعدهما بنفسه[١٠].

وأصبحت صحيفة «المؤيد» خلال هذه الفترة تشيد بمقاومة الطرابلسيين ضد العدو الايطالي، ويهاجم لطفي السيد على صفحات جريدته حين دعا الى سياسة المنافع لا سياسة العواطف. وكان من شأن هذا أن قررت الدولة العثمانية السماح «للمؤيد» بدخول ولايات الدولة، ونشر الخطيب ذلك في ملحق عاجل قائلاً ان الأخبار القادمة من الاستانة اعتبرت «المؤيد» قوة كبرى من قوى العالم الاسلامي يجب الاستفادة منها على الدوام.

وتبع الحرب الطرابلسية نشوب الحرب البلقانية، وهزيمة الدولة العثمانية أمام تحالف دول البلقان (بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود) ونصيحة الدول العظمى (انكلترا، فرنسا، المانيا، ايطاليا والنمسا) الى الدولة العثمانية التنازل عن مدينة أدرنة للدول البلقانية، وأن تكل الى الدول العظمى أمر البت في مصير جزر بحر إيجه.

في هذه الظروف ألمحت فرنسا إلى مصالحها التقليدية ومطامعها في سوريا ولبنان، وخطب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها (بوانكاريه) في مجلس الشيوخ الفرنسي قائلاً ان لفرنسا حقوقاً تقليدية في لبنان وسوريا.

عندئذ بادر السوريون في مصر الى انشاء حزب اللامركزية، وهو الحزب الذي يرى بعض المؤرخين أنه أهم الأحزاب المدنية التي ألّفها في القاهرة المهاجرون السوريون، وقد عقدت جلسة بتاريخ ١٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٣ لاختيار مجلس ادارته، حيث تم اختيار محب الدين الخطيب مساعداً لحقي العظم سكرتيره العام، أما رئيسه فكان رفيق العظم. وأسرع الخطيب بطبع القانون الداخلي للحزب في مطبعة المنار. وفي أوراق المرحوم محب الدين الخطيب مكاتبات عدة يطالب اصحابها الانضمام الى الحزب من السوريين المغتربين في أمريكا اللاتينية والشمالية، ومن اشخاص سوريين في جهات أخرى[١١].

وكان من أهم أهداف هذا الحزب أن تأخذ الدولة العثمانية بالحكم اللامركزي، وأن تقوم كل ولاية من ولايات الدولة بادارة شؤونها الداخلية في التعليم والأوقاف وغيرها، وأن يكون في كل ولاية لغتان رسميتان هما اللغة التركية واللغة المحلية، ويجب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها، وأن يؤدي أهل الولاية الخدمة العسكرية في ولاياتهم، ويكون عسكرها على قدم الاستعداد للدفاع عنها (الولاية) في زمن السلم وأما امور الجند في زمن الحرب فهو منوط بنظارة الحربية في الاستانة.

---

(١٠) أنظر اعداد **المؤيد** للعام ١٩١١، لصاحبها الشيخ علي يوسف والمحفوظة في الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة.

(١١) انظر أوراق محب الدين الخطيب المحفوظة بمكتبة طرف ابنه قصي الدين الخطيب صاحب مطبعة الفتح ـ الروضة، القاهرة.

والى جانب عضوية الخطيب في حزب اللامركزية، كان هو العضو المعتمد «لجمعية العربية الفتاة» في مصر. وقد تميزت هذه الجمعية بالدور البارز الذي لعبته في الحركة العربية وهو ما لم تقم به جمعية عربية أخرى بمثل دورها. تأسست هذه الجمعية في باريس عام ١٩١١ من بعض الطلاب العرب الذين كانوا يدرسون في العاصمة الفرنسية. وكانت جمعية سرية ذات أهداف سياسية واتبعت أسلوب التكتم الشديد، فلم يكن الأعضاء يعرف بعضهم بعضاً، وإنما كان المنضم الى عضويتها لا يعرف سوى عضوين اثنين وهو أشبه ما يكون بنظام الخلايا السرية.

كان هدف هذه الجمعية في أول تكوينها النهوض بالأمة العربية الى مصاف الأمم الأخرى، والدعوة الى إصلاح الحكم في الدولة العثمانية، وقد أعلنت عن نفسها بعد قيام الحرب العالمية الأولى وحملت اسم حزب الاستقلال.

احتفظ الخطيب بمجموعة كبيرة من الوثائق عن «العربية الفتاة» وصاغها بالقسم الذي يقسمه العضو المنضم اليها. كان العضو يقسم بالله وبشرفه ان يسعى في تأييد غاية ما تصبو اليه أمته، وهي الاستقلال العربي التام والسعي في جعل الأمة العربية في مصاف الأمم الحية. وان يقسم بالله وبشرفه كذلك أن يحافظ على أسرار جمعيته، ويفضل مصلحتها ومصلحة اخوانه فيها على كل مصلحة سواها.

كما احتفظ الخطيب بصور عن منشورات هذه الجمعية وبعضها كان يحمل اسم الصرخة، وكان في بعض كلامها تنبيه قاس وصرخة مدوية للعرب أن ينتبهوا وأن تكون لهم ذاتيتهم فأنتم ـ مخاطبة الشباب العربي المتغافل ـ لا خاصية تحفظون ولا كرامة ترعون. كانت كتابات هذه المنشورات شبيهة بما جاء في كتابات الكواكبي الذي خاطب قومه بأسلوب في منتهى الشدة في كتابه **طبائع الاستبداد**. والمعروف ان كتابات الكواكبي كانت ـ كما ذكر الخطيب ـ المنهل الذي نهل منه الشباب العربي الشيء الكثير.

وتكشف مكاتبات الخطيب خلال هذه الفترة، تألمه من الانقسام الواضح بين ابناء الأمة العربية وما ساده من روح التعصب التي كانت سبباً في تفرق شملهم.

ولذلك سعد الخطيب كل السعادة حين أسس رشيد رضا داراً للدعوة والارشاد سنة ١٩١٢، فقد رأى أن العمل في انشاء هذه الدار من الوسائل الهامة لعلاج كثير من الأمراض الاجتماعية التي حاقت بالمسلمين في وقتهم آنذاك. كان رشيد رضا قد وضع في مشروع مدرسته ان يختار طلبة هذه المدارس من طلاب العلم الصالحين من مسلمي الأقطار، ويفضل الذين هم في أشد الحاجة الى العلم على غيرهم كأهل جاوة والصين، وتقوم المدرسة بتدريبهم على آداب الاسلام وأخلاقه وعاداته، ويطرد من المدرسة من يثبت عليه الكذب أو اظهار العيبة الجنسية أو ارتكاب شيء من المعاصي.

ودعا رشيد رضا محب الدين للتدريس في هذه المدرسة، وفي مذكرات الخطيب قوله انه اختير للتدريس في هذه المدرسة، وانه بدأ بنمطٍ جديدٍ يلفت النظر الى سرائر الله في الكون وتكوينه. وكان من طلبة تلك المدرسة الحاج أمين الحسيني ويوسف ياسين وغيرهم.

وخلال ذلك نشطت الدعوة الى عقد المؤتمر العربي في باريس، ولقيت فكرة دعوته ترحيباً كبيراً من السوريين المغتربين، وأتضح ذلك من الرسائل العديدة التي احتفظ بها الخطيب حيث أيد مرسلوها فكرة عقد المؤتمر.

انعقد المؤتمر في حزيران / يونيو عام ١٩١٣ مطالباً بالعديد من الاصلاحات التي ينبغي للدولة العثمانية اجراءها في الولايات العربية، وأن تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لا مركزية للنظر في حاجاتها، وأن تعتبر اللغة العربية لغة رسمية معتمدة في مجلس المبعوثان (النواب) العثماني، كذلك طالب المؤتمر أن تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والحالات الاستثنائية.

وأزعج هذا المؤتمر الحكومة العثمانية وبادرت إلى الاتصال به، وأوفدت ممثلاً عنها للتفاهم مع زعمائه ثم استكملت الاتصالات في الاستانة، وحين صدر المرسوم السلطاني ببعض الاصلاحات وكانت أقل مما أتفق عليه بين ممثلي المؤتمر والحكومة، انقسم زعماء العرب ما بين مؤيد له ومعارض. وحين صدر قرار بتعيين عبدالحميد الزهراوي رئيس المؤتمر عضواً في مجلس الأعيان التركي، حدث انقسام في صفوف حزب اللامركزية بين من يؤيد الزهراوي في قبول عضوية المجلس، وبين من يرى رفضه[١٢]. أخذ الخطيب خلال هذه الفترة يحاول رأب هذا الصدع، وتبنى مع رشيد رضا فكرة عقد مؤتمر عام للحزب يدرس الموضوع، ولكن الحرب العالمية الأولى دهمت العالم بعد ذلك بفترة قصيرة، وعندها دخلت الحركة العربية في طورٍ آخر.

حين أعلنت الحرب العالمية الأولى، ودّ رجال الحركة العربية أن تظل الدولة العثمانية على الحياد، فيقول الخطيب في أوراقه: «كنا نتمنى لو انها (الدولة العثمانية) حافظت على الحياد، فلم تكن مع أي فريق لتجنب البلاد ويلات الحرب، ولأننا وهذا مهم جداً وأحب أن أسجله ـ كنا نرى أن القومية العربية في دور المخاض، وانها لم تولد بعد، وانها تحتاج الى مدة أخرى طويلة لتستطيع أن تحبو ثم أن تقف على قدميها».

وأوفد الخطيب من قبل بعض رجال الحركة العربية في مصر في مهمة للاتصال بامراء الجزيرة العربية ومعرفة موقفهم من الدولة العثمانية اذا ما اشتركت في الحرب. وفي ٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩١٤ أبحر الخطيب على باخرة ايطالية من السويس الى بومباي ومنها الى ميناء بوشهر، حيث قبض عليه البوليس البريطاني فيها، ونقل الى المحمرة ثم البصرة وأودع السجن، وظل به لم يفرج عنه إلا بعد وصول تعليمات من السير مكماهون ـ المعتمد البريطاني في القاهرة ـ وبناء على سعي زملاء الخطيب وفي مقدمتهم رشيد رضا لدى هذا المعتمد.

علاقته بالشريف حسين

عاد الخطيب الى القاهرة ولم يكمل مهمته في الاتصال بالزعماء العرب، وبعد مجيئه أعلن الشريف حسين ثورته على الترك في ١٠ حزيران/ يونيو عام ١٩١٦ وسافر اليه الخطيب، فعهد اليه الشريف اصدار صحيفة «القبلة» التي صدرت أولى اعدادها في ١٦ آب/ أغسطس عام ١٩١٦.

واحتفظ الخطيب باعداد صحيفة «القبلة» التي كان يصدرها واختار اسم «القبلة» من الآية الكريمة **﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه﴾**[١٣].

وأعلن أن الصحيفة هي جريدة دينية سياسية اجتماعية تصدر مرتين اسبوعياً هدفها خدمة

---

(١٢) برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، ص ٥٠٣ وما بعدها.
(١٣) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٤٣.

الاسلام والعرب[١٤]. وعهد الشريف الى محب الدين ـ إضافة الى ادارته للصحيفة واصداره لها ـ تحرير المنشورات التي كانت توزع بين القبائل العربية في الحجاز بهدف كسبها الى جانب الثورة. وتبين أوراقه الكثير من هذه المنشورات. كان كل منشور يشير الى سابقه: «أما بعد فانا لا نرتاب والثناء للباري جل شأنه بأن منشوراتنا السابقة قد أتت بمشيئة الله تعالى وتيسيره الغاية المقصودة من نشرها، تعلم من أردنا إعلامه من البشر عموماً والمسلمين خصوصاً أسباب نهضتنا ومسوغاتها الفعلية.

واننا تيمنا بمشيئة الله تعالى، واتباعا لحمة ما اراده بقوله عز من قائل (ليزداد الذين آمنوا إيمانا)رأينا أن نلفت أنظار جميع المسلمين الى جناية أخرى من جنايات المتغلبة التورانيين تربو على كل ما تجرأوا عليه قبل الأوان، وتدل على ما في نفوسهم من المروق والطغيان. كيف لا وقد ثبتنا بالعيان والنظر ما تعدى هؤلاء المتغلبين في هذه المرة على الأموات والأحياء من أفراد العالم الاسلامي ينهبهم ويسلبهم كل ما تحتويه حجرة فيها أفضل الصلاة وأتم التسليم من هذا من هداياهم وتركاتهم التي ارادوا بها تكريم ساحاته الطاهرة....». وتمضي المنشورات تدعو إلى الثورة.

«وعلى هذا فاننا نعلن لمن يعي من مسلمي المملكة التركية وخصوصاً جيشها وقوادها بأنهم اذا لم ينهضوا لاسقاط حكومة هؤلاء التورانيين الأغرار ويعلنوا براءتهم منها فاننا نقطع آخر أمل لنا بصورة رونق الاسلام لتلك المملكة....».

وأصبح الخطيب موضع ثقة الشريف يستشيره في العديد من الأمور، ويلتمس الخطيب منه استحضار محررين لصحيفته من مصر، فوافق الشريف على استخدام الشيخ علي الغاياتي وابراهيم سليم النجار.

وذكر الخطيب أنه كان من وراء استدعاء الشريف لعزيز المصري للعمل في تنظيم جيش الشريف، فقد ألحَّ هو وصديقه الشيخ محمد كامل القصاب على الشريف الاستفادة من عزيز المصري ونبوغه العسكري وسمعته المهيبة عند الترك، بحيث لو حضر ـ على حد قول الخطيب ـ الى الحجاز وتولى ادارة القوة العسكرية فيه فان رجال الجيش التركي سيعتبرون ذلك كأنه جيش جديد أضيف الى الجيش الذي يقاتلهم. وكان أن استجاب الشريف وكلف الخطيب بالكتابة اليه، فحضر اليه عزيز في شهر ايلول/ سبتمبر عام ١٩١٦. ولكن حدث اختلاف بين عزيز المصري والشريف، وذكر المؤرخون أسباباً مختلفة لهذا الخلاف، منها وشاية البعض بعزيز لدى الشريف عن اتصاله بالأتراك ووعده لهم بأن ينضم اليهم اذا ما اعترفوا باستقلال البلاد العربية، وان الحسين عرف ذلك فغضب منه وأصدر أمراً بتنحيته من الجيش. ومنها مطالبة عزيز بإنشاء قيادة عسكرية مستقلة وان الشريف لم يوافق على ذلك، وانه خشي ان يحدث معه ما حدث مع السلطان عبدالحميد الثاني من انقلاب العسكريين عليه.

وفي أوراق الخطيب اشارة الى استشارة الشريف له في أمر ابعاد عزيز، ونلمس من أوراقه ايضاً استشارة الشريف له في أمر العملة التي استخدمتها حكومته وفي أمر العلم العربي، وكان العلم الذي أقرته «جمعية العربية الفتاة». ونشرت «القبلة» في عددها ٢٨ ايار/ مايو ١٩١٧ بياناً رسمياً جاء فيه أنه تقرر رفع العلم العربي ذي الالوان الأربعة. وقال البيان ان العلم الجديد يتألف من مثلث أحمر اللون (عنابي) تلتصق به ثلاثة ألوان افقية متوازية هي الأسود من فوق ثم الأخضر ثم الابيض. وأوضحت «القبلة» ان اللون الأسود هو الراية التي كان يرفعها النبي عليه

---

(١٤) اعداد صحيفة **القبلة**، السنة ١، التي اطلعنا عليها في مكتبة محب الدين الخطيب طرف ابنه قصي الدين الخطيب صاحب مطبعة الفتح ـ الروضة، القاهرة.

أفضل الصلاة والسلام في حروبه، وهو اللون الذي أتخذه العباسيون شعاراً لهم. وان اللونين الأخضر والأبيض كانا أيضاً من الشعارات التي رفعها العرب قديماً. وان اللون الأحمر (العنابي) هو لون الراية التي اعتاد الاشراف أن يرفعوها منذ عهد الشريف (ابي تمي) الذي عاصر السلطان سليم العثماني. وقالت «القبلة» ان الوان العلم الجديد جامعة لرموز الاستقلال العربي في كل ادواره التاريخية.

وبعد سنتين من عمل الخطيب مع الشريف، التمس أن يسمح له بإجازة يقضيها في مصر، وسافر الخطيب عام ١٩١٨. وقال الخطيب انه اثناء اقامته في مصر اشترك في وضع المذكرة التي عرفت باسم مذكرة السوريين السبعة. وكان سبعة من الزعماء السوريين قد رفعوا الى السلطات البريطانية في القاهرة مذكرة بعد إذاعة البلاشفة لاتفاق سايكس ـ بيكو، يطالبون فيها بريطانيا أن تصدر تصريحاً أو بياناً تذكر فيه أن سكان البلاد العربية (شبه جزيرة العرب والعراق وسوريا) سوف يحصلون على الاستقلال التام، وردَّت الحكومة البريطانية على مذكرة هؤلاء الزعماء بالتصريح المعروف الذي وصفه جورج انطونيوس في كتابه **يقظة العرب** انه أخطر بيان أصدرته بريطانيا لتوضيح سياستها نحو الثورة العربية، وبنى أنطونيوس رأيه ذلك على أساس أنه احتوى ضمانتين لهما أهمية أساسية فيما يتعلق بسوريا وفلسطين والعراق، الأولى هي أن بريطانيا كانت تعمل وستعمل لا لتحرير تلك البلاد من الحكم التركي فحسب، بل أيضاً لتحقيق حريتها واستقلالها، والثانية انها تعهدت بعدم إقامة أي نوع من أنواع الحكم فيها ما لم يكن متفقاً مع رغبات السكان. ومما زاد في قيمة هاتين الضمانتين ـ في نظر العرب آنذاك ـ أنهما أُذيعتا بعد اذاعة اتفاق سايكس ـ بيكو وبعد صدور وعد بلفور. واعتقد العرب آنذاك ـ على حد قول انطونيوس ـ فيما أعرب فيه الرئيس الامريكي ويلسون قبل شهور قليلة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها[١٥].

وبعد إقامة الخطيب في مصر فترة اجازته، عاد الى الحجاز ليستأنف عمله كما كان من قبل. والى جانب صحيفة «القبلة» أصدر جريدة «الارتقاء» وهي جريدة علمية أدبية تاريخية اسبوعية، صدر أول عدد لها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧ وكتب في أعلاها «لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى ـ صحيفة لخدمة النشء الجديد من الشعب العربي وأنصار الأدب».

ظل الخطيب يعمل مع الشريف حسين مديراً لصحيفة «القبلة» وفي مطبعة الحكومة العربية الهاشمية حتى دخل الجيش العربي الى دمشق، فاستأذن محب الدين الشريف ان يزور دمشق لرؤية أقاربه وأسرته هناك، فأذن له الشريف وأعطاه خطاباً لأبنه فيصل يوصيه بالخطيب خيراً.

دوره مع الحكومة العربية في دمشق

عُين الخطيب مديراً لمطبوعات الحكومة العربية في دمشق من قبل الامير فيصل وأصدر صحيفة اسمها «العاصمة» قرر اصدارها مرتين اسبوعياً. ويشعر الباحث بالفرق بينها وبين «القبلة»، فالأخيرة كانت أشبه ما تكون بصحيفة وقائع تصدر الأخبار التي يسمح الشريف بنشرها. أما صحيفة «العاصمة» فكانت أشبه ما تكون بصحيفة حزبية «للعربية الفتاة» التي كانت مسيطرة

---

(١٥) جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦)، ص ٣٨.

على دفة الأمور في سوريا خلال تلك الفترة. وامتلأت بالمقالات الحماسية التي أخذ الخطيب فيها يذكر اعتزازه بعودة الحكم العربي الى دمشق بعد أن حرمت منه مئات السنين. فيقول مثلاً تحت عنوان عروس بلاد الشام: «استيقظي يا عروس بلاد بني سام والماسة ربوع الشام. فالزمان قد استدار مرة اخرى. استيقظي فان النوم قد مضى ودور السكينة والتراخي قد انقضى».

وفي اعداد أخرى يخاطب علم سورية بقوله: «(النجمة البيضاء) لقد خفقت منذ عشرة أيام في أجواء سورية فخفقت لها قلوب السوريين سروراً.. هي رمز الارتقاء.... هي رمز الثبات... تلألئي أيتها النجمة البيضاء، شعاعك في الأفئدة الكثيرة وفي الاكواخ الفقيرة وفي الأدمغة الصغيرة والكبيرة وفي الجموع الغفيرة الى أن يعم النور مواطن النور»[١٦].

وقد صدرت «العاصمة» في وقت حاسم من تاريخ الحركة العربية وهو وقت زيارة اللجنة التي عرفت باسم (لجنة كنغ كراين) الى سوريا بهدف استقصاء رغبات السوريين في نوع الحكم الذي يرغبونه بناء على توصية من مؤتمر الصلح في فرساي.

كانت هذه الصحيفة مع صحيفة «المفيد» الدمشقية ورئيس تحريرها خيرالدين الزركلي، وكان زميل الخطيب في «العربية الفتاة» تؤديان دورهما في حملة التوعية الصحفية، ومن ذلك ما كتبه في جريدة «المفيد» حول تعيين الجنرال غورو مندوباً سامياً وقائداً للجيوش الفرنسية في سوريا.

وقد سئل الخطيب عما اذا كانت المقالات التي يكتبها يتفق على عناوينها ومضامينها بقرار حزبي، أم كانت تعبر عن رأيه الشخصي، فقال: «بالطبع لم تكن هذه المقالات تعبيراً عن راي شخصي فقط، لأنها كانت تمثل رأي الأحزاب والشعب ولكن عناوينها لم تكن بقرار حزبي لأن وحدة الهدف كان متفقاً عليها، وهي الاستقلال التام».

ولم يقصر الخطيب عمله في هذه الفترة على الصحافة فحسب، بل رأى ضرورة تأسيس معهد علمي يقوم بتثقيف الناشئة، تأسس في ٢٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩ وهو مؤسسة علمية أطلق عليها اسم المعهدالعلميونشر بياناً قال فيه: «ان الأمة التي عقدت عزيمتها على الأخذ بأسباب الحياة، والتحلي بصفات الرجولية لا ينتظر ان يدوم لها صفاء الأيام بين الأنام أو يجلو لها الدهر عن ثغرة حسن الانقسام الا إذا اعتمدت هي في تكوين قوتها على جانب التربية والتهذيب، وغرست مسائل استقلالها في روض العلوم الخصيب». ومضى الخطيب في بيانه يقول: «ولقد بدأت ناشئة دمشق تدرك هذه الحقيقة وتعمل بمقتضاها وفي جملة ذلك مشروعها بتأسيس غرف للقراءة وقاعات للدراسة العملية على النحو الذي يرى القارىء تفصيله في نظام المعهد العلمي الجديد». وتضمن بيان لجنة المعهد أنه لا مانع من انضمام أي شاب وطني مهما كان مذهبه والحي المنسوب اليه فإن اللجنة تعد نفسها متضامنة مع كل فئة تسعى وراء هذه الغاية العلمية والتهذيبية.

وكان للخطيب، إضافة الى دوره في الصحافة وفي هذه الحركة التثقيفية، دوره السياسي. فأسس مع زميله كامل القصاب اللجنة الوطنية العليا في دمشق. وأعلن أن غاية اللجنة اتخاذ كل الوسائل لحفظ وحدة البلاد السورية والذود عن استقلالها التام، ومقاومة كل مبدأ يرمي الى تأسيس قومية غريبة تهدد كيان البلاد السورية والوحدة السورية. كما أخذت على عاتقها تنمية كل قوى البلاد المادية والمعنوية، وتنظيم تلك القوى وحسن الاستفادة منها في سبيل الذود عن سوريا.

---

(١٦) أنظر أوراق محب الدين الخطيب الغير منشورة.

كان الهدف من عمل اللجنة الوطنية العليا ـ كما يقول الخطيب في مذكراته ـ تحويل دمشق وسائر المدن السورية الى ثكنات عسكرية والأمة الى أمة مسلحة. وجاء ذلك عقب اذاعة نبأ اتفاقية انكلترا وفرنسا على إحلال الجيوش الفرنسية محل الجيوش الانكليزية في المنطقة الغربية من سوريا، تمهيداً لضرب الحركة العربية في سوريا.

وتمَّ لفرنسا ما أرادت فاستصدرت من الحلفاء إقراراً بانتدابها على سوريا، ثم كان تقدم قواتها واحتلال دمشق بعد موقعة ميسلون التي ذهب ضحيتها الشهيد يوسف العظمة وبعض من رفاقه[١٧].

وبعد احتلال الفرنسيين لدمشق، عاد الخطيب متنكراً الى القاهرة في زي تاجر جمال، وفي يافا تمكن من استخراج جواز سفر باسم مستعار هو عبدالله أبو الفتح، واستطاع بهذه الوسيلة أن يسافر منها الى القاهرة بالقطار، وفيها كان مستقره. وعرض عليه نجيب الارمنازي أن يحل محلة في تحرير الأهرام ولبث يعمل في تلك الصحيفة نحو خمس سنوات حتى اواخر عام ١٩٢٥. وكان في خلال ذلك قد أسس المكتبة السلفية ومطبعتها، وأصدر مجلة «الزهراء» وهي مجلة أدبية اجتماعية شهرية استمرت مدة خمس سنوات بدأت في آب/ أغسطس عام ١٩٢٤. ثم أسس صحيفة «الفتح» في ايار/ مايو عام ١٩٢٦ الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ وعن طريقها مضى يكمل رسالته في خدمة أمته العربية، حتى وافته المنية في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٩.

فكر محب الدين القومي

من هذه الدراسة يمكن أن نوجز فكر محب الدين القومي فيما يلي:

أولاً: تركيزه على الاهتمام باللغة العربية كدعامة هامة من دعائم الروابط العربية. ومن هنا يتفق فكره مع فكر ساطع الحصري في أن اللغة هي أس الأساس في بناء القوميات، وأنه لا بد لمن يتصدى للريادة الفكرية لهذه الأمة العربية أن يعطي لغتها أوليتها وأهميتها الكبرى[١٨]. ومن هنا أخذ محب الدين منذ نشأته يتحلق حول الشيخ طاهر الجزائري والشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ النويلاتي وغيرهم.

أخذ محب الدين خلال فترة نشأته المبكرة، وحسبما رواه في مخطوطاته، يدرس أصول النحو، ويجيد قراءة القرآن. بل لم يجد حرجاً في أن يذهب إلى المدارس التي أسسها المبشرون في بلاد الشام يطَّلع في غرف مكتباتها على ما تضمنته من كتب ومراجع، وكانت هذه المطالعات المتواصلة سبيلاً لنضوج فكره.

ثانياً: إيمانه بدور الشباب العربي وضرورة تعميق ثقافتهم العربية، فقد هاله عند وصوله الى الاستانة في أواخر عام ١٩٠٥ للدراسة في جامعتها أن معظم الشباب العربي يجهلون الآداب العربية واتقان العربية، ويتكلمون حتى فيما بينهم باللغة التركية. كان هم الشباب العربي في هذا الوقت ان يحذق الكلام والكتابة باللغة التركية.

ويذكر محب الدين أن الشباب العربي في عاصمة الدولة العثمانية الذي تعلم بهذه الطريقة،

---

(١٧) محمد عبدالرحمن برج، **ساطع الحصري** (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ١٠ وما بعدها.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٥٠ وما بعدها.

شعر يوماً بعد يوم بعظمة قوميته العربية، ومن ثم كاشف الخطيب الشباب الممتازين من حلقته ان هذا العمل الذي يقومون به نهضة مباركة، واقترح أن يُسمى المشتركون في حلقاتهم باسم «جمعية النهضة العربية». واستطاع محب الدين ان يجذب الشباب العربي إلى تمضية أوقاتهم في عمل علمي مفيد. ولم تكن فكرة المنتدى الأدبي الذي أسس في الاستانة بعد ذلك الا بلورة لفكر محب الدين من ضرورة وجود مكان يجتمع فيه الشباب فيدرسون ويبحثون بعد أن كانت أوقات فراغهم تضيع هباء منثوراً.

ثالثاً: إيمانه برسالة الصحافة ودورها في دعم الفكر القومي. ففي تقرير له كتبه وهو في اليمن بتاريخ ٦ كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٠٧ حين سافر الى هناك يعمل في وظيفة بالقنصلية البريطانية يلمس الباحث ما يجول بخاطره من هذه الناحية. وجه محب الدين تقريره الى زملائه أعضاء «جمعية النهضة العربية» والذي تضمن ان الطريق الى نهضة أمتنا هو العناية بالمدارس والصحافة والطباعة والتمثيل والجمعيات، فناقش في تقريره أحوال المدارس في أمته وضعف اللغة العربية فيها «تعلمون ما هي مدارسنا. ليس لنا مدارس. ان باقي بلادنا من هذه المعامل يأخذوننا الى غير الكعبة التي نحن ذاهبون اليها. صحافتنا آه ماذا أقول عن صحافتنا وسوء احوالها». ويقترح إنشاء المجلات الأدبية وتأسيس مطبعة مثل مطبعة «المؤيد» في مصر، واصطناع حروف مثل حروف مطبعة «المعارف» في القاهرة، وتُسمى المطبعة «مطبعة النهضة العربية».

وعندما التحق بخدمة فيصل بن الحسين في دمشق، أصدر صحيفة «العاصمة» مرتين اسبوعياً، وهي صحيفة سياسية امتلأت بالمقالات الحماسية التي أخذ الخطيب يذكر فيها اعتزازه بعودة الحكم العربي الى دمشق. ففي مقال له يقول: «ليعلم كل مستعمر جاس خلال هذه الديار ان سوريا غير مراكش وان دون سوريا خرط القتاد. وليثق المستعمرون ان اليوم الذي يتعين فيه مصير سوريا على غير رغائب أهلها لهو يوم عصيب وفاتحة حرب، تنشب لظاها في العالم العربي من أقصى افريقيا الى أقصى آسيا، حذار يا ابناء سوريا حذار، فان الموت الشريف خير من حياة ملؤها الذل وضعوا نصب أعينكم غاية واحدة هي الاستقلال التام»[١٩]. ولا ننسى أنه الى جانب رسالة الصحيفة في هذه الفترة، سعى الى تأسيس معهد علمي في دمشق يقوم بتثقيف الناشئة، فأسس مؤسسة علمية في ٢٤ ايلول/ سبتمبر سنة ١٩١٩ اسماها «المعهد العلمي».

ولا ينسى التاريخ لمحب الدين تأسيسه صحيفة «الفتح» بعد استقراره في مصر، وعن طريقها مضى يكمل رسالته في خدمة أمته العربية، فقد جعلت بالدفاع عن القضايا العربية المختلفة وتصدى الاستعمار لها في بعض البلاد العربية، يمنعها من الدخول. كما لا ينسى له التاريخ جهوده في طبع كتب التراث العربي في مطبعته السلفية بالروضة بالقاهرة.

ولعل في هذا القاء لبعض الضوء على دوره كشخصية رائدة من رواد حركتنا العربية. أدعو الله أن ترفع الهمم وتقوى العزيمة للعمل من أجل مستقبل أفضل لأمتنا العربية التي هي اشد ما تكون حاجة لهذه الهمم والعزائم □

---

(١٩) انظر جريدة **المفيد** (دمشق)، ١٩١٨/١٠/٢٠ والتي أطلعنا عليها في مكتبة محب الدين الخطيب.

المجموعة الاوروبية وقضية فلسطين : ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥

محمد خالد الازهري

باحث بالمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم بمنظمة التحرير الفلسطينية.

أولاً: مدخل: الدور الاوروبي، الأسس والمراحل

يكمن في الضمير العربي عموماً والضمير الفلسطيني خصوصاً، أن السياسة الاوروبية مسؤولة بالمعنى التاريخي عن خلق المسألة الفلسطينية، وان هذه المسألة كانت الوجه الآخر للمحاولات الاوروبية لحل ما عرف بالمشكلة اليهودية في اوروبا، وكذلك لمحاولة اختراق التطور الوحدوي العربي واعاقة حركة النهضة العربية.. وهكذا، فإنه من وجهة النظر الفلسطينية على الأقل، تعتبر أوروبا طرفاً غير محايد، بل وطرفاً فاعلاً في مجرى الصراع العربي ـ الصهيوني ومستقبل قضية فلسطين.

وبين منتصف الستينات ومنتصف الثمانينات شهدت الساحة الاوروبية من جهة، وساحة الصراع العربي ـ الصهيوني من جهة ثانية، تطورات كثيرة أثرت في مجرى القضية الفلسطينية وخصوصاً على الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، بمثل ما أثرت على مسار العلاقات العربية ـ الاوروبية، ومواقع هذه الاطراف جميعاً على المستويين الاقليمي والدولي.

في الجانب الاوروبي بدأت المجموعة الاوروبية، كتنظيم دولي اقليمي لغرب اوروبا، تنحو الى الاهتمام بالبعد السياسي الخارجي بعد أن اشتد عودها من الناحية الاقتصادية[1]. وظهر نظام التعاون السياسي الاوروبي في عام ١٩٧١ لتسهيل مهمة المجموعة في اتباع سياسة خارجية مشتركة. وبدا أن المجموعة حققت أهم شروط نجاح أي تنظيم اقليمي وهما شرطا الكفاءة في اداء

(١) بخصوص الاطار القانوني للمجموعة الأوروبية، انظر:

«Treaty Establishing the Economic Community and Connected Documents,» (Publishing Services of the Economic Community, 1961), and *Europa Yearbook, 1983.*

وحول مفهوم المجموعة الاوروبية، انظر:

James N. Rosenau, *World Politics* (London: [n.pb.], 1975), pp. 415-416.

وظائفه، والشرعية بين اعضائه[٢]. ولعل التوسع الحثيث في عضوية المجموعة والقدرة على تجاوز الخلافات بين دولها من أهم مؤشرات هذا النجاح. وللحقيقة فإن كفاءة الاجهزة التي تسهر على تسيير اعمال المجموعة ورعاية أهدافها (اللجنة الاوروبية، مجلس الوزراء، المجلس الاوروبي والبرلمان الاوروبي بصفة خاصة) تقف في مقدمة العوامل التي ساعدت على صلابة هذا التنظيم الأقليمي الأمر الذي جعل من المجموعة الأوروبية أحد شخوص المجتمع الدولي المتميزين في الوقت الراهن[٣].

وعلى الجانب الفلسطيني، تمخضت التفاعلات التي مرت بها الساحتان العربية والفلسطينية عن انشاء منظمة التحرير الفلسطينية كأرقى تنظيم قانوني وسياسي ومؤسسي بلغه الشعب الفلسطيني في تاريخه المعاصر[٤]. كما تصاعد الاهتمام الدولي بالبعد السياسي لقضية الشعب الفلسطيني، وخصوصاً بحقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على ترابه الوطني[٥].

ولقد تزامن وهذه التطورات ان تهددت المصالح الاوروبية في المنطقة العربية بالنظر الى النتائج التي نجمت عن حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧[٦].

وهنا كان على أوروبا، مرة أخرى، وفي مناخ إقليمي ودولي مختلف ان تحدد موقفها مما يجري في التخوم الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط على صعيد الصراع العربي ـ الصهيوني، وبالتحديد من قضية فلسطين، وهي أساس عدم الاستقرار والصراع في هذه المنطقة.

وهكذا، عاد الانشغال الأوروبي بقضية الصراع من خلال إطار جماعي تمثله المواقف المشتركة التي تعلنها وتتبناها المجموعة الاوروبية، أو من خلال الجهود الذاتية بدول المجموعة وبالاخص الدول الاوروبية الكبرى التي يشار اليها بدول القلب في المجموعة وهي كل من فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا[٧].

---

(٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٥٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول عمل اجهزة المجموعة واختصاصات هذه الاجهزة، انظر:

Walter Hallestein, *Europe in Making* (London: Allen and Unwin, 1972), pp. 57-77.

(٤) انظر: عبد المنعم سعيد، «العلاقات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية،» في: احمد صدقي الدجاني، السيد يسين وعلي الدين هلال، **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٦٦٨، وانيس فوزي القاسم، «الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢٤ (أيار/ مايو ١٩٨١)، ص ١٦.

(٥) حول الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، انظر: مفيد شهاب، «تمثيل حركات التحرير في المنظمات الدولية،» ورقة قدّمت الى: **الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي: القاهرة ٢٨ ـ ٢٩ مايو/ ايار ١٩٧٧** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ١٥٨ ـ ١٦٢.

(٦) انظر على سبيل المثال: نبية الاصفهاني، «موقف ايطاليا تجاه ازمة الشرق الاوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٩، العدد ٣٣ (تموز/ يوليو ١٩٧٣)، ص ١٥٦، و فيصل دراج، «فرنسا وشعب فلسطين،» **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ ـ ٤٢ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧٥)، ص ٨٢.

(٧) تختلف الاوزان النسبية لدول المجموعة بالنظر الى تباين مستوى القوة (بالمفهوم الواسع) بين الاعضاء. انظر في ذلك:

Rosenau, *World Politics*, p. 415, and Louis J. Cantori and Steven L. Speigel, *The International Politics of Regions: A Comparative Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1970), p.8.

وبذلك يكون الدور الاوروبي قد مر بأكثر من مرحلة في معالجة قضية فلسطين. تمتد المرحلة الاولى بعمق تاريخي يصل ذروته عقب الحرب العالمية الثانية بقليل حيث كان لأوروبا اليد العليا في تقرير السياسة الفلسطينية ومستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني.

وتأتي المرحلة الثانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفيها التزمت أوروبا الغربية سياسة عدم الانغماس في مشكلات المنطقة العربية ونزلت بذلك عند واقع التوازن الدولي الجديد وتَصَدُّر الدولتين العظميين لمعالجة قضايا الصراع[٨]. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت على استحياء منذ حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وبشكل سافر منذ منتصف السبعينات، وفيها حاولت «أوروبا المجموعة» أن تجد لها دوراً في مجرى التسوية السياسية لقضايا الصراع، ومن ثم في مستقبل قضية فلسطين، وبرز مفهوم «المبادرة الاوروبية». وفي هذه المرحلة ـ والتي مازالت قيد التفاعل حتى الآن، يطفو فيها الحديث عن الدور الاوروبي حيناً ويخبو احياناً ـ وعى الفلسطينيون دور أوروبا الاقليمي والدولي الجديد، ومنذ فترة مبكرة عملت منظمة التحرير، كتعبير قانوني وسياسي للشعب الفلسطيني، على تصحيح الموقف الاوروبي من المطالب والاهداف الفلسطينية.. وتنبهت المنظمة لجدوى فك الارتباط الاوروبي ـ الاسرائيلي، وضرورة تغيير التكييف الاوروبي الغربي للدور الاسرائيلي. وبكلمات موجزة سعى الجانب الفلسطيني الى إعادة تشكيل الادراك الأوروبي الغربي لقضية فلسطين. وهي مهمة بالغة الصعوبة بالنظر الى ما وقر في الذهنية الغربية من مفاهيم حول الصراع العربي ـ الصهيوني خلال قرن من الزمن تقريباً. غير أن التطورات التي لحقت بأبعاد الصراع، أفرزت تحولاً ملموساً في الموقف الأوروبي.

لقد كان الصراع العربي ـ الصهيوني من أولى القضايا التي اصطدمت بها المجموعة وهي بصدد تطوير سياسة خارجية خاصة بها. فأصبحت هذه القضية محك فعالية السياسة الاوروبية واستقلاليتها وعدم تبعيتها[٩]. ولما كان البعد الفلسطيني قد عاد الى تبوء المقعد الأمامي فيما عرف بقضية الشرق الاوسط، فقد كان على المجموعة الاوروبية ان تقترب من قضية الشعب الفلسطيني وان تقدم تصورها لمستقبله، آخذة في الاعتبار المتغيرات التي طرحتها مرحلة ما بعد حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ عموماً، وما بعد حرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ خصوصاً.. وكان بيان ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ إيذاناً ببدء مرحلة إعادة الاعتبار للبعد الفلسطيني في الصراع من جانب دول المجموعة[١٠].

ومن الملاحظ أن التعامل العربي أو الفلسطيني مع أوروبا الغربية، اذا أريد له أن يحقق نفعاً وجدوى، فإن الواجب يقتضي مراعاة المستوى الذي تدور في فلكه المجموعة الاوروبية على سلم العلاقات الدولية. فالمجموعة الاوروبية لم تصل بعد الى المستوى الذي يؤهلها الى اتخاذ سياسة خارجية بالمعنى المحدد للسياسة الخارجية للدول القومية.. فما زالت السيادة القومية لدول المجموعة تحدد معظم المواقف السياسية لهذه الدول، رغم ان صيغة المجموعة تنطوي ضمناً على

---

(٨) نادية محمود مصطفى، «المصالح الامريكية والحوار العربي الاوروبي،» ورقة قدّمت الى: **الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي: القاهرة ٢٨ ـ ٢٩ مايو/ ايار ١٩٧٧**، ص ١١٠.

(٩) اسامة الغزالي حرب، «الحوار العربي الاوروبي والسياسة الخارجية للجماعة الاوروبية،» ورقة قدّمت الى: المصدر نفسه، ص ٣٥٦.

(١٠) انظر نص بيان ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ في: **وثائق الحوار العربي الاوروبي، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**، تقديم احمد صدقي الدجاني (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٧ ـ ١٨.

ان الدول الأعضاء قد وضعت قدراً من سيادتها في سلة مشتركة محكومة بعمل المجموعة، وهذا لا يمنع القول بأن الصيغة التي سينتهي اليها العمل الجماعي الاوروبي سوف تنعكس على السياسة الخارجية للمجموعة. وقراءة التجربة الاوروبية في مجال السياسة الخارجية تدل على ان المجموعة قد قطعت شوطاً ملموساً في هذا الاتجاه بطريق «نظام التعاون السياسي الاوروبي»[١١]. ومن المتوقع أن يستمر العمل في هذا الاتجاه بخطوات حثيثة.. ولعل متابعة ما يصدر من بيانات عن اجتماعات المستويات الأعلى بالمجموعة (خصوصاً المجلس الأوروبي) بخصوص قضية فلسطين بصفة منتظمة، يؤكد ان المجموعة تسعى جدياً نحو تبني مواقف جماعية مشتركة في السياسة الخارجية من خلال صيغ توفيقية بين مواقف دول الاعضاء.

ثانياً: الأبعاد التاريخية والفكرية للموقف الأوروبي من قضية فلسطين

لا شك أن الخلفية الفكرية والتاريخية والفلسفية التي مرت بها العلاقات الاوروبية بالعالمين العربي والاسلامي قد أثرت على تصور القارة الاوروبية (الشطر الغربي منها خصوصاً، دول المجموعة الاوروبية فيما بعد) للقضية الفلسطينية. والعلاقات الدولية المعاصرة كثيراً ما تجد جذورها في التاريخ السابق[١٢]. وهذا يصدق على دور دول المجموعة الاوروبية بالمعنيين التاريخي والفكري. ففي اوروبا وجدت المشكلة اليهودية، وفيها وجد الفكر الاستيطاني العنصري الاستعماري الذي مورس في فلسطين، كما أن كلا من وعد بلفور، والانتداب البريطاني وسياسة عصبة الامم هي بضاعة اوروبية عموماً وغرب أوروبية خصوصاً.

وبين ادوار دول المجموعة الاوروبية في تاريخ القضية الفلسطينية يبرز الدور البريطاني في تأسيس الكيان الصهيوني، والدور الالماني في انعكاسات السياسة النازية على الهجرة اليهودية لفلسطين، ثم في دعم الكيان مادياً فيما بعد. ويبرز الدور الفرنسي في ضمان أمن الكيان الصهيوني وتسليحه لفترة طويلة...[١٣].

ومن الملاحظ أيضاً، ان السياسة الصهيونية نبتت كفكر وممارسة في ظل الفكر الاستعلائي الاوروبي والذي برر محاولة أوربة (Europeanization) العالم ذات يوم[١٤]. ولذلك فمن غير

---

(١١) مصطفى عبد العزيز، «السوق الاوروبية المشتركة ودول البحر الابيض المتوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧١)، ص ٨١. ويلاحظ ان نظام التعاون السياسي الاوروبي (European Political Cooperation) يحقق باستمرار نقلات نوعية الى الامام مستنداً الى الاجتماعات النصف سنوية للمجلس الاوروبي (على مستوى الرؤساء ورؤساء الحكومات في دول المجموعة). انظر في تقويم دور هذه الاجتماعات:
Ude Steinbach, «The E.C. and United States,» in: Bichara khader, *Coopération euro-arabe: Diagnostic et prospective* (1982), vol. 1, p. 312.

(١٢) اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١)، ص ١١ ـ ١٢.

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر: شحادة موسى، **علاقات اسرائيل مع دول العالم، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠**، كتب فلسطينية، ٣٣ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧١)، وخالد القشطيني، **الحكم غيابياً: القضية الفلسطينية في نظر العالم الغربي**، ابحاث فلسطينية، ١١ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٩).

(١٤) جورج جبور، «الاستعمار الصهيوني في فلسطين في اطار نماذج الاستعمار الاستيطاني،» في: السيد يسين =

المستبعد ان مواقف المجموعة الحالية قد تجد جذورها في رؤية الغرب لدور اسرائيل في المشرق العربي.

ليس غريباً، والامر على هذا النحو، ان يطالب الفلسطينيون بدور أوروبي بشكل جماعي أو منفرد، يدفع الى رفع الغبن الذي تسببت فيه اوروبا بوعي ودون وعي على الانسان الفلسطيني.

١ ـ مفهوم المشكلة اليهودية في غرب اوروبا وقضية فلسطين

ولدت الحركة الصهيونية في المحيط الاوروبي، ثم نفثت فكرها وحركتها على أرض فلسطين بدعم من الحركة الاستعمارية الاوروبية، وخصوصاً منذ أواخر القرن الماضي. وقد لخص المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي الموقف حين قال «... أنني كبريطاني اشعر بالمشاركة في المسؤولية (ضد الفلسطينيين) من خلال تصرفات بلادي السابقة..»[١٥].

وتعتبر افكار ثيودور هرتزل حول إقامة الدولة اليهودية انعكاساً لتفهمه لطبيعة المرحلة التي عاشها المجتمع الغربي في أواخر القرن التاسع عشر[١٦]، بل ان فكرة توطين اليهود بفلسطين تعود الى أبعد من مرحلة هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) فقد عمل الغرب على احياء الاحلام المندثرة وتغذية الشعور بأن فلسطين هي بلد اليهود الأصلي منذ محاولة محمد علي لتأسيس دولة عربية موحدة تخرج عن حدود مصر المعروفة[١٧]. وتوجد افكار تؤيد هذا القول للساسة الفرنسيين والانكليز والمفكرين الالمان[١٨]. وقد اكتسبت الحركة الصهيونية البعد العنصري في تلك المرحلة التي نظر فيها الرجل الابيض باحتقار لكل ما هو خارج اوروبا.. وتجربة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني (الغربي) في فلسطين هي تجربة مسبوقة في الامريكتين وجنوب افريقيا والكونغو والجزائر...

وهكذا غابت فلسطين (الارض والشعب) من السياق، وتم النظر الى الكيان الصهيوني كقاعدة متقدمة للغرب في الشرق العربي. كانت فلسطين لدى هؤلاء مجرد أرض فضاء جرداء على الغرب ان يصلحها تحت شعار معروف لديهم في تلك المرحلة يقول بأن كل ما هو خارج اوروبا فارغ من الحضارة ويصلح للاستعمار الغربي[١٩]. والغريب ان هذه الافكار، وجدت من يرددها حتى وقت قريب... بل ان شعور اسرائيل بانها امتداد للغرب هو الذي دفعها لمحاولة الالتحاق بعضوية المجموعة الاوروبية منذ وقت مبكر من نشأتها[٢٠]، وذلك رغم أن العضوية قاصرة قانوناً

= وعلي الدين هلال، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ١٧.

(١٥) Walter Laqueur, *The Arab Israeli Reader* (London: Weidenfeld and Nicolson,1960), p. 261.

(١٦) بديعة امين، **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(١٧) اميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، دراسات فلسطينية، ٩٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٣)، ص ١٠ و٣٥.

(١٨) امين، المصدر نفسه، ص ١٥٠ ـ ١٥٣.

(١٩) جبور، «الاستعمار الصهيوني في فلسطين في اطار نماذج الاستعمار الاستيطاني،» ص ١٦.

(٢٠) **اليوميات الفلسطينية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، [١٩٦٧])، ج ٥٤: «تموز/ يوليو ١٩٦٦ ـ تموز/ يوليو ١٩٦٧،» ص ٣٩١.

على الدول الاوروبية! وربما تكمن كل هذه الافكار خلف رفض دول المجموعة للتصويت على قرار اعتبار الصهيونية حركة عنصرية في الأمم المتحدة عام ١٩٧٥. لأن في ذلك ادانة للغرب وهو الأب الروحي للصهيونية.

٢ ـ الغرب والفلسطينيون (الصورة المتبادلة)

يشير مفهوم الصورة القومية الى «أكثر السمات التي تميز شعباً ما لدى شعب آخر». ويلاحظ ان الصورة الفلسطينية هي «نمط فرعي» للصورة العربية عموماً، فهي من جهة ترتبط بالصورة العربية في الغرب بسبب وحدة الاطار الحضاري، ومن جهة ثانية تتمتع بسمات خاصة يعكسها الواقع الفلسطيني الخاص[٢١]. وقد تأثرت الصورة الفلسطينية في الغرب، وبالتالي في دول المجموعة، بالمحددات والعوامل نفسها التي تأثرت بها الصورة العربية، مضافاً اليها أثر الدعاية الصهيونية التي خصت الفلسطينيين بجرعة زائدة من التشويه.

تتمثل العوامل المحددة للصورة العربية (ومن ثم الفلسطينية) في الغرب فيما يلي:

أ ـ مرحلة الغزو الاسلامي في القرنين السابع والثامن الميلادي. حين تحدى العرب العالم الغربي من الناحيتين المادية والقيمية (أي حضارياً)[٢٢].

ب ـ مرحلة الحروب الصليبية واللقاءات العربية الغربية على أرض فلسطين وجوارها.

ج ـ مرحلة التخلف العربي الاسلامي، والحط من شأن العرب والاسلام[٢٣].

د ـ الربط بين الطابع التركي (العنيف القاسي بنظر الغرب) والطابع العربي بسبب وحدة الاطار الديني بينهما.

هـ ـ الاستعمار الغربي للوطن العربي واتهام العقل العربي بالقصور.

و ـ الوجود الصهيوني ـ الاسرائيلي. وهنا يبرز الدور الصهيوني في تشويه الصورة الفلسطينية.

فقد لعبت الصهيونية دور الوسيط المشبوه غير النزيه في نقل وتشكيل الصورة الفلسطينية (والعربية عموماً) في الغرب. ووقفت الدعاية الصهيونية لتحول دون أي اعتدال في النظرة الاوروبية نحو الفلسطينيين.

ولا شك أن ذلك «الفعل» الصهيوني، والغربي من قبل، قد أوجد شكلاً موحداً «للصورة الفلسطينية» لديهما. وهي تتمثل في أن الفلسطينيين بلا ثقافة، يفتقرون لملامح القومية، جبناء، ليسوا قادرين على المنافسة القومية، دمويون متخلفون، وهناك أوصاف سيئة اخرى[٢٤]. ولسنا

---

(٢١) انطون المقدسي، «الصورة العربية للحضارة الغربية والاستجابة لها،» ورقة قدّمت الى: ندوة هامبورغ عن العلاقة بين الحضارتين، نيسان/ ابريل ١٩٨٣.

(٢٢) حامد ربيع، **الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وارادة التكامل القومي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٣)، ص ١٥.

(٢٣) السيد يسين، **الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٤)، ص ٨٢.

(٢٤) انطوان شلحت، «مقدمة لدراسة الشخصية العربية في الادب الصهيوني،» **الكرمل**، العدد ٧ (١٩٨٣)، ص ٣٨٠.

بحاجة الى التذكير بأن فلسطين صورت كأرض خالية من السكان في البداية، وعقب أن ثبت ان بها شعباً، القيت عليه الاوصاف السابقة.. وفي المراحل الحالية كثيراً ما يصور الفلسطينيون كإرهابيين يشجعون الشيوعية ولا ساميين.. واما منظمة التحرير الفلسطينية فهي منظمة ارهابية تسهر على هدف إبادة الدولة اليهودية!

إن هذه الصور على سوئها انسجمت مع المنهج الغربي عموما تجاه عالم الآخرين مما جعلها غير قابلة للمناقشة لفترة طويلة في اوروبا الغربية بوجه خاص. وقد تصدت الحركة الصهيونية بالثواب والعقاب ـ بسبب نفوذها الواسع في مختلف دوائر الحياة الغربية ـ لكل من تعرض للصورة الفلسطينية أو القضية الفلسطينية في الدول الغربية[٢٥].

وبدورهم، كون الفلسطينيون صورة سيئة للغرب كرد فعل للغبن الذي لحق بهم. وهناك شكوك فلسطينية حول سلوك السياسة الغربية بسبب تراكم الخبرة التاريخية في الادراك الفلسطيني[٢٦]. ولعل هذه التصورات الفلسطينية هي التي دفعت بعض التنظيمات الفدائية الى القيام بأعمال عنف على الساحة الاوروبية، وبشكل مكثف، في أواخر الستينات ومطلع السبعينات؛ فشهدت دول المجموعة الاوروبية بنحو ٥٠ بالمائة من العمليات الفدائية الخارجية في تلك الفترة وتصدت التنظيمات في تلك الاعمال لاهداف صهيونية متنوعة[٢٧].

كان بين الاسباب المحركة لذلك السلوك العنيف، اسماع الصوت الفلسطيني للرأي العام الغربي، وحث دول اوروبا على ادراك المأساة الفلسطينية. وكالعادة صورت الصهيونية تلك الاعمال كدليل على «الارهاب الفلسطيني»! وان كانت منظمة التحرير لم تشجع ذلك المنهج وحثت التنظيمات الفدائية على وقفه، كما ادانت معظم العمليات الخارجية[٢٨]. ورغم ذلك فمن المحتمل ان اعمال العنف الفلسطينية ساهمت بالفعل في إثارة القضية في الغرب. وقد توقف ذلك الاتجاه فيما بعد دون ان يضر هذا التوقف بالنضال الفلسطيني.

ومن الملاحظ ان تغيراً معيناً قد طرأ على الصورة المتبادلة بين الطرفين الفلسطيني والغربي نتيجة تطور المواقف السياسية؛ ففي عام ١٩٦٧ أعلنت السياسة الاوروبية الرسمية عن حيادها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعقب عام ١٩٧٣ اعترفت دول المجموعة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. واثناء الحوار العربي ـ الاوروبي (١٩٧٥) حظيت الصورة الفلسطينية ـ على المستوى الرسمي ايضاً ـ بتقدير أكبر. كما كان نتيجة للدبلوماسية الفلسطينية النشيطة واحتكاك الدبلوماسيين الغربيين بالفلسطينيين، ان زاد تقدير الدور الفلسطيني في مستقبل التسوية والصراع في المنطقة العربية.

بيد أن الرأي العام الغربي ظل على وضعية التحفظ تجاه القضية الفلسطينية حتى مطلع

---

(٢٥) ابراهيم الجاردلو، «مفهوم اللاسامية عند الكتّاب الغربيين،» ورقة قدّمت الى: **الندوة العلمية عن القضية الفلسطينية** (القاهرة: الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية، ١٩٧١)، ص ٢٦٨.

(٢٦) انظر: ميشيل سليمان، **العرب والغرب حلقة اتصال مفقودة**، دراسات فلسطينية، ٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٦٩)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢٧) Paul A. Jouridini and William E. Hazzen, *The Palestinian in Politics* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976), pp. 77-82.

(٢٨) حول ادانة المنظمة لإحدى العمليات الفدائية الخارجية، انظر: **سجل العالم العربي** (بيروت)، (تشرين الاول/ اكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣)، ص ١٦٧٥.

الثمانينات (وذلك رغم التطور على المستوى الحكومي)؛ فالحكومات الغربية، تتحرى مصالحها بالمنطقة، بينما تنفرد الصهيونية بساحة الرأي العام. وكان للصمود الفلسطيني الاسطوري امام الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ على أبواب بيروت دور في إثارة التساؤلات حول طبيعة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ونيات اسرائيل الحقيقية. وشهدت دول المجموعة الاوروبية وللمرة الاولى، التقاء وتطابق التعبيرات الحكومية مع مواقف الرأي العام في تعاطف واضح مع الفلسطينيين وأهداف منظمة التحرير[٢٩].

ولعل النتيجة التي تطرحها هذه التجربة ان الرأي العام الغربي يراقب الافعال والوقائع اكثر من استماعه للشكوى والقاء اللوم.

ثالثاً: المجموعة الاوروبية وسياسة الاقتراب الحذر

١ ـ موقف المجموعة الأوروبية من قضية فلسطين (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)

حين نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ بدت القضية الفلسطينية وكأنها شطبت من ملف السياسة الاوروبية باستثناء العطف الاوروبي على مشكلة اللاجئين[٣٠]. ثم جاءت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لكي تشكل واقعة مهمة على خريطة الصراع. فقد تضررت المصالح الاوروبية التجارية والاتصالية والاقتصادية بسبب الاضطراب الذي حاق من جديد بشرق البحر المتوسط. ونشط الجانب العربي والفلسطيني في توضيح مدى قوة اسرائيل والخطر الصهيوني، ووجدت المقاومة الفلسطينية المتصاعدة صدأ معيناً في الاعلام الغربي وخصوصاً بعد معركة الكرامة (١٩٦٨). وفي ذلك الوقت أعلنت اوروبا حيادها تجاه الصراع والتزمت بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) كحل لهذا الصراع، وبذلك بقيت القضية الفلسطينية تراوح حول المفهوم التقليدي لمشكلة اللاجئين في التحليل الأخير.

ومنذ عام ١٩٧١ نشط «التعاون السياسي الاوروبي» كما ذكرنا، وكان موقف المجموعة الاوروبية المعلن في وثيقة شومان (ايار/ مايو ١٩٧١) حول قضية الشرق الاوسط أول موضوع يواجه هذا التعاون السياسي، وفي تلك الوثيقة التصقت المجموعة الاوروبية من جديد بقرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) كما بدا أن المجموعة حريصة على أخذ الموقف الامريكي بعين الاعتبار وهو موقف يتبنى وجهة النظر الاسرائيلية من الفلسطينيين وقضيتهم.

٢ ـ موقف المجموعة الاوروبية من قضية فلسطين (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠)

في الفترة بين حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ وصدور بيان المجموعة المعروف ببيان البندقية في حزيران/ يونيو ١٩٨٠، طرأت عدة متغيرات أثرت في مجرى السياسة الاوروبية تجاه قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمن الوقائع التي أفرزتها حرب تشرين الاول/ أكتوبر:

---

(٢٩) Pamela Ann Smith,«The European Reaction to Israel's Invasion,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 11, no. 4 and vol. 12, no. 1 (Summer-Fall 1982), p. 38.

(٣٠) عدنان العمد، «اوروبا الغربية وقضية فلسطين، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥،» **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ ـ ٤٢ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧٥)، ص ٥٥٠.

ـ بروز خلاف أوروبي ـ امريكي حول مصالح كل منهما في المنطقة، وخصوصاً عقب اعلان حظر النفط العربي على الدول المساندة لاسرائيل، مما يعني تضرر اقتصاديات المجموعة الاوروبية على وجه الخصوص.

ـ تجسد خطر الانفجار النووي بين العملاقين بعد إعلان التأهب النووي الامريكي دون مشاورات مع حلفائها الاوروبيين رغم الخطر المحلق فوق رؤوسهم.

ـ وعت المجموعة الاوروبية الى ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط وان اضطراب العلاقات العربية ـ الاوروبية يعود الى غطرسة اسرائيل ومحاولة إفناء الشخصية الفلسطينية[٣١].

وفي هذا المناخ صدر بيان تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، وهو أول بيان ترى فيه المجموعة ضرورة أخذ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بعين الاعتبار عند ايجاد تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبذلك فتح الملف السياسي للاجئين الفلسطينيين. ويلاحظ أنه روعي في البيان «وحدة الموقف الاوروبي» تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ المجموعة الاوروبية والقضية الفلسطينية في الامم المتحدة

تعتبر المجموعة الاوروبية إحدى أهم المجموعات الدولية الاقليمية (غير الرسمية) في الامم المتحدة[٣٢]. وقبل عام ١٩٦٧ لم تهتم دول المجموعة بغير القرارات التي تخص الابعاد الانسانية لقضية اللاجئين، وحين صوتت الجمعية العامة على اعطاء صفة المراقب لمنظمة التحرير بالامم المتحدة عام ١٩٧٤، وقفت دول المجموعة ضد القرار (عدا فرنسا، واليونان التي لم تكن عضواً بالمجموعة آنذاك) وقد انسجم ذلك الموقف مع اقتراب المجموعة من البعد السياسي لقضية فلسطين بحذر شديد في تلك الفترة.

وبدا احياناً وجود بعض التباين في موقف دول المجموعة عند التصويت على بعض القرارات وكانت مواقف كل من اليونان وفرنسا وايطاليا واسبانيا اكثرها قرباً من القرارات الدولية لمصلحة السياسة الفلسطينية[٣٣]. ويمكن تلخيص موقف دول المجموعة من أبعاد القضية الفلسطينية في الامم المتحدة فيما يلي:

أ ـ تقسيم فلسطين (١٩٤٧): أيدت الدول الغربية في ذلك الحين تقسيم فلسطين (عدا بريطانيا التي امتنعت عن التصويت).

ب ـ حق اللاجئين في العودة (١٩٤٨): أيدت الدول الغربية (دول المجموعة فيما بعد) القرار رقم ١٩٤/١٩٤٨ الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم.

---

(٣١) جمال حمدان، ٦ **اكتوبر في الاستراتيجية العالمية** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٤)، ص ٢٨٥.

(٣٢) بطرس بطرس غالي، «التكتلات الدولية،» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد ١٥ (حزيران/ يونيو ١٩٦٢)، ص ٩٥.

(٣٣) جورج طعمة، **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، **وقرارات الامم المتحدة بشأن الصراع العربي الاسرائيلي للأعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ابو ظبي: مركز الدراسات والوثائق).

ج ـ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (١٩٧٢): وقفت كل من بلجيكا والدانمرك ولوكسمبورغ وايطاليا وهولندا ضد القرار رقم ٢٩٦٣/ ١٩٧٢ الذي أقر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأمتنعت بقية الدول عن التصويت (وان كانت المجموعة أيدت هذا الحق فيما بعد في بياناتها الخاصة مثل بيان البندقية عام ١٩٨٠ واللوكسمبورغ عام ١٩٨٥).

د ـ اقرار حقوق الشعب الفلسطيني (١٩٧٤): أمتنعت دول المجموعة عن التصويت على القرار رقم ٣٢٣٦/ ١٩٧٤ الصادر عن الجمعية العامة بهذا الخصوص.

هـ ـ تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني: صوتت كل دول المجموعة ضد القرار الخاص بمنح منظمة التحرير صفة المراقب بالامم المتحدة (عدا فرنسا واليونان اللتين امتنعتا عن التصويت).

و ـ الاستيطان في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧: أيدت دول المجموعة القرارات الخاصة برفض المجتمع الدولي لأي تغيير للطبيعة السكانية والجغرافية للأرض المحتلة.

رابعاً: القضية الفلسطينية بين الحوار العربي ـ الاوروبي والمبادرة الاوروبية

من الواضح أنه منذ مطلع السبعينات وعقب حرب تشرين الاول/ اكتوبر لم تعد اوروبا الغربية قادرة على الاستمرار في نهج عدم الانغماس في مشاكل المنطقة العربية وسياسة الحياد الظاهري التي اتبعتها تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني، فعادت الدول الغربية هذه المرة للاهتمام بتطورات الصراع. كان ذلك لاسباب تدور في فلك «المصالح الاوروبية» بالمنطقة ومنها:

ـ أهمية المنطقة العربية كمصدر للطاقة الرخيصة.
ـ الاسواق العربية الواسعة الجديدة المدعمة بالعوائد المالية النفطية.
ـ وجود استثمارات اوروبية ضخمة في مشروعات التنمية العربية.
ـ ضرورة الاستقرار الاقليمي في جنوب وشرق المتوسط لضمان كل المصالح السابقة وضمان الأمن الاوروبي في الجوار.

في ضوء هذه الاعتبارات وجد الحوار العربي ـ الاوروبي طريقه الى الحياة الدبلوماسية. ومرة اخرى تبوأت قضية فلسطين مقعد الصدارة في هذا الحوار وظهر مفهوم المبادرة الاوروبية.

والحوار العربي ـ الاوروبي ان هو الا مظهر من مظاهر دبلوماسية المؤتمرات التي صممت لاكتشاف وسائل وطرق تعاون دولي اقليمي بين المجموعة الاوروبية وجامعة الدول العربية. وقد تحددت ابعاد الحوار في كل من: الدائرة الاقتصادية (الاخذ والعطاء الاقتصادي) والدائرة السياسية (ومحورها المساندة الدولية السياسية)، والدائرة الثقافية (وتتحرك حول تبادل الفكر ونقل التكنولوجيا والتفاهم المتبادل)[٣٤].

---

(٣٤) Alan Taylor, «The Euro-Arab Dialogue: Quest for an International Partnership,» *Middle East Journal*, vol. 32, no.4 (Autumn 1978), p. 429.

وحول ابعاد الحوار العربي الاوروبي، انظر: **المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي: المتغيرات**، اشراف حامد ربيع (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ١٣ وما بعدها.

وكان من الطبيعي ان تتصدر قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي عموما مختلف جوانب هذه الدوائر، وخصوصا المضمون السياسي للحوار. ولعل الفترة التي مضت من عمر هذه الظاهرة تكفي لاعطاء تقويم عام لموقف المجموعة من قضية فلسطين، وربما لموقفها من الحوار كلية.

١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي

اعترض الجانب الاوروبي على التمثيل الفلسطيني في الحوار بحجة ان المنظمة لا تمثل دولة مستقلة وان دول المجموعة لم تعترف بالمنظمة (كان ذلك في منتصف عام ١٩٧٥)، بينما تمسك العرب بضرورة حضور المنظمة بصفتها عضوا بالجامعة العربية. وكادت هذه النقطة ان تودي بحياة الحوار منذ ولادته. وكان ذلك الموقف يعكس النيات الاوروبية في عزل البعد السياسي (والنفطي) عن مجرى الحوار، وهو ما بدا امرا غير منطقي في حوار يرغب طرفاه في فتح صفحات جديدة من علاقتهم الدولية بمختلف جوانبها.

تم توصل الجانبان العربي ـ والاوروبي الى صيغة وسط حين قررا ان يكون الحوار في شكل جماعي، بمعنى دول المجموعة ككل في مقابل دول الجامعة العربية، كتنظيمين اقليميين. فوافقت منظمة التحرير على هذه الصيغة التي تتجاوز شخصيتها المستقلة، نزولاً عند رغبتها في عدم عرقلة الحوار[٣٥].

وأثناء جلسات الحوار واجتماعاته، اسند الجانب العربي مهاما كثيرة للوفد الفلسطيني، وكان المظهر الملتزم الذي بدا عليه الاعضاء الفلسطينيون سبيلاً الى ازالة المخاوف الاوروبية، واقبال الاوروبيين عل الوفد الفلسطيني والتعامل معه.

وقد دعا هذا الامر منظمة التحرير الى الاضطلاع بمسؤوليتها في الجانب العربي ومهامها الدولية الجديدة ومن ثم، تشكيل وحدة خاصة للحوار العربي ـ الاوروبي في منظمة التحرير الفلسطينية يقوم عليها نخبة من الشخصيات الفلسطينية النشيطة ويرأسها عضو في اللجنة التنفيذية منذ عام ١٩٧٧[٣٦].

لقد قدرت المنظمة ان الحوار العربي ـ الاوروبي هو أحد الابواب التي يمكن ان يلج منها المنطق الفلسطيني الى المجموعة الاوروبية وان يكتسب مواقع جديدة في الغرب. فقد قدم الحوار فرصة للاحتكاك الاوروبي ـ الفلسطيني المباشر، وكان الجهد الفلسطيني في الجانب العربي محل تقدير الطرفين العربي والاوروبي على السواء. فانتهزت المنظمة هذه الوقائع وعملت على تكوين وتوسيع نشاطها الدبلوماسي والاعلامي في دول المجموعة، كما فتحت قنوات للاتصال مع القوى البرلمانية والسياسية الاوروبية، واهتمت بافتتاح مكاتب تمثلها في اوروبا وذلك في حدود الممكن والمسموح به (في دول المجموعة وغيرها من الدول الاوروبية).

---

(٣٥) احمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي: دراسة في الجانب السياسي** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٩).

(٣٦) احمد صدقي الدجاني، «منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ١٣٤.

وأدى هذا النشاط الى نتائج جانبية ايجابية على الصعد الشعبية والرسمية الاوروبية، وان لم تكن معاملة دول المجموعة لممثلي المنظمة والفلسطينيين تتم على جادة واحدة، اذ تميزت معاملة فرنسا وايطاليا واسبانيا واليونان التي فتحت قنوات الاتصال السياسي مع المنظمة على مستويات عالية، بينما بقيت المانيا الغربية على تحفظها وشاركتها في ذلك كل من انكلترا وهولندا[٣٧].

٢ ـ الحوار والمطالب العربية بشأن فلسطين

لم يخل اجتماع واحد للجنة العامة أو اللجان المتخصصة على مستوى الخبراء أو الفنيين أثناء جولات الحوار العربي ـ الاوروبي من ذكر للقضية الفلسطينية بشكل أو بآخر.

وثمة مصدران يمكن الوقوف منهما على المطالب العربية بخصوص القضية الفلسطينية والموقف الاوروبي من هذه المطالب وهما:

ـ مناقشات اللجنة العامة، والبيانات الصادرة عن اجتماعات الحوار عموماً.

ـ والبيانات التي تصدر عن اجتماعات المجلس الاوروبي أو مجلس الوزراء الاوروبي حول «الصراع في الشرق الاوسط» بغض النظر عن جلسات الحوار[٣٨].

ان الردود الاوروبية على المطالب العربية في الحوار الى جانب موقف دول المجموعة من أبعاد القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة أو البيانات الاوروبية الخاصة، تقدم جميعاً مجمل الموقف الاوروبي من أبعاد قضية فلسطين ومن منظمة التحرير الفلسطينية بشكل لا لبس فيه.

وبصفة عامة تمثلت كل من المطالب العربية والردود الاوروبية فيما يلي:

ـ ضرورة ان تعترف أوروبا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.. وقد تردد الجانب الاوروبي في البداية للاجابة عن هذا المطلب، حتى تم ذلك في مناسبات عدة منها ما ورد على لسان «كارينغتون» الذي تحدث بلسان المجموعة في الجمعية العامة للامم المتحدة (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩) كما ورد الاعتراف بهذا الحق للفلسطينيين في بيانات المجموعة مثل «بيان لوكسمبورغ» في نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

ـ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي «وحيد» للفلسطينيين وكان هذا من المطالب العربية الملحة، إلا أن الجانب الاوروبي علّق اعترافه بالمنظمة وبصورة أدق بوحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني على اعترافها باسرائيل، وبقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢، ٣٣٨)! وبذلك فإن المجموعة تفصل بين قضية فلسطين وقضية منظمة التحرير الفلسطينية رغم ان حق تقرير المصير يشتمل على حق اختيار الممثلين الشرعيين. وعموماً تعترف المجموعة بأن المنظمة هي أحد ممثلي الشعب الفلسطيني وان كانت ليست الممثل الوحيد.

ـ قضايا الارض المحتلة: أثار الجانب العربي تصرفات اسرائيل بالارض المحتلة، وهنا أكد الاوروبيون رفضهم الجماعي للاجراءات الاسرائيلية في الارض المحتلة وعدم مشروعية تلك

---

(٣٧) الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي ـ الاوروبي: دراسة في الجانب السياسي**، ص ٥٠.

(٣٨) جميع البيانات الصادرة عن المجموعة بخصوص الشرق الاوسط والصراع العربي الاسرائيلي وردت في: **وثائق الحوار العربي الاوروبي، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**.

الاجراءات وفي مقدمتها عمليات بناء المستوطنات، ورغم ذلك لم تقم اوروبا باجراءات عملية لوقف هذه التصرفات بما هو أكثر من الادانة.

ـ مسألة الوطن الفلسطيني: حين أعلنت المجموعة في بيان لندن (١٩٧٧) عن اقتناعها بضرورة اقامة وطن للفلسطينيين، استفسر الجانب العربي في الحوار عن مكان هذا الوطن. فأكدت المجموعة أن هذا الوطن مكانه فلسطين وانها تلتزم بذلك بشكل أدبي.

ـ طالب الجانب العربي دول المجموعة الاوروبية بضرورة تزويد الرأي العام الغربي بالحقائق الموضوعية عن طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين؛ وغني عن الذكر ان تحقيق هذا المطلب رهن بالجهود الاعلامية والدبلوماسية والسلوك العربي على الساحة الاوروبية في مواجهة الجهد الصهيوني المضاد.

من الواضح ان الحوار لم يدفع الى اتخاذ المجموعة لاجراءات عملية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وان المجموعة التزمت في بعض الامور مثل الاعتراف بالمنظمة بالموقفين الامريكي والاسرائيلي.. وقد أدى التردد الاوروبي الى ان يتساءل البعض عن جدوى استمرار الحوار العربي ـ الاوروبي ذاته[٣٩].

خامساً: محددات المبادرة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية

يشير مفهوم المبادرة الاوروبية الى: الافكار والرؤى والمبادىء الاوروبية الجماعية بشأن تسوية الصراع في الشرق الاوسط.

ومن الملاحظ ان حديث المبادرة الاوروبية تصاعد مع بروز الحوار العربي ـ الاوروبي منذ منتصف السبعينات. ولقد كانت الاولوية التي تحظى بها جهود الدولتين العظميين في الصراع أحد أهم المثبطات لاتخاذ اوروبا دور المبادر القادر على الفعل، ولذلك اكتفت الدول الاوروبية بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ باعلان الحياد، ثم سارت خطواتها الى الامام باتخاذ مواقف محددة من قضية فلسطين وخصوصاً عقب حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ واثناء الحوار العربي ـ الاوروبي. وهكذا أضحت البيانات الاوروبية لا تخلو من فقرة تمس قضية فلسطين تحت بند «الموقف في الشرق الاوسط». وفي كل المواقف التي أعلنت عنها المجموعة لوحظ انها تراقب كلاً من الموقف الاسرائيلي، ومصالحها في المنطقة العربية وطبيعة الطور الذي يمر به التعاون السياسي الاوروبي بين دول المجموعة ذاتها، هذا فضلاً عن مراقبتها لموقف القوتين العظميين.

وهكذا يمكن الحديث عن أربعة عوامل هي بمثابة محددات لامكانية ان تتخذ المجموعة مبادرة بشأن قضية فلسطين، ويمكن تناول كل منها بكلمات على النحو التالي:

١ ـ موقف القوتين الاعظم من الحوار والمبادرة

الحوار ظاهرة سياسية دولية لا يمكن عزلها عن حقيقة المتغيرات الدولية التي تتحكم في

---

(٣٩) انظر على سبيل المثال: **الحوار العربي الاوروبي: بحث عن بداية جديدة**، اشراف سامي منصور (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٤).

الصراع الدولي المعاصر. ولذلك فإن أي موقف أوروبي في الحوار أو أي مبادرة اوروبية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا بد وان تأخذ في اعتبارها الموقفين الامريكي والسوفياتي[٤٠].

بالنسبة الى الولايات المتحدة فقد مارست ضغوطاً على المجموعة لعزل كل من القضية الفلسطينية والقضية النفطية عن الحوار العربي ـ الاوروبي. وقد لوحظ التزام المجموعة بالرغبات الامريكية الى حد كبير. نلمس ذلك من مشابهة شروطها للاعتراف بالمنظمة بالشروط الامريكية؛ غير ان المجموعة أقامت «علاقات عمل» مع المنظمة فموقفها اذاً متقدم عن الموقف الامريكي بصفة عامة.

وقد حاول الجانب العربي توظيف العلاقات الاوروبية الامريكية الخاصة لصالح تعديل الموقف الامريكي من قضية فلسطين.. بينما أعلن الاوروبيون ان موقفهم هو لاحق للموقف الامريكي في ايجاد تسوية للقضية.

أما الاتحاد السوفياتي، فهو يشجع الحوار العربي ـ الاوروبي والمبادرة الاوروبية بقدر ما يكون ذلك سبيلاً لتوسيع الشقة بين اوروبا وامريكا، ولكنه لن يشجع، بطبيعة الحال، أي ظاهرة من شأنها التصدي لدوره ومصالحه في المنطقة العربية.

ومن هنا، فإن مواقف القوى الدولية من خارج الدائرة العربية أو الاوروبية يجب ان تكون موضع اعتبار عند البحث في العوامل المؤثرة على مستقبل الدور الاوروبي تجاه قضية فلسطين.

٢ ـ العلاقات الاسرائيلية ـ الاوروبية والسياسية الاوروبية المتوازنة

تأتي العلاقات الاسرائيلية ـ الاوروبية على رأس قائمة أولويات المجموعة الاوروبية في العلاقات الدولية بعد الولايات المتحدة الامريكية. بل وَسَعَتْ اسرائيل ذات يوم الى الانضمام الكامل للمجموعة، ولذلك حرصت المجموعة على طمأنة اسرائيل باستمرار الى ان العلاقات العربية ـ الاوروبية لن تكون على حسابها.

وقد سمي ذلك الاتجاه بالسياسة المتوازنة بين العرب واسرائيل[٤١].

ومن الملاحظ ان المجموعة الاوروبية تشكل رئة يتنفس منها الاقتصاد الاسرائيلي، وان العلاقات الاسرائيلية بالمجموعة الاوروبية لم تتأثر رغم اعتراض الطرف العربي على مفهوم السياسة المتوازنة لكونه مفهوماً يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه. كما ان اسرائيل بدورها راقبت مسار الحوار وامتعضت من المواقف الاوروبية. ويعود ذلك بنظرنا الى انها ظلت الطفل الاوروبي المدلل منذ ان كانت مجرد مشروع في طور النشأة، وعلى أي حال فإن أي اتجاه اوروبي للقيام بتحرك نحو فلسطين سوف يقع تحت الضغوط الصهيونية في داخل القارة الاوروبية ورغبات اسرائيل في خارجها[٤٢].

---

(٤٠) مصطفى، «المصالح الامريكية والحوار العربي الاوروبي،» ص ١١٤.

(٤١) **المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي: المتغيرات**، ص ١٨.

(٤٢) انظر: انس مصطفى كامل، «الكيان الصهيوني والحوار العربي الاوروبي،» **قضايا عربية**، السنة ٨، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، ص ٣٧.

٣ ـ المبادرة الاوروبية وانعكاسات السياسة العربية

كان من بين الصعوبات امام البعد السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي، صعوبة تنسيق السياسات في الجانب العربي.. فهناك كثير من التناقضات بين البلدان العربية والتي وجدت طريقها الى داخل الحوار والساحة الاوروبية. ويلفت الانتباه أن انهيار الخط البياني للتضامن العربي عقب حرب تشرين الاول/ اكتوبر اتبعه باطراد انهيار الخط البياني للموقف الاوروبي من الحوار والمبادرة تجاه قضية فلسطين.

وهكذا أثبتت التجربة التاريخية للحوار ومن جديد، ان مواقف الآخرين الحاسمة من القضايا العربية تتحدد طرداً بدرجة ومستوى التماسك العربي ووحدة المصالح والمدركات العربية.

ولعل ابرز الخلافات التي اعقبها تجميد الحوار ذاته، ما حدث عقب عقد اتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٨) والصلح المصري ـ الاسرائيلي (١٩٧٩). اضف الى ذلك ميل بعض البلدان العربية لعقد صفقات ثنائية مما يلحق ضرراً بالغاً بوحدة الموقف العربي حول قضية فلسطين. وبعبارات اخرى كان التضامن العربي من عوامل تسليط الاضواء على قضية فلسطين ومنظمة التحرير، فلما انفرط العقد العربي وسيطرت الجهود الامريكية على مسار التسوية تراجع الموقف الاوروبي بل وأعلن البعض عن عدم ضرورة وجود مبادرة اوروبية[٤٣].

٤ ـ المبادرة ودرجة التماسك الاوروبي

لعل من اوليات اتخاذ مبادرة اوروبية موحدة ان توجد سياسة خارجية اوروبية موحدة. ورغم سعي المجموعة الى هذا الهدف الا ان اختلاف الاوزان النسبية لدول المجموعة وتباين المصالح، وطبيعة الارتباطات الدولية لهذه الدول تنعكس سلبياً على وحدة المدركات، ومن ثم المواقف تجاه القضايا الدولية ومنها قضية فلسطين.

نلاحظ على سبيل المثال، ان كلاً من فرنسا وايطاليا واليونان واسبانيا هي دول متوسطية تماماً وتتأثر بما حدث في المنطقة العربية وحوض المتوسط بأكثر مما تحفل بذلك دول اخرى مثل المانيا الغربية وهولندا أو بريطانيا التي ترتبط تماماً بالولايات المتحدة الامريكية. واحياناً تبرز خلافات اقتصادية بين دول المجموعة (مثل الخلافات حول السياسات الزراعية). وهكذا يقف عدم الانسجام السياسي (أو الاقتصادي) في داخل المجموعة من جهة، وحداثة التعاون السياسي الاوروبي من جهة ثانية عقبة امام المبادرة الاوروبية[٤٤]. ويبدو ان التناقضات العربية تجد لها شبيهاً على الساحة الاوروبية وهي أمور تنعكس سلباً على قضية فلسطين. ومما يلفت النظر أنه عند البحث في مستقبل الدور الاوروبي من قضية فلسطين يفرق البعض بين حالتين:

اولاهما: حالة الصدام في الصراع بين العرب واسرائيل وهنا يتضاءل الدور الاوروبي.

وثانيتهما: حالة البحث عن تسوية سلمية للصراع وهنا يقتصر دور اوروبا بنظرهم على

---

(٤٣) **القضية الفلسطينية في شهر** (تشرين الاول/ اكتوبر ـ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٢)، ص ٣٢.

(٤٤) تباينت نظرة دول المجموعة ومدى جديتهم تجاه الحوار. انظر على سبيل المثال:

Taylor, «The Euro-Arab Dialogue: Quest for an International Partnership,» p. 435.

تقديم الضمانات المطلوبة لضمان تسوية مستقرة[٤٥]. وبذلك سوف تساهم اوروبا بدور محدود اذا قورن ذلك بالدور السوفياتي والامريكي في حالتي السلم والحرب. اما عن مستقبل المبادرة الاوروبية فيمكن التمييز بين ثلاثة خيارات:

الخيار الأول: أن تنسحب اوروبا المجموعة من التدخل في مجرى الصراع أو تسويته مما يعني انهيار التعاون السياسي الاوروبي الناهض، اذ يصعب أن تتخذ المجموعة بعدئذ أي مبادرة تجاه أقاليم أو قضايا أخرى في المستقبل.

الخيار الثاني: ان تكتفي اوروبا بأسلوب التصريحات والبيانات، الامر الذي سيقود الى فقدان المصداقية والثقة في جدية السياسة الاوروبية الاقليمية.

الخيار الثالث: ان تربط اوروبا موقفها بجهود الامم المتحدة أو أي اطار دولي يساهم في إيجاد التسوية. وهو الاتجاه المناسب والعملي والأكثر احتمالاً في الآونة الاخيرة.

سادساً: خاتمة: كيف يتطور الموقف الاوروبي من قضية فلسطين

ربما لا تتمكن المجموعة الاوروبية من المساهمة بدور مستقبلي في مسار القضية الفلسطينية بمثل القدر الذي ساهمت به اوروبا في التاريخ السابق من الصراع. ولكن لا يمكن التشكيك في أهمية الموقف الاوروبي، أو أهمية حسم هذا الموقف لصالح قضية فلسطين.

ان هذا يدعو الى التفكر في سبل العمل على فك الارتباط الاوروبي الصهيوني الاسرائيلي واشعار المجموعة الاوروبية بأهمية مصالحها في المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد يمكن عرض بعض النقاط المستوحاة من تجربة العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية، والاوروبية ـ العربية الفلسطينية..

١ ـ تحطيم الوهم الاوروبي حول الدور الصهيوني

كانت اوروبا تجد ان للكيان الصهيوني وظيفة في المنطقة العربية لصالح الاتجاهات الاوروبية (الاقتصادية أو الفكرية... الخ)... ومع تطور الاطار الاقليمي الاوروبي والاطار الدولي ايضاً من حول الكيان الصهيوني، يلاحظ ان اسرائيل لم تعد في الحقيقة حارساً للمصالح الاوروبية بقدر ما هي «مخرب» لها. كما أنها ايضاً «معوق» للاتجاهات الوحدوية الاوروبية ذاتها.. ان اسرائيل لا تستسيغ العمل الجماعي (الاوروبي او العربي) فعند هذا الحد تبدو اسرائيل كقوة معطلة لأي علاقات اوروبية عربية بصفة انها لا تنتمي الى أي من المجموعتين.

التوسع الاسرائيلي، ايضاً، يدفع الى خلق الاضطراب الاقليمي في جنوب اوروبا.. واسرائيل بادعائها تمثيل اليهود في كل مكان، تدفع الى تمزيق وحدة المجتمعات الاوروبية من الداخل من خلال ادعاءات دينية وطائفية ضيقة تجاوزها تاريخ اوروبا والعالم المعاصر[٤٦].

---

(٤٥) جمال عبد الجواد، «السياسة الاوروبية تجاه الغزو الاسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٧٠ (تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٢).

(٤٦) حامد ربيع، **الحوار العربي الاوروبي ومنطق التعاون الدولي الاقليمي** (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٥ و٦٧.

ويمكن ان يضاف الى كل ذلك ان الخطر النووي الاسرائيلي يهدد بوجود خطر نووي عربي مضاد في منطقة مضطربة تجاور اوروبا.

ان الجانبين العربي الفلسطيني يمكنهما ان يعمقا هذه النقاط ومثيلاتها امام الرأي العام الاوروبي وصانع القرار الاوروبي، مما يسهل امام اوروبا تبني منهجٍ جديدٍ لمسار الصراع ودور اسرائيل على غير ما تصوره الدعاية الصهيونية والمتصهينة في الغرب.

٢ ـ استخدام الاوراق العربية

على الرغم من ان البعض يشكك في القدرة العربية على ممارسة ضغوط نفطية أو مالية على اوروبا في السنوات الاخيرة، الا ان الامور ليست بهذه البساطة. المنطقة العربية تشكل سوقا واسعة، وهي ساحة استثمارات هائلة، وهي تجاور اوروبا في المتوسط وترتبط معها من الناحية الأمنية، بل ان النفط العربي ذاته لم يتحول بعد الى سيف خشبي كما يدّعي المرجفون، فالنفط له استخدامات كثيرة في مقدمتها أنه مادة أولية لكثير من المنتوجات التي تخرجها المصانع الغربية[٤٧].

ان الدفع في اتجاه ابراز المصالح الاوروبية ـ العربية المشتركة يحتاج الى جهد جماعي عربي يعيد المبادرة الى الطرف العربي مرة أخرى.

٣ ـ استغلال الحضور العربي في دول المجموعة

الوجود العربي في اوروبا له اكثر من جانب: هناك الاستثمارات المالية العربية في الغرب، والجاليات العربية المقيمة، والجاليات العمالية، والطلاب العرب والجاليات الاسلامية التي تصنف الى الجانب العربي في التحليل الاخير. وهناك قوى اليسار الاوروبي الجديد والقوى الشيوعية المؤيدة للعرب، ولعل التواصل مع جميع هذه القطاعات يجعل منها بؤر تأثير مضادة للحركة الصهيونية.. ولا شك ان ذلك يحتاج الى مخطط قوي شامل يزود هذه القوى بالحقائق باستمرار ويفتح معها قنوات اتصال غير منقطع. وهذا ما يمكن ان ينهض به احد اجهزة العمل العربي المشترك، وهكذا نعود الى ضرورة التماسك العربي كحد أدنى للعمل الجاد، على صعيد القضية الفلسطينية.

٤ ـ دعم النشاط الاعلامي في دول المجموعة الاوروبية

تتنوع خريطة القوى السياسية الاوروبية بشكل بالغ، ويبدو من السذاجة بمكان ان يتعامل العرب مع الغرب ككتلة جامدة واحدة تحركها الاهواء الصهيونية فقط.

ومن هنا يمكن ان يصنف الرأي العام الغربي الى شرائح متعددة، ولكل شريحة مصالحها الخاصة وبالتالي فكرها ومداخلها ومنطقها الاعلامي الخاص والمناسب. ومن بين هذه القوى: الاشتراكيون الديمقراطيون، الديمقراطيون المسيحيون، الاشتراكيون الشيوعيون بتيارات مختلفة،

---

(٤٧) انس مصطفى كامل، «البترول وادوات المساومة السياسية،» ورقة قدّمت الى: **الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي الاوروبي: القاهرة ٢٨ ـ ٢٩ ايار / مايو ١٩٧٧**، ص ٦٥.

المحافظون، اليمينيون، قوى اليسار الجديد وجماعات الخضر، أنصار البيئة... الخ.

هذه القوى تمارس التأثير على السياسة الاوروبية في البرلمان الاوروبي. ولا شك ان وضع خريطة لهذه القوى لمعرفة اصول العمل الدعائي والاعلامي تجاهها أمر لا يصعب تحقيقه، اذا اريد خدمة القضية الفلسطينية (والقضايا العربية) بشكل جاد وعلمي، خصوصاً وان الممارسة السياسية الحالية للمجموعة تتم من خلال الانتخابات المباشرة لعضوية البرلمان الاوروبي.

ولا يخفي في هذا السياق امكانية استغلال ما تزخر به الساحة الاوروبية من وسائل اعلام جماهيري (صحف، مجلات، راديو، تلفزيون، اعلانات مدفوعة الاجر، سينما، اذاعات خاصة، دور نشر...). ودراسة التجربة الصهيونية ـ على اقتدارها واختلاف ظروف عملها ـ تفيد في امكانية اقتفاء أثرها بصبر واناة. فالعمل السياسي والاعلامي بطيء بطبيعته، ولكن نتيجته مضمونة وبعيدة الاثر في المستقبل.

ولعل اكبر خدمة تقدم للمنطق الفلسطيني السياسي والاعلامي تكمن في وحدة الصفوف الفلسطينية ووحدة مواقف العرب، ووضوح الاهداف والوسائل المرحلية والاستراتيجية. ان هذا الجو سوف يساعد اصدقاء القضية على الساحة الاوروبية بالقدر نفسه الذي يطيح بركيزة من ركائز القوى المعادية للعرب وهي (التفسخ العربي).

ان الاضطراب في السياسة الفلسطينية أو العربية هو في التحليل الأخير قوة مضافة الى قوة الخصوم □

صدر حديثا عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (١٠)

نحو
عقد اجتماعي عربي جديد

(بحث في الشرعية الدستورية)

د. غسان سلامة

قراءة أولية في الأوضاع النفطية الراهنة(*)

د. علي خليفة الكواري

من العاملين في صناعة النفط في قطر، وباحث في قضايا التنمية وخاصة في أقطار الخليج العربي.

مقدمة

تستقطب الأوضاع النفطية الراهنة اهتمام الرأي العام العالمي. ويمثل أمر تحول سوق النفط من سوق بائعين في السبعينات، إلى سوق مشترين منذ مطلع الثمانينات مفاجأة غير سارة لكثيرين من متخذي القرار في الدول المنتجة للنفط، كما تمثل مسألة انحسار الطلب عن نفط الأوبك وانهيار أسعار النفط هماً يومياً للمواطن العربي بشكل عام، ومواطني البلدان العربية المنتجة للنفط بشكل خاص.

إن مسألة انهيار أسعار النفط بما ترتب عليها من عجز مالي، في وقت ضعفت فيه قدرة البلدان العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة له على تصحيح أوضاعها الاقتصادية، قد أصبحت اليوم تُعرّض المستقبل العربي للخطر وتنذر برهن ما يمكن رهنه من إرادة الأمة العربية. ولقد بدأت تلوح في الأفق مقترحات غير سليمة النية، تقدم في ظاهرها حلولاً مالية، تسمح بمعالجة العجز في تمويل ميزان المدفوعات والعجز في تمويل الاستثمار في قطاع النفط وعجز الميزانيات العامة. ومن أبرزها ثلاثة مقترحات:

أولها: مشروع مارشال للشرق الأوسط، والذي أصبح يطلق عليه منذ انهيار أسعار النفط مشروع بيريز، سواء أكان ذلك بإدارة اسرائيلية أم بإدارة الدول الغربية.

وثانيها: استعداد شركات الانشاءات العالمية ومن ورائها البنوك الأجنبية الكبرى، لتقديم التسهيلات المالية اللازمة للقيام بالاستثمار في صناعة النفط، مقابل ضمان أولوية استرداد تلك التسهيلات من إيرادات الحقول التي تقوم بتطوير انتاجها. وجدير بالذكر أن هذا الحل يحبذه الفنيون والاداريون في قطاع النفط في الدول المنتجة، بعد أن خفضت الحكومات ميزانيات تنمية

(*) ورقة عمل قدِّمت إلى: الاجتماع الثامن لمنتدى التنمية، ٧ ـ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

الحقول واستبدال الأصول الثابتة، وضغطت على ميزانيات الشركات الوطنية المنتجة للنفط لتبقى في حدود ميزانية التشغيل التي ليس منها بد.

وثالثها: الحل الذي تلوّح به البنوك الأجنبية ومن ورائها الدول المستهلكة، والذي يتضمن استعدادها لاقراض الدول المنتجة للنفط بضمان النفط في باطن الأرض.

إن أياً من هذه الحلول الثلاثة المطروحة هي بمثابة طعم قد تبتلعه الحكومات العربية، مفضلة بعض هذه الحلول على الاضطرار الى تغيير نهجها الاقتصادي وتبني استراتيجية تنموية بديلة ذات بعد عربي وتوجه مستقل، لما يتطلبه ذلك من إصلاح اجتماعي ـ سياسي، يبدو أن النظم العربية الراهنة غير قادرة عليه.

إن مسألة انهيار أسعار النفط التي هي في التحليل الأخير تعبير عن انهيار إرادة حكومات الدول المنتجة تحت ضغط اعتمادها الاقتصادي والسياسي على تصدير النفط وتدفق مستوى عالٍ من عائداته، قد تصبح اليوم وسيلة يتم بمقتضى نتائجها المالية، وما سببته من عجز في موازين المدفوعات والميزانيات العامة في البلدان العربية المصدرة للنفط والبلدان العربية المعتمدة على التحويلات النفطية، وقيداً إضافياً على إرادة الأمة العربية. ومما يؤسف له حقاً أن تكون بعض الحلول، سابقة الذكر، حلولاً ملائمة لطبيعة الأنظمة العربية، التي تحتاج إلى تمويلٍ عاجلٍ وسهلٍ، لا يتيسر إلّا عن طريق المساعدات الخارجية والقروض أو عن طريق استنضاب الثروات الطبيعية ورهن إيراداتها المستقبلية، الأمر الذي سيؤدي إلى رهن ما تبقى من إرادة الحكومات إلى جانب ما فقدته الأمة العربية من استقلالية في الماضي القريب.

ولعله من المفيد ـ في ضوء هذه المخاطر ـ أن تكون لنا قراءة عربية للأوضاع النفطية الراهنة وأن تكون لنا محاولات في معرفة ما حدث منذ أن ارتفعت أسعار النفط في عام ١٩٧٣ وتكون لنا محاولات في تفسير هذه الأوضاع والاحاطة بأسباب حدوثها. كما أن استشرافنا لاحتمالات المستقبل قد يفيد متخذي القرار العربي ويزيح الضباب عن رؤية من كان سوء قراره ناتجاً عن عدم وضوح الرؤية. وأهم من ذلك فإن استشراف آفاق المستقبل سوف يساعد كل من يعمل على ترشيد القرار العربي، كما يساعد في تعرية كل قرار يجانبه الرشد، سعياً لأن تقترب توجهات القرار العربي من خدمة المصلحة العربية. ويكون ذلك مساهمة في صنع المستقبل حيث «ان أسوأ صور المستقبل هي التي تنتج عن الموقف السلبي من محاولات صنع المستقبل»[1].

ويجدر بنا أن نؤكد أهمية بروز فهم عربي أفضل للأوضاع النفطية الراهنة حيث يعتبر كثيرون من متخذي القرار في الدول المستهلكة الكبرى أن عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ يمثلان فترة انتقالية، يستفاد منها في رصد حركة أسواق الطاقة وسوق النفط وفهم سلوك الاطراف ذات العلاقة بهما، في ضوء استمرار أسعار النفط المتدنية وغير المستقرة. إن هذه الفترة الانتقالية تستقطب اهتمام الباحثين ومتخذي القرار وتشهد بحثاً مستفيضاً ونقاشاً حاداً على مستوى مراكز البحوث ومنتديات بلورة السياسات العامة في الدول المستوردة للنفط، تمهيداً لتبني الدول المستهلكة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووكالة الطاقة الدولية IEA، استراتيجيات مستقبلية في مجال الطاقة والنفط، تؤدي إلى إحكام استمرار سيطرتها على أسواق

---

(١) ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

الطاقة وسوق النفط الى ماشاء الله، بما في ذلك إحكام سيطرتها غير المباشرة على قرار الدول المصدرة للنفط وبالتالي على قرار منظمة الأوبك، وادارتهما وفقاً لمصلحة الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية.

إن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٢] قد استعادت سيطرتها على سوق النفط بفضل استراتيجية وكالة الطاقة الدولية[٣]، بعد أن فقدت تلك السيطرة في مطلع السبعينات[٤]، نتيجة لتعذر قيام شركات النفط الكبرى وعلى الأخص الأخوات السبع ـ منفردة ـ بإدارة سوق النفط بعد أن أدّت التغيرات التي اكتملت في مطلع السبعينات الى كسر احتكار الأخوات السبع، واتاحة الفرصة للدول المصدرة للنفط أن تتحرر من ارهاب الشركات، وأن تعمل من خلال الأوبك على امتلاك قرار تحديد أسعار النفط عام ١٩٧٣[٥].

ولعله من المناسب ـ في ظل هذه التحولات ـ أن يعيد باحثون عرب (مستقلون عن وزارات النفط ومنظمة الاوبك والأوابك التابعة لتوجهات القرار الرسمي) الاهتمام بالبحث في شؤون النفط، وأن يرتفعوا بروح المسؤولية في بحوثهم الى المستوى الذي شهدته مؤتمرات النفط العربية على يد الرعيل الأول من الباحثين العرب في شؤون النفط. وتأتي محاولتي هذه في قراءة الأوضاع النفطية الراهنة من شعوري بحاجتنا إلى البحث المستقل في شؤون النفط. وسوف تقتصر دراستي هذه على جزء من البحث الذي آمل أن أنجزه كاملاً فيما بعد. وسوف يتم التركيز في الدراسة على قراءة ما حدث في أسواق الطاقة وسوق النفط منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٥، على أمل أن أواصل ـ في دراسات أخرى ـ التطرق إلى تفسير ما حدث من خلال رصد الوضع المؤسسي للنفط، وعلى الأخص

---

(٢) تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جميع دول اوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا، ونيوزيلندا واليابان. في عام ١٩٨٥ كان نصيب هذه المجموعة من استهلاك العالم من الطاقة ٥٠ بالمائة، وكان نصيبها من استهلاك العالم من النفط ٥٧ بالمائة.

(٣) تضم وكالة الطاقة الدولية في عضويتها، الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستثناء فرنسا. وقد تم انشاء وكالة الطاقة الدولية رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وذلك من أجل ادارة البرنامج الدولي للطاقة الذي وقّعت على اتفاقيته في ذلك الوقت ست عشرة دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. انظر: النشرة السنوية لوكالة الطاقة الدولية:

International Energy Agency [IEA] (Paris), (1986), p. 20.

(٤) يصف أحد الكتاب حالة الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر بالذهول على أثر المقاطعة العربية وما نتج عنها من امتلاك الاوبك لزمام المبادرة ورفع الأسعار في عام ١٩٧٣ الى أربعة أضعاف. ويقول ما نصه:

«Stunned by the October 1973 OPEC oil embargo and the subsequent quadrupling of oil prices, President Richard Nixon and Secretary of State Henry Kissinger convened a conference of oil consuming Industrial Countries in Washington in February 1974. Its purpose was to prepare a common oil-sharing plan in the event of a future oil embargo, to concert energy policies, and to exert pressure on OPEC in the hope of rolling back, or at least stabilising oil prices. The conference communique called for a comprehensive programme to conserve energy, develop new energy resources, and launch collaborative R & D efforts. An Energy Co-ordinating Group was established. This group also consulted with oil companies in developing the International Energy Programme (IEP) agreed to in the autumn of 1974. To administer the IEP, which was signed by 16 countries, The International Energy Agency (IEA) was formed on 15 November 1974 as an autonomus agency of the OECD...».

انظر: Toner Glen, *The International Energy Ageny and the Development of Stock Decision* (Ottawa, Ontario, Canada: Carleton University, [n.d.]), p. 4.

(٥) علي خليفة الكواري، «صناعة النفط في الخليج العربي: من اهتمامات الماضي الى تحديات الحاضر،» في: **هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٣٨ ـ ١٤٢.

دور كل من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأوبك والأوابك في ادارة سوق النفط، والتأثير على أداء كل من المستوردين والمصدرين للنفط. كما سأتناول في دراسة أخرى احتمالات المستقبل، ساعياً إلى استشراف معالم السياسة النفطية الوطنية البديلة بالنسبة للدول المصدرة للنفط في ضوء أهمية مثل تلك السياسة وامكانية تنفيذها.

وسوف استعرض في هذه الدراسة ما حدث منذ عام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ في أسواق الطاقة وسوق النفط من خلال تتبع التغيرات في الجوانب الأربعة التالية:

أولاً: انخفاض معدلات نمو الطلب على الطاقة الأولية التجارية.
ثانياً: التغيير الهيكلي في أنماط استهلاك الطاقة.
ثالثاً: انخفاض الطلب على النفط.
رابعاً: انحسار الطلب عن صادرات الأوبك.

أولاً: انخفاض معدلات نمو الطلب على الطاقة الأولية التجارية

إن الحجم المطلق لاستهلاك العالم من الطاقة لم ينخفض، وقد بلغ استهلاك العالم من الطاقة في عام ١٩٨٥ أعلى مستوى وصل إليه في التاريخ، حيث وصل الاستهلاك ٧,٤ مليار طن مكافىء من النفط مقارنة بـ ٦,٩ عام ١٩٨٠، و٦,٢ عام ١٩٧٥، و٥,٤ عام ١٩٧٠،و٣,٩ مليار طن مكافىء من النفط عام ١٩٦٥ كما يتضح من الشكل رقم (١). لقد كان الانخفاض فقط في نسبة نمو استهلاك العالم من الطاقة، حيث لم تزد نسبة الاستهلاك في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ (١٣ سنة) سوى ٢٥ بالمائة مقارنة بزيادة بلغت ٥٠ بالمائة في الفترة الممتدة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ (٩ سنوات). ويبيّن الشكل رقم (١) تطور استهلاك العالم من الطاقة، ويتضح أن اجمالي استهلاك العالم من الطاقة قد تزايد. وباستثناء الأعوام من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ والتي تلت ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٩ فإن الحجم المطلق للاستهلاك العالمي من الطاقة لم ينخفض.

ومما هو جدير بالتأكيد أن انخفاض الحجم المطلق لاستهلاك العالم من الطاقة في الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣، يرجع في مجمله إلى انخفاض استهلاك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغ الانخفاض في استهلاك هذه المجموعة حوالى ٢,١ مليون طن مكافىء للنفط، وهذا أكبر بكثير من الانخفاض الذي سجله استهلاك العالم من الطاقة في الفترة التي تلت ارتفاع الأسعار.

ومن ناحية أخرى فإن معدل نمو استهلاك مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد انخفض بمعدلات أكبر من مجموعة دول العالم الثالث والدول ذات التخطيط المركزي. وقد انعكس ذلك على نصيب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث انخفض في عام ١٩٨٥ إلى ٥٠,٢ بالمائة من اجمالي استهلاك العالم بعد أن كان في عام ١٩٧٣ قد بلغ ٦١,٣ بالمائة من استهلاك العالم من الطاقة. وقد كانت نسبة الزيادة في استهلاك هذه المجموعة في الفترة ١٩٧٣/١٩٨٥ تساوي ١ بالمائة فقط، مقارنة بنسبة ٢٥ بالمائة بالنسبة لاجمالي استهلاك العالم من الطاقة في الفترة نفسها و٦١ بالمائة بالنسبة لبقية دول العالم.

ومما لا شك فيه أن انخفاض حصة مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي

شكل رقم (١)

تطور استهلاك العالم من الطاقة، ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥

(مليون طن مكافىء من النفط)

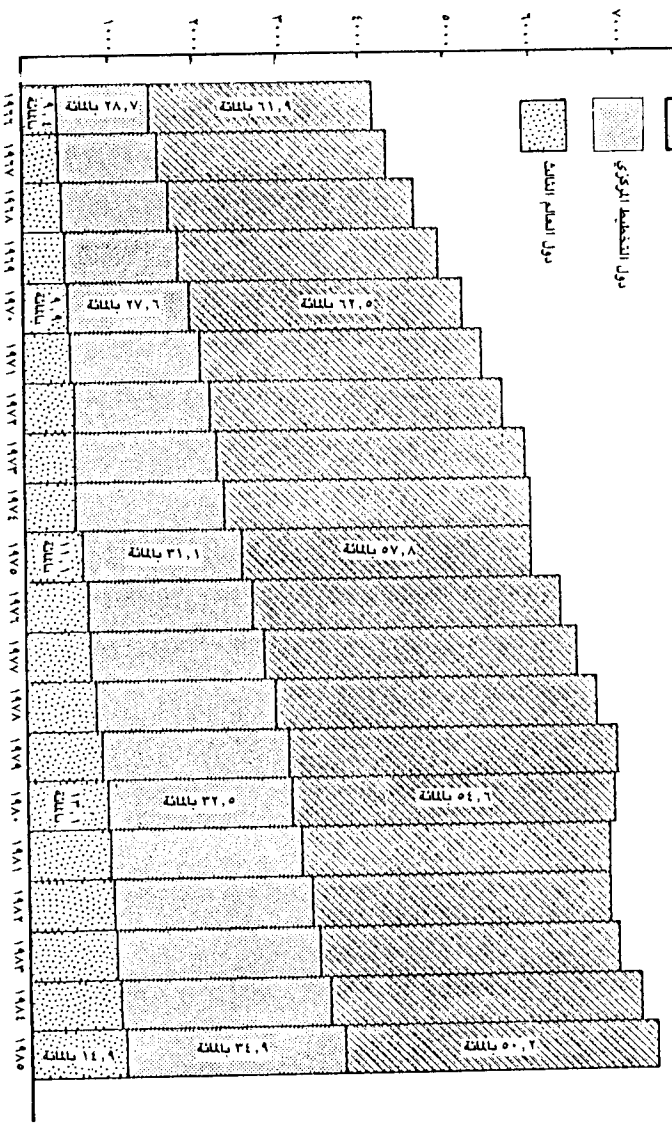

المصدر:

BP Statistical Review of world Energy (June 1986).

والتنمية من الاستهلاك العالمي للطاقة لم يكن بسبب تراجع نموها الاقتصادي، وإنما كان يعود أساساً الى الاستراتيجيات التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية وتبنتها الدول الأعضاء فيها[٦]. وقد أدارت وكالة الطاقة تلك الاستراتيجيات من خلال تنسيق البرامج وتشجيع الجهود ومساعدة الدول الأعضاء على الوصول بسياسات ترشيد الطاقة إلى الأهداف المحددة للوكالة من خلال المتابعة المستمرة والضغط الدائم من أجل تطبيق الدول الأعضاء للسياسات التي سبق تحديدها من قبل الوكالة، وتم الاتفاق عليها في اتفاقية التعاون طويل المدى[٧]. وقد انعكست سياسة ترشيد استخدام الطاقة وتطوير تقنيات استخدامها على معدلين:

أولهما: معدل استهلاك الطاقة منسوباً إلى وحدة الناتج المحلي الاجمالي. ويشير هذا المعدل كما يتضح من الجدول رقم (١) إلى نجاح سياسات ترشيد استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة وبقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض معدل استهلاك الطاقة بالنسبة لوحدة الناتج المحلي الاجمالي وفك الارتباط بين نمو الناتج المحلي ونمو احتياجات الطاقة.

جدول رقم (١)
تغيرات معدل استهلاك الطاقة بالنسبة لوحدة الناتج المحلي الاجمالي

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	بقية الدول الأعضاء في (OECD)	دول العالم الثالث
١٩٦٥	٠,٨٠	٠,٤٠	٠,٤٢
١٩٧٠	٠,٨٥	٠,٤٤	٠,٤٤
١٩٧٥	٠,٧٧	٠,٤٢	٠,٤٢
١٩٨٠	٠,٧٠	٠,٣٩	٠,٤٥
١٩٨٥	٠,٦٥	٠,٣٥	٠,٥٠

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy* (1985), p. 31.

ثانيهما: انخفاض نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث انخفض نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الى ٧,٦ طن عام ١٩٨٤ مقارنة بـ ٨,٢ طن عام ١٩٧٤. وفي دول أوروبا الغربية انخفض المعدل الى ٣,١ طن عام ١٩٨٤ مقارنة مع ٣,٢ طن عام ١٩٧٤. أما بالنسبة لليابان فإن نصيب الفرد لم

---

(٦) تشير النشرة التعريفية السنوية التي أصدرتها منظمة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٧ الى معالم استراتيجية الوكالة والخلفية التي تنطلق منها. وتنص النشرة على ما يلي:

«The basic aim of the IEA is to bring about a better structure of energy supply and demand over the near and longer term. Thus excessive dependence on oil in meeting energy needs will have to be reduced. Simultaneously, because in the long term new energy sources must be developed on a sufficient scale to meet the world's energy needs when oil production begins to decline probably before the turn of the century».

انظر: *IEA* (1977), pp. 1-2.

(٧) انظر: «Long - Term Cooperation Programme Adopted by the Govering Board of the International Energy Agency on 30 January 1976,» *IEA*, vol. 76, no. 2 (1976).

يتغير وظل عند مستوى ٣,١ طن للفرد. هذا بينما زاد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة خارج مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي حافظ على معدل استهلاك عالمي بالنسبة للفرد بلغ ١,٥ طن للفرد في عامي ١٩٨٤ و١٩٧٤.

ثانياً: التغيير الهيكلي في أنماط استهلاك الطاقة

شهد العالم منذ مطلع السبعينات تحولات هيكلية في نمط استهلاك الطاقة. وتعود هذه التحولات - بشكل رئيسي - إلى السياسات التي وضعتها وكالة الطاقة الدولية، وتمّ تنفيذها من قبل الدول الأعضاء فيها[٨]. هذا إلى جانب تأثير ارتفاع أسعار النفط. ويبين الشكل رقم (٢) تحولات هيكل الطلب العالمي على الطاقة في الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٨٥، ويشير إلى مساهمة مختلف المصادر، كما يوضح الجدول رقم (٢) التغير النسبي في أهمية مختلف المصادر.

جدول رقم (٢)

تغيرات تركيب الاستهلاك العالمي للطاقة ١٩٧٢، ١٩٧٩، ١٩٨٥
مليار طن مكافىء للنفط/نسب

	١٩٧٢		١٩٧٩		١٩٨٥	
	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية	الكمية	النسبة المئوية
النفط	٢,٦	٤٦	٣,١	٤٥	٢,٨	٣٧,٨
الغاز الطبيعي	١,١	١٨,٦	١,٣	١٨,٣	١,٥	٢٠,٣
الفحم	١,٦	٢٨,٩	٢	٢٨,٥	٢,٣	٣١,١
الطاقة المائية	٠,٣	٥,٨	٠,٤	٦	٠,٥	٦,٨
الطاقة النووية	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٢	٢,٢	٠,٣	٤

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy* (1986) pp. 5 and 34, and OPEC, *Facts and Figures, 1985.*

---

(٨) ينص برنامج التعاون بعيد المدى، الذي تم الاتفاق عليه بين الدول الأعضاء في منظمة الطاقة الدولية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ على عدد من منطلقات سياسة الطاقة في الدول الأعضاء في المجالات التالية:

- المحافظة على الطاقة.
- التطوير العاجل لمصادر الطاقة البديلة.
- تحسين شروط الاستثمار في الطاقة وتجارتها.

وتتطلب اتفاقية برنامج التعاون بعيد المدى أن يقوم مجلس المحافظين في وكالة الطاقة الدولية بمراجعة منتظمة لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء من أجل تقرير ما إذا كانت جهودهم الجماعية تسير باتجاه التوازن المرغوب بين الطلب المبرمج والعرض المتوقع. ومن ثم يتم تحديد أهداف السياسات لكل دولة عضو والاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك في المستقبل. = *IEA* (1977), pp. 7-8.

شكل رقم (٢)
التحولات الهيكلية في استهلاك العالم من الطاقة، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥
(مليون طن مكافىء من النفط)

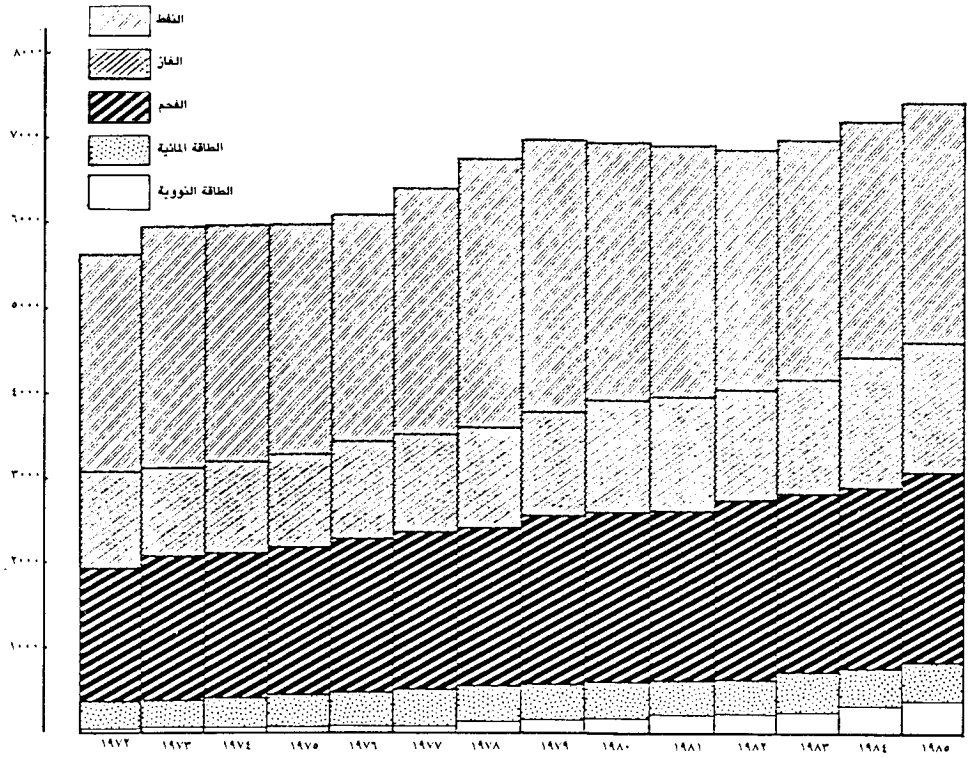

المصـــدر: OPEC, *Facts and Figures, 1985* (Vienna: [OPEC], 1986), and *BP Statistical Review of World Energy* (1982 and 1985).

يبـيّن الجدول رقم (٢) التحـولات التي شهدهـا هيكل الطلب العـالمي على الطـاقة منـذ عام ١٩٧٢، ويشير الى انخفاض مساهمة النفط في استهلاك الطاقة، وقد كان هذا الانخفاض في الحجم المطلق وفي الوزن النسبي. ويبدو أن التراجع النسبي لأهميـة النفط في مجال استهـلاك العالم من الطاقة يمثل اتجاهاً ثابتاً، حيث شهدت مساهمة النفط انخفاضاً طفيفاً من ٤٦ بالمـائة عـام ١٩٧٢ الى ٤٥ بالمائة عام ١٩٧٩ ثم تراجعت إلى ٣٧,٨ بالمائة عـام ١٩٨٥. وقد سـاهمت مختلف مصادر الطاقة في سد فجوة التراجع النسبي للنفط كما يتضح من الجدول رقم (٢)، وقامت الطاقة النووية بسد حوالى نصف نسبة انخفاض الطلب على النفط.

ثالثاً: انخفاض الطلب على النفط

شهـد استهلاك العـالم من النفط انخفاضـاً نسبياً كبيـراً. لقد تـراجعت مساهمـة النفط في مصادر الطاقـة ـ كما سبقت الاشـارة ـ من ٤٦ بالمـائة عـام ١٩٧٣ الى ٤٥ بالمـائة عـام ١٩٧٩، وتراجعت النسبة إلى ٣٧,٨ بالمائة فقط عام ١٩٨٥. ان استهـلاك العالم من النفط عـام ١٩٨٥ لم يتجاوز ٥٨,٥ مليون برميل يومياً مقارنة بـ ٥٧,١ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣، بـل إن استهلاك العالم من النفط عام ١٩٨٥ قد انخفض عن المستوى الذي بلغه عام ١٩٧٩ (٦٤,١ مليون بـرميل يومياً) بما مقداره ٥,٦ مليون برميل يومياً. ومما هو جديـر بالـذكر أن انخفـاض استهلاك الـدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٨٥ مقـارنة بعـام ١٩٧٩ قد بلـغ ٧,٢ مليون برميل يومياً، وهذا أكبر من كمية ٥,٦ مليون برميـل التي انخفض بها استهـلاك العالم من النفط. ويتضـح لنا من الشكـل رقم (٣) التوزيـع الجغرافي لاستهـلاك العالم، وتتبـين لنا تغـيرات الطلب العالمي على النفط بالنسبة لمختلف مناطق العالم في الفترة السابقـة على عـام ١٩٧٣ والفترة اللاحقة له. ويتبين لنا أن استهلاك مجموعة الدول ذات التخطيط المركـزي ودول العالم الثـالث لم يظهر تراجعاً يذكر من حيث الحجم، وان كانت معدلات الاستهلاك قد تراجعت قليـلاً بعد ارتفـاع أسعار عام ١٩٧٣ ثم تراجعت المعدلات بشكل أكبر بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٩. وعـلى العكس من ذلك فإن استهلاك مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنميـة قد تأرجح وشهد انخفاضاً في السنوات التي تلت ارتفاع الأسعار لاسيما منذ عام ١٩٨٠، ولعل هـذا الانخفاض الملحوظ يعـود ـ في مجمله ـ الى انخفـاض استهلاك دول منظمـة التعاون الاقتصـادي والتنمية والذي سبقت الاشـارة الى بلوغـه ٧,٢ مليون بـرميل يـومياً في عـام ١٩٨٥ مقارنـة بعام ١٩٧٩، أو ما يساوي انخفاضاً بنسبة ٢١,٥ بالمائة من الحجم الذي بلغه استهلاك هذه المجموعة عام ١٩٧٩ والبالـغ ٤٠,٧ مليون بـرميل يـومياً، مقـارنة بـالحجم الذي انخفض اليـه عام ١٩٨٥ والبالغ ٣٣,٥ مليون برميل يومياً.

= ومما هو جدير بالذكر أن النشرة التعريفية السنوية الصادرة عام ١٩٧٧ قد أشارت إلى امكانية تخفيض الطلب المتوقع من قبل دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (World Energy Outlook) على النفط في عام ١٩٨٥، بما نسبته ١٢ بالمائة من خلال سياسات المحافظة على الطاقة، وبما نسبته ١٦ بالمائة من خلال الجهود الاضافيـة لتطويـر مصادر الطاقة البديلة. وقد أوردت ذكر عدد من السياسات المطلوب تبنيها من قبل الدول الأعضـاء من أجل تخفيض الطلب المتوقع على النفط في عام ١٩٨٥ بما يساوي ٢٨ بالمائـة. انظر:

IEA, Ibid., pp. 7-11, and World Energy Conference, *Oil Substitution: World Outlook to 2000* (Oxford: Oxford University Press, 1983), pp. 5-16.

شكل رقم (٣)

التغيير الجغرافي في استهلاك العالم من النفط، ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥

(مليون برميل يومياً)

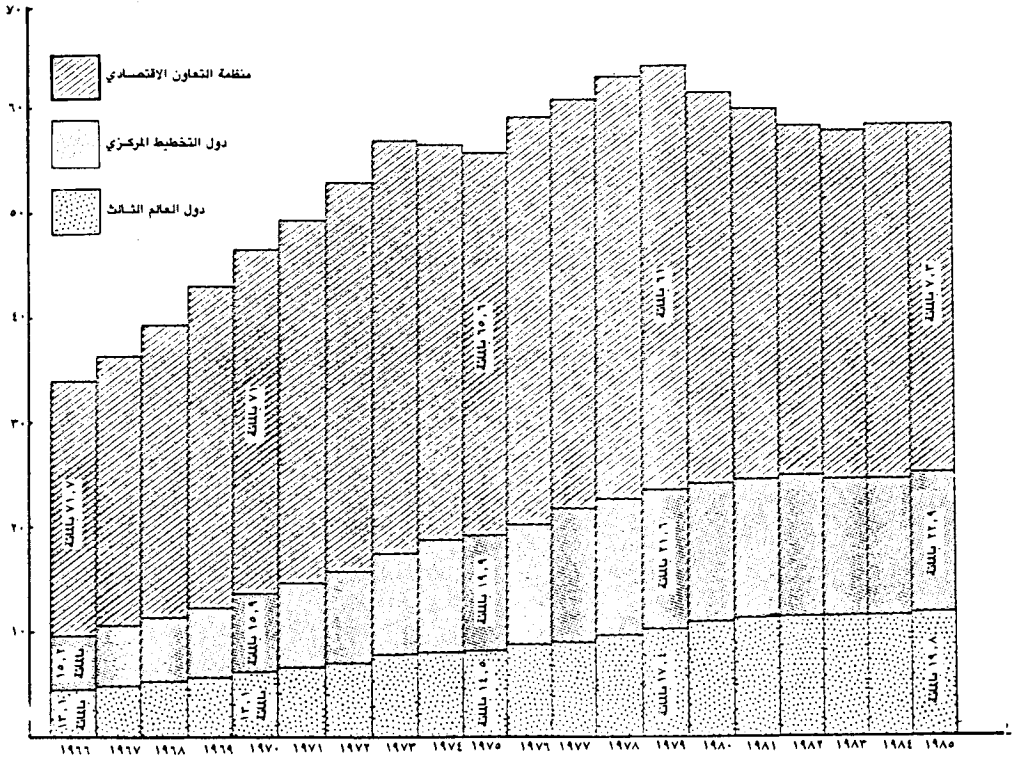

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy* (1986).

ولعل السياسات التي تبنتها وكالة الطاقة من أجل تخفيض استهلاك النفط هي السبب في نجاح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تحقيق هذا القدر من التخفيض. وتبرز من بين السياسات التي أدت الى ذلك ـ والتي لم تسبق الاشارة اليها ـ سياسة دفع الدول الأعضاء الى تشجيع الجهود الرامية إلى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية، واحلالها محل مصادر الطاقة الأولية، وذلك لما تتمتع به محطات توليد الكهرباء من مرونة في اختيار الوقود، وبالتالي تجنب استخدام زيت الوقود واستبداله بمصادر الطاقة الأخرى. بل ان وكالة الطاقة الدولية وصلت الى حد توقيع اتفاقية تمنع بموجبها اليابان من انشاء أية محطة كهرباء تدار بزيت الوقود.

وتشير دراسات مؤتمر الطاقة الدولي إلى أن مساهمة النفط في تلبية احتياجات قطاع انتاج الكهرباء في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفضت من ٢٥ بالمائة عام ١٩٧٣ الى ١٧ بالمائة عام ١٩٨٠، ويتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ١١ بالمائة عام ١٩٨٥ وإلى ٨ بالمائة فقط عام ١٩٩٠.

وإلى جانب سياسة انتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة البديلة للنفط وقوداً لها من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدام الطاقة الكهربائية لمنافسة النفط في أسواقه التقليدية، سعت وكالة الطاقة إلى تشجيع السياسات التي تؤدي إلى منافسة النفط في أسواقه الأخرى.

وتشير دراسات مؤتمر الطاقة الدولي إلى انخفاض مُدْخَلْ النفط في قطاع الاستخدام المنزلي والتجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٤٥ بالمائة في عام ١٩٧٣ إلى ٣٧ بالمائة عام ١٩٨٠، وفي الاستخدام الصناعي من ٤٤ بالمائة إلى ٤١ بالمائة عام ١٩٨٠[٩]. أما قطاع النقل فلم تنجح عمليات الاحلال فيه حيث ارتفعت مساهمة النفط في احتياجاته من ٣٧ بالمائة عام ١٩٧٣ إلى ٤٣ بالمائة عام ١٩٨٠[١٠].

رابعاً: انحسار الطلب العالمي عن صادرات الاوبك

انعكست التغيرات التي شهدتها أسواق الطاقة وسوق النفط على الطلب العالمي على نفط الأوبك. وقد كان انعكاس تلك التغيرات حاداً جداً، باعتبار أن الاوبك هي المزود الأخير لأسواق الطاقة ويجب على دولها، وفقاً للنظام العالمي الذي تديره وكالة الطاقة الدولية، أن توفر الكميات التي يتطلبها العالم من النفط، كما يجب عليها أن تتحمل أي تخفيض يحدث في الطلب. لذلك فإن صادرات الدول الأعضاء عرضة للتقلبات الحادة والمفاجئة، بحكم طبيعة الدور الذي تقوم به باعتبارها المزود الأخير لسوق الطاقة. ويبين الشكل رقم (٤) تقلبات الطلب العالمي على صادرات الاوبك من النفط الخام. ويتضح من الرسم (في الشكل رقم ٤) نمو صادرات الاوبك من ١٠,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٦٤ إلى ٢٧,٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ ثم تراجع هذه الصادرات تراجعاً طفيفاً في أعقاب ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٣، ثم العودة إلى ما يقارب مستواها السابق، واستمر ذلك حتى عام ١٩٧٩ حيث بدأت الصادرات في الانخفاض الحاد من المستوى الذي وصلته عام ١٩٧٩ والبالغ ٢٦,٨ مليون برميل يومياً أو ما يساوي ٨٠ بالمائة من اجمالي صادرات

---

(٩) World Energy Conference, Ibid., pp. 12-18.

(١٠) انظر الهامش رقم (٨) من هذه الدراسة.

النفط الخام في العالم، إلى ١١,٨ مليون برميل يومياً فقط عام ١٩٨٤ أو ما يساوي ٥٢,٨ بالمائة من صادرات النفط الخام في العالم.

ويتبين لنا مما سبق ذكره، مدى حدة الانخفاض الذي تعرضت له صادرات الاوبك على أثر ارتفاع أسعار ١٩٧٩، وما وفرته من ظروف مواتية لبلوغ وكالة الطاقة الأهداف التي حددتها لنفسها في منتصف السبعينات من أجل الوصول اليها عام ١٩٨٥. أن ارتفاع الأسعار عام ١٩٧٩ لم يكن ـ بكل تأكيد ـ السبب الوحيد وراء انخفاض صادرات الاوبك، وان كان هو بمثابة قميص عثمان الذي حشدت وكالة الطاقة حوله همة الدول الاعضاء فيها من أجل الوصول إلى الأهداف التي تم تحديدها في عام ١٩٧٧[١١]. ولقد ساعد على ذلك أن هذا الارتفاع جاء في وقت سبق أن بُذلت فيه جهود كبيرة من أجل زيادة انتاج النفط خارج نطاق دول الاوبك من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الدول الصناعية المستهلكة للنفط قد قطعت شوطاً كبيراً في تطوير تقنيات المحافظة على الطاقة، وتقنيات زيادة انتاج مصادر الطاقة البديلة وتحسين اقتصاديات انتاجها وتوزيعها. ولم يبق إلا وجود حافز اقتصادي يتيح الاستفادة من جهود السبعينات، وقد كان ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٩ هو الحافز المنتظر. ومما لا شك فيه أن فشل الاوبك من ناحية في فهم استراتيجية وكالة الطاقة الدولية وتفهم دوافعها، واعتماد الاوبك ـ من ناحية أخرى ـ على سياستها العرجاء المتمثلة في الدفاع عن سعر النفط دون توفير الظروف الداخلية التي تسمح لأقطارها بالمقاومة، قد سهل لوكالة الطاقة مهمتها، وأعاد للدول المستهلكة الرئيسية سيطرتها الكاملة غير المنازعة على سوق النفط، وسلم أمر ادارتها لوكالة الطاقة بعد أن عجزت الاوبك عن القيام بهذا الدور لصالح الدول الأعضاء فيها، عندما بدا أنها تسلمت زمام ادارة السوق من شركات النفط في مطلع السبعينات[١٢]. ولعل نقطة الضعف المركزية في موقف دول الاوبك تتمثل في احتياج دولها لمستوى عائدات نفطية عالية بعد أن وصلت عائداتها في عام ١٩٨١ الى ٢٧٩ مليار دولار ـ مقارنة بعائدات كانت عام ١٩٧٩ تبلغ ١٣٣ مليار دولار وعائدات لم تتعدَ ٣٥ مليار دولار في عام ١٩٧٣[١٣] ـ وذلك من أجل مواصلة أوجه الانفاق الذي توسعت فيه، غير مدركة لعواقب الاعتماد على صادراتها الى طرف لديه استراتيجية تدعمها إرادة سياسية تسعى الى تقليل حاجتها إلى النفط، وعلى الأخص النفط المستورد وبالأخص المستورد من دول منظمة الاوبك. هذا إضافة إلى عدم ادراكها تحديات

---

(١١) في عام ١٩٧٨ شرح السيد علي جيده سكرتير عام الاوبك في مقابلة معه سياسة الاوبك في ادارة الطلب وفقاً للنص التالي:

«Every six months the oil ministers of the thirteen member countries of OPEC meet and discuss the price. If they believe that this should go up say by 5% they agree to raise it. Now so far as supply and demand is concerned, the market price is the OPEC price since we agree to make available what consumers want to Buy at that price. The producing countries are the suppliers and by adjusting supply to the required demand level, the price remains stable at the OPEC price».

انظر: «An Interview with HE Ali M. Jaidah, Secretary General of OPEC by Professor Loring Allen,» *OPEC Bulletin Supplement,* (Vienna), vol. 9, no. 41 (October 1978), p. 1.

(١٢) في عام ١٩٨٥ وبعد سبع سنوات من مقابلة السكرتير العام للاوبك ـ المشار اليها في الهامش السابق ـ يعيد الدكتور فاضل الجلبي، السكرتير العام المساعد للاوبك، عجز الاوبك عن ادارة سوق النفط وتراجع صادراتها الى سياستها السعرية وقبولها دور المزود الاخير لسوق الطاقة. انظر:

Fadhil J. Al-Ghalabi, *The Role of OPEC in Market Stabilization* (Quebec, Canada: Uiversity LAVAL, 1985), p. 2.

(١٣) *OPEC Annual Statistical Bulletin* (Vienna), (1984-1985).

شكل رقم (٤)

تقلبات الطلب العالمي على صادرات الأوبك من النفط الخام، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٤

(مليون برميل يومياً)

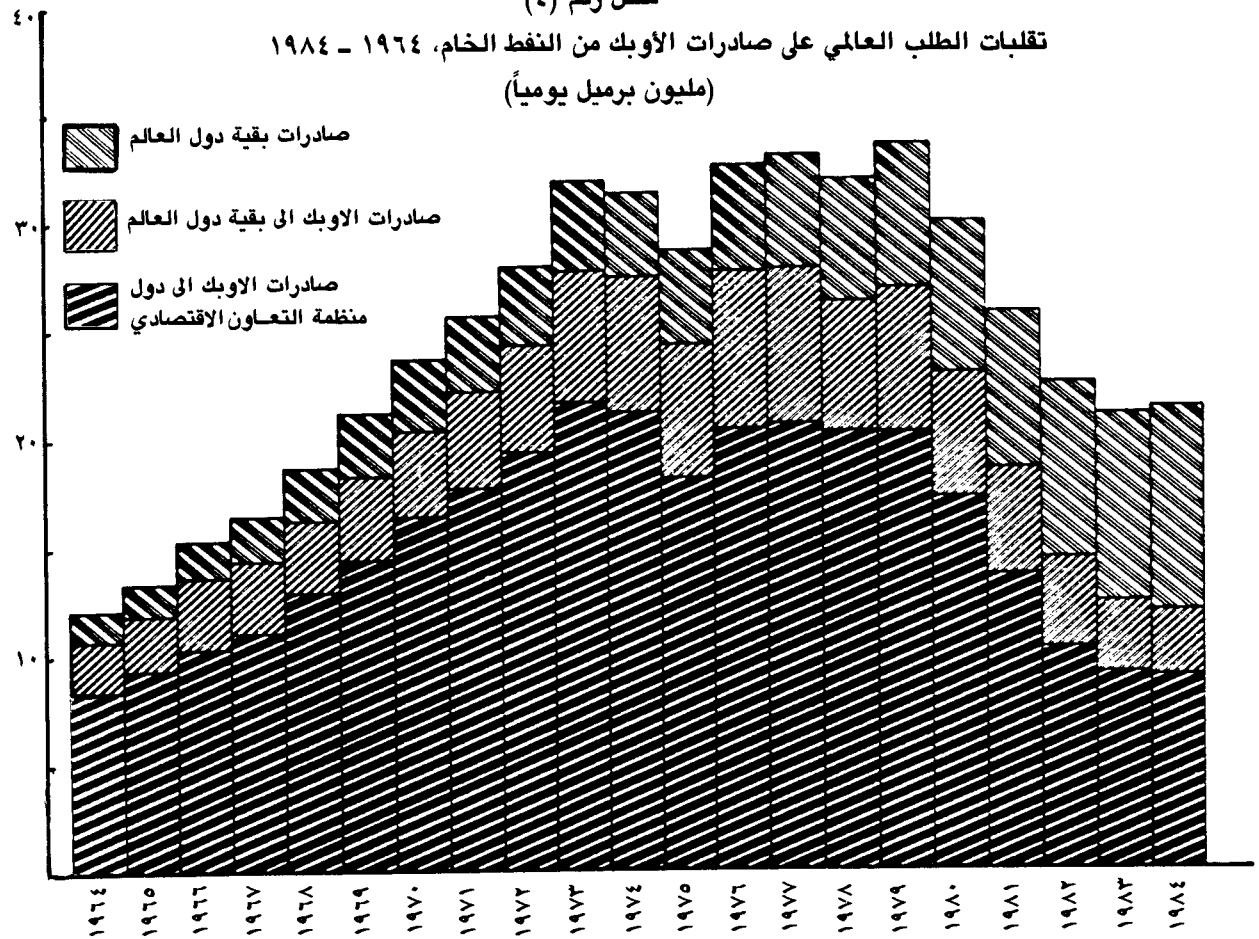

المصدر:

OPEC Annual Statistical Bulletin (1984), pp. 24-26.

تنافسها في الانتاج مع شركات النفط التي اتجهت الى تطوير الحقول الجديدة، بعد أن تم شراء حقوق امتيازها في أغلب دول الاوبك.

لذلك كله كان من السهل الاجهاز على الاوبك وقهر إرادتها إن كانت لها إرادة موحدة، وجعلها تتخلى عن الدفاع عن سعرها المعلن، متحججة بأهمية المحافظة على حصتها من الانتاج، الأمر الذي أدّى إلى ما نعرفه من انهيار للأسعار. ولعله من المفيد أن نشير في خاتمة بحثنا الى تحولات سوق الطاقة وسوق النفط منذ عام ١٩٧٩ بشيء من التفصيل في الجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣)
تحولات سوق الطاقة وسوق النفط ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥
الطاقة: طن مكافىء للنفط، النفط: مليون برميل يومياً

السنة	استهلاك الطاقة		استهلاك النفط		انتاج النفط الخام		صادرات النفط الخام	
	العالم	OECD	العالم	OECD	العالم	الاوبك	العالم	الاوبك
١٩٧٩	٦,٩	٣,٩	٦٤,١	٤٠,٧	٦٥,١	٣٠,٩	٣٣,٤	٢٦,٨
١٩٨٠	٦,٩	٣,٨	٦١,٥	٣٧,٦	٦٢	٢٦,٩	٢٩,٨	٢٢,٨
١٩٨١	٦,٨	٣,٧	٥٩,٩	٣٥,٥	٥٨,٤	٢٢,٥	٢٥,٦	١٨,٤
١٩٨٢	٦,٨	٣,٥	٥٨,٣	٣٣,٦	٥٥,٣	١٨,٥	٢٢,٣	١٤,٢
١٩٨٣	٦,٩	٣,٥	٥٧,٧	٣٣,٢	٥٥,٦	١٧,٨	٢٠,٩	١٢,٢
١٩٨٤	٧,٢	٣,٧	٥٨,٥	٣٣,٩	٥٦,١	١٧,٣	٢١,٢	١١,٨
١٩٨٥	٧,٤	٣,٧	٥٨,٥	٣٣,٥	٥٥,١	١٥,٩	٢٠,٢	١٠,٣

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy* (1986), pp.5 and 34; *Petroleum Economist* (May 1986), p.197, and *OPEC Annual Statistics, 1984.*

يتضح لنا عند مقارنة احصاءات عام ١٩٨٥ باحصاءات عام ١٩٧٩ عدد من الأمور يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١ ـ انخفاض استهلاك مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة الأولية التجارية بما مقداره حوالى مليوني طن مكافىء من النفط، هذا في حين ارتفع استهلاك بقية دول العالم من الطاقة بما مقداره تسعة ملايين طن مكافىء من النفط.

٢ ـ انخفاض استهلاك مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من النفط بما مقداره ٧,٢ مليون برميل يومياً، في حين زاد استهلاك بقية دول العالم من النفط بما مقداره ٥,٦ مليون برميل يومياً.

٣ ـ انخفض انتاج الدول الأعضاء في منظمة الاوبك من النفط بما مقداره خمسة عشر مليون برميل يومياً، في حين زاد انتاج بقية دول العالم بما مقداره خمسة ملايين برميل يومياً.

٤ ـ انخفضت صادرات الدول الأعضاء في الاوبك من النفط الخام في عام ١٩٨٤ مقارنة بعام

١٩٧٩ بما مقداره ١٦,٥ مليون برميل يومياً، هذا في حين كانت زيادة صادرات بقية دول العالم من النفط الخام ٢,٨ مليون برميل يومياً.

خاتمة

إن الحقائق المجردة التي سبق سردها، بينت أن الأوضاع النفطية الراهنة وما أسفرت عنه من انهيار في أسعار النفط كانت نتيجة لسياسة وضعتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وادارتها بواسطة وكالة الطاقة الدولية. ومما هو جدير بالتأكيد أن جهود الدول المستهلكة قد بدأت تنتظم باتجاه إعادة السيطرة على سوق النفط، والانفراد بتحديد أسعاره، وذلك بعد شهرين من امتلاك الدول المنتجة للنفط قرار تحديد الأسعار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. وقد كان ذلك عندما دعا الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر الى مؤتمر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عُقد بحضور خمس عشرة دولة بواشنطن في شهر شباط/فبراير ١٩٧٤[١٤]. وكان من أبرز نتائج ذلك المؤتمر تأسيس وكالة الطاقة الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، ومن ثم الاعتماد عليها في وضع استراتيجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإدارتها وفقاً لأهداف كمية ونوعية محددة[١٥]. ولقد كان لحقيقة انبثاق استراتيجية وكالة الطاقة من سياسات وطنية ـ بالنسبة للدول الأعضاء فيها ـ في مجال الطاقة والنفط، معبرة عن إرادة سياسية لدى الدول الأعضاء في الوكالة ومصدر نجاح الوكالة في إدارة استراتيجيتها بأسلوب علمي يجمع بين تحديد أهداف قابلة للقياس واقتراح سياسات كفيلة بتحقيق تلك الأهداف في ضوء متابعة مستمرة ، وتقويم منتظم لأداء الدول الأعضاء، وتنسيق جهودها في مجال البحث والتطوير وإدارة سياسة الطاقة.

وغني عن الذكر بأن انحسار الطلب على نفط دول الاوبك، في وقت لم تهيىء فيه الدول الأعضاء في منظمة الاوبك نفسها لنتائج ذلك الانحسار، كان سبباً مباشراً في انهيار أسعار النفط. ولعل فشل دول الاوبك في تطوير سياسات نفطية وطنية تسمح بتقليل الاعتماد على صادرات النفط، كان من الأمور الجوهرية لمراوحة الاوبك عند حدود سياستها العرجاء التي اقتصرت على تحديد السعر بشكل اعتباطي[١٦] دون تنسيق سياسات الدول الأعضاء فيها من أجل تقليل الاعتماد تدريجياً على صادرات النفط. بل ان سلوك الدول الأعضاء في منظمة الاوبك كان عكس ذلك، إذ اتجه الى مزيد من الاعتماد على صادرات النفط، واعتمدت الحكومات والافراد في تمويل الاستهلاك الجاري على تدفق عائدات نفطية خيالية مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه عائدات النفط في مطلع السبعينات.

ولعل قراءتنا للأوضاع النفطية في ضوء حقيقة وجود استراتيجية واضحة المعالم لدى الدول المستهلكة الرئيسية للنفط والمتمثلة في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة من ناحية، وغياب وجود سياسات نفطية وطنية في الدول المصدرة للنفط ، وانعكاس ذلك على ارادة منظمة الاوبك من ناحية ثانية، تجعلنا لانعول كثيراً على منظمة الاوبك في ادارة سوق النفط.

---

(١٤) انظر الهامش رقم (٤) من هذه الدراسة.

(١٥) انظر الهوامش رقم (٦)، (٧) و (٨) من هذه الدراسة.

(١٦) انظر الهامشين رقم (١١) و (١٢) من هذه الدراسة.

إن حقائق الوضع المؤسسي للطاقة ضيقت من الهامش الذي تتحرك فيه منظمة الاوبك، وجعلت منها أداة تستخدمها وكالة الطاقة من خلال النفوذ غير المباشر الذي أصبح يمتلكه الأعضاء الرئيسيون في وكالة الطاقة على السياسات النفطية والاقتصادية للدول الأعضاء في الاوبك.

إن هذا الوضع المؤسف الذي وصلت اليه منظمة الاوبك يحتم علينا دراسة مستقبل النفط العربي في ضوء حقائق الوضع المؤسسي للطاقة، ودراسة استراتيجيات كل من وكالة الطاقة الدولية من ناحية، ومنظمتي الاوبك والاوابك من ناحية أخرى، حيث لن يكون الوضع المستقبلي للنفط العربي إلا انعكاساً لمضمون تلك الاستراتيجيات التي تعبر في حالة قوتها أو ضعفها عن ارادات سياسية، يفترض أن تكون متعارضة عندما يلتزم كل من المصدرين للنفط والمستوردين له بتحقيق المصلحة الوطنية لشعوبهم □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

المسكريون العرب وقضية الوحدة

الدكتور مجدي حمّاد

البلاد العربية وثورة الالكترونيات الدقيقة

د. حسن الشريف(*)

خبير في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة.

مقدمة

منذ مطلع السبعينات، بدأت الدول المصنعة تدخل مرحلة حضارية جديدة تسمى «عصر ثورة الالكترونيات الدقيقة»، بدأت الحضارة الانسانية فيها تتحول من حضارة الوثيقة المكتوبة والانسان القارىء، إلى حضارة «الوثيقة الالكترونية» والانسان «المتفرج» إلى شاشة الكترونية. وقد بدأت هذه «الثورة» تفرز تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، ليس في الدول المصنعة فحسب، وإنما على امتداد العالم كله.

ولا بد لنا أن نتساءل أين نحن في الوطن العربي من هذه الثورة التقنية الحضارية، وما هي تأثيراتها علينا؟ كما لا بد أن نتساءل وبجدية موضوعية: هل سنكتفي بتبعية المجتمعات المصنعة فيما يتعلق بهذه الثورة وتقنياتها، بما فيها من ايجابيات وسلبيات بدأت تظهر؟ أم ترانا نستطيع استباق الأحداث والسعي لإبداع طريق مستقل، يعتمد الانتقاء والوعي في نقل هذه التقنيات، ثم تطويعها وتوظيفها بشكل أمثل في سبيل تنمية قومية مركبة ناجحة، ومسار حضاري مستقل؟

يعتبر التطور المتسارع في تقنيات الالكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها، «ثورة تقنية - حضارية» جديدة توازي في نظر العديدين الثورة الصناعية في القرن الماضي. فالثورة الصناعية طوعت قوى الطبيعة لمضاعفة قدرة الإنسان الجسدية آلاف المرات من خلال الآلة، أما ثورة الالكترونيات الدقيقة فقد هدفت إلى تطويع الآلة للقيام بمهام «ذهنية» كانت إلى فترة وجيزة حكراً على العقل البشري، فضاعفت قدرات هذا العقل آلاف بل ملايين المرات، في السرعة والسعة والدقة والذاكرة... إلخ. وقد أدت هذه التقنيات إلى قفزة نوعية في قدرة الانسان «الفكرية - الذهنية» مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات حضارية جمة، لأن فكر الإنسان هو القاعدة الحقيقية لكل تقدم حضاري.

(*) إن الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثل وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا تعكس بالضرورة أراء الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وقد بدأت تطبيقات الالكترونيات الدقيقة تستخدم في مجالات محدودة، ولكنها انتشرت بسرعة مذهلة وامتدت إلى مجالات لم تكن في البال قبل عقد من الزمن، حتى شملت كل أوجه الحياة في المجتمعات المصنعة، فدخلت كل مكتب ومصنع ومنزل، بل دخلت المدارس وألعاب الأطفال وتسلياتهم. وقد أدى هذا الانتشار الشامل إلى افراز تغييرات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية ـ الفوقية في المجتمعات المصنعة، كما أدى إلى صدمة نوعية هزت بنى هذه المجتمعات وتطورها. وأبرز مظاهر ثورة الالكترونيات الدقيقة تتمثل في «تقنيات المعلومات»، والمعالجات الدقيقة التي أفرزت الآلة الذكية والعامل الآلي (الروبوت)؛ وأهم من ذلك كله الحاسبات الالكترونية (الكمبيوتر) على اختلاف أحجامها وأنواعها، بما في ذلك الحاسبات الصغيرة والشخصية.

لقد بدأ عصر الالكترونيات باكتشاف «الالكترون» عنصر الكهرباء الأصغر في أواخر القرن الماضي. واكتشاف الترانزستور[1] في الأربعينات مهد الظروف لانطلاق ثورة الالكترونيات. أما ثورة الالكترونيات الدقيقة فقد انطلقت فعلياً في الستينات من خلال تطور تقني لزواج ناجح «بين» تقنيات الدارات المتكاملة و«نظم الالكترونيات الرقمية».

أولاً: بعض المواصفات التقنية لثورة الالكترونيات الدقيقة

ولاستيعاب تأثيرات هذه الثورة وإفرازاتها، لا بد من معرفة بعض المعلومات عن تقنياتها وتطبيقاتها، وسنحاول فيما يلي إيجاز هذه المعلومات وتبسيطها قدر المستطاع لتكون بمتناول القارىء غير المتخصص.

الدارات المتكاملة

وهي رقائق دقيقة جداً من السيلكون، تصنّع بطريقة خاصة لتضم كثافة عالية جداً من المكونات الالكترونية التي تؤدي الوظائف المطلوبة في الأجهزة الالكترونية: الصمامات، الترانزستورات، المقاومات، المكثفات، الموصولات... إلخ، ومساحة هذه الرقائق قد لا تتجاوز بضعة مليمترات مربعة. وسر نجاح تقنيات هذه الدارات يكمن في الارتفاع المستمر في كثافة مكوناتها والانخفاض المستمر في ثمنها. ولعل من الطرافة الإشارة إلى ان العالم احتفل مؤخراً بمرور أربعين عاماً على انجاز الحاسبة الالكترونية الرقمية الأولى،المسماة أنياك (ENIAC)، وقد كان حجم هذه الحاسبة يزيد عن حجم مبنى ضخم بطوابق عدة، وبلغت كلفتها عشرات الملايين من الدولارات، لكن قدرتها الحسابية وعدد الوظائف الالكترونية التي تكونت منها تكاد تساوي حاسبة شخصية تتوافر الآن في الاسواق بحجم لا يزيد عن حجم حقيبة دبلوماسية وبسعر لا يتجاوز مئات الدولارات.

---

(١) الترانزستور عبارة عن بلورات صغيرة الحجم من السيلكون: مطعمة بآثار عناصر كيميائية اخرى تجعلها قادرة على القيام بالوظائف الالكترونية التي تحتاجها الأجهزة الالكترونية. وصغر حجم الترانزستور وانخفاض سعره وضآلة الطاقة التي يستهلكها قضى نهائياً على «الصمام المفرغ». يكفي الإشارة إلى التطور الهائل من الراديو المنزلي الضخم الذي كان سائداً إلى الخمسينات من هذا القرن، إلى راديو الترانزستور النقال الذي يقل حجمه عن علبة السكاير ويقل سعره عشرات المرات عن سعر الجهاز القديم وتجهيزاته.

نظام الالكترونيات الرقمية (Digital Electronics)

في البداية، كانت الحاسبات الالكترونية تعتمد قياس الاشارات الكهربائية (Electric analogue signals)، وهي إشارات يصعب تحديد قيمتها بدقة عندما تكون ضعيفة، كما أنها تتضاءل بسرعة أثناء معالجتها وانتقالها عبر الموصلات والمكونات والأجهزة. أما نظم الالكترونيات الرقمية فتعالج عدد الإشارات الكهربائية دون الاهتمام بقياسها، وتضخم (to ampliphy) هذه الإشارات للمحافظة عليها، دون أن يؤثر ذلك على العمليات الحسابية نفسها، ولهذا يمثل الانتقال إلى نظم الالكترونيات الرقمية حدثاً مهماً في ذاته. وللتوضيح يُذكر هنا أن الحساب يعتمد ـ حسب النظام العددي ـ على عدد من الأرقام القاعدية، هي عشرة في النظام العشري، من الصفر إلى التسعة، واثنان في النظام الثنائي هما الصفر والواحد. وكانت النقلة في نظم الالكترونيات الرقمية هي الملاحظة ان النظام الثنائي يمكن تمثيله بسهولة بواسطة الصمامات الالكترونية. فمرور التيار الكهربائي في الصمام يمثل الواحد وانقطاع التيار يمثل الصفر. ولانجاز العمليات الحسابية في هذا النظام لا بد من ملايين وربما مليارات الصمامات الالكترونية كما في الحاسبة انياك ذات الحجم الضخم، ولهذا كان استنباط تقنيات الدارات المتكاملة الحل العملي المتمم، لأن هذه الدارات توفر كثافة هائلة من المكونات الالكترونية في أحجام صغيرة جداً وبأسعار تنخفض باستمرار.

لقد كانت ثورة الالكترونيات الدقيقة ثمرة الزواج التقني بين الدارات المتكاملة والنظم الرقمية، وأدى نجاح هذا التقدم التقني الهائل إلى ثورة مماثلة في الحاسبات الرقمية أدى إلى زيادة هائلة في سرعتها وسعتها. ومكنها من السيطرة على مختلف الأجهزة التي تستطيع معالجة الإشارات الرقمية عند مداخلها ومخارجها.

ثورة الحاسبات الرقمية

لعل أهم ميدان أثرت فيه ثورة الالكترونيات الدقيقة كان تكنولوجيا الحاسبات وتطبيقاتها. فالحاسبات الالكترونية هي المستهلك الأكبر والأهم للمكونات الالكترونية، حيث تتطلب الحاسبة الواحدة مليارات الوظائف الالكترونية. وأي انخفاض في حجم الوظائف الالكترونية وسعرها، يؤثر بشكل مباشر وتصاعدي في تكنولوجيا الحاسبات، ليس لجهة حجمها وسعرها فحسب وإنما، وأهم من ذلك، في زيادة سرعتها وسعتها وقدرتها على انجاز المهام المطلوبة. وقد أدى التطور المستمر لتقنيات الالكترونيات الدقيقة إلى ثورة في تكنولوجيا الحاسبات وإلى تغيير جذري في وظيفة الحاسبة، من آلة عملاقة صماء لمعالجة الأرقام الكبيرة بسرعة وبدقة، إلى آلة «ذكية» تعالج المعلومات على أنواعها، تحللها وتستخلص المفيد منها، أو تخزنها لاستعادتها عند الطلب... وربما ستصبح الحاسبة قادرة على «التفكير» في المستقبل القريب! ولأن ثورة الحاسبات تتطلب بحثاً مطولاً خاصاً، فإننا نكتفي هنا بالإشارة الموجزة إلى بعض مظاهرها: صناعة البرامجيات، وأنواع الحاسبات.

(١) **صناعة البرامجيات (software industry)**: إن الحاسبة آلة صماء غبية غير قادرة على أداء أي مهمة ان لم تلقن عملها: وهي في ذلك أسوأ من الطفل الصغير لأنها تتطلب تلقيناً مستمراً ومفصلاً إلى أدق التفاصيل لكل خطوة يطلب إليها أداؤها؛ كما أنها تحتاج إلى تكرار التلقين في كل

مرة، لأنها غير قادرة على الحفظ بذاتها، وان كان من الممكن أحياناً تخزين هذا التلقين في ذاكرتها ليستعان به عند الحاجة، ويكون ذلك على حساب قدرتها الحسابية لأن لذاكرتها حجماً محدوداً. وإذا حدث وأهمل التلقين خطوة واحدة مهما كانت صغيرة أو أخطأ خطأً مهما كان ضئيلاً، تتفاجأ الحاسبة وتتوقف عن العمل أو تقوم بأي مهمة أخرى قد لا تتعلق أبداً بالمطلوب منها. وتلقين الحاسبة، أو «برمجتها» (Programming)، أصبح منذ مطلع الستينات صناعة مستقلة في ذاتها تسمى «صناعة البرامجيات»، وهي مهمة جداً في مختلف أنواع الحاسبات، لكن الجاهز منها له أهمية خاصة، لأنه يسمح لغير المتخصصين باستعمال الحاسبات الصغيرة (Micro-computer) والشخصية. وقد كانت كلفة البرامجيات تقل عن عشرة بالمائة عن كلفة الحاسبة وأجهزتها، أما اليوم فقد طغت كلفة البرامجيات حتى أصبحت تصل إلى ما يزيد عن تسعين في المائة من مجمل كلفة الحاسبات.

(٢) أنواع الحاسبات: لقد أدى التطور السريع للحاسبات إلى تبلور ثلاثة أنواع منها إلى جانب الحاسبة الكبيرة (Mainframe):

(أ) الحاسبات صغيرة الحجم: ففي البداية كانت الحاسبات كبيرة الحجم تعزل في غرف مبردة الجو لا يتعامل معها إلا المتخصصون والفنيون، وفي السبعينات نزلت إلى الأسواق حاسبات صغيرة الحجم تستعمل في المكاتب كأي جهاز آخر. ويمكن للإنسان العادي التدرب على استخدامها من خلال «برامجيات جاهزة». و«الحاسبات الشخصية» هي النسخة الأصغر منها، قد لا يزيد حجمها عن حقيبة اليد ولا يزيد ثمنها عن مئات الدولارات، تستخدم في المكتب أو المنزل. يستعملها التلميذ في دراسته وربة المنزل في إدارة اقتصادها والطفل في ألعابه!! وذلك بالطبع إلى جانب مختلف الاستعمالات الوظيفية الأخرى.

(ب) الحاسبات العملاقة: ولأن للحاسبات الكبيرة قدرة محدودة، ولو كانت ضخمة، فإنها تعجز أحياناً عن معالجة المعادلات الطويلة والمعقدة، ولهذا كان هنالك سعي مستمر لإنتاج حاسبات أكبر فأكبر وأسرع فأسرع، لمعالجة القضايا شديدة التعقيد كنظم الدفاع ورحلات الفضاء... إلخ، ومؤخراً تم تطوير نماذج من هذه الحاسبات، بهيكلية متميزة لها معالجات مركزية متعددة تعمل بشكل متواز، وتكون بذلك قادرة على القيام بعدد من العمليات الحسابية في الوقت نفسه، مما يضاعف سرعتها مئات المرات.

(ج) حاسبات الذكاء الاصطناعي: ولأن الحاسبة في منتهى الغباء إذا ما قورنت بذكاء العقل البشري، فقد جهد العلماء منذ مطلع الثمانينات لتطوير حاسبة تمتلك حداً أدنى من الذكاء الصناعي، وذلك بتطوير عمل هذه الحاسبات لتحاكي تفكير الإنسان، وقد سميت حاسبات الجيل الخامس وهي ما زالت قيد التطوير المستمر.

تقنيات المعلومات (Information Technology) ـ التليماتيك (Telematics)

تمثل المعلومات عصباً مهماً في المجتمعات الحديثة لأنها من أهم المدخلات في الأعمال والصناعات والخدمات. وعليها يعتمد القرار السليم في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أنها تمثل قاعدة الانطلاق للاعمال الفكرية والثقافية. وإلى فترة وجيزة كان تداول المعلومات ومعالجتها حكراً على العقل البشري، لأن ذلك يتطلب جهداً ذهنياً وذكاءً لتصنيفها وتنسيقها والانتقاء منها ثم نقلها إلى الجهة المستفيدة. ومع انتشار الآلة، والتوجه المتزايد لأتمتة

(Automation) الأعمال، بخاصة بعد التوسع الهائل في استخدام الحاسبات، كان لا بد من أتمتة معالجة المعلومات، للتسريع فيها ورفع انتاجية الأعمال المكتبية والإدارية. ويعتبر تطور تقنيات المعلومات إفرازاً طبيعياً لتطور الحاسبات وتقنيات الالكترونيات الدقيقة، وهي تشمل اتمتة الأعمال المكتبية، ووسائط الاتصالات، ومراكز التوثيق... إلخ.

ومن الناحية الفنية فإن تقنيات المعلومات هي زواج ثلاثي الأطراف بين الالكترونيات الدقيقة والحاسبات ووسائط الاتصالات الحديثة، وتشمل جميع الأجهزة والنظم والبرامجيات المتعلقة بتداول المعلومات آلياً: استقصاؤها، استقبالها، معالجتها، ترتيبها، تصنيفها، تحليلها، تخزينها، الانتقاء منها، وكذلك بثها عبر مسافات بعيدة، أو استنساخها وعرضها بالشكل المناسب، مرئية أو مطبوعة أو مسموعة.

وتتضمن تقنيات المعلومات وأجهزتها: معالجات النصوص، شبكات الهاتف والراديو والتلفزة والتلكس، تلفزة المخطوطات، فيديو المخطوطات، الاستنساخ عن بعد، البريد الالكتروني... إلخ. وذلك إلى جانب الحاسبات على أنواعها وبرامجياتها المتخصصة، مثل قواعد المعطيات ومصارف المعلومات، وغيرها من التقنيات التي أدت إلى تحول تدرجي لحضارة الإنسان من حضارة الوثيقة المكتوبة والكتاب والإنسان القارىء، إلى حضارة الوثيقة الالكترونية والإنسان الذي يعمل «متفرجاً» إلى شاشة عرض الكترونية.

وتعتبر مصارف المعلومات من أهم إفرازات تقنيات المعلومات وهي تشكل خزانات الكترونية ضخمة في سعتها وتنوع معلوماتها، توفر ما فيها من معلومات للمستفيدين، مصنفة ومنسقة خلال دقائق معدودة. وبالامكان التعامل مع هذه المصارف، عبر المسافات والحدود بواسطة شبكات الهاتف والراديو والاقمار الصناعية التي أصبحت تربط بين الحاسبات على أنواعها وحيثما وجدت في العالم. وقد أصبحت هذه المصارف العالمية مصدراً أساسياً للمعلومات في المؤسسات والشركات والحكومات، تعتمد عليها عند اتخاذ أخطر القرارات السياسية والاقتصادية، لأنها تتجدد باستمرار وتغذى بأحدث المعلومات والاحصاءات بحيث يمكنها توفير معلومات فورية حول كل التطورات في العالم.

العامل الآلي ـ الروبوت

لقد حلم الإنسان منذ القدم بإبداع «عبد آلي» يستطيع تكليفه بالمهام الخطرة، يقوم بها نيابة عنه. وجاءت ثورة الالكترونيات الدقيقة لتجعل من ترجمة هذا الحلم إلى واقع أمراً في الطريق إلى التحقيق، ولو بشكل محدود. فقد تم انجاز «عامل آلي» قادر على القيام بمهام متعددة محددة، من دون تدخل مباشر من الإنسان، معتمداً على حواس اصطناعية ودماغ الكتروني وبرامجيات يجهز بها، تحدد له مساراته تبعاً للظروف التي يتوقع أن يواجهها.

وما زال «العامل الآلي» الأمثل و«الذكي» في مرحلة البحث والتطوير المتسارع، حيث يسعى علماء الروبوتيك إلى تحسين قدراته باستمرار: الرؤية، الحركة، «التفكير المحدود» لمواجهة الظروف غير المتوقعة، تبديل المهمة التي يقوم بها تلقائياً... إلخ. ويسير تطوير العامل الآلي بشكل موازٍ لتطور الالكترونيات الدقيقة، التي تمثل للعامل الآلي الحواس كلها والأعصاب والدماغ. ومن المقرر أن يصبح العامل الآلي «العامل» الأنشط في الصناعات المؤتمتة في المستقبل القريب.

تأثيرات ثورة الالكترونيات الدقيقة

لقد كان لثورة الالكترونيات الدقيقة تأثيرات جذرية مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد والانتاج، بخاصة في تقنيات المعلومات وفي الخدمات والصناعة، وقد أفرزت بذلك تأثيرات ملحوظة وعميقة في مختلف أوجه الحياة، الاجتماعية والسياسية والثقافية، يقدر أن تكون أكثر حدة من التغييرات التي أفرزتها الثورة الصناعية في القرن الماضي. ويمكن إيجاز تأثيراتها في مختلف القطاعات كما يلي:

ـ انتشار نواتج وسلع صناعية جديدة، وابداع طرائق إنتاج لم تكن معروفة قبل عقد من الزمن، مما أدى إلى زوال منتوجات وسلع وطرائق إنتاج كانت سائدة إلى فترة وجيزة.

ـ تغيير كبير ومتسارع في أسعار المنتوجات الصناعية وفي نوعيتها. مما أدى إلى صراعات منافسة كبيرة في السوق العالمية، وأفقد صناعات الدول النامية الكثير من امتيازاتها وقدرتها على المنافسة.

ـ تغييرات جذرية في طرائق التصنيع من خلال التوسع في الأتمتة والاعتماد على الحاسبات والعمال الآليين. والتداخل المتزايد بين المصممين والمنفذين في الانتاج الصناعي وتداخل عملية التصميم بالانتاج من خلال حاسبات السيطرة الكبيرة. مما أفرز تغييراً جذرياً في هيكلية المؤسسات الصناعية والانتاجية، وبالتالي في نوعية المهن والاختصاصات المطلوبة في عمليات التصميم والانتاج.

ـ تزايد ملحوظ في دور المعلومات والاتصالات والحاسبات عموماً في العمليات الاقتصادية والتجارية، وتشابك هذه العمليات عبر الحدود الدولية، حيث تتجه الشركات الكبرى متعددة الجنسيات إلى جعل العالم كله ساحة اقتصادية متشابكة، لن يستطيع البقاء خارجها إلا دول ذات قيادة سياسية واعية وقدرات اقتصادية كبيرة تسمح لها بتحقق حدٍ أقصى من الاكتفاء الذاتي خارج السوق الدولية.

وقد أدت هذه التغييرات الجذرية والمتسارعة في قطاعات الانتاج والاقتصاد إلى إفراز تأثيرات مباشرة، وغير مباشرة، في البنى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المصنعة؛ وقد اندفع الباحثون الاجتماعيون منذ أواخر السبعينات إلى ملاحقة هذه الافرازات وتحليلها، كما ازدادت بشكل ملحوظ اهتمامات الحكومات والقيادات السياسية لاستيعاب هذه الإفرازات، ومحاولة التأثير عليها. وإذا كان من المستحيل هنا استعراض مختلف التغييرات الناشئة في الدول المصنعة بتأثير الالكترونيات الدقيقة، فإننا نكتفي بالإشارة بإيجاز إلى بعض هذه التغييرات:

ـ تغييرات واسعة ومتسارعة في هيكلية العمالة وفرص العمل: الغاء وظائف ومهن كانت منتشرة، بروز وظائف ومهن جديدة تتطلب مهارات جديدة... وبالتالي تأثيرات ملحوظة في سوق العمالة. وفي نسبة البطالة القطاعية في معظم الدول المصنعة.

ـ تغييرات كبيرة في الأهمية النسبية المقارنة بين مختلف قطاعات الانتاج، خصوصاً في الصناعة والخدمات، حيث تقل أهمية الصناعات التقليدية لمصلحة الصناعات المستحدثة، مع ما في ذلك من تأثيرات جذرية في هيكلية الاقتصاد في كل دولة، وبالتالي تأثيرات على أهمية مختلف المناطق داخل الدولة الواحدة، وعلى التوجهات التربوية والاستثمارية فيها.

ـ تغيير ملحوظ في تأثير مختلف قطاعات الانتاج في الدخل القومي، وتزايد مذهل في أهمية قطاع الخدمات وقطاع المعلومات بشكل خاص.

ـ وقد أدت هذه التغييرات إلى تغيير جذري في القدرة التنافسية لمختلف الصناعات ولمختلف البلاد في السوق العالمية. وبشكل خاص، أخذت الدول النامية تخسر تدريجاً من امتيازاتها القائمة على رخص اليد العاملة غير المتخصصة وتوافر المواد الخام.

ـ تغيير جذري في طبيعة الأعمال المكتبية والخدمات، من خلال التوسع في استعمال الحاسبات وشبكاتها وشبكات الاتصالات على أنواعها ومختلف أجهزة تقنيات المعلومات، مما أخذ يفرز تغييراً ملحوظاً في التوزيع الجغرافي لمراكز العمل والسكن وفي خرائط التجمعات المدينية.

ـ الازدياد المتسارع في اهتمام الحكومات بتقنيات الالكترونيات الدقيقة وتدخلها المباشر في توجيه الأنشطة المرتبطة بها وتشجيعها، وأحياناً الاشراف عليها والمشاركة في إدارتها، حتى تستطيع الدولة ملاحقة كل مستجدات هذه التقنيات وتطورها المتسارع، والاستفادة منها في تطوير صناعاتها وخدماتها، حفاظاً على حصتها من الاقتصاد العالمي، ورغبة في الابقاء على الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي تقنياً واقتصادياً لبلدانها ومجتمعاتها.

إن هذه التغييرات الجذرية في البنى الاقتصادية للدول المصنعة، وما تؤدي إليه من تغييرات في الدول النامية، أخذت تفرز تأثيرات واضحة في البنى الاجتماعية والثقافية والفكرية في المجتمعات المصنعة وفي المجتمعات النامية أيضاً. بعض هذه الآثار أصبح واضحاً، وبعضها سيظهر تدريجاً في العقود المقبلة، من ذلك:

ـ بسبب التوسع في استخدام الحاسبات وتطبيقاتها، ازداد اهتمام الدول المصنعة، وبعض الدول النامية، بنشر المعارف والخبرات عن الحاسبات وملحقاتها واستعمالاتها، فوضعت الخطط لادخالها في المدارس على نطاق واسع، وأقيمت مراكز عديدة للتدريب، وانتشرت نوادي الحاسبات على نطاق واسع حتى أصبحت «الامية» في المجتمعات المصنعة تعني عدم الخبرة في التعامل مع الحاسبات وليس مجرد جهل القراءة والكتابة.

ـ وبسبب انتشار شاشات الحاسبات في التعليم والعمل والتسالي، إلى جانب شاشات التلفزيون والفيديو، أخذت الأجيال الناشئة تنجذب أكثر فأكثر إلى هذه الشاشات تقضي الساعات الطوال «متفرجة» عليها أو متعاملة معها... وهذا معنى القول بالتحول الحضاري، من حضارة الكتاب المطبوع والانسان القارىء إلى حضارة الوثيقة الالكترونية والانسان العامل/ المتفرج إلى شاشة الكترونية. وهذا النمط من التعامل بالحاسبات بدأ يغرز في الأجيال الناشئة قيماً وعادات تختلف جذرياً عما كان سائداً، وبدأ ينمو في المجتمعات المصنعة «جيل الكمبيوتر» بقيمه وعاداته وأفكاره.

ـ ومع انتشار شبكات المعلومات ومصارفها، والتوسع في استعمال شبكات الاتصالات والحاسبات ومختلف تقنيات المعلومات عبر الحدود الدولية، أصبحت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، تنتقل بسهولة فائقة ـ عفوياً أو بتخطيط واعٍ ـ عبر المسافات وعبر الحدود. وأصبح من المستحيل على المجتمعات النامية أن تبقى في عزلة عن التطورات الجارية في العالم خصوصاً مع الاستيراد العشوائي لمختلف تطبيقات الالكترونيات الدقيقة وتجهيزاتها وبشكل خاص السلع الالكترونية الاستهلاكية. مع الملاحظة أن التأثير عبر الحدود سيكون دائماً

باتجاه واحد من الدول المصنعة، التي تمتلك هذه التقنيات وتنتج برامجياتها وتحتضن شبكاتها ومصارف المعلومات فيها، إلى الدول النامية «المستفيدة».

- إن انتشار هذه التقنيات عشوائياً في الدول النامية،وبشكل خاص انتشار برامج التلفزيون والفيديو ومختلف البرامجيات الموجهة للاستهلاك اليومي، سيؤدي إلى سهولة فائقة في انتشار الأفكار والقيم والتوجهات التي تحملها هذه البرامج. مما سيفرض الغلبة للقيم والأفكار والتوجهات التي تريد الدول المصنعة انتشارها في الدول النامية وسيضعف كثيراً من قدرة الدول النامية على التخلص من التبعية الفكرية والحضارية، ناهيك عن التبعية الاقتصادية والتكنولوجية.

إن عجز الدول النامية عن اللحاق بمستجدات هذه التقنيات وانتقاء مسارها المستقل فيها سيؤدي إلى مزيد من التبعية ومزيد من التخلف، وسيؤدي إلى ازياد الفجوة الحضارية بين الدول وربما إلى تمايز نمطين من المجتمعات: تلك التي امتلكت حضارة الالكترونيات الدقيقة وتلك التابعة لها.

ثانياً: الالكترونيات الدقيقة في البلاد العربية

وفي تقنيات الالكترونيات الدقيقة، كما في غيرها من التقنيات والعلوم، ما زالت البلاد العربية تابعة متلقية بشكل عام، تستورد تطبيقاتها بسلبية فاضحة، دون أي تخطيط واعٍ لحسن استيعابها ودون الاعداد للاستخدام الأمثل لها ولتطويعها لتلبية الحاجات الملحة أو لتجنب سلبياتها المعروفة. فقد أخذت هذه التقنيات وتطبيقاتها تنتشر في المجتمعات العربية بشكل عشوائي مع مختلف الأجهزة والمعدات التي تستوردها المنطقة بشراهة قل نظيرها. يضاف إلى ذلك ان انتشار هذه التقنيات كان أكثر كثافة في القطاع الاستهلاكي، إذ يراوح استخدامها بين الحد الأدنى شبه المعدوم في القطاعات الصناعية - حيث لا يزال استخدامها مرتهناً إلى درجة كبيرة لشركات المقاولات الكبرى متعددة الجنسيات التي تتولى نصب المشاريع الصناعية بعقود «المفتاح باليد» - وبين طغيان الاستيراد الشره للالكترونيات الاستهلاكية كالتلفزيون والفيديو، حتى تكاد السوق في بعض البلدان العربية تفوق في كثافتها أسواق الدول المصنعة.

ورغم ان انتشار تطبيقات الالكترونيات الدقيقة والحاسبات ما زال في حدود متدنية في معظم قطاعات الانتاج والخدمات، فقد بدأت تظهر لها سلبيات ونواقص عديدة بعضها مرتبط بطبيعة هذه التقنيات، ومعظمها ناتج عن أساليب استيرادها العشوائية، وبشكل خاص افتقاد التخطيط الواضح الأهداف، وجهل المؤسسات العربية لحقيقة هذه التقنيات وقدراتها وحدود امكاناتها، وعدم الاعداد لاستيعابها حيث يسود في بعض الأوساط اعتقاد خاطىء يجعل من هذه التقنيات، والحاسبات بشكل خاص، صندوقاً سحرياً قادراً على مواجهة كل الاشكالات وحل كل القضايا.

وعلى الرغم من أن هذا النمط من التوسع في الاستيراد العشوائي - والناتج بمعظمه عن ضغوطات الشركات الاجنبية المصدرة لهذه التقنيات - قد يؤدي إلى تقدم بطيء في الاستفادة من هذه التقنيات، إلا أن تجارب الدول الأخرى أثبتت أن حسن الاستثمار في هذه التقنيات وفعالية توظيفه، لا يتم بدون بلورة سياسية وطنية واضحة، لجهة إعداد كادر بشري قادر على استيعاب هذه التقنيات ومتطلباتها، وقادر على تطويعها لتلبية الحاجات المحلية الملحة، وكذلك لجهة التخطيط لضبط التغييرات الاجتماعية والاقتصادية بل والثقافية التي يفرزها، والعمل على توجيهها بما يناسب المجتمعات العربية وتقاليدها وقيمها السائدة.

الالكترونيات الدقيقة والصناعة في البلاد العربية

ما زال القطاع الصناعي في معظم البلدان العربية، الاقل استفادة من تطور تقنيات الالكترونيات الدقيقة، والميزات التي يوفرها للسلع المصنعة ولطرائق الانتاج أيضاً. وما زال ادخال هذه التقنيات مرتهناً إلى درجة كبيرة للشركات الأجنبية الكبرى صاحبة مشاريع «المفتاح باليد»، حيث قامت هذه الشركات بإدخال تطبيقات هذه التقنيات ومعداتها في قطاع السيطرة في بعض مشاريع التصنيع الحديثة الكبرى، كصناعات النفط، والبتروكيميائيات والاسمنت، والفوسفات... إلخ. إلا أن المؤسسات العربية المشرفة على هذه الصناعات، وباستثناءات قليلة، لم تعد نفسها مسبقاً للتعامل مع هذه التقنيات ومتطلباتها، ولم تسع لامتلاك القدرة على تشغيل اجهزتها وصيانتها بعد استيرادها. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى استمرار الاعتماد على «الخبرة الأجنبية المستوردة» بعقود صيانة باهظة الثمن، كما أدى أحياناً إلى توقف عن العمل في بعض الصناعات بانتظار «الخبرة المستوردة»، بما في ذلك من خسارة فادحة لأهمية الصناعات المعنية في الاقتصاد الوطني؛ بل ان بعض المؤسسات الصناعية العربية رأت من الأنسب، بعد الاستيراد الباهظ الثمن لهذه الأجهزة، التوقف عن استخدامها، لأنها شديدة التعقيد، والعودة إلى استعمال أجهزة السيطرة التقليدية الأبسط. وفاعلية استخدام الالكترونيات الدقيقة في مختلف الأجهزة والنظم يتوقف إلى درجة كبيرة، على مدى تصميم هذه النظم لتلائم ظروف العمل المباشرة، وتطويعها لتعالج القضايا الأكثر الحاحاً في الانتاج اليومي. لهذا يعتبر تصميم هذه الأجهزة والنظم وبرامجياتها أكثر كلفة مرات مضاعفة من ثمن المعدات والمكونات التي تدخل فيها. ويمكن القول بكل موضوعية ان القدرة العربية في تصميم النظم والاجهزة المناسبة للصناعة تكاد تكون معدومة، باستثناء ما يجري في بعض الجامعات ومراكز البحث العربية من أبحاث متنوعة، هي في معظمها بهدف اكاديمي تعليمي بحت.

وإذا تجاوزنا نظم السيطرة إلى التطبيقات الأخرى للالكترونيات الدقيقة والحاسبات في الصناعة لوجدنا ان ندرة نادرة من هذه التطبيقات وصلت إلينا. فقد أدخلت بعض المؤسسات الهندسية في عدد من البلدان العربية تطبيقات التصميم المعان بالحاسبات (Computer Aided Design (CAD))، كما أدخلت مؤسسات محددة جداً في العراق ومصر نظم الانتاج الصناعي المؤتمت (Computer Aided Manufacture (CAM)) (المعان بالحاسبات)؛ وليس هنالك أي مؤسسة عربية تستفيد من النظم الحديثة التي يتداخل فيها التصميم بالانتاج الصناعي المؤتمت (Flexible Manufacturing (CAD/CAM))، أو نظم التصنيع المرنة، وقلة نادرة جداً من المؤسسات العربية تستعمل العمال الآليين في التصنيع.

تقنيات المعلومات وقطاع الاتصالات

أخذت تطبيقات الالكترونيات الدقيقة في قطاع الاتصالات بالانتشار في البلاد العربية مع الفورة المعروفة في مداخيل النفط في نهاية السبعينات. فقد قامت بعض البلدان العربية النفطية بتحديث شبكات الهاتف والتلكس فيها، وتوسيع خدماتها لتشمل معظم المواطنين في كل المناطق. وقد قامت شركات عالمية كبرى بنصب شبكات جديدة وتوسيع الشبكات القائمة، مدخلة الهاتف الالكتروني في معظم تلك البلدان بخاصة السعودية وبلدان الخليج. وقد تم ربط شبكات الهاتف

الوطنية بأقمار الاتصالات الصناعية لتسهيل المخابرات الآلية بين البلدان العربية ومختلف دول العالم؛ وأنشئت الشركة العربية للاتصالات بالأقمار الصناعية (عربسات) التي اطلقت في أواسط الثمانينات قمرين صناعيين لتسهيل الاتصالات الهاتفية الآلية ولتوفير البث التلفزيوني الحي بين البلدان العربية، كما خصصت محطة للبث التلفزيوني العربي المشترك.

بهذا يمكن القول ان البلدان العربية الأغنى سعت لتلحق بركب التقدم العالمي في مجال الاتصالات وحققت نجاحاً في ذلك من خلال العقود التي أبرمتها مع الشركات متعددة الجنسيات. ولكن يبدو أنها لم تحقق نجاحاً مماثلاً في تشغيل هذه الشبكات وصيانتها، فما زالت الاتصالات الهاتفية في العديد من المدن العربية تعاني من اختناقات متكررة، سببها ضعف الصيانة وعدم فاعلية مؤسسات الإدارة والتشغيل، بسبب النقص الشديد في اليد العاملة المتخصصة، وعدم سعي البلدان المعنية لتنمية قدرات بشرية ذاتية تواكب متطلبات هذا «النقل الجارف» للتكنولوجيا الحديثة المستوردة في قطاع الاتصالات.

ومقارنة بما تم نصبه من شبكات للهاتف الالكتروني، يبدو أن استيعاب البلدان العربية للخدمات الأخرى ما زال محدوداً جداً. فعلى ما هو معروف، ليس في البلاد العربية شبكات خاصة لنقل المعلومات وربط الحاسبات (Data Transmission Networks)، وقلة نادرة هي المؤسسات التي أنشأت شبكات داخلية لربط الحاسبات التي تمتلكها، كما يقتصر تفرع المحطات الطرفية البعيدة عن المركز على شركات الطيران، والبنوك الكبرى، وشركات النفط وبعض مؤسسات الدولة الحساسة، كدوائر أمن المرافىء والمطارات وما شابه.

ولم يدخل البريد الالكتروني إلا بشكل محدود جداً داخل بعض المؤسسات الكبرى. وهنالك عدد من بلدان الخليج التي أنجزت دراسات وعطاءات لإقامة شبكات لتلفزيون المخطوطات (Teletex)، وفيديو المخطوطات (Videotex)، ولكن التنفيذ بقي محدوداً. أما على صعيد تطوير اتمتة مراكز التوثيق فقد بدأت البلدان العربية بذلك بشكل يتطور ببطء، وهنالك مشاريع لإقامة قواعد للمعطيات (Data Bases) المؤتمتة في مختلف المواضيع، مثل المعلومات العلمية والتكنولوجية، الاحصاءات الصناعية، الاحصاءات الاقتصادية، مصارف المعطيات لصناعة النفط، التوثيق العدلي والقضائي (كما في تونس)... إلخ. وقد جرى ربط بعض مراكز التوثيق العربية بمصارف المعلومات العالمية بواسطة شبكات الهاتف العالمية.

ويمكن القول بموضوعية إن هذه التطبيقات ما زالت تحبو، وما زالت تعاني من عقبات كثيرة أهمها النقص الشديد في الخبرة البشرية، وصعوبات استخدام اللغة العربية في الحاسبات، وأهم من ذلك ربما قلة المستفيدين من مثل هذه الخدمات، وبالتالي عدم إلحاح الحاجة لتطويرها لتجاري مستجداتها في العالم. ومن الواضح أن الحاجة إلى مثل هذه الخدمات المتطورة ليس ملحاً في المنطقة، كما أن اقامة هذه الخدمات يتطلب إمكانات ضخمة مادياً وبشرياً، ولهذا فلا بد من دراسة موضوعية تحدد أولويات هذه الخدمات وضرورتها وفائدتها للمنطقة ليتم التركيز على الأهم فيها، بخاصة تلك التي تساهم في تحقيق استقلالية القرار العربي الاقتصادي والسياسي، وتلك التي تساهم في تطوير اكتفاء ذاتي عربي اقتصادي وتكنولوجي.

أما على صعيد اتمتة المكاتب فيمكن القول إن الاجهزة المكتبية الالكترونية المنفصلة أخذت تنتشر على نطاق واسع في معظم المؤسسات العربية: معالجات النصوص (وإن اقتصرت في غالب الأحيان على اللغة الأجنبية) ، أجهزة الاستنساخ الالكتروني المختلفة ، بما في ذلك الاستنساخ

عن بعد (Faccimile)، والاتصالات الداخلية، والحاسبات الصغيرة والشخصية وتطبيقاتها المكتبية... إلخ، إلا أن أي مؤسسة عربية لم تقم بعد باعتماد الاتمتة الكاملة لمعاملاتها المكتبية، أي بربط مختلف الأجهزة والخدمات آلياً بشكل متكامل وبتوجيه حاسبة مركزية. فذلك على ما يبدو أقل أهمية بخاصة وأنه ما زال في طور التجريب في معظم الدول المصنعة.

وقد يبدو من سياق العرض أن هنالك رغبة برؤية هذه التطبيقات المستجدة تنتشر على نطاق واسع وتستخدم حيثما اتفق. وبالتأكيد ليس هذا هو القصد من العرض السابق، وانما كان المقصود استعراض الواقع الحالي كما هو للتأكيد على أهمية التخطيط الواعي لاستيراد التكنولوجيا واستيعابها. إن اعتماد التكنولوجيا الأحدث ليس بالضرورة الملحة، بخاصة لما تتطلبه من امكانات مادية وبشرية عالية، ولا بد من أن يتم استيراد هذه التكنولوجيا بناءً على دراسة موضوعية للاحتياجات الملحة في المجتمعات العربية بهدف تلبية هذه الاحتياجات ورفع انتاجية العمل، وليس لمجرد تقليد ما يجري في الدول المصنعة أو تحت ضغط الشركات العالمية المصدرة.

الحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها

بدأت الحاسبات الالكترونية تنتشر بشكل بطيء في البلاد العربية منذ مطلع الستينات، وكانت في ذلك الوقت محصورة في بعض الجامعات والمؤسسات الكبرى وبعض مراكز الاحصاء العامة. ومع انتشار الحاسبات في مختلف الميادين في الدول المصنعة، وتوافر فوائض النفط في أواخر الستينات، بدأت الحاسبات تجد طريقها بشكل متسارع وعشوائي إلى الكثير من المؤسسات العربية، وخصوصاً في دول النفط. وقد استهوت الحاسبات المسؤولين في مختلف المؤسسات وعلى مختلف المستويات، تأثراً بما يجري في الدول المصنعة من جهة، وبتأثير حملات الترويج الضخمة التي قامت بها الشركات المصدرة من جهة أخرى. وقد بلغ استيراد الحاسبات وأجهزتها وبرامجياتها ذروته في مطلع الثمانينات، حيث فاقت طاقة الحاسبات المستوردة أضعافاً مضاعفة الحاجة الفعلية إليها، كما فاقت كثيراً قدرة المؤسسات العربية على استيعابها. وفي أواسط الثمانينات انتشر استيراد الحاسبات الصغيرة والحاسبات الشخصية، ولم يحد من هذا الانتشار سوى عدم توافر البرامجيات المعربة، لأن الانتشار الجماهيري للحاسبات الصغيرة والشخصية في البلاد العربية، قد لا يتطلب معرفة واسعة بعلوم الحاسبات، ولكنه يتطلب توافر برامجيات معربة تناسب الاحتياجات المحلية، ويسهل استخدامها من قبل الجمهور الواسع الذي قد يعجز عن استخدام البرامجيات بلغة أجنبية.

إن دراسة انتشار الحاسبات في المنطقة العربية وقضاياها يتطلب بحثاً مطولاً مستقلاً، ولهذا نكتفي هنا باستعراض موجز لبعض القضايا الأهم في هذا المجال:

١ ـ كان انتشار الحاسبات في البداية محصوراً في المؤسسات الكبرى، والتي لها امتدادات أجنبية بشكل خاص كما في صناعة النفط، وكذلك في الجامعات ومراكز الحاسبات القليلة. ثم بدأت الحاسبات تأخذ طريقها تدريجاً إلى العديد من المؤسسات والدوائر، وان بقيت استخداماتها محصورة في مهام «تقليدية» محددة: الاحصاء على أنواعه، الشؤون المالية والمحاسبة، شؤون الموظفين... إلخ. وفي الثمانينات بدأت الحاسبات تستخدم في تطبيقات خاصة محدودة كأمن الموانىء والمطارات، والجمارك، والتوثيق العدلي والقضائي... إلخ. إلا أن الاستخدامات المستجدة

عالية الاختصاص ما زالت نادرة في البلاد العربية، كمراكز التوثيق الآلي وقواعد المعطيات ومصارف المعلومات.

٢ ـ بدأ تدريس علوم الحاسبات في السبعينات في بعض الجامعات العربية، ضمن كليات الهندسة الكهربائية. وفي الثمانينات بدأت تظهر أقسام علوم الحاسبات وكلياتها المستقلة في بعض الجامعات العربية. بشكل محدود كما في العراق والسعودية والجزائر. وفي أواسط الثمانينات بدأت بعض البلدان العربية التخطيط لإدخال تعليم لغة البرمجة في المدارس الثانوية، ولكن على نطاق ما زال محدوداً. ولم يبدأ بعد استعمال الحاسبات كأداة تدريس مساعدة لمختلف المواد، حسب ما هو معلوم. ويعاني تدريس علوم الحاسبات، ولغات البرمجة، على مختلف المستويات، من عدم توافر المواد والبرامج التعليمية والمناسبة ونقص في الخبرة المتخصصة، وما زالت هذه العلوم في المنطقة غير قادرة على اللحاق بمستجدات هذا العلم في الدول المصنعة، بسبب التطور المتسارع في مختلف المجالات المتعلقة به وعدم استطاعة المؤسسات التعليمية توفير الخبرة العملية التي هي الأساس في صناعة البرامجيات.

٣ ـ ان انتشار الحاسبات بالشكل العشوائي في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات أدى إلى بروز نواقص عديدة أضعف كثيراً من فاعلية استخدامها، من ذلك:

ـ الزيادة الكبيرة في قدرة الحاسبات بالنسبة إلى الحاجة الفعلية، لأن معظم الحاسبات تم شراؤها بقرار إداري ـ سياسي، وليس بناءً لتقدير سليم للحاجة إلى الحاسبة وللقدرة المطلوبة لاستخدامها، وقلما تستخدم الحاسبة أكثر من ٢٠ بالمائة من طاقتها.

ـ تعددت أنواع الحاسبات، ومواصفاتها واحجامها، كما تعددت البلاد المصدرة لها. وتعددت مصادر البرامجيات كذلك. وقد تبين استحالة الموافقة (Compatibility) بين الحاسبات المتوافرة وبالتالي استحالة تبادل برامجياتها وخبراتها، كما تبين أنه يصعب إلى درجة كبيرة ربطها بشبكات موحدة، لتنظيم الاستفادة منها بين مختلف المؤسسات، كما هو جار في الدول المصنعة. يضاف إلى ذلك أن هذا التعدد في أنواع الحاسبات زاد في صعوبة توفير الخبرة البشرية لتشغيلها وصيانتها. فكل نوع يتطلب خبرة معينة قد لا تفيد فيها الخبرة المكتسبة في الأنواع الأخرى.

ـ قلما وفرت الشركات المصدرة التدريب الكافي للعاملين في تشغيل الحاسبات، وللمبرمجين ومهندسي النظم، وكانت تكتفي بالتدريبات الأولية البدائية التي لا تزيد عن أسبوعين أو ثلاثة. وتدعي الشركات ان ذلك ناتج عن رفض المستخدم العربي دفع تكاليف التدريب، واصراره في الحصول على التدريب المجاني. وفي الحقيقة ان هذا النقص في التدريب ناتج عن جهل المستثمر العربي لمتطلبات تشغيل الحاسبة وادارتها واعتماده على توصيات الشركات المصدرة في هذا المجال.

ـ ما زال هنالك جهل في معظم الأوساط، لأهمية البرامجيات وكلفتها الحقيقية. وما زال معظم المسؤولين يتصورون أن كلفة الحاسبة تنتهي عند شرائها. ولكن الواقع ان كلفة البرامجيات، وتشغيلها وتعديلها لتناسب المهمة المطلوبة أصبحت تفوق أضعافاً مضاعفة قيمة الحاسبة وتجهيزاتها. ولهذا ليس نادراً أن نجد مؤسسات عربية اكتفت باستخدامات بسيطة للحاسبة حتى لا تتحمل أعباء البرامجيات وكلفتها.

ـ إن انتشار الحاسبات بالشكل العشوائي الذي تمّ في مطلع الثمانينات، لم يواكبه اعداد

كافٍ للخبرات البشرية الضرورية على مختلف المستويات، بخاصة لجهة تصميم البرامجيات المتخصصة وانجازها. وما زالت البلدان العربية ـ في معظمها ـ تعاني من نقص كبير في الخبرة المتخصصة الجيدة في علوم الحاسبات، وما زالت تلجأ إلى الخبرة المستوردة الباهظة التكاليف.

٤ ـ من أهم العقبات التي تواجه انتشار الحاسبات وتطبيقاتها المتنوعة، إشكالات استخدام اللغة العربية ومعالجتها في الحاسبات ـ باختصار تعريب الحاسبات ـ ولتعريب الحاسبات أبعاد ومراحل متعددة، تبدأ بالاتفاق على تشفير الحرف العربي لتسهيل استخدام اللغة العربية في المداخل والمخارج، وتصل إلى مستوى الابحاث الجادة لتطوير الالسنيات الحسابية العربية، لاستخدامها في التحليل اللغوي العربي كأداة أساسية لمعظم تطبيقات تقنيات المعلومات. وموضوع التعريب يستلزم ابحاثاً خاصة مطولة، ولهذا نكتفي هنا بالإشارة الموجزة لأهم نواحيه:

ـ لقد أنجزت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس عدداً من الشيفرات العربية الموحدة وتم اعتماد بعضها، ولكن ما زال هنالك مجهودات إضافية لا بد منها في هذا المجال.

ـ تتوافر الآن في الأسواق محطات طرفية (Computer Terminals)، وحاسبات صغيرة وشخصية تستطيع استخدام اللغة العربية في المداخل والمخارج. إلا أن لكل نموذج «معرب» اشكالاته، والنموذج المثالي الخالي من النواقص ما زال مفقوداً.

ـ تتوافر في الأسواق طابعات للحاسبات تطبع اللغة العربية، ولكنها تعاني إما من تشويه في الحروف التي تطبعها، أو من بطء في سرعة الطباعة بالمقارنة مع طابعات اللغة الانكليزية.

ـ ما زال استخدام اللغة العربية محصوراً إلى درجة كبيرة في مداخل الحاسبات ومخارجها، معتمداً على برامجيات متخصصة، وهذا النهج يزيد من كلفة الحاسبات ويعتمد على قسم من ذاكرتها مما يحد من الذاكرة العاملة فيها؛ وبالتالي ما زال هنالك حاجة لتصميم حاسبات تستوعب خصائص اللغة العربية في معالجاتها الداخلية.

ـ هنالك مجهودات متفرقة لتطوير «تعريب الحاسبات» يتركز معظمها في الجامعات ومراكز البحث وتشمل أنشطة متنوعة، وبعضها يتعلق بالالسنيات الحسابية الضرورية في معظم تطبيقات تقنيات المعلومات كما ذكرنا. لكن هذه الجهود ما زالت مبعثرة وتحتاج إلى تنسيق جدي، كما تحتاج لدعم مستمر ودؤوب وإلى تشكل فرق عمل تشمل مختلف الباحثين المتخصصين من علماء حاسبات، وعلماء لغة والسنيات، ومبرمجين ليتعاونوا جميعاً في مجهودات التعريب من أجل ايصالها إلى ثمار ملموسة في المستقبل المنظور.

٥ ـ ومع انتشار الحاسبات الشخصية في البلدان العربية وتوقع انتشارها في المنازل والمدارس كباقي السلع الالكترونية الاستهلاكية، ظهرت في عدد من البلدان العربية مشاريع لتصنيع الحاسبات الشخصية، بالتعاون مع شركات أجنبية مختلفة، كما في العراق والجزائر والسعودية وغيرها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن تصنيع الحاسبات الشخصية لم يعط الدراسة اللازمة، والعناية المطلوبة على الصعيد العربي. فتصنيع الحاسبات الشخصية هو الجزء الأيسر والأقل كلفة في مثل هذا المشروع، أما القسم الأهم فهو اعداد البرامجيات التي يمكن تشغيلها على الحاسبة، وهو موضوع ما زال مهملاً إلى درجة كبيرة.

إن الحاسبات على أنواعها آلات صماء غبية لا تستطيع اداء مهامها دون برامجيات لتلقينها. وتصميم البرامجيات وانجازها يحتاج إلى خبرات بشرية متخصصة، وإلى وقت طويل

وجهد وكلفة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار لغة البرمجة، وخصائص الحاسبة نفسها، ومضمون البرنامج والهدف منه، كما يأخذ وقتاً طويلاً للتأكد من خلوه من الأخطاء والأعطال ويضاف إلى ذلك مجهودات انتاجه باللغة العربية. لهذا تسعى معظم الدول المصنعة لاعتماد معايير موحدة للبرامجيات أيضاً، حتى تتم موافقتها ويصبح من الممكن تبادلها بين مختلف الحاسبات.

إن الجانب الأهم في مشاريع تصنيع الحاسبات الشخصية في البلاد العربية هو توحيد المواصفات والمقاييس حتى يصبح بالامكان تبادل البرامجيات فيما بينها لتنمية مكتبة عربية مناسبة للبرامجيات التربوية؛ ولا بد من بذل مجهودات كبيرة لتوفير البرامجيات لهذه الحاسبات، حتى لا تبقى مجرد ألعاب تلفزيونية تعتمد على البرامجيات الجاهزة المستوردة، دون رابط حقيقي مع هدف تصنيعها في البلاد العربية.

٦ ـ إن صناعة البرامجيات التربوية العربية يمكن أن توفر سوقاً تجارية رابحة لمنتجي البرامجيات المعربة، كما تمثل نموذجاً لتعاون عربي مفيد لكل الأطراف المشاركة فيه، هذا إذا كان هنالك رغبة جادة في انجاح ادخال الحاسبات في المدارس، وإذا كان هنالك تعاون عربي جدي يبدأ بفرض المعايير الموحدة والتوافق في مواصفات الحاسبات المستخدمة ويشمل التعاون في تصنيع الحاسبات والبرامجيات.

إن التعاون العربي الوثيق ضروري من الناحية العملية، إذا كان هنالك رغبة في إنجاز برامجيات تربوية معربة تغطي مختلف الاحتياجات في فترة زمنية مقبولة، لأن انتاج البرامجيات التربوية المعربة يحتاج إلى خبرة عالية في اختصاصات متعددة: التربية، اللغة العربية، البرمجة، علوم الحاسبات... إلخ، وذلك إلى جانب الخبرة في المواد التعليمية التي يراد استخدام الحاسب كأداة مساندة في تعليمها. ومن المفيد الإشارة إلى أن توحيد المواصفات في هذه البرامجيات يسهل استخدامها في مختلف البلاد العربية لتشابه البرامج التربوية في هذه البلاد، ولأن وحدة اللغة الفصحى يجعل من الممكن استخدامها في كل البرامجيات في التعليم. ان التعاون العربي يسرع في توفير مكتبة غنية للبرامجيات التربوية كما يساهم في تجنب الهدر بالتكرار، فليس من بلد عربي قادر على توفير الامكانات الضرورية والخبرات البشرية المتخصصة والنادرة لإنجاز هذه البرامجيات بالسرعة المطلوبة.

ثالثاً: صناعة الالكترونيات في البلاد العربية

إن من أهم أهداف التنمية القومية المركبة في مشاريع التصنيع تحقيق كسب ذاتي في نقل التكنولوجيا يتمثل في تنمية قدرات صناعية ـ تقنية عربية تبنى عليها خطوات تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، على طريق التخلص من التبعية التكنولوجية. وهذا المبدأ ينطبق على تصنيع الالكترونيات الدقيقة، ربما أكثر مما ينطبق على غيرها من التكنولوجيات الأساسية، لما لها من تأثير في مختلف القطاعات الانتاجية والاقتصادية الاخرى. وتمثل صناعة الالكترونيات على أنواعها الإطار العام لتصنيع الالكترونيات الدقيقة، ولهذا لا بد أن تشملها في هذا الاستعراض السريع.

تعاني صناعة الالكترونيات، كغيرها من الصناعات في البلاد العربية، من ضعف شديد في هيكليتها، وبطء في تطورها ونموها، ومن تبعيتها المستمرة للشركات المصدرة في جميع أنشطتها: تصميم النواتج وطرائق الانتاج؛ انتقاء المعدات ونصبها وتشغيلها، وصيانتها بعد ذلك أيضاً؛

توفير المكونات والأجزاء على أنواعها؛ ضمان السيطرة النوعية... إلخ، وفي معظم الأحوال تكون هذه الصناعات مرتهنة بعقود للشركات الموردة تحدد أسواقها وأسعارها ومصادر مكوناتها، وربما تشترط التزامها بعدد من «الخبراء الأجانب ذوي الخبرة» لتشغيلها وصيانتها ولو لفترة محدودة من الزمن... إلخ. ومعظم هذه الصناعات تكون أسيرة لأسواقها القطرية ومحتكرة لها مما يحد كثيراً من امكانات تطورها ونموها. فتطور الصناعات يرتبط باتساع اسواقها ـ لتستفيد من اقتصادات الحجم الكبير ـ وبالتحدي الذي تطرحه منافسة المنتوجات المماثلة من حيث النوعية والسعر والتطور في الامتيازات. واقتصار هذه الصناعات على الأسواق القطرية (بسبب غلاء اسعارها أو بسبب ظروف سياسية معينة) يزيد من ارتفاع اسعار نواتجها ويحد من امكانات تطورها؛ كما أن احتكارها للاسواق القطرية يحول سلبياتها ونواقصها إلى المستهلك المحلي، بما في ذلك غلاء الأسعار وتردي النوعية.

وتتدرج صناعة الالكترونيات، كغيرها من الصناعات، في تعقيداتها التقنية إلى أربعة مستويات متزايدة التعقيد:

أ ـ تجميع النواتج للاستهلاك.
ب ـ تصميم السلع المنتجة، أي مرحلة البحث والتطوير الصناعي للسلع.
جـ ـ تصميم طرائق ومعدات الانتاج، وتصميم المكونات.
د ـ تصنيع طرائق ومعدات الانتاج، وتصنيع المكونات.

وكباقي الصناعات تكاد صناعة الالكترونيات في البلاد العربية تقتصر على المستوى الأول، أي تجميع النواتج للاستهلاك، لأن طرائق ومعدات التجميع تكون ثابتة أو تتطور ببطء، ولا تتطلب خبرات وطاقات محلية كبيرة. وعند هذا المستوى يكون الكسب الذاتي في نقل التكنولوجيا شبه معدوم، بخاصة إذا لم يرافق عملية التجميع بعض الجهد في تطوير تصميم السلع المنتجة وفي تصنيع بعض المكونات والأجزاء البسيطة. ومن الملاحظ ان صناعة الالكترونيات في البلاد العربية تراوح في استيراد المكونات والأجزاء، من الاستيراد الكامل لكل شيء، حتى المسامير والبراغي وقطع البلاستيك، إلى تصنيع ما يزيد عن خمسين في المائة من المكونات غير المعقدة في حالات قليلة. وليس في المنطقة سوى وحدتين لتصنيع بعض المكونات الالكترونية الأساسية، واحدة في الجزائر والأخرى في العراق.

تصنيع المكونات الالكترونية الدقيقة ـ الدارات المتكاملة (Integrated Circuits):

تتميز صناعة المكونات الدقيقة بالتسارع الهائل في تطورها، وتغير مواصفاتها وتقنياتها حتى تكاد دورتها لا تزيد عن عامين أو ثلاثة، في وقت ما زالت دورة الصناعات التقليدية تزيد عن ثلاثين عاماً. وتتميز هذه الصناعة أيضاً بضخامة متطلباتها من الاستثمارات المالية ـ لا يقل عن مائة مليون دولار كمدخل ناجح ـ والامكانات البشرية المتخصصة. يضاف إلى ذلك ضخامة ما يصرف على البحث والتطوير فيها[٢]، وعنف المنافسة العالمية وشراستها، لأن أسواقها اتسعت فشملت العالم كله وجعلته سوقاً واحدة متداخلة إلى درجة كبيرة.

---

(٢) تصرف الولايات المتحدة واليابان ١٥ ـ ٢٠ بالمائة من المبيعات على البحث والتطوير.

إن هذه المواصفات الصعبة لتقنيات الالكترونيات الدقيقة وصناعتها، تطرح على الدول النامية، ومنها البلدان العربية، سؤالاً تصعب الإجابة البسيطة عنه: هل تدخل الدول النامية ـ بإمكاناتها المحدودة ـ في سباق تقنيات الالكترونيات الدقيقة بكل متطلباتها الضخمة، مادياً وبشرياً، ولو كان ذلك على حساب غيرها من القطاعات المهمة في التنمية القومية، مع احتمال فشلها اقتصادياً وتقنياً أمام الصراع التنافسي المرير في العالم، أم تختار التخلي عن هذا السباق الخطر، فتبقى تابعة للدول المصنعة، مع ما يحمله ذلك من احتمالات فشل التنمية القومية، لما لهذه التقنيات من تأثير مباشر ومتزايد على مختلف قطاعات الانتاج، بل ومختلف أوجه الحياة المستقبلية؟

لقد نظمت ندوات عديدة وأعدت عشرات الدراسات للإجابة عن هذا السؤال المحير، ليس بالنسبة إلى تقنيات الالكترونيات الدقيقة فحسب، بل لغيرها أيضاً من الصناعات الأساسية المكلفة والضرورية في عملية التنمية. وقد كان واضحاً في معظم هذه الندوات والدراسات، ان اعتماد معايير الربح التجاري وحدها سيؤدي حتماً إلى القول بضرورة تجنب مخاطر الغوص في سباق هذه التقنيات المعقدة وصناعاتها، لأنها تشكل عبئاً ثقيلاً، وتتطلب امكانات مادية وبشرية ضخمة، توظف فيها دون توقع مردود مباشر، ويكون ذلك على حساب قطاعات أخرى تكون أقل تعقيداً وأكثر انتاجية ومردوداً في التنمية القومية على المدى المنظور. لكن هذه الدراسات والندوات أكدت باستمرار ان النظرة لهذه التكنولوجيا الأحدث، ولغيرها من الصناعات الأساسية، لا بد أن تكون من منطلق استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار أهمية هذه الصناعات ودورها المتصاعد في قطاعات الانتاج الأخرى، وشمولها لمختلف أوجه الحياة المستقبلية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أكدت ان اهمال هذه التقنيات يعني استمرار التبعية للدول المصنعة، والرضوخ لتسارع اتساع الفجوة التقنية ـ الحضارية بين المجتمعات، مما قد يجعل اللحاق بركب التقدم الحضاري المتسارع الخطى أمراً يزداد صعوبة كل يوم، وقد يصبح صعب المنال.

إن الخيار المتزن والسليم أمام البلدان العربية والدول النامية عموماً. هو توزيع امكاناتها المحدودة بشكل متوازن على مختلف متطلبات التنمية القومية المركبة، والسعي من خلال ذلك لاكتساب الحد الأدنى من القدرة التكنولوجية في مجال الالكترونيات الدقيقة ـ وغيرها من التكنولوجيات الأساسية الأهم ـ بتوظيف متطلبات الحد الأدنى لتحقيق هذه القدرة، دون مغالاة تؤدي إلى الهدر، ودون اهمال يؤدي إلى التخلف والخسارة. ان هذا القرار المتزن يجب أن يعتمد الانتقاء بين مختلف أوجه التكنولوجيا الحديثة ومستجداتها، واختيار الابعاد الأنسب لظروف البلد وامكاناته؛ كما أن مثل هذا القرار يجب ان يعتمد بقوة على امكانات التعاون والتنسيق بين البلدان العربية ذات المصلحة المشتركة والعلاقات الاجتماعية والقومية المتشابكة.

إن الهدف الاستراتيجي المستقبلي للامة العربية لا بد أن يكون امتلاك قاعدة تكنولوجية صلبة في ميدان الالكترونيات الدقيقة، كواحدة من التكنولوجيات الأساسية المؤثرة، حتى يتم استيعاب الحد الأدنى من هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها، وتطويعها لخدمة التنمية العربية المركبة، وتأمين مستلزماتها، وهذا الهدف القومي الاستراتيجي لا بد أن يبنى على تعاون عربي وثيق، أسوة بتجارب المناطق الأخرى في العالم، ليس استجابة للتطلعات القومية فحسب، وإنما تحتمه أيضاً ضرورات انجاح هذه التقنيات وتصنيعها في المنطقة العربية، لما تتطلبه من امكانات مادية وبشرية ضخمة لا يمكن أن تتوافر في كل بلد عربي على حدة. ان الحد الأدنى المطلوب كمرحلة

أولى في استراتيجية عربية واضحة هو تحقيق مقدرة تقنية في تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة بتشكيل فريق عربي متنوع الاختصاصات قادر على خلق موقف عربي تفاوضي قومي، قادر على حسن الانتقاء بين التقنيات المتوافرة في السوق العالمية، ثم الإشراف على نقلها فنصبها فتشغيلها، وبعد ذلك إدارتها وصيانتها، وفي مرحلة ثالثة توطينها وتطويعها لسد الاحتياجات الملحة للمجتمعات العربية، ثم تعميم فوائدها لمختلف المناطق ومختلف فئات المجتمع. إن هذه القدرة العربية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات العربية التي قد لا تلقى لها حلولاً سهلة جاهزة في الدول المصنعة، لأنها قد لا تدخل في اهتماماتها المباشرة ولأنها لا تمثل ربحاً تجارياً أو سلعة منافسة لسوقها المحلية.

إن الاستراتيجية العربية الطويلة الأجل لبناء قاعدة تكنولوجية صلبة في الالكترونيات الدقيقة يجب أن تقام على انتقاء زمني واضح للأولويات وسلم عملي للتنفيذ المتدرج:

أ ـ امتلاك قدرة عربية ذاتية لتفهم اسرار تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة وحسن الانتقاء بين المعروض منها في السوق الدولية.

ب ـ تطوير قنوات عملية وأليات مباشرة لامتلاك المعرفة الكاملة والخبرة المتمكنة من التكنولوجيا المستوردة، ليصبح في الامكان ادارتها وصيانتها ثم تطويعها، لتلبي بشكل أفضل الاحتياجات المحلية.

ج ـ وضع برامج جادة في التدريب لتنمية قدرات عربية ذات خبرة متراكمة في مجال تصميم نواتج الالكترونيات الدقيقة، وفي البحث والتطوير الصناعي لترجمة التصاميم النظرية إلى نماذج عملية وسلع تباع في الأسواق.

د ـ إقامة البنى التحتية الصناعية والخدمات المساندة الضرورية بشكل تدرجي، ضمن الامكانات المتوافرة، وبتكاتف وتنسيق على امتداد البلاد العربية.

هـ ـ تنمية القدرات العربية بشكل متدرج لتصبح قادرة على العطاء والابداع في هذه التقنيات، وفي مرحلة أولى لتكون ممتلكة للاكتفاء الذاتي والثقة بالنفس، مما يسهل عليها السير على طريق التخلص من التبعية التكنولوجية، وحتى تصبح قادرة على تجاوز العقبات والمعوقات التي قد تفرضها القوى المحتكرة للأسواق العالمية، بخاصة لجهة استخدام هذه التقنيات وتطبيقاتها في المجالات الاستراتيجية وفي تلبية بعض الاحتياجات الملحة للمجتمعات العربية.

حول وحدتي تصنيع الدارات المتكاملة في الجزائر والعراق

انطلاقاً من الشعور بأهمية الالكترونيات الدقيقة، تم إقامة وحدة لتصنيع الدارات المتكاملة في الجزائر في أواخر السبعينات، وأخرى في العراق في مطلع الثمانينات. وتقويم هاتين الوحدتين تقنياً واقتصادياً ليس ممكناً في هذه الدراسة، ولكن لا بد من ملاحظات موضوعية حول ما انجزته هاتان الوحدتان من خطوات عملية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المذكورة في الفقرة السابقة. وسيكون الحديث فيما يلي عن «وحدة الانتاج» تسهيلاً لمتابعة السياق، والمقصود أي واحدة منهما على حد سواء لتشابه الوحدتين في معظم الملاحظات المذكورة. لقد تم استيراد الوحدة ونصب معداتها وتشغيلها بموجب عقد «المفتاح باليد» شمل كل الاحتياجات. بما في ذلك تصميم النواتج المصنعة وضمان نوعيتها. إلا أن الوحدة أصبحت مستقلة خلال سنوات قليلة بعد تشغيلها، وهي

الآن تحت إشراف وإدارة قدرات وطنية تسلمت مهامها بالكامل. وإذا تم تقويم الوحدة من الناحية التقنية ـ الاقتصادية البحتة، فسيكون الحكم قاسياً ضدها، لأنها تطلبت استثمارات ضخمة، وما زالت بعد حوالى خمس سنوات من تشغيلها، تعاني من تخلف النواتج المصنعة وغلاء أسعارها، وتعاني من خسارة كبيرة مستمرة تتطلب استمرار الدعم من ميزانية الدولة العامة، وباختصار:

ـ تعتبر التقنيات المعتمدة وطرائق الانتاج في الوحدة متخلفة ما بين خمس وعشر سنوات عن التقنيات المستجدة في العالم.

ـ ما زالت الوحدة تصنع السلع نفسها التي استوردت تصاميمها عند نصب المعدات، باستثناءات نادرة جداً ومحدودة.

ـ ينحصر بيع الوحدة لإنتاجها بالشركة الوطنية لصناعة الالكترونيات. ومع ذلك فلا الوحدة قادرة على تلبية احتياجات الشركة من مختلف المكونات الالكترونية. ولا صناعة الالكترونيات قادرة على استيعاب كل انتاج الوحدة من المكونات. وبالتالي فما زالت الوحدة تعمل بأقل من خمس طاقتها الانتاجية، ولكنها لا تلبي سوى عشر احتياجات السوق المحلية من المكونات الالكترونية الدقيقة.

ـ تفتقر الوحدة إلى مركز للابحاث والتطوير الصناعي، وتفتقد القدرة على التصميم والتجديد، سواء بالنسبة لإنتاج سلع جديدة أم لتحسين طرائق الانتاج.

ـ إن تطوير الوحدة لتواجه السلبيات المذكورة أعلاه، ولتجاري المستجدات التقنية، يتطلب توظيف امكانات مادية وبشرية جديدة قد تفوق ما استثمر فيها إلى الآن. بل إن استمرار الوحدة في الإنتاج يتطلب دعماً مستمراً من الدولة على حساب مشاريع التنمية الأخرى الملحة.

ولهذا فمن المشروع، بل من الضروري طرح تساؤلات عديدة حول الوحدة وبين المسؤولين عنها؛ من ذلك:

ـ هل كان قرار انشاء هذه الوحدة بمتطلباتها الضخمة، واحتياجاتها المستمرة، قراراً حكيماً؟ وهل الاستمرار في تحمل الخسارة له ما يبرره؟

ـ هل هناك ما يبرر توظيف المزيد من الاستثمارات لتطوير الوحدة وتلافي السلبيات؟

ـ هل من الأفضل التخلي عن الوحدة نهائياً وتحويل الامكانات المادية والبشرية «المهدورة» فيها إلى قطاعات أخرى قد تكون أكثر فاعلية وذات أولوية أعلى في خطط التنمية القومية المركبة؟

إن الاجابة الموضوعية عن هذه التساؤلات المحرجة تتطلب العودة إلى الرؤية الاستراتيجية التي كانت وراء قرار إقامة هذه الوحدة المكلفة في كل من الجزائر والعراق. فإقامة الوحدة كان ينطلق من شعور بأهمية الالكترونيات الدقيقة الاستراتيجية والمستقبلية، وبضرورة تنمية قدرات عربية ذاتية في هذه التكنولوجيا الحساسة. ولم يكن متوقعاً أن تصبح هذه الوحدة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، كما لم يكن متوقعاً أن تصبح مشروعاً اقتصادياً ناجحاً قادراً على الوقوف في وجه المنافسة العالمية الشرسة، وقادراً على اللحاق بالتطور المتسارع لمستجدات هذه التكنولوجيا في العالم. ولهذا لا بد من اعادة تقويم هذه الوحدة من منطلق الرؤية الاستراتيجية الواضحة لتحديد ما حققته على درب بناء قدرة عربية تقنية في هذه التكنولوجيا المهمة. من هذا المنطلق يمكن القول بموضوعية ان الوحدة، في العراق وفي الجزائر، قد حققت نجاحاً واضحاً،

ومثلت كسباً تكنولوجياً ملموساً يمكن ايجازه بما يلي:

أ ـ تنمية قدرات وطنية تقنية جادة، تطورت بالممارسة العملية ومن خلال معايشة لعمليات الانتاج المعقدة لهذه التكنولوجيا؛ إن الوحدة، في كل من العراق والجزائر، تعمل الآن بكادر وطني بالكامل دون أي سند تقني خارجي. ورغم أن نوعية الانتاج ما زالت محدودة ومحصورة بالنواتج التي تم استيراد تصاميمها، فإن الخبرة التي اكتسبها العاملون في الوحدة تمثل كسباً تكنولوجياً خالصاً يؤهلهم للتعامل بثقة مع مختلف أوجه هذه التكنولوجيا، كما ان بإمكانهم، بتدريب بسيط، أن يتعاملوا مع كل مستجداتها وتطوراتها.

إن تنمية قدرات تقنية وطنية بالممارسة قد تبدو عالية الكلفة، ولكنها الأرخص في المدى البعيد، والأضمن والأكثر فاعلية على طريق التخلص من التبعية التقنية واستمرار الاعتماد على الخبرة المستوردة.

ب ـ إقامة مزيد من البنى التحتية والخدمات المساندة: لقد تطلب تشغيل الوحدة إقامة بعض البنى التحتية والخدمات المساندة التي لم تكن متوافرة في البلد، والتي كان استيرادها باهظ الكلفة تلبية لاحتياجات في مجالات أخرى. واقامة هذه الخدمات وفر للبلد استيرادها من الخارج، كما أكسب العاملين في الوحدة خبرات تقنية إضافية، بعضها قد يكون شديد التعقيد مثل انتاج الماء عالي النقاء،وانتاج وتعبئة أنواع مختلفة من الغازات بدرجة نقاوة عالية، وإزالة ملوثات الجو على أنواعها لتوفير مناخ شديد الصفاء... إلخ.

ج ـ إقامة بعض الصناعات المرتبطة: ولأن الوحدة لا تستخدم كامل طاقتها الانتاجية، فقد جرى البحث عن مجالات جديدة ومنافذ متنوعة توظف فيها الخبرات والمعدات المتوافرة. ومن أجل ذلك تم إقامة علاقات جديدة بين وحدة الانتاج ومراكز البحث العلمي في البلد، وهي علاقات تعتبر ثمينة في حد ذاتها. وفي هذا المضمار أيضاً يجري الآن تعديل بعض المعدات لإنتاج الخلايا الشمسية لتوليد الطاقة، حيث ان تقنيات انتاجها والخبرة التي تتطلبها مقاربة للمتوافر في الوحدة. كما أن الخدمات المساندة هي نفسها إلى درجة كبيرة.

د ـ إن الخسارة «المادية» المستمرة، والدعم الدائم المطلوب من ميزانية الدولة، جعلا من تقنيات الالكترونيات الدقيقة هاجساً ملحاً في أذهان واضعي خطط التنمية القومية وأصحاب القرار السياسي والاقتصادي يضغط باتجاه بلورة سياسة وطنية/ قومية ثابتة، تنبع من وعي كامل لأهمية هذه التقنيات وأبعادها، حتى لا تكون إقامة الوحدة طلقة في الهواء، أو حادثة عابرة انتهت في ذاتها.

إن هذه المكاسب الحقيقية في ميدان نقل التكنولوجيا، يجب أن تحول التساؤلات السابقة الى أسئلة من نوع آخر، فالسؤال ليس كيف يمكن التخلص من الخسارة المادية المستمرة، وإنما كيف يمكن توظيف القدرات التقنية المكتسبة في مزيد من الخطوات الجادة على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي ضمن أهداف التنمية القومية المركبة. وبهذا تصبح التساؤلات المشروعة، بل المطلوبة، هي التالية:

أ ـ كيف يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمارات الموظفة في الوحدة، لتحقيق المزيد من الكسب في تنمية قدرات تقنية عربية أصيلة، واغنائها على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي؟

ب ـ كيف يمكن الاستفادة المثلى من الخبرات المكتسبة، وتوظيفها في مجالات التنمية القومية

المركبة، بما في ذلك بناء موقف تفاوضي تقني قوي عند استيراد المزيد من أجهزة هذه التكنولوجيا ومعداتها؟

ج ـ كيف يمكن بناء سياسية وطنية/ قومية بعيدة الأفق لتطوير هذه الوحدة، باتجاه تحقيق المزيد من الأهداف القومية المرجوة. وما هي التوظيفات الاضافية المطلوبة ضمن قرار متزن يتجنب الهدر ويتجنب الاهمال؟

د ـ هل يجوز استمرار الجزائر والعراق، كل على حدة، في تحمل متطلبات هذه التكنولوجيا؟ وكيف يمكن الوصول إلى تكاتف وتعاون عربيين حقيقيين في هذا المجال من خلال استراتيجية عربية مشتركة تحقق مكسباً ملموساً لكل بلد عربي يشارك في هذه الجهود، وتكون خطوة صحيحة باتجاه تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي التقني العربي، وباتجاه اللحاق بمستجدات هذه التكنولوجيا المتقدمة؟

حول تنمية قدرات عربية في التصميم والتطوير الصناعي

إن العامل الأهم في تقدم الصناعات هو إبداع سلع جديدة باستمرار، وتطوير طرائق إنتاج أكثر فاعلية وأقل كلفة، من خلال ما يسمى بمراكز البحث والتطوير الصناعي التي ترتكز على الابداع والتجديد في التصاميم الصناعية. ومن الواضح أن القدرات العربية في مجالات التصميم الصناعي ما زالت شبه معدومة في مجالات صناعة الالكترونيات، كما في غيرها من الصناعات. فتصاميم النواتج المصنعة في المنطقة يتم استيرادها مع المعدات وطرائق الانتاج، جاهزة ـ المفتاح في اليد ـ من الدول المصدرة. وقلما تسعى المؤسسات العربية لتطوير نواتجها أو تحسين طرائق التصنيع فيها، بل قلما تقيم المؤسسات الصناعية مراكز للبحث والتطوير الصناعي مهما كانت بسيطة، ومثل هذا النهج لا يُفرز أي كسب حقيقي في نقل التكنولوجيا، ولا يُساهم إلا بالنذر اليسير جداً في تنمية قدرات عربية تقنية من أي نوع.

ومن الملاحظ أن خطط التنمية في البلاد العربية قلما أعطت أي اهتمام لتطوير قدرات عربية في البحث والتطوير والتصميم الصناعي. وهنالك عوامل عديدة أخرى ساهمت في استمرار هذا النقص وطغيانه إلى اليوم. من هذه العوامل:

ـ ضعف المجموعات العلمية والمهنية العربية، وانصرافها عن البحث والتطوير الصناعي، وانقطاع صلتها بقطاعات التصنيع والاستثمار من جهة، وبقطاعات المستفيدين من جهة أخرى. ولهذا فهي عادة ضعيفة التأثير على صانعي قرارات التصنيع والتنمية.

ـ انصراف معظم الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي عن الأبحاث التطبيقية التي تلبي احتياجات مباشرة للمجتمعات المحلية، وتوجههم في معظم الأحيان إلى متطلبات الأبحاث النظرية «المقبولة» في وسائط النشر العلمي العالمية.

ـ ضعف البنى التحتية الصناعية، وغياب مراكز البحث والتطوير والتصميم الصناعية، وافتقاد التقاليد الصناعية، وعدم وضوح أهداف تنمية وتطوير قدرات صناعية متقدمة في معظم مشاريع التصنيع العربية.

ـ ضعف ثقة المجتمعات العربية بالناتج المصنع محلياً، وفقدان الثقة بالخبرة العربية وقدرتها على التصميم والابداع في الصناعة.

ومن الملفت للنظر أن معظم الجامعات العربية تعتمد برامج تعليمية مشابهة لمثيلاتها في جامعات الدول المصنعة، وقلما تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية وظروفها. وهي تهيىء طلبتها في العادة لمتابعة التحصيل العالي في الدول المصنعة أكثر مما تهيؤهم لمواجهة مشاكل الصناعات المحلية. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الجامعات العربية تخرج كل عام آلاف المهندسين في الاختصاصات الالكترونية، لكن صناعات الالكترونيات العربية لا تستوعب منهم سوى العشرات.

إن هذه العوامل، وغيرها أيضاً، تساهم في استمرار ضعف القدرات العربية في التصميم والابداع. فالقدرة على التصميم الصناعي الناجح لا تكتسب إلا بالخبرة العملية والممارسة المستمرة، وبإنتاج نماذج متعددة غير ناجحة قبل الوصول إلى النموذج الصناعي الناجح. كما أن هذه القدرة لا بد أن تكون على علاقة وثيقة بمن سيستفيد من السلعة عند نزولها إلى الأسواق، وكذلك بالمجموعات العلمية والمهنية التي لا بد أن تساهم في ابداء النصح والتوجيه المهني والتقني.

رابعاً: التعاون العربي في تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة

لقد تم التأكيد في الفقرات السابقة، على ان امتلاك الحد الأدنى من تقنيات الالكترونيات الدقيقة هو خيار استراتيجي لا يمكن لأمة نامية أن تتخلى عنه، وان تنمية حد أدنى من القدرة التقنية العربية في هذه التكنولوجيا يعد من الأهداف المهمة للتنمية القومية المركبة في البلاد العربية، لأن هذه التكنولوجيا هي حجر الزاوية في مختلف أوجه الحياة المستقبلية، وبشكل خاص قطاعات الخدمات والمعلومات والتصنيع. وقد أشير إلى أن ضخامة متطلبات هذه التكنولوجيا بخاصة في ميدان التصنيع، يجعل من المستحيل على دولة واحدة تحمل كل أعبائها؛ مما أدى إلى بروز تجمعات إقليمية متعاونة في ميدان الالكترونيات الدقيقة، كما في أوروبا والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية. والخلاصة المنطقية لا بد أن تكون بالتالي الدعوة إلى تعاون عربي وثيق في ميدان هذه التقنيات الأحدث، ليس من منطلق التطلعات والأماني القومية فحسب، وإنما بسبب الضرورات التقنية والاقتصادية: فكل بلد عربي على حدة غير قادر على توفير كل المستلزمات المادية والبشرية، في حين ان مجموع البلدان العربية يمثل كتلة بشرية ـ اقتصادية متكاملة توفر السوق الكبيرة والكوادر البشرية والامكانات المادية التي، إذا جمعت، تجعل إقامة مجمعات الكترونية مكتفية ذاتياً أمراً ممكناً. كما أن وحدة اللغة المستعملة تجعل من صناعة البرامجيات العربية مشروعاً اقتصادياً ناجحاً، ومجالاً لبناء استقلالية ثقافية ـ تقنية عن البلاد المصنعة، بخاصة بعد الانتشار الواسع للحاسبات الدقيقة والشخصية ودخولها المدارس والمنازل.

ويمكن للتعاون العربي أن يأخذ صيغاً متعددة، يمكن السعي لتطويرها باستمرار باتجاه المزيد من الترابط والعمق، حسب تطور الظروف وتوافر القرار السياسي المناسب. والتعاون العربي قد يشمل كل البلدان العربية أو قد يبدأ بين بلدين عربيين أو أكثر، تبعاً لمستوى التطور التقني وتلاقي المصالح المباشرة بين البلدان العربية المعنية. ومن الصيغ التي يمكن البدء بها في هذا المجال ما يلي:

ـ التعاون في بلورة سياسات وطنية متناسقة، وسياسات قومية متوافقة في مجالات الاستهلاك والاستيراد والتصنيع، وكذلك في مجالات التعليم والتدريب والبحث.

ـ توحيد المواصفات والمعايير وفرضها حتى على التقنيات المستوردة، سواء في مجال الالكترونيات أم البرامجيات. وبشكل خاص تنسيق المواصفات بين مختلف الصناعات العربية بحيث توفر صناعة المكونات ما يناسب صناعة الأجهزة والمعدات وما إلى ذلك.

ـ إزالة العوائق السياسية وتسهيل التعامل الاقتصادي، وتوفير حوافز للتلاقي عبر الحدود القطرية، بحيث يتم تطوير سوق استهلاكية متكاملة للصناعات الالكترونية العربية النامية تشمل كل المنطقة العربية.

ـ تبادل الخبرة والمعرفة المكتسبة، وتبادل الخدمات المتنوعة، بخاصة على صعيد صناعة المكونات وصناعة البرامجيات، لما تحتاجه هاتان الصناعتان من خبرة متراكمة. وتنظيم اللقاءات والندوات الدورية وتبادل الزيارات من أجل توفير المزيد من التعارف الشخصي بين العاملين في هذه الصناعات.

ـ التنسيق والتعاون في مجالات البحث العلمي والتطوير الصناعي وفي مجالات تنسيق البرامج التعليمية المعتمدة في الجامعات والمعاهد. والسعي للقيام بمشاريع مشتركة بين المؤسسات العربية، والعمل حسب توافر الظروف لتشكيل فرق عمل مشتركة للبحث والتطوير الصناعي.

ـ إعداد برامج تدريب متخصصة مشتركة للمؤسسات العربية العاملة في المجالات نفسها، والتنسيق في خطط تنمية القدرات البشرية المتخصصة للاستفادة مما يوفره الامتداد الجغرافي والبشري في المنطقة العربية.

ـ التنسيق في إقامة البنى التحتية والخدمات المساندة الضرورية لنمو مركب الكتروني متنامٍ، بخاصة تلك التي تتطلب خبرة متخصصة وتكلفة باهظة، بحيث يتم اقامتها بشكل مشترك وتوفر خدماتها لجميع الدول المتشاركة في المنطقة، ويمكن توزيع مواقعها حسب توافر الامكانات الضرورية. حتى لا يتحمل بلد عربي واحد أعباء مثل هذه الخدمات أو تلجأ كل دول المنطقة للاستيراد المكلف، والذي قد يحجب عن المنطقة في ظروف معينة.

إن كل مجهودات تنمية قدرات تقنية ذاتية في مجال الالكترونيات الدقيقة، والتوجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية التقنية سيأخذ وقتاً طويلاً، وستبقى هنالك في كل الأحوال ضرورة للانفتاح على المستجدات في العالم، وللتعامل مع الدول المصنعة للاستفادة من خبراتها، واستيراد المستجد من الأجهزة والمعدات والخبرة المتخصصة، ضمن خطط مدروسة لنقل التكنولوجيا. إن التعاون والتنسيق على الصعيد العربي في التعامل مع الدول المصنعة الموردة لهذه التكنولوجيا ينميان موقفاً عربياً تفاوضياً قوياً تستفيد منه كل البلدان العربية المتشاركة. فالتفاوض بين فريقين يبنى على حقيقة القوة التفاوضية لكل من الطرفين: الاقتصادية والتقنية والسياسية، ووجود فريق مفاوض عربي متفاهم، أو كحد أدنى وجود تنسيق في الاستيراد، يحقق موقفاً عربياً تفاوضياً قوياً يحقق مصلحة مشتركة لكل البلدان العربية بخاصة وان بعض البلدان العربية قد خطت خطوات ملموسة في بناء المؤسسات الضرورية لنقل التكنولوجيا. واكتسبت خبرات ملموسة ومتقدمة في هذا المجال.

في الختام، لا بد من القول إن كل تعاون عربي سواء في مجال الالكترونيات الدقيقة أم في غيره من المجالات، يجب أن يبنى على تبادل المنفعة والاستفادة، وبحيث يشعر كل بلد مشارك انه يستفيد بقدر ما يعطي دون غبن ودون احتكار، وإلا انهار هذا التعاون أو بقي حبراً على ورق.

خلاصة

إن الاستعراض السابق لا يشكل بحثاً كاملاً لكل قضايا ثورة الالكترونيات الدقيقة وتطبيقاتها، وتأثيراتها في المنطقة العربية، ولم يتطرق إلى العديد من القضايا المتعلقة بها، بما في ذلك سلبيات أفرزتها في المجتمعات العربية، وذلك لضيق المجال، ولأن لهذه القضايا مجالاتها المتخصصة. وقد هدف الاستعراض إلى طرح أهم القضايا للمساهمة في بلورة وعي عربي عام متنامٍ حول هذه «الثورة التكنولوجية ـ الحضارية»، كما قصد الدعوة لبلورة سياسات عربية، قطريةً وقومية، تعالج مختلف القضايا التي يطرحها انتشار هذه التقنيات الأحدث في المنطقة العربية.

ولا بد من القول، أخيراً، إن البلدان العربية ليست مضطرة لاتباع مسارات الدول المصنعة في التعامل مع هذه التقنيات، ولا مسارات غيرها من الدول النامية. ودراسة تجارب الدول الأخرى مفيدة في بلورة سياسات مستقلة تنبع من واقع المجتمعات العربية وتعتمد على الطاقات والامكانات المتوافرة فيها، بهدف التقدم خطوات ثابتة على طريق بناء اكتفاء ذاتي تكنولوجي، في هذه التقنيات كما في غيرها□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

صورة العرب
في عقول الأمريكيين

الدكتور ميخائيل سليمان

ثقافة الوحدة الوطنية في المجتمع المتنوع: الحالة اللبنانية

د. انطوان نصري مسرّة

أستاذ في كلية الاعلام والتوثيق وفي كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية - الجامعة اللبنانية.

ما العمل كي لا يعيد التاريخ نفسه في لبنان، بشكل حروب داخلية، أو حروب خارجية يجري لبننتها بدافع الاستقواء بين الطوائف والفئات وتحويلها الى صراعات داخلية؟ كل المجتمعات المتنوعة البنية عرفت في تاريخها حروباً داخلية. بعض المجتمعات تعلمت من التاريخ فأصبح شبه مستحيل، بالنسبة اليها، العودة الى نزاع داخلي، إدراكاً منها أن كلفته باهظة، ونتائجه غير مضمونة، وان كانت مضمونة فالمنافع ضئيلة نسبة الى الخسائر. لقد أحدثت الحروب الداخلية المتكررة في هذه المجتمعات صدمة نفسية في الذاكرة الجماعية تتناقلها الأجيال بواسطة التاريخ وقراءتها له. أما بلدان أخرى، فإنها تعيد التجربة في الاستقواء الداخلي فكراً وممارسة، ولا ذاكرة لها في حساب الكلفة والمنافع. اذا توصلت سويسرا وبلجيكا ويوغوسلافيا الى سلم أهلي دائم، فذلك يعود الى ذاكرتها الجماعية المتناقلة بين الأجيال. أما في السودان، فيبدو أن الحرب الأهلية التي دامت ١٧ سنة وانتهت باتفاقية اديس أبابا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٢ لم تترك أثراً نفسياً جماعياً في عبثيتها، اذ عادت الحرب الأهلية لتنتهي ربما باتفاقية قد لا تختلف كثيراً عن اتفاقية اديس أبابا.

إن الجيل اللبناني الذي عاش عام ١٩٥٨ يختلف عن الجيل الذي لم يعرف هذه الأزمة. أما أحداث عام ١٨٦٠ فإنها راسخة في العقول، بمسؤوليها وقاتليها ومقتوليها، لا في كلفتها بالنسبة الى الجميع. لا شك أن الإنسان لا يتعلّم الا في التاريخ بالرغم من كلفة التجربة، لكنه يمكن توظيف الذاكرة كرادع ضد مغامرات جماعية جديدة لا تأخذ بالاعتبار حساب الكلفة والمنافع.

لا يجدي بعد اليوم الاكتفاء بالتعميمات حول العيش المشترك، لأن ثبات السلم الأهلي الدائم مرتبط بالذاكرة الجماعية وبنائها. يجب تالياً اعتماد سبل المعالجة في مختلف العلوم الانسانية وترجمة هذه الدراسات في الحياة العامة. إن ارادة توطيد نظام سياسي لا يولد عنفاً بعد كل جيل، هو نموذج للمقاربة الشكلية، إذ إن العنف يتخطى الشؤون الدستورية وهو يرتبط بالعوامل الخمسة التالية:

١ ـ المداخلات الخارجية والقدرة الداخلية على ضبطها.

٢ ـ فعالية النظام الذي ان لم يحقق مطالب المواطنين، زادت الضغوط الداخلية عليه، وافتقر الى الدعم لاتخاذ التدابير والقرارات.

٣ ـ شرعية النظام، أي قبوله في الادراك الجماعي في ركائزه وأسسه العامة.

٤ ـ توافر مؤسسات تنظم فصل السلطات، وللمة المصالح، واحتواء النزاعات، بدلاً من الاحتكام الى الشارع.

٥ ـ الثقافة السياسية السائدة والتقاليد التاريخية التي تميل الى معالجة النزاعات باللجوء الى العنف، أو بالتسوية التفاوضية.

يمكن تالياً الجزم أن أي نظام، فدرالي أو كونفدرالي، مركزي أو لا مركزي، تقسيمي، ميثاقي أو غير ميثاقي، لا يحمي المجتمع من العنف، من هنا البحث في بناء ثقافة سياسية تعالج جذور ذاكرة اللبنانيين الجماعية وإدراكهم وسلوكهم السياسي. يشمل إطار التنشئة المدنية من أجل السلم الأهلي الدائم في لبنان، بناء الذاكرة الجماعية وتوجيه علم النفس من الدراسات السيكولوجية الفردية الى شؤون الحياة العامة، لتنشئة المواطن في دولة منظمة وصياغة فلسفة متجددة للنظام السياسي اللبناني.

في الساحة العامة في غوبيانيا Goîania عاصمة مقاطعة غوبياس Goias في الوسط الغربي من البرازيل، حيث شيدت شمالاً العاصمة الكبرى برازيليا، ينتصب تمثال تذكاري لبناء المدينة منذ حوالى نصف قرن. يمثل النصب ثلاثة رجال من البرونز يرفعون معاً حجراً ضخماً. وحيث أنه لا يتميز الثلاثة بثياب خاصة، يقتضي الاقتراب من النصب للملاحظة أن الثلاثة هم هندي وأسود وأبيض. لا شك أنه يوجد نصب اخرى مماثلة في كل انحاء البرازيل. تعبّر هذه النصب عن قناعة عامة يتناقلها ملاكو الأراضي وترسخها كتب التاريخ والثقافة المتداولة، ومفادها أن بناء البرازيل يعود الى تضامن ثلاثة أعراق: الهنود أو السكان الأصليين، والسود القادمين من افريقيا، والبيض القادمين من البرتغال بدءاً من سنة ١٥٠٠. في اسبانيا يخلد الاسبان ذكرى الحرب الأهلية، ولكن دون مهرجانات انتصارية بل بحزن وتوبة. في يوغوسلافيا يتذكر اليوغوسلافيون من مختلف القوميات نزاعاتهم الداخلية، وشيدوا في بعض الأماكن نصباً تعبر عن انهماكهم في الاقتتال الداخلي، وعن التعاون والتضامن كسبيلٍ وحيد للخلاص. أما في ايرلندا الشمالية فتجري كل عام مهرجانات دامية لتخليد ذكرى انتصار غليوم دورانج على مواطنين ايرلنديين، والشعب لم يتعظ بعد من انتصارات الماضي المفخخة، فيعيد الذكرى انتقاماً وتحدياً وتغذية لمزيد من الانقسام، كالزوجين اللذين يستمران في سرد أخبار مغامراتهما السابقة التي يستحيل عليهما احياءها، فلا يستعيدان الماضي ويخسران الحاضر والمستقبل. ان لبنان المستقبل بحاجة الى زرع نصب تذكارية في مختلف أنحاء البلاد تعبر عن التمسك بالاستقلال والدفاع عنه والشهادة له، لا بالانتصارية والمهرجانات، بل بالتوبة القومية.

ليس من المبالغة القول ان من أسباب الحروب في لبنان تعليم تاريخ لبنان. من يزّور التاريخ ينقلب التزوير عليه. لا يمكن بناء وطن في إدراك الناس، دون تاريخ من التوافق الذي يؤدي الى الاستقرار، ومن النزاعات التي لا تتوقف إلا بالعودة الى التوافق.

ليست الحرب الداخلية في المجتمع المتنوع إلا خشبة الخلاص الأنانية والمؤقتة والمفخخة لكل طائفة. فقضية الوحدة هي تالياً في صلب التاريخ، لا كمسلمات، أو كمعطى، بل كتحدٍ دائم ونتيجة تجربة مستمرة وصراع داخلي، لا كحل ثابت يمكن الاستفادة منه دون جهد. يتطلب السلم

الأهلي الدائم، أو الوعي الوطني، أو التوبة القوّمية، يقظة دائمة وعملاً مستمراً، لأن العنف هو من صلب التاريخ، وكذلك السعي الى تخطيه أو حصر كلفته. إن الاستقرار في المجتمع المتنوع هو وليد الارادة الحازمة لتخطي منطق الحقد، والدبلوماسية تسعى الى اقفال أبواب الحرب. ليست السياسة حلاً للخلافات بل احتواء لها وضبطاً في متطلبات أسمى. لا يتوافر ابداً ضمان النجاح، لأن التاريخ مزيج من الفشل والنجاح تجاه عنف بنيوي في المجتمع. كل الأنظمة السياسية معرضة لتهديد في استقرارها. أنه من العبثية الحكم عليها بجردات محاسبية للأزمات والثورات والحروب التي تجابهها. فالسلطة فيها، ان لعبت دور المهدىء، فهي ليست استسلامية لأنه يقتضي أن تبقى فوق الصراعات الفئوية وأقوى منها، لا أن تكون أداة فاعلة من فاعلي الصراع. لا يمكن تالياً تخطي موضوع الحروب الداخلية إلا في البحث الهادىء حول نشوء مشاريع مختلف الأنظمة التي جابهتها. كل قوى النزاع والحروب الداخلية التي لا تبالي بوحدة وطنية في إطار التنوع والتي تسعى اليها غالبية اللبنانيين، تبدو وكأن لا مشروع سياسياً لها قابلاً للاعلان، وحتى لتعبئة الناس من أجل تنفيذه، بينما تبرز الشرعية كقوة وحيدة قادرة على تخطي المنازعات.

أولاً: الذاكرة الجماعية أو التوبة القومية

هل تستمر كتب تاريخ لبنان المدرسي بتصريفها فعل (قتل) على كل الموازين، وتعليم تاريخ جبل لبنان لا تاريخ كل لبنان، فلا يكتسب اللبنانيون إدراكاً في العمق لجغرافية لبنان، ولترابط المناطق بعضها ببعض عبر التاريخ، ولكيفية بناء لبنان القومي لا «بالحديد والنار»، بل بالتوافق؟

إن التاريخ في المجتمع المتنوع مادة سياسية، ولذا كانت مادة التاريخ عنصر خلاف تتوقف عنده الأبحاث في التغيير. لكن يمكن تخطي التباينات، برغم أهميتها، من أجل تحديد المقاييس الدنيا والجامعة ذات الطابع التاريخي والمنهجي لكتابة تاريخ لبنان المدرسي وتعليمه.

ماذا تعني هذه العبارة في البيان الوزاري للحكومة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٤: «تطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية وشخصية لبنان المميزة وهويته وتضع الحكومة برنامجاً لتحقق كل ذلك؟» يمكن ولا شك ترداد شعارات ايديولوجية بحسب تصنيفات اصبحت مبتذلة لعدم البحث في محتواها. لكن وضع «برنامج» وتطبيقه، كما جاء في البيان الوزاري، يفترضان مقاييس تستند الى العلوم التربوية والسياسية، خصوصاً في الثقافة المدنية ووسائل نقلها في المجتمع المتنوع الذي يسعى الى تنمية وحدته. إن حصر تنمية هذه الوحدة في البنى الفوقية، دون التطرق الى جذور الثقافة السائدة في الذاكرة الجماعية، لا يحقق استقرار النظام السياسي.

التاريخ مادة سياسية في المجتمع المتنوع، تختلف في شأنه الفئات وتسعى الى قراءته وتعليمه، كوسيلة لاستمرار خصائصها، وانتقال ثقافتها الفرعية. يمكن اعتماد منهجية قسرية تفرض توجهاً معيناً لبرامج التاريخ المدرسي، أو عدم التدخل بتاتاً في انتظار اتفاق شامل دائماً يؤجل لاستحالته، أو تحديد حدٍ أدنى جامع من المقاييس والأسس مع ترك الحرية في مجالات فرعية خاصة.

التوازن الطائفي والتجاري

إن المقياس الأدنى والجامع اليوم هو شكلي وتجاري محض، ويقضي بضم مؤلف مسيحي أو

مسلم، دون أن يشارك أحياناً في التأليف، على غلاف الكتاب لتسهيل توزيعه في كل المدارس، أو في أفضل الحالات تطبق قاعدة النسبية الطائفية بتعيين لجنة تأليف متوازنة طائفياً. لكن القاعدة التجارية والقاعدة التوازنية لا تضمنان تأليف كتب تاريخ مدرسية جامعة، إذا لم تحدد في البدء ما هي المقاييس في المنهج والجوهر.

أما التيار الذي يريد أن يوحد بواسطة كتاب موحد بغية الانصهار القومي، فإن التجربة اللبنانية والأبحاث التربوية المقارنة في المجتمع المتنوع تظهر ان هذا التوجه تعترضه عوائق، وهو يؤدي الى ردات فعل نفسية تزيد من انقسام المجتمع. تؤول تجارب اللجان الرسمية لوضع برامج التاريخ المدرسي، وكذلك التجارب المقارنة في المجتمعات الشبيهة بلبنان، إلى اعتماد مقاييس الحد الأدنى والجامعة ذات الطابع المنهجي والتاريخي، بدلاً من البحث في اتفاق شامل على أسس عقائدية[1] وبدلاً من توقف مشاريع تغيير البرامج على عتبة التاريخ، حيث تظهر التناقضات والخلافات. ما هي مقاييس الحد الأدنى والجامعة لكتابة تاريخ لبنان المدرسي وتعليمه؟ نحدد هنا عشرة مقاييس، هي حد ادنى وجامع، أي تلتف حولها كل العائلات الروحية، لكتابة تاريخ لبنان المدرسي.

أ ـ تاريخ كل لبنان لا تاريخ جزءٍ من جبل لبنان فقط. تُعلم كتب التاريخ المدرسي تاريخ جزءٍ من محافظة واحدة من المحافظات الخمس هي محافظة جبل لبنان، لذا ليس في ذاكرة اللبناني الجماعية أي أثر لتاريخ الشمال والجنوب والبقاع وبيروت. لا شك أن جبل لبنان هو محور ومركز، لكن كل البلدان تنطلق من **الجغرافية الحالية** لتعليم المواطنين تاريخ هذه الجغرافية، والاّ تعلم المواطنون في أي بلد تواريخ مجزأة لجغرافيات مجزأة. إن جهل أبناء الجنوب والشمال والبقاع وبيروت لتاريخ هذه المناطق، وتطور ارتباطها المعيشي والسياسي والاقتصادي مع جبل لبنان، يخلق شعوراً بالغربة بالنسبة الى تاريخ لبنان. إن حصر تاريخ لبنان في جزءٍ من «الجبل» لا يولد إدراكاً بالانتماء الى لبنان الكل وبالتضامن بين المناطق، أي إدراكاً نفسياً لكل مساحة لبنان.

إن فقدان الادراك بالانتماء الى الكل وبالتضامن يعود الى فقدان الرابط التاريخي في الذاكرة الجماعية بالنسبة الى مناطق تبدو غريبة عن «لبنان» أي الجبل، أو الصقت بلبنان «الأصل» بشكل اصطناعي، يتمظهر ذلك في عدم شعور المواطنين بالآم الجنوب وعدم شعور مواطني المناطق بما تعانيه بيروت وعدم شعور أهالي بيروت بما تعانيه طرابلس... إن ادراك اللبناني للبنان ادراك مجزأ. حتى عندما يهتم اللبناني بأبناء طائفته، فلا ينظر الى طائفته كما هي منتشرة في كل لبنان، بل ينظر الى طائفته في منطقته أو حتى الحي الذي يقطنه. إن الادراك النفسي لمساحة الـ ١٠٤٥٢ كلم٢ هو ادراك مفقود، مما يؤدي الى انزواءٍ في ولاء فئوي ومناطقي، لأن اللبناني يتعلم تاريخاً جزئياً. يجب الانطلاق من مساحة لبنان الحالية، والجمع بين تعليم تاريخ لبنان العام وتاريخ المناطق، خصوصاً في علاقاتها المتبادلة في التاريخ. لقد أهمل في الماضي التاريخ المحلي في لبنان، لكنه منذ بضع سنوات بدأ مؤرخون لبنانيون بالاهتمام بالتواريخ المحلية، مما يزيل

---

(١) Theodor Hanf, «Education and Consociational Conflict Regulation in Plural Societies,» in: F. Van Zyl Slabert and Jeff Opland, eds., *South Africa: Dilemmas of Evolutionary Change* (Grahamstown: Rodes University, Institute of Social and Economic Research, 1980), pp. 224-248, and «Education in Culturally Segmented States: Issues, Policies, Perspectives,» in: *Zeitschrift fiir Erziehungs und Sozialwissenschaftliche Forschung*, with contribution of Theodor Hanf [et al.] (Jahrgang, 1984), heft 2, pp. 239-299.

بعض الصعوبات السابقة في بناء ادراك شمولي، لتاريخ لبنان.

ب ـ تاريخ لبنان هو تاريخ عائلاته الروحية وعلاقاتها المتبادلة. لاسباب عقائدية لا علاقة لها بالتاريخ ومنهجيته، نبذت كتب التاريخ المدرسية ما له علاقة بالطوائف وتكوينها وتطورها وتعايشها، على أساس ان هذا الواقع مناف للوحدة الوطنية. لقد اعتبر من المسلّمات أن الاقرار بواقع تاريخي يؤدي الى تكريسه وتجميده، بينما النظرية النفسانية، خصوصاً عند فرويد، تثبت أن عدم الاقرار هذا، المناقض لما يعيشه المواطن، ينمّي الكبت والرفض والتناقض في اللاوعي الذي ما يلبث أن يظهر بقوة أكبر في الادراك الواعي. ان تجاهل واقع حياتي لا يؤدي الى تخطيه، بل الى تعميقه في الذاكرة الجماعية بشكل انفعالي، لأنه يفتقر الى البعد التاريخي والى المواجهة العقلانية. بسبب تجاهل الطوائف في تاريخ لبنان المدرسي، تنمو في اللاوعي اللبناني تواريخ طائفية وهمية غايتها التعبئة النفسية، بينما الوصف التاريخي الموضوعي يجرّد العقائديات التاريخية الطائفية من تأثيرها، ويساعد على الاقرار بشرعية العائلات الروحية من النواحي الدينية والثقافية. تحمي مواجهة الواقع التاريخي المجتمع من المغامرات في «هندسة الشعوب»، حسب تعبير اسرائيلي بشأن لبنان[٢]، الذي يتنافى مع واقع الطوائف الجغرافي وتعايشها الذي يجهله اللبنانيون في إدراكهم النفسي.

ج ـ دراسة النزاعات الطائفية من ناحية الكلفة والمنافع. ليس المطلوب تحوير التاريخ من أجل التوجيه، بل عرض النزاعات الداخلية بين الطوائف (Inter-confessionnels) وداخل الطوائف (Intra-confessionnels) في شموليتها، لا حصرها في تصريف فعل «قتل» على كل الموازين. تستعرض كتب التاريخ المدرسي المتداولة النزاعات في منظار دبلوماسي وعسكري، وفي نتائجها السياسية. ان المطلوب في بلد متنوع المذاهب، عرف حروباً داخلية في تاريخه، هو عرض الاستقواء الداخلي بين الطوائف والمذاهب من ناحية الكلفة والمنافع. دون إدراك جماعي واضح لكلفة ومنافع النزاعات الداخلية خلال أكثر من خمسة قرون، لن يتعظ اللبناني من تاريخه. إن أكثر من خمسة قرون من العلاقات الطوائفية في لبنان واثنتي عشرة سنة من حروب الخارج والداخل منذ ١٩٧٥ لم تنم الادراك النفسي. إن اللجوء الى العنف هو باهظ الكلفة، ونتائجه غير مضمونة، وإن كانت مضمونة، فهي باهظة نسبة الى المنافع. بعد كل أزمة، كانت تؤلف لجنة لحساب الأضرار. إن مبادىء: عفا الله عما مضى، ولا غالب ولا مغلوب، والعنف لا يحل شيئاً في لبنان، وكلنا مغلوبون... هي شعارات لم ينقلها التاريخ الى ادراك اللبنانيين بالرغم من استمرارية التجارب. ما يهم في عرض الأزمات في تاريخ لبنان المدرسي ليس التعمق في الأسباب الدبلوماسية، التي تدرّس في الجامعات، بل حساب الكلفة والمنافع، والا لا يحمي أي نظام المجتمع من عودة تجربة الاستقواء التي أثبت التاريخ كلفتها.

إن الغراميات والصداقات لكل كانتون في سويسرا، وكل مقاطعة في البلاد المنخفضة، أو

---

(٢) موشي شامير، «يوجد حل: تقسيم لبنان،» **السفير**، ٢٤/١٠/١٩٨٣، نقلاً عن: **معاريف** (اسرائيل). ويتحدث موشي آرنز عن «هندسة اسرائيلية للبنان» في: *Wall Street Journal*, 11/6/ 1982.

وحول النظرة الاسرائيلية الى لبنان، انظر:

Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon* (London: Croom Helm, 1985), and «Politics and Violence in Lebanon,» *Jerusalem Quarterly*, no. 25 (1982), p.26.

يوغوسلافيا مع الجار القريب والبعيد، هي من الماضي الأليم تسرد تاريخياً، لا للتخوين المتبادل، بل لمآسيها وكلفتها على العشاق القصيري النظر. يهم لبنان الاطلاع على كلفة حروب الغير في لبنان وكلفة وغراميات الماضي مع الجيران، وذلك بالمعنى التجاري والمصلحي لكيان لبنان واستقلاله وحريته ومصالح ابنائه الحياتية ومحيطه ودوره. انها مقاربة تساعد على بناء ذاكرة جماعية تنسجم مع السياق التاريخي اللبناني، وتشكل رادعاً ضد تكرار النزاعات الداخلية، أو لبننة النزاعات الخارجية. إنها مقاربة للحروب في لبنان كمحاسبين وخبراء محاسبة يقومون بجردة لحساب الدائن والمدين وللكلفة والمنافع.

أليس للنزعة التجارية أو المصلحية دور في تحقيق السلم الأهلي الدائم وإرساء البناء القومي؟ لم توظف هذه النزعة حتى الآن في التنشئة ووسائل الاعلام. إن بناء الهوية في المجتمع المتنوع على أسس براغماتية ملازم لبناء الأوطان التي نسجتها الآلام والمنجزات المشتركة. يستحسن تالياً حصر البحث في الأسباب والمسببين، والتركيز على الكلفة، فيما يهم الناس في حرياتهم وعيشهم المستقل واليومي من سكن وأرزاق ومستوى معيشة وأسعار ومجالات عمل وتنقلات ومستقبل. باستثناء التمسك بالحريات الدينية والسياسية والاستقلال، التي يحق الدفاع عنها مهما كان الثمن، كل الأمور الأخرى خاضعة لقواعد براغماتية تحدد طبيعة العلاقات بين اللبنانيين وبين العائلات الروحية وسبل تنظيم هذه العلاقات في إطار الدولة. ليس من المفارقة القول ان أسعار الخضار وسوق العمل وحتميات التبادل التجاري هي التي تقرر هيكلية النظام. انه «الحسم الانساني» بحسب تعبير «للنهار» مذ أجهض الحسم العسكري والحسم السياسي. لكل طائفة رموزها في التاريخ وقراءته، لكن رموز الخسارة مشتركة. فهل ترد في كتب تاريخ المستقبل وبأقصى درجات التفصيل والبشاعة محاضر لجان التنسيق المشتركة التي كانت تدرس تبادل المخطوفين وتحصي القتلى والمفقودين؟ لقد تحدث غسان تويني عن هذه اللجان في إحدى الندوات التلفزيونية سنة ١٩٨٤ مسمياً إياها «بالمشرحة» ومشبهاً محاضرها «بدفاتر اللحامين».

د ـ كل ما سبق ١٩٤٣ هو حكم لا استقلالي. الاستقلال في التاريخ المدرسي كثير الالتباس. نقرأ في الكتب المدرسية عبارات مثل «استقلال تام» «واستقلال كامل» و «استقلال ناجز» كأن الاستقلال يمكن أن يكون نصفياً أو ربعياً. ونقرأ أيضاً عن «استقلال لبنان الداخلي أيام الأمير فخر الدين والشهابيين»، بينما كان لبنان خاضعاً للحكم العثماني. أما أن يكون الاستقلال تاماً أو يكون له تسمية أخرى، كالإدارة الذاتية مثلاً. لبنان قبل استقلال ١٩٤٣ لم يكن «ينعم باستقلال داخلي»، كما هو وارد في الكتب المدرسية، بل بإدارة ذاتية في بعض الشؤون، وكان خاضعاً للحكم العثماني. يريد مؤلفو كتب التاريخ المدرسية تنمية الروح الاستقلالية عند اللبنانيين وعدم المس بالكرامة الوطنية، لكن هذا المنحى يولّد مفهوماً غامضاً للاستقلال. نادراً ما نقرأ في المؤلفات المدرسية مفهوماً واضحاً للصفة الاحتلالية للعهود السابقة لسنة ١٩٤٣، بل نلاحظ بالعكس تشديداً على «استقلال لبنان الداخلي مدى القرون». يهدف تقسيم العهود في تصميم الكتب المدرسية الى طمس الصفة اللااستقلالية لما قبل ١٩٤٣.

يجب تقسيم العهود مثلاً حسب الشكل التالي: حكم المماليك، الحكم العثماني، الانتداب الفرنسي، الاستقلال... إن خلفية المنحى الاستقلالي الدائم في تاريخ لبنان هي إبراز الخصوصية اللبنانية، أو تمييز تاريخ لبنان عن تاريخ المناطق الأخرى. هل يفتقر تاريخ لبنان الى بطولات في المقاومة، من أجل الحرية والاستقلال، كي يلجأ المؤرخون الى طمس الحقائق في استقلال لبنان؟

تشدد كتب التاريخ المدرسي على الاحتلالات المتعاقبة عندما يتعلّق الأمر بآثارات جبيل، وتطمس هذه الاحتلالات في التاريخ السياسي. لا يدرك اللبناني، بالرغم من مرور كل المحتلين في لبنان وتسجيل أسمائهم على لوحة نهر الكلب، ما هو الاحتلال لأن الكتب المدرسية تطمس الاحتلال رغبة منها في تنمية «الروح الاستقلالية» عند بعض الطوائف «والكرامة الوطنية» عند طوائف أخرى. لذا يدرك اللبناني الاحتلال بأشكال مقنعة، ويبدو له المحتل بعض الأحيان كمخلص أو حليف، ويستعين اللبناني بالخارج ضد الداخل. إن سلوك اللبناني في شؤون السيادة والاستقلال، هو نتيجة إدراك نفسي غامض حول شؤون الاستقلال.

هـ ـ المجتمع السياسي يتمحور حول السلطة. لا تعود العداوة بين اللبناني والسلطة الى أسباب سياسية، أو الى طبيعة اللبناني الفردية فحسب، بل أيضاً الى تنمية هذا التوجه في كتب التاريخ المدرسي. بغية التركيز على الروح الاستقلالية اللبنانية، يبدو المجتمع اللبناني في التاريخ وكأنه مجتمع «يتدبر أمره» دون سلطة، عثمانية كانت أم محلية من مشايخ واقطاعيين. لكنه لا يوجد مجتمع سياسي دون سلطة. حتى عندما تنهار الدولة تنوب عنها سلطات أخرى، رسمية كانت أم فعلية، خارجية أم داخلية أم محلية. التاريخ هو تمحور حول السلطة، دعماً أو مقاومة أو تفاعلاً. بينما تتمحور كل فصول الكتاب المدرسي في فرنسا حول لويس الرابع عشر ونابليون وعودة الملكية، ترى السلطة غائبة في كتب التاريخ المدرسي في لبنان، أو تظهر من خلال الأمير بشير الشهابي الثاني أو فخر الدين المعني... ثم تتحدث الكتب عن نفيهما، بفعل سلطة بعيدة يتجنب المؤلفون التفصيل بشأنها. لا يمكن تأليف كتب مدرسية دون أن تكون السلطة، خارجية أو داخلية، شرعية أو فعلية، محوراً فيها.

و ـ البناء القومي اللبناني لا «بالحديد والنار»، كالوحدة الايطالية أو الألمانية، بل بتنازلات متبادلة بالتوافق. إن لبنان التاريخي مؤلف من عدة ولايات خاضعة للحكم العثماني، انضمت تدريجياً بعضها لبعض، بعض الأحيان بإرادة خارجية بفعل المصالح، الى أن تكرس هذا التكوين في اعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ ومن ثم في الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦ وفي الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣. يشبه هذا النمط في الوحدة الوطنية والبناء القومي النمط الوفاقي لبلدان كسويسرا والبلاد المنخفضة وبعض البلدان الأخرى التي تم بناؤها لا «بالحديد والنار»، حسب مؤلفات في الوطنية، ابتداء من مركز يمتد بالعنف الى الأطراف، بل بتوافق وتنازلات متبادلة[٣] كحل وحيد ممكن، أقل كلفة وأكثر نفعاً للمجموعات القومية أو الاتنية أو الطائفية أو اللغوية التي يتألف منها المجتمع. إن سياق البناء القومي في المجتمع الديمقراطي المتنوع، خلافاً للمجتمعات البعيدة في تجانسها، هو نتيجة مأزق بكل معنى الكلمة. المأزق هو الوصول الى طريق مسدود، حيث لا يتوافر أي مخرج لكل فريق في النزاع، اذا استمر في ارادته بالتوصل الى نتيجة تنسجم وأهدافه، أي الى «حل» حاسم وجذري بفضل انتصار عسكري. انه مأزق ما قبل عامية انطلياس وما قبل ميثاق ١٩٤٣ واجتماعات لوزان سنة ١٩٨٤ واجتماعات العمل اللبنانية ـ السورية لوضع ميثاق جديد سنة ١٩٨٧. ندرك هنا أهمية الائتلافات بعد النزعات ومغزى بيان كاظم الصلح في الثلاثينات بعنوان «بين الاتصال والانفصال» وهو أهم وثيقة في الميثاق الوطني[٤]، وكذلك أهمية

---

(٣) Hans Daalder, «On Building Consociational Nations: The Cases of the Netherlands and Switzerland,» *International Social Science Journal*, vol. 23, no. 3 (1971), pp. 355-370.

(٤) باسم الجسر، **ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط ؟** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٨)، ص ٤٦٦ ـ ٤٧٨.

تحالف الكتائب والنجادة سنة ١٩٤٣.

ليست وحدة لبنان حقيقة في ذاكرة اللبنانيين الجماعية، لعدم توافر الصورة التاريخية لهذه الوحدة التدريجية في التاريخ لكل مساحة لبنان. يبدو من كتب التاريخ المدرسي أن ربط الولايات بأخرى عملية مزاجية، أو نتيجة سياسة «توسع بالقوة لتوحيد لبنان خلال عهد فخر الدين» أو نتيجة «قرار» خارجي، دون ذكر الأسس التحتية الاجتماعية والاقتصادية والمصلحية وكذلك المبادرات اللبنانية لمصلحة لبنان الكبير. لا تميز كتب التاريخ المدرسي بين سياسة بعض الأمراء التوسعية بالقوة، وسياسة الوحدة التي تفرض انضماماً الى شرعية واحدة. تبدو بالنهاية خريطة لبنان في التاريخ كعملية «خربطة» دائمة ومزاجية دون إبراز قنوات الوصل التدريجية على مختلف الصعد لغاية اعلان لبنان الكبير في حدوده الحاضرة. يجب الانطلاق من جغرافية لبنان المحددة في الدستور وكتابة تاريخ كل لبنان، في ولاياته ومقاطعاته المتناحرة وتحت حكم خارجي، لغاية اعلان لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ ودستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣، كل ذلك كنمط وفاقي في البناء القومي. أما إدخال الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية في صلب برامج البكالوريا دون غيرهما، كنمط وحيد في البناء القومي، فهو مظهر من الثقافة اللبنانية المغتربة التي تتناقى مع التاريخ اللبناني، ومع نظرة البناء القومي في البحث السياسي المقارن. يجب إدخال البناء القومي في سويسرا والبلاد المنخفضة وبعض بلدان العالم الثالث في صلب البرنامج كنقيض للتوسع والتوحيد «بالحديد والنار». لا يعود التمادي في الأمن بالتراضي في لبنان اليوم الى مساوىء هذا النمط في البناء القومي، بل الى عدم توافر إدراك جماعي في لبنان لمفهوم السلطة والدولة.

ز ـ التسوية التفاوضية هي الوسيلة الفضلى الأقل كلفة لاحتواء النزاعات. إن التسوية في علم السياسة الحديث (Politics of accommodation)(٥) هي اللجوء الى التفاوض بدلاً من العنف لاحتواء النزاعات، عندما يكون التفاوض أقل كلفة وأكثر نفعاً، أو عندما يفشل العنف في حل المشكلة بتحقيق «مبدأ كل شيء للرابح». في المجتمع المتنوع، يتمحور التفاوض ضمن أفضليات متباعدة وغير متلاقية كمطالبة فريق بتطبيق الشريعة الاسلامية من جهة، ومطالبة فريق آخر بعلمنة شاملة من جهة أخرى، أو مطالبة فريق بمنصب رئاسة الجمهورية أو الوزارة، ومطالبة فريق آخر بالمنصب ذاته، أو كما حدث سنة ١٩٤٣ اذ كانت الطوائف الاسلامية ترغب في الوحدة السورية أو العربية، والطوائف المسيحية تريد الطابع المسيحي للبنان وضمان الدول الغربية لدوام استقلاله، حسب الادراك السائد. ليس ميثاق ١٩٤٣ حلاً وسطاً يعطي الأول جزءاً مما يريد والثاني جزءاً مما يريد، ولا هو نصف حل يعطي الفريقين نصف ما يبتغيان ويقبلان به شاكرين. ليست التسوية التاريخية في البناء القومي للمجتمع المتنوع قاسماً مشتركاً ولا حلاً وسطاً، ولا نصف حل، بل الحد الأدنى المقبول الذي لا ينسجم مع رغبات كل فريق. إنه الحل الوحيد الذي يوفق بين مصالح كل مجموعة والمصالح المشتركة.

لم يختلف الأمر في كل التسويات التاريخية، إذ وضع بروتوكول ١٨٦١ جانباً مطالب الموارنة

---

(٥) Arend Lijphart, *The Politics of Accommodation: Pluralism and Democracy in the Netherlands*, 2nd ed. (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1975), and Gerhard Lehmbruch, «A Non-Competitive Pattern of Conflict Management in Liberal Democracies: The Case of Switzerland, Austria and Lebanon,» in: Kenneth McRae, ed., *Consociational Democracy: Political Accommodation in Segmented Societies* (Toronto, Canada: McClelland and Stewart, 1974), pp. 90-97.

ومطالب الدروز وأوجد نظام الحد الأدنى، فلم يرضِ أحداً من المسيحيين أو الدروز، ولم يلائم تماماً مصلحة الأمبراطورية العثمانية ولا الدول الأوروبية. «كل الافرقاء خسروا شيئاً كانوا حاصلين عليه، ولم يحققوا الغاية التي كانوا يسعون اليها. ولكن البروتوكول كان الاتفاق الممكن الوحيد لأنه لم يكرس انتصار فريق على آخر «انقذ ماء وجه الجميع»، على ما كتبه احد القناصل الأوروبيين سنة ١٨٦١[٦]. إن الغياب التام لمفاهيم التسوية والتفاوض والائتلاف في كتب التاريخ المدرسي، بالرغم من غنى التاريخ اللبناني بها، هو سبب تقويم اللبنانيين للعنف في بناء الأوطان وتوجههم الانتصاري. إن كتب التاريخ المدرسي ملأى بالعبارات التي تقوّم العنف. إن خمسة قرون من تجارب «الانتصار الفخ»، حسب تعبير الرئيس أمين الجميل، أو الانتصارات الانتحارية أو الانتصارات المجيّرة خارجياً أو الانتصارات التي اختتمت باغتيال أصحابها، وفي كل حال الانتصارات المستحيلة، فهي كافية لبلورة ذاكرة جماعية تنتقل بالتنشئة عبر أساتذة التاريخ، لو اعتمدوا لها منطلقات أكثر انسجاماً مع المنهجية التاريخية. لماذا لا تخصص المؤلفات المدرسية أكثر من بضعة أسطر (في بعضها يوجد سطران فقط) للميثاق الوطني، وقبله لعامية انطلياس ولائتلاف الكتائب والنجادة سنة ١٩٤٣، بينما تخصص صفحات للعنف المولد للعنف؟ يمكن نقد الميثاق الوطني، ولكنه تاريخياً مساوٍ في أهميته في تاريخ لبنان السياسي للوحدة الالمانية والوحدة الايطالية اللتين تدرسان بالتفصيل.

ح ـ تاريخ لبنان ثوابت واستمرارية لا قفزات مفاجئة. يدرك اللبنانيون تاريخهم السياسي وكأنه تغيرات متلاحقة ودون ترابط، من القائمقاميتين الى تنظيمات شكيب أفندي والى المتصرفية، ومن جبل لبنان الى لبنان الكبير والدستور والميثاق الوطني. تخلو ذاكرة اللبناني بشكل تام من ادراك للثوابت المؤسسية في المجتمع. الخطورة في ذلك أن لبنان في ادارك اللبناني هو وطن قيد التأسيس أو وطن مصطنع، لا ماضي له ولا سوابق ولا عرف ولا أسس يمكن الانطلاق منها للتغيير والتطوير. يجري الحديث عن دستور ١٩٢٦ مثلاً وكأنه وليد ١٩٢٦ من لا شيء، وكأن الميثاق الوطني وليد ١٩٤٣ والمشاركة في الحكم وليدة ١٩٤٣. ينسى الجميع، وحتى الاختصاصيون، أن مصدر الدستور اللبناني هو النظم الدستورية العثمانية في المواد الأساسية الثلاث ٩ و١٠ و٩٥. لا يعني تبيان عناصر الاستمرارية استخلاص ثوابت للتجميد والتقديس، بل إدراك حدود التغيير ومجالاته لتجنب المغامرات وغموض صورة المجتمع. يعبّر تاريخ لبنان الدستوري عن استمرارية قلّما لها مثيل، بينما كتب التاريخ المدرسي هي قفزات في التاريخ. يظن القارىء أن كل شيء تغير بينما لم تتغير الا التفاصيل. لم تتغير في أية حال هذه التفاصيل بشكل مفاجىء.

يبقى المقياسان الأخيران وهما يتعلقان بلغة الكتابة التاريخية.

ط ـ الاعتماد على الوثائق المصورة والمكتوبة. يهدف هذا النهج الى التخفيف من التوجه العقائدي في تعليم التاريخ[٧] الذي هو مادة «سياسية» في مجتمع متنوع، عدا أن الوثائق تجعل من

---

(٦) انطوان مسرة، «لبنان: بناؤه جذوري ام بالتسوية؟» **النهار**، ٧ و١١/٤/١٩٨٤، و«الميثاق اللبناني: مرتكزات وفلسفة،» **النهار**، ٢٩/٣/١٩٨٦.

(٧) حول القراءات الايديولوجية لتاريخ لبنان، انظر:

Ahmad Beydoun, *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains* (Beyrouth: Publications de l'Université libanaise, 1984).

التلامذة أكثر التصاقاً بالواقع في قراءة الماضي.

ي ـ استعمال المصطلحات التاريخية والسياسية والدبلوماسية. تعتمد كتب التاريخ المدرسي في أكثر الكتب المتداولة مفردات وتعابير مستمدة من الانشاء الانفعالي الذي ينطبق على العمل الفردي لا على العمل السياسي. نجد مثلاً في كتاب للصف السابع الأفعال التالية: تضايق، اقتنع، غضب، ذاق، اعتقد، تودد، رغب، طمع، أمل. ونجد أيضاً التباساً وتناقضات لا تحصى حول عبارات: إدارة، سلطة، حكم، تحكم، تسلّط، حكم ذاتي، استقلال، استقلال تام، احتل، خرج، تدخل[٨]. إن اللبناني انفعالي بطبيعته وفردي. لذا فإن استعمال مصطلحات في الشؤون العامة مستمدة من الحياة الفردية هو لا تاريخي أساساً، ويسيء الى إدراك طبيعة المجتمع.

هذه المقاييس الدنيا والجامعة لكتابة تاريخ لبنان المدرسي هي النتيجة المنطقية لشعار «لبنان الواحد» ولشعار «لبنان الـ ١٠٤٥٢ كلم٢» وخصوصاً لإرادة «تطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية»، حسب ما جاء في البيان الوزاري. قد يقال إن الوقت ليس لهذه الأمور. العكس هو الصحيح، لأنه إذا لم تفتح الطرق والمعابر واستمر الاحتلال واستمر اللبنانيون يدرسون تاريخاً مجزءاً، فقد تغيب عن إدراك اللبنانيين صورة لبنان الذي عرفه العالم وعرفه اللبنانيون.

ما العمل كي تدرك الأجيال الجديدة ما هو لبنان؟ أياً يكن نظام لبنان المستقبلي، فدرالياً أو كونتونياً أو منقسماً أو موحداً أو ميثاقيا، فإن اللبنانيين مرغمون على الوحدة في الائتلاف في أي إطار من هذه الأنظمة. إثنتا عشرة سنة مرّت، ولم يتسن خلالها للتلامذة ما دون العشرين على الأقل أن يتعرفوا جغرافياً الى لبنان، أي انهم لم يستطيعوا التعرّف على مختلف المناطق. في الماضي استعاضت المنشورات السياحية لوزارة السياحة في سد الفجوات الهائلة في تاريخ لبنان المدرسي. الذي لا يصف إلا تاريخ عائلتي شهاب وفخر الدين و «تاريخ بعض الذوات»، حسب تعبير د. جوزف أبو نهرا، في جزء من لبنان لا تاريخ اللبنانيين. إن وضع كتب تاريخ، استناداً الى مقاييس الحد الأدنى والجامعة هذه، المستخلصة من تاريخ لبنان نفسه، وذلك للتلامذة في التعليم العام وللتأهيل الوطني وللمنضويين في الجيش وفي المؤسسات العامة، يبدل الذاكرة التاريخية اللبنانية في أقل من خمس سنوات، خصوصاً أن المركز التربوي للبحوث والانماء يتولى إصدار الكتب المدرسية.

لم تكن وظيفة بعض المؤرخين التقليديين إبراز الواقع، بل نبش القبور وإذكاء الأحقاد، فيقرأون الماضي في الحاضر لتبرير النزاعات وتغذيتها، وكأن الماضي يتمتع بحتمية مطلقة. سيتهافت المؤرخون التقليديون على حادثة باص ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٥ لتفسير النزاعات في لبنان على نمط حادثة الصيد والحجل سنة ١٨٦٠، وهو نمط متداول لتسطيح الأمور الدولية في الشأن اللبناني ووسيلة لابراز العامل الداخلي وتقويم ردة الفعل في الدفاع عن الذات. عندما يرفع المؤرخون السلفيون أيديهم عن لبنان، يتعامل اللبنانيون بواقعهم وأحلامهم بحكمة «بك» الهرمل و «خوري» الضيعة وهما أدرى بمجالات الممكن والمرغوب.

---

(٨) انطوان مسرة، «مقتطفات لدراسة نموذجية حول كتاب تاريخ للصف السابع،» في:
Actualités et documents (Beyrouth), (mars 1980), pp. 110-114, et Antoine Messarra, «L'Enseignement de l'histoire dans les sociétés plurales: L'Exemple de la Suisse,» *Le Bulletin pédagogique,* vol. 6, no. 3 (novembre 1984), pp. 17 - 40.

ثانياً: علم النفس : من السلوكية الفردية الى شؤون الحياة العامة

المحور الثاني في ثقافة مجتمع المشاركة[٩] هو عقلنة السلوك الجماعي والمتبادل، انطلاقاً من الخبرة التاريخية الطويلة والمشتركة.

لقد تم تطبيق علم النفس وعلم التربية في لبنان، بغض النظر عن خصائص البنية الذهنية اللبنانية. انحرف بعض التعليم المشخصن مثلاً عن روحيته، فتحول الى إنماء للفردية اللبنانية، وتحولت النشاطات التربوية الابداعية إلى ارتجالية وعفوية. لم يتم توظيف علم النفس وعلم التربية في لبنان لمعالجة مشاكل التربية من أجل اللبنانيين، كما هم في بنياتهم الذهنية وعقدهم الطائفية ورواسب إدراكهم المتبادل. تتعلق هذه المشاكل بالأنماط السلوكية التالية في الحياة العامة:

- التمسك **بالحريات** وتقديم رموزها، ولكن في إطار سيادة ودولة القانون.
- مفهوم **المصلحة العامة** المبنية على تضامن جماعي منفتح، وعلى أطر نفسية تميز بين العام والخاص، وتحول دون الأنانية المستحكمة في الشؤون العامة.
- **عقلانية** السلوك الجماعي الذي يفترض دحض الأوهام الجماعية، وضبط السلوك الانفعالي في النزاعات الداخلية، وضبط النفس من أجل احتواء النزاعات بأقل قدر من الكلفة.
- الإدراك النفسي لمفهوم **القانون** والسلطة والدولة.
- نبذ **الاتكالية** في السلوك الجماعي التي تترجم بالاعتماد على الخارج في الاستقواء الداخلي، أو للخلاص من مأزق داخلي مستحكم.
- نبذ **البدائية** في السلوك التي تترجم جماعياً بفقدان التخطيط على المدى المتوسط وحتى القصير.
- نبذ حب الظهور **والانتصارية** والاستئثار بالكل، بدلاً من المشاركة التي تضمن حماية الجميع، وإدراك مبادىء حقوق الانسان.
- نبذ **التقيّة** في السلوك الجماعي عند مختلف الطوائف وتحت ستار من الخطابية تطمس الخلفيات والرواسب في التعالي والتذاكي والتخوين والمزايدة.
- بناء **ولاء فوقي** يتخطى الولاءات التحتية الفئوية لصالح الوطن والمصالح العامة المشتركة، والبحث عن مكونات هذا الولاء الفوقي.

نشر ثقافة دينية

تشمل التنشئة المدنية ايضاً نقل ثقافة دينية تحول دون إدراك الاديان كما تعرض في السوق السياسية. إن للثقافة الدينية دوراً في التنشئة المدنية، وفي علمنة السلوك السياسي. تكتسب المشكلة

---

(٩) إن عبارات «ديمقراطية مشاركة» و «ديمقراطية ائتلافية» و «ديمقراطية وفاقية» هي مترادفة ومترجمة لنا منذ السبعينات للعبارات التالية في علم السياسة المقارن:

Proporzdemokratie, Konkordanzdemokratie, Consociational Democracy, and Consensual Democracy.

الدينية بعداً هاماً بالنسبة الى لبنان الذي هو مهد الاديان والمذاهب. لا يمكن بعد اليوم طرح مشكلة التربية الدينية إنطلاقاً من التعميمات السائدة المستلهمة من مفاهيم مستوردة حول العلاقة بين الديني والدنيوي. على كل لبناني ان يكوّن لديه معرفة وصفية للأديان، ضمن كتب التعليم الديني أو التاريخ او التربية المدنية، دون توجه تبشيري بهدف نقل «ثقافة دينية»، حسب تعبير د. بطرس لبكي، أي معرفة متبادلة وصحيحة للاديان كما يراها المؤمنون بها.

يترك التلميذ اللبناني المدرسة، من دون ان يحصل على معلومات دينية جدية، مما يجعله ضحية الاحكام المسبقة والتأويلات السهلة المتداولة. لكل دين حد أدنى من المعلومات الأساسية التي يجب على التلميذ معرفتها، إن كان مؤمناً أو ملحداً أو مشككاً. ويجب ان يستحق التلميذ علامة على هذه المعرفة الثقافية التي تحميه في المستقبل من المتاجرين بالايمان. إذا كان التعليم الديني الحالي لا ينعكس على السلوك، فهذا يعني ان المربين اللبنانيين لم يكيفوا هذا التعليم مع النفسية اللبنانية ومع حاجات المجتمع اللبناني. يخشى ان يؤدي التعليم الديني إلى إنماء الادراك لخصوصيات كل دين ومذهب، دون التطلع الى الكونية الايمانية. هل كتب التعليم الديني تخرج اللبنانيين من الخصوصيات الضيقة؟

يقتضي، ثانياً، إبراز القيم الدينية الاولوية والمشتركة بالنسبة الى مجتمع متنوع الاديان. ليست الاديان عقائد ومؤسسات بل مجموعة من المؤمنين. وليس الايمان لباساً جاهزاً، بل مشروع في بناء مستمر. إن المؤمنين من كل الاديان يتلاقون كلما اكتسبوا بالعمق حساً دينياً. ان وحدة الايمان هي الحقيقة المعاشة بالرغم من تعدد الاديان والمذاهب. يظهر كتاب روجيه أرنالديز وحدة القديسين والمتصوفين في الاديان السماوية الثلاثة النابعة من ابراهيم(١٠). لقد أدّى زج الاديان في كل الشؤون العامة إلى نشر الفوضى في لبنان وفي الوطن العربي بعامة، تنفيذاً في تطييف لبنان ومحيطه. من فرضيات الايمان ان يدافع المؤمن عن الحرية والمساواة والحق والحقوق، ليس لجماعته فقط بل لكل مواطن مظلوم. إن الدفاع عن الحقوق من منطلقات ضيقة، كما نسمعه عند اللبنانيين، يعبر عن الافتقار الى البعد الكوني للايمان.

أما التوجه الثالث للتربية الدينية فهو يتعلق باحترام الرموز الدينية من الجميع، كشرط للسلم الاهلي، وللحق في التباين. في مدرسة مسيحية، اسلامية أو علمانية، يجب تعليم الفرد احترام الرموز الدينية منذ الحضانة بفضل سلوك اساتذته. إن اقتصرت زينة عيد الميلاد أو عيد الفصح في الصفوف الابتدائية على الشرائط الملونة والبيض والحلويات دون أي رمز ديني، فهذا لا يحث على الاعتراف بالرموز الدينية واحترامها. يتناقض محتوى بعض الكتب المدرسية مع احترام الأديان. بعض النصوص الغنية في معانيها الدينية، لا تشرح في تعليم الادب، إلا من ناحية البلاغة والشكل.

ألا يجب ايضاً البحث بإنتاج تربوي في مجال تعليم مسكوني في بلد متنوع العائلات الروحية كلبنان خصوصاً بالنسبة الى شباب اغلقته الجغرافيا والمتاريس؟ لا يتعلق الموضوع بالتبشير، بل بتربية اجتماعية تجاه تيارات التعصب، وتجاه الإدراك النفسي المجزأ والمتبادل للعائلات الروحية بعضها لبعض، والتي هي نتيجة التجاهل المتبادل. يذكر احد اصدقائي، وهو من الشيعة، انه عندما كان تلميذاً في مدرسة للآباء المريميين في فرن الشباك في الصف الثالث كان

---

(١٠) Roger Arnaldez, *Trois messagers pour un seul Dieu* (Paris: Albin Michel, 1983).

يتبع التعليم الديني المسيحي بملء اختياره، لأن الكاهن كان يلقن هذه المادة بعمق ايماني جامع. في احد الايام، كان الدرس حول موضوع الايمان. توقف الكاهن عن الشرح وطلب من التلامذة الجالسين على الجهة اليمنى التوجه الى الشباك، ثم طلب من الجالسين على الجهة اليسرى ان يحذوا حذوهم، والمشهد هو عامل في الملعب يقوم بتشييد حائط من الباطون، وقد وضع عدته جانباً ومد حصيرة وانحنى ليصلي صلاة الظهيرة حسب ايمانه الاسلامي. بادرهم الاستاذ الكاهن قائلاً: «هذا هو الايمان... المسيحي».

ثالثاً: من ثقافة الجمهورية الفرنسية الثالثة الى ثقافة انظمة المشاركة

إن التنشئة المدنية التي وفرتها مختلف الفئات لاعضائها لا تنسجم وأسس نمط المشاركة، باستثناء المواقف الفردية لبعض الزعامات السياسية والجمعيات الطوعية، وانتاج مستمر لمثقفين جامعيين لم يعتمدوا الأطر النظرية المتداولة في مقاربة المجتمع اللبناني. حملت التنشئة الشكلية في مختلف كليات الحقوق والعلوم السياسية على إدراك الانظمة السياسية بمنظار ضيق بدل البحث عن فلسفتها وتصنيفها ومقارنتها وقيمتها المعيارية. المتخرجون من كليات الحقوق والعلوم السياسية تعلموا نظام الجمهورية الفرنسية الثالثة التي لا علاقة لها بلبنان، ولا مجال فيها للمقارنة بلبنان، إلا في بعض الأمور التقنية الشكلية.

إن لبنان، كسويسرا وبلجيكا والبلاد المنخفضة والنمسا ويوغوسلافيا والهند وجزر فيدجي وغيرها، ينتمي الى نمط من الانظمة هو نتيجة اختمار تاريخي ذاتي طويل. لذا يمكن بناء نظرية النظام السياسي اللبناني انطلاقاً من التاريخ ومن شهادات وملاحظات رجاله من بيار الجميل الى مجيد ارسلان وصبري حماده وعبد الحميد كرامي ورياض الصلح وحسين العويني وبشارة الخوري وفؤاد شهاب واليأس سركيس وغيرهم. بعض الجمعيات الثقافية اللبنانية، كالندوة اللبنانية والنادي الثقافي العربي وندوة الدراسات الانمائية والحركة الثقافية في انطليأس... أرست ثقافة سياسية جامعة تنسجم مع نمط ديمقراطية المشاركة. يمكن تلخيص عناصر هذه الثقافة في قول الرئيس حسين الحسيني في تصريح له في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤: «إن الوطن ليس مجرد ارض نقيم فيها، بل هو اولاً علاقات نقيمها فيما بيننا وعلاقات نقيمها فيما بيننا وبين هذه الارض».

نهاية ثقافة الجمهورية الفرنسية الثالثة

إن التاريخ اللبناني والابحاث المعاصرة تحتمان العدول عن دراسة النظام اللبناني استناداً الى الانماط السياسية الفرنسية أو الامريكية أو البريطانية. لماذا تكون الجمهورية الفرنسية الثالثة أو الانظمة التنافسية نمطاً معيارياً في الفاعلية السياسية منذ دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ للمثقفين اللبنانيين، ولا تكون نماذج اوروبا الوسطى والتاريخ اللبناني والعربي عموماً والابحاث المقارنة منذ السبعينات اكثر استنتاجية وغنى لتفسير سبل البناء القومي واحتواء النزاعات؟ على المفكرين في لبنان وفي الوطن العربي الذين اقتبسوا ثقافة الانتداب السياسية إطلاعهم أولاً على انتاج العلوم الاجتماعية منذ السبعينات في هذا الشأن، ثم الاجابة عن ذاك السؤال الذي يزعزع كثيراً من الفرضيات حول متنوعات قواعد الاكثرية والفاعلية والتنوع والانصهار والتوحيد

والعصرنة والتطوير لما لا يقل عن نصف سكان العالم اليوم.

إن اعتبار هذه المقاربة مستوردة للبنان دليل على اغتراب الثقافة السياسية، وجهل بنشوء هذه الابحاث ومحتواها، إذ اعتمد لبنان اساساً كحالة نموذجية منذ السبعينات لبناء نظرية المشاركة، ولتصنيف بعض الانظمة السياسية، بخاصة في مؤتمرات الجمعية الدولية لعلم السياسة سنة ١٩٦٧، ومؤتمر الاونيسكو حول أنماط البناء القومي سنة ١٩٧٠، وندوة الجمعية الدولية لدراسات الشرق الاوسط في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٠، وفي أبحاث مؤلفين هولنديين وسويسريين والمان وامريكيين وكنديين ولبنانيين منذ ١٩٧٠، ومؤتمري فريبورغ ـ ان ـ برسغو في المانيا الاتحادية ومتزرال في فرنسا سنة ١٩٨٣ والندوة الدولية التي نظمها معهد غوته في الجامعة اللبنانية سنة ١٩٨٤[١١]. يمكن الجزم ان لبنان حالة مؤسسية لا حالة تطبيقية فحسب في بناء النظرية. ويبدو تالياً وعلى العكس ان النظريات الاخرى التي طبقت على لبنان هي المستوردة والمستلهمة من نماذج الاستعمار الثقافي. التاريخ الدستوري اللبناني والاسلامي والعربي عموماً، خلال اكثر من خمسة قرون، يساعد على إغناء النظرية العامة، بخاصة تطويرها والحؤول دون تجميدها واغلاقها بشرط التخلص من الافكار المستوردة، ومقاربة الموضوع دون خجل أو عقدة تخلف، إن الابحاث في الائتلافية أو المشاركة من الاهم في العلوم الاجتماعية المقارنة منذ السبعينات. وتهدف هذه الابحاث الى الوحدة، ومزيد من الوحدة في بلدان تتعدد ضمنها الانقسامات.

على اللبنانيين إعادة دراسة نظامهم بعيداً عن الشعارات، واستناداً الى تاريخهم والعلوم الانسانية الحديثة لا على مفاهيم الجمهورية الفرنسية الثالثة. إن الاصالة لبنانياً وعربياً وعلمياً هي التي توصل الى استنباط مفاهيم واضحة وقابلة للتطبيق. من هذا المنطلق، ثلاثة أمور هي ثوابت استناداً الى تجربة تاريخية لبنانية طيلة اكثر من خمسة قرون واثنتي عشرة سنة من العنف.

أولاً: لا يمكن داخلياً تأمين استقرار النظام في لبنان الا بالمشاركة، بشكل أو بآخر، خلافاً للنمط التنافسي المبسط أو نموذج وستمنستر المبسط الذي تعلمه اللبنانيون في جامعات فرنسية وانكلوساكسونية وامريكية.

ثانياً: لا يمكن تأمين استقرار النظام إلا بالاعتراف بخصائص العائلات الروحية في شؤون المعتقد، وبعض شؤون التعليم.

ثالثاً: لا يمكن تأمين استقرار النظام إلا ضمن أطر تحول دون عزل بعض العائلات الروحية. يقتضي تالياً دراسة السبل التمثيلية بطرق اكثر جدية وعملية لتوفير ذلك.

ثقافة المادة ٩٥ من الدستور

لقد ارتبطت المادة ٩٥ من الدستور بممارسة وتأويل واجتهاد وثقافة تتناقض مع المشاركة

---

(١١) Antoine N. Messarra, Theodor Hanf et Hinrich R. Reinstrom, *La Société de concordance: Approche comparative,* Actes du symposium international organisé par le Goethe-Institut sur «la régulation démocratique des conflits dans les sociétés plurales, Publications de l'Université libranaise, section des études juridiques, politiques et administratives, 11 (Beyrouth: Librairie orientale, 1986).

بالمفهوم المعاصر، ومع السياق الذاتي في التطوير. اصبحت هذه المادة تشكل حاجزاً تجاه كل حوار علمي رصين في الشؤون اللبنانية. لقد ارتبطت ثقافياً عند البعض بمفهوم خاص لحقوق تاريخية أو عددية. وارتبطت عند البعض الآخر بالتمايز وعدم المساواة. ليس التصنيف الحاصل للمواطنين في لبنان من ناحية ولائهم ووطنيتهم ومواطنيتهم وعروبتهم ومسيحيتهم واسلاميتهم نتيجة الحروب الطويلة، بل ايضاً نتيجة ثقافة اقتبستها النخبة في لبنان، ولا علاقة لها بالمجتمع اللبناني. لقد اعتادت العقلية اللبنانية على تطييف كل شيء لدرجة انه أسيء فهم أرقى الابحاث في انماط المشاركة. يمكن التمييز لا الفصل بين الانظمة التنافسية وانظمة المشاركة استناداً الى الفروقات في تطبيق قاعدة الاكثرية[١٢]. هذا التصنيف في النظرية السياسية الحديثة لا علاقة له بالطائفية.

توفر مجالس النقابات والبلديات والجمعيات الطوعية في لبنان نموذجاً لمشاركة غير مغلقة ولا طائفية. إن نظام «السقوف المتعددة» حسب تعبير الشيخ محمد مهدي شمس الدين[١٣] يولد إدراكاً بعدم المساواة، ولا يمكن شرعنته. إن تصحيح المشاركة وتوسيعها والعدول عن «السقوف المتعددة» ضمن أطر تحافظ على الوفاق وعلى حقوق الجميع، هي امور تدخل في صلب التجربة اللبنانية وسياقها الذاتي في التغيير. إن عدم جمود قواعد المشاركة يحقق على السواء السلوك التنافسي والسلوك التعاوني. هذا الموضوع لم يتوصل اليه بعد الفكر التغييري في لبنان، بل تراه يرد على الشعار بشعار، أو يحدد مراحل محض قانونية دون تحديد ديناميكية مؤسسية أو اجتماعية لذلك. إن المرحلية، دون ديناميكية في التغيير، هي عنف من نوع آخر وسيلته نصوص شكلية.

في مختلف المشاريع وردت مفاهيم متناقضة وهي «إلغاء الطائفية السياسية» و«تحقيق التوازن». يعبر هذا التناقض عن هاجس مشترك وهو التوازن، خصوصاً في قمة السلطة. يتجنب اللبنانيون طرح المشكلة بشكل مباشر، لأن الطوائف اصبحت متمسكة برواسب الماضي، وبأوضاع اكتسبت مع الزمن مفهوم الحقوق الفئوية، بينما كانت أساساً سبيلاً الى الوفاق من اجل المصلحة العامة. إن البيان الابرز والاعمق خلال سنوات «الحروب من اجل الآخرين» في لبنان هو الذي صدر عن التجمع الاسلامي في ١٨ آب/ اغسطس ١٩٨٢. جاء في هذا البيان، وهو أهم من «الثوابت الاسلامية» في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣، ان لبنان «لا يساس بحكم الارقام» وإن عائلاته الروحية «ليست مما يعد بالاصوات» وانه «لو شاء المسلمون ان يحتكموا الى الارقام ويحكموا العدد لتبدل وجه لبنان وتبدلت صيغته لئلاً نقول هويته». عقد الاجتماع في منزل الرئيس صائب سلام وحضره (ونذكر الاسماء لأهميتها التمثيلية) الرؤساء تقي الدين الصلح ورشيد الصلح وسليم الحص، والوزراء علي الخليل وخالد جنبلاط ونزيه البزري ومحمد يوسف بيضون ومروان حماده ومصطفى درنيقة وعبد الرحمن اللبّان، والنواب زكي مزبودي وسليمان العلي وناظم القادري وجميل كبي وتوفيق عساف، والسادة وليد جنبلاط رئيس «الحركة الوطنية» ونبيه بري رئيس مجلس قيادة حركة «أمل»، والمهندس مالك سلام ود. نسيب البربير وشفيق السردوك وحسين سجعان ومحمد الجارودي[١٤].

---

(١٢) Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1984).

(١٣) انظر تصريح للشيخ محمد مهدي شمس الدين في: **النهار**، ١٣/٩/١٩٨٦.

(١٤) انظر بيان الاجتماع الاسلامي في: **النهار**، ١٩/٨/١٩٨٢.

إننا نطمح الى المثاليات. لكن الطموح الى المجتمع الامثل قد يتحول الى وسيلة لمنع اللبنانيين من احتواء أزمتهم في شقها الداخلي واغراقهم أكثر في التخلف، بينما كان لبنان (ولا يزال) نموذجاً رائداً ومناقضاً للكيانات العنصرية، بالرغم من كل الشوائب. لا يخطر على بال احد القول ان النظام البريطاني مناف للمساواة، لأن اي بريطاني لا يستطيع ان يصبح ملكاً. انها نظرة فردية مخالفة للمصلحة العامة. لكن ذلك لا يبرر التحجر والجمود بحثاً عن مشاركة تنسجم مع التجربة اللبنانية والمعرفة العلمية الحديثة. إن التضحية بقليل من المساواة لصالح الوفاق الوطني، هي ايضاً مقياس للوطنية. يبحث اللبنانيون في امور داخلية هامة، ولكن بمعزل عن التحدي الاكبر الذي يواجههم، وهو خطر التفكك الذي هو اكثر طائفية واكثر انعزالية واكثر تخلفاً من أي نمط آخر. إن المجتمع المتنوع هو وليد الآلام والمنجزات المشتركة وينطبق عليه المبدأ: اجمع تسد، بدلاً من المبدأ الروماني في التفرقة الذي اعتمده السياسيون وانساق معهم به أكثر «الوراقين»[١٥]. يفترض النمط المتطور في المشاركة دمج الاساليب التنافسية والتعاونية معاً، والخروج عن المحاصصة الجامدة وعن «السقوف المتعددة» إلا حصراً في ما يوظف سياسياً للمصلحة العامة. لكنه يخشى، بسبب الثقافة السياسية السائدة، ورواسب اثنتي عشرة سنة من الحروب، المزيد من التطييف والتجميد للنمط اللبناني في الحكم تحت شعار الاصلاح مما يجمد المستقبل ويفسده بسبب الافتقار الى نظرية متكاملة في التغيير وحدوده ومجالاته.

النمط اللبناني شأن صعب

إن كل الامور الراقية في الحياة الفردية، كما في الحياة الجماعية، هي من الشؤون الصعبة التي تبنى بالآلام. تفترض ديمقراطية المشاركة ثقافة جامعة ضمن قواعد واضحة ودون التباس في كادرات الاحزاب اللبنانية لخلق دينامية للتغيير، انطلاقاً من النمط اللبناني لا من خارجه. من يريد تغييراً خارج هذا الإطار فقد يكون على صواب، ولكن لبنان الذي يريده لا يعرفه اللبنانيون، وهو «وطن» آخر بالنسبة اليهم، وما أقربه الى النموذج العنصري. كل من وعد في التاريخ الانساني «بغد مشرق» حوّل الأرض الى جهنم، ابتداء من الفاشية والنازية وكل الانظمة التوتاليتارية.

إن المقاومة اللبنانية تكتسب معناها في اطار الحفاظ على الطابع الديمقراطي المتعدد للبنان الذي عرفه اللبنانيون، والذي يدافع عنه العالم. هدف المقاومة في نمط ديمقراطية المشاركة هو جعل الحوار ممكناً، لا قهر الآخر أو الانتصار عليه. كل مواطن من اية عائلة روحية كانت، هو شريك في المواطنية، لا عدواً يمثل الشر المطلق بالنسبة الى العقيدة اللبنانية او الوحدة الوطنية، مما يبرر حرباً خارج الاطار الحصري في الدفاع عن النفس. بعض المنظرين كتبوا منذ بداية الاستقلال عن تعددية في باطنها رفض قاطع للآخر، كما هو وكما يدرك هو نفسه، ونبشوا التاريخ لاستنباط عناصر الثنائية الحضارية والتناحر الذي يتعاظم تدريجياً في حدته بين المجموعتين الاسلامية والمسيحية. ويتلخص انتاجهم في اخفاء نظرة تشاؤمية الى العيش المشترك، وعلى اعتبار مجمل الدراسات المقارنة حول البناء القومي ووحدة المجتمع المتنوع دون فائدة بالنسبة الى مجتمع يحتوي هذه الثنائية النزاعية او التنوع المذهبي. كل مسعى علمي بحثاً عن سبل تنظيم التفاعل ينم بالنسبة اليهم عن سذاجة فكرية تفاؤلية. وعندما نمت منذ السبعينات الدراسات السياسية

---

(١٥) تعبير للدكتور وضاح شرارة في: **النهار**، ١٩٨٥/١٢/١.

المقارنة حول انماط البناء القومي في المجتمعات القائمة على المشاركة والائتلاف ومنها لبنـان، سخر بعض اللبنانيين من هؤلاء البـاحثين لأن لا مـرجوحيـة بنظرهم لهـذا النمط من الانظمة في الشرق العربي. ليس المجال في هذا البحث تقويم هذا الادراك النفسي، والذي يقابله مؤلفات في الطائفيـة، في اطار من البلبلة الـذهنية والغمـوض والالتباس تنم عن رفض مطلق لـلآخر الـذي يجب تحقيق تجانسه قسرياً في سبيل البناء القومي.

ثقافة العزل والانعزال

تفترض ثقافة مجتمع المشاركة معالجة لثقافتي العزل والانعزال. الانعزالي هـو الذي في عمق إدراكه لا يؤمن بقضية هي قضية العيش المشترك المتساوي في لبنان عـلى قواعـد من ديمقراطيـة المشاركة، وهو الذي لا يؤمن بمرجوحية هذا النمط في لبنـان. والانعزالي ايضـاً هو الـذي يحلم في عمق إدراكه بدولة تيوقراطية. اما التيار العازل فهو لا يـرى مخرجـاً، الا في هيمنة مـا تحت ستار الفاعلية السياسية. نقرأ أحياناً أقوالاً فيها سعي الى الهيمنة. إن التأويل المهيمن للنظـام اللبناني يقترح نظاماً رئاسياً أو نظاماً جديداً لا يقوم على الثنائية، أو الانتقال من صيغة برلمانية ثنائية الى صيغة برلمانية برأس واحد أو تحويل النظام البرلماني قانوناً الى نظام رئاسي فعلاً، بينما العبـرة من الحروب في لبنان هي ان حلم لبنان الكبير المستقل تحت سلطة رئاسية انفرادية للعودة الى اولويـة اسطورية في لبنان، اسطوري هو غير قابل للتحقيق. وكذلك حلم لبنان الكبير في مشـاركة اسـلامية طاغيةومتسامحة، بدل المشاركة بمعنى التقاسم الديمقراطي في الحكم بالعدل والمسـاواة. إن سياق التغيير في لبنان هو أسير التيارين الانعزالي والعازل. التياران هما يعقوبيان (Jacobin) في توجههما لأنهما يبتغيان الانسجام الشامل كسبيل وحيد للبناء القومي، ولا يعترفـان بالآخـر، كما هـو وكما يدرك،هو نفسه، وبالتالي فهما يهددان نمط المشاركة. بينما الثقـافة اللبنـانية الاصيلـة مبنية عـلى المشاركة، فإن الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة انعزالية أو عازلـة. لكن الثقافـة هذه تصطـدم بحائط الاستحالة، فتجد نفسها أمام مأزق البناء القومي في المجتمع المتنوع. إن الحروب اللبنـانية في نواحيها الداخلية، هي نتيجة الانعزال والعزل، اي نقيض التنوع الحضاري اللبناني.

ما يمكن قوله عن قضية التغيير في لبنان ينطبق على كثير من القيـادات التي كانت اسـيرة او ضحية الثقافة السياسية السائـدة. لقد استلهمت الثقـافة السيـاسية اللبنـانية مفـاهيم معلبة في التغيير، ساعية الى تطبيقها في لبنان. الفكر اليميني متحجر، والفكر التقـدمي متهوّس، والعقـائد في الليبرالية والشيوعية والاشتراكية والرأسمالية والقوميـة وغيرهـا تلد في لبنـان وتموت فيـه، ويعود أصحابها الى احيائها معلبة وقسراً. انهـا تموت في لبنـان، ليس لأن لبنان غـريب وعجيب، بل لأن المفاهيم مستوردة. لقد صرح احدهم في بـداية ١٩٧٤ انـه «يجب تهديم، تهـديم النظام بضربـات معول». بعد اثنتي عشرة سنة لم يتغير النظام بهذه الضربـات، بل اصبـح اكثر طـائفية واقطـاعية وقوقعة ورجعية وتخلفاً وانغلاقاً. إن البحث المقارن حول المجتمعـات المتعددة، هـو بحاجـة الى بناء نظرية متكاملة للتغيير في انماط المشاركة، انطلاقاً من تجارب اصيلة ولبنان هو رائدها.

أفضل مقياس للوطنية هو الذي أوضحه الرئيس فؤاد شهاب: «مقياس الوطنية هو الوحـدة الوطنية». لكل الاحزاب والتنظيمات والحركات الاجتماعية، بشكل عام، دور في بناء ثقافة سيـاسية اصيلة في لبنان، بدل الهدر الفكري حول شؤون الهويات والكيانات والخيارات والرهانات والاحلام. كان بناة ميثاق الاستقلال يعرفون عمق المعرفة، مثل كثير من رجال الاستقلال كعبد الحميد كرامي

ورياض الصلح وبشارة الخوري... (بدأت الحرب بتهديم تماثيلهم) ان لا عبرة أهم في تاريخ لبنان الا هذه: فرّق تحارب، اجمع تسد. إما ان يلد لبنان المتجدد انطلاقاً من عقلنة وعصرنة النمط اللبناني، والا يستمر التشتت ومعه الحروب والفتن.

التحليل النفساني لاحلام البدائل

من رواسب الذاكرة الجماعية ان اللبنانيين، بدلاً من عقلنة وعصرنة المعطى الرائد والصعب الذي يمتلكونه، يحلمون بخيارات وبدائل ورهانات، واعدين انفسهم بحلم ما يحققون بواسطته الطموح في الكيان.

إن البديل الآخر غير موجود قطعاً، وكل السبل الاخرى غير ميثاق المشاركة، ان وجدت على سبيل الافتراض، فهي أسوأ من العيش المشترك. وكأن بناة الاستقلال أدركوا بالعمق ما تشرحه اليوم النظرية المقارنة حول سياق البناء القومي في المجتمع الديمقراطي المتعدد. يتناقض هذا التفسير مع النظرية التقليدية للبناء القومي التي تلهم الفكر السياسي اللبناني، تقدمياً كان أم انعزالياً. لا شك ان «سلبيتين لا تبنيان أمة» حسب قول جورج نقاش، ولكن تضحيات متبادلة تبني بعض الأمم ليست أقل حضارة وتطوراً. القضية اللبنانية هي هذه بالذات. وهذه القضية لا تعالج بابتسامة ساخرة، بل بالدراسة اللاانفعالية والعبر.

إن النظام اللبناني في مرتكزاته الائتلافية لا يشكل خياراً ولا رهاناً حسب العبارات المتداولة. تعني هاتان الكلمتان انه يتوافر خيار أو رهان آخر. الخيار الاخر هو الانعزال بغية التجانس الكامل، أو هو العزل في أشكال من الهيمنة. لا يوجد مشاريع وخطط مدروسة عقلانياً عند اللبنانيين في هذين التوجهين، ولكن عند اللبنانيين إدراك إرادي بالغ الخطورة. ليس التاريخ من صنع الانسان، بل مزيج من الافعال والمعطيات التي يتكيف فيها الانسان والمجموعات، ويسعون الى ضبطها وتقنين مجراها. نمط العيش المشترك والتفاعل والمشاركة في لبنان هو واقع حتمي، والخيار أو الرهان الوحيد هو ان يكون هذا النمط اما نمط سلم وحضارة وأما نمط حرب دائمة. المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية تبحث في الشؤون اللبنانية ضمن هذا الاطار[١٦]. تجابه هذه المدرسة التيارات الانفعالية والارادية والانتصارية والاستعراضية، وهي تيارات تبحث عن بنيان ما تحلم به خارج تاريخ لبنان والاصالة اللبنانية. ولماذا الشهداء والضحايا؟ يموت الشهداء والضحايا في المجتمع الديمقراطي المتنوع لا لشرذمة الوطن، بل للدفاع عنه والابقاء عليه، فيتعظ بعدهم من يتعظ في توبة قومية ثابتة، والا تكون تضحيتهم عبثية كالحروب التي التهمتهم، او التي اضطروا الى الانسياق فيها.

من ينتقد، من مسلمين ومسيحيين، المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية، يعتريه الخجل حين يطالع اليوم تعليقات حول بلدان أخرى. تحت عنوان: «نموذج لكاليدونيا الجديدة» علّق أحد المحلّلين في جريدة «لوموند» على نظام جزر فيدجي التي تعتمد منذ السبعينات نظاماً من المشاركة

---

(١٦) Hassan Saab, «The Rationalist School in Lebanese Politics,» in: Leonard Binder, ed., *Politics in Lebanon* (New York: Wiley, 1966), pp. 271-282; Phares Zoghbi: «Le Salut par la culture,» *L'Orient le jour,* 5/4/1982; «De l'urgence d'un congrès national pour la culture,» *L'Orient le jour,* 24/5/1982, et «Recherche pour un projet culturel pour le Liban,» *L'Orient le jour,* 31/5/1982.

يتألف بموجبه المجلس النيابي من ٢٢ ممثلاً للطائفة الفيدجية و٢٢ ممثلاً للطائفة الهندية و٨ ممثلين للطوائف الاخرى. ويشارك الناخبون من كل الطوائف في انتخاب مرشحين من مختلف الطوائف، حسب نمط ما يمكن تسميته بالهيئة الانتخابية الموحدة. يصف الكاتب نموذج جزر فيدجي بأنه «روعة في المخيلة السياسية»[١٧]. وفي ملحق خاص عن جزيرة الريونيون، حيث يتعايش المسيحيون والمسلمون والبوذيون، كتب احد المعلّقين في جريدة «لوموند» انه طلب من اسقف المسيحيين تدشين جسر، لكن الاسقف فضل مشاركة رئيس الطائفة الاسلامية ورئيس الطائفة البوذية في الاحتفال، ونظم الثلاثة احتفالاً مشتركاً تلا فيه كل من رؤساء الطوائف صلاة مستوحاة من دينه حول «ما يرمز اليه الجسر الذي وصل بين البشر وبين البشر والخالق كما يوصل بين الاراضي». وكان الاحتفال نموذجاً في لقاء وتفاعل الاديان[١٨]. ألا يعتري اللبنانيين والعرب عموماً الخجل في ان يصبح النموذجان الحديثان في جزر فيدجي وجزيرة الريونيون، نموذجين يحتذى بهما، بدلاً من لبنان الذي قام على تفاعل أديانه؟ ليس النموذج اللبناني مجرد تنظيم دستوري، بل نموذج حرب أو حضارة لأكثر من نصف سكان العالم الذين تتنازعهم الانقسامات اليوم.

قد يتساءل البعض إذا كان يجوز، بعد اليوم، الامل بنجاح وديمومة نموذج المشاركة في لبنان. إن الكلام عن الامل هو الذي يثير بالفعل اليأس، لأنه يعتمد الشعور والرغبات الباطنية. انني لا آمل. ولكن لا أمل اخر ولا رهان آخر. بالرغم من كل الاحلام والحالمين، لا لبنان آخر ممكن. إنه حلم كبير، ولكنه من نوع آخر يجمع روحانية الاديان وواقعية السياسة. وقد يتساءل آخرون مستندين على ثقافتي العزل والانعزال، ما اذا كانت تتوافر في لبنان قيم مشتركة جامعة. انه من المعروف ان لبنان هو بلد «المازة» المتنوعة الاشكال يتذوقها كل اللبنانيين لا بلد «البودينغ» البريطاني البسيط. ولكن اكثر البعض من شرب العرق اللبناني، فاصيب بالسكر وبنشوة الانتصار□

---

(١٧) Jean Wetz, «Un Chef-d'oeuvre de l'imagination politique: Deux modèles dans le pacifique,» *Le Monde*, 9/1/1985.

(١٨) Supplément sur la Réunion dans: *Le Monde*, 12/9/1984, p. 10.

مركز دراسات الوحدة العربية

ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)، ٧ مج.

د. عبدالله أنيس الطباع

خبير فني في دار الكتب الوطنية اللبنانية ومؤسس المركز اللبناني للفهرسة العلمية.

إن إصدار «ببليوغرافية عربية» بنتاج فكرنا القومي، وبالدفق الهائل فيه، منذ مطلع النصف الثاني لهذا القرن، كان حلماً يراود المكتبيين العرب مع إيمانهم باستحالة تحقيقه، وفي هذه الحقبة بالذات لأن عالمنا غارق في قضاياه المصيرية.

إذاً ان اصدار مثل هذه الببليوغرافية كان حلماً للمكتبيين الذين كانوا يخططون ويأملون، ويفرحون وربما يرسمون[١].

فصدور «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠» عن مركز دراسات الوحدة العربية[*]، وفي العام ١٩٨٦ ومن بيروت يعتبر في نظر المهتمين بالفكر العربي وتوثيقه انجازاً علمياً كبيراً ومهماً لأنه في اعتقادهم ركيزة كل نهضة، ومدماك أول في التحرر والاستقلال الفكري، مدخل كل تحرر آخر وقاعدته الاساسية، لا لأنه يوثّق التراث القومي ويحفظ النتاج الفكري للأجيال القادمة وحسب، بل لأنه يربط الفكر العربي بالفكر العربي، ويشد العالم العربي الى الوطن العربي لهدف قومي، ويؤكد على دور الأمة الفاعل والمتفاعل مع الحضارات القديمة والحديثة، وعلى تصميم قادة الفكر في الأمة على إقامة الوحدة على أسس علمية وثقافية «تتطلّب اهتماماً عميقاً وجاداً بتحقيق خطوات وحدوية عملية»[٢]، «لأن قضية الوحدة ليست يسيرة ممّا يوجب ان يوجّه اليها جهد علمي كبير ومتصل لتوضيح الفكرة القومية على نطاق واسع ولجميع شرائح الأمة»[٣].

في ضوء هذه المسلّمات فـ«ببليوغرافيا الوحدة العربية» المنوه بها حدث علمي وتقني في آن جدير بالاهتمام، درساً، ونقداً في محاولة جادة لإعداد هذه الاصدارة لطبعة

(١) انظر: عبدالله انيس الطباع، **الخدمات المكتبية: تاريخ الكتابة والمكتبات**، ط ٤ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٦)، ص ٧ ـ ٨.

(*) ساهم مركز التوثيق والمعلومات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تغطية جزء من كلفة طباعة **المجلد الثالث: الموضوعات**، كما قدّمت جامعة الأمم المتحدة مساهمة مالية رمزية في إعداد **المجلد الأول: المؤلفون**.

(٢) انظر: «البيان التأسيسي لمركز دراسات الوحدة العربية»، ص ٤ ـ ٧. (غير مطبوع)

(٣) المصدر نفسه.

ثانية مزيدة ومستوفاة لمفاهيم وقواعد النشر البيليوغرافي، على تعدد أهدافه لا سيما «وان سجلات الحضارة الانسانية بدون البيليوغرافيا لا تعدو ان تكون اكواما من جهود مبعثرة تفككت روابطها واختل نظامها ولا يمكن الافادة منها في خدمة الانسان» كما يؤكد لوثر ايفانز[٤] مدير عام منظمة اليونسكو سابقا وأحد أمناء مكتبة الكونغرس العام ١٩٥٠.

أهمية هذه الاصدارة

ان «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠» تنهض دون ريب بمسؤولية الكلمة في الوطن العربي، وتنزلها بالتالي منزلتها من الفكر والحضارة، بخاصة ان القيمين على مركز دراسات الوحدة العربية يدركون أثر هذه الكلمة المسؤولة في مجالات التطور العلمي والتكنولوجي الذي اعتمدوه مذهبا عقلانيا لا تأثيرا شعوريا عاطفيا لجمع الأمة، لأنه الصوت والصدى في ضمير الوطن العربي المتعطش للحياة العزيزة الكريمة المتقدمة والمتطورة، وهم من عايشوا نكباته فتطوعوا للملمة شعثه والدفع به قدما الى الوعي والوحدة بتوجيه هذه الكلمة المسؤولة، التي منذ كانت، تبقى الوسيلة المثلى لمخاطبة العقل وتوجيه الوجدان.

في البدء العنوان؟

وبعد فثمة في المفهوم التقني، وفي اللغة العربية بالذات، ولدى البيليوغرافيين العرب بخاصة فارق في المدلول اللفظي بين «ببليوغرافيا» بالألف الممدودة، وبين المقصد من إصدارها «كببليوغرافية» بالتاء المربوطة.

فاللفظة الأولى، وبالألف الممدودة وكما يتعارف عليها نطق عربي للكلمة اليونانية (Bibliography)[٥] المركبة أصلاً من كلمتين: بيبلو (Biblon) وتعني كتابا صغيراً و (Graphia) ويراد بها وصف، وهي، كمصطلح، اشتقاق ترمي الى وصف الكتب أو الكتابة عنها، وأرى من الخير هنا، ان اشدد على هذين المعنيين: «وصف الكتب» أو «الكتابة عنها» كمسعى واستنتاج لهذه المراجعة - الدراسة، مع التأكيد على أن أهمية الوصف «الببليوغرافي» بالنسبة الى الكتاب انما تتأتى بالنسبة الى موضوعه الذي إن جرّد منه أضحى اناء فارغا.

اما اللفظة الثانية بالتاء المربوطة وجمعها ببليوغرافيات، فهي في الأدب المكتبي ليست على شمولية الاولى واتساعها التقني، اذ تقتصر على ان تكون «سجلاً منظما مرتبطا بغرض معين لمجموعة من الكتب تشترك في بعض الصفات المتميزة كالموضوع، واصر على الموضوع مرة اخرى، ومن ثم اللغة، او مصدر الانتاج»[٦].

إن هذا المدلول العلمي والتقني ينطبق بالفعل على «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠» بخلاف عنوانها بالألف الممدودة، والتي تعني في الأدب المكتبي: العلم، والفن، وثمرة الفن، كما يحدّد اقسامها شارل مورتت[٧]، أول استاذ لكرسي الببليوغرافيا في مدرسة الشارت الفرنسية العام ١٨٦٩، هذه المفاهيم الثلاثة التي

---

(٤) انظر: عبدالله انيس الطباع، **علم الاعلام: الوثائق والمحفوظات** (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٢٤٠.

(٥) انظر: كنود لاسن، **مصالح الببليوغرافيا الوطنية: احداثها وكيفية ادارتها**، ترجمة ب. متز (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٦)، ص ٦٢.

(٦) انظر: «دور الخدمات الببليوغرافية في حضارتنا المعاصرة،» **مجلة عالم المكتبات**، السنة ٣، العدد ٢ (آذار/ مارس - نيسان/ ابريل ١٩٦١)، ص ٢٢ - ٢٤.

(٧) انظر: الطباع، **علم الاعلام: الوثائق والمحفوظات**، ص ٢٤١.

يضيق هذا البحث عن دراستها، وتحديد مرمى كل منها في العمل والاعداد المقرر[٨].

في الانكليزية يعرف عن «الببليوغرافية» بتاء التأنيث المربوطة - (Bibliographical List)، فهل «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠» وبالألف الممدودة كما جاء عنوانها تخرج تقنياً عن المفهوم المقرر للببليوغرافية بالتاء المربوطة، أليست هي كما صدرت ، وفي ضمير مركز دراسات الوحدة العربية: «سجلاً منظماً لمجموعة من الكتب تشترك في كثير من الصفات والخصائص المتميزة» وبعبارة أدق: «أن لها موضوعاً واحداً . الى جانب موضوعات اخرى ذات اتصال بالصفات والخصائص»

هذا من ناحية، أما هي وفي الجوهر وقد شملت الى جانب الكتب مقالات المجلات والدوريات ـ في حين قد صرف النظر عن ذلك في عصر التخصص والدقة التقنية ـ فهي هنا وفي الأدب المكتبي قد خرجت عن دائرة النشرة الببليوغرافية، التي هي «ثمرة الفن» لتنضوي تحت مفهوم (Repertoires Generaux) «فهرس أو قائمة معلومات» كما كانت تعرف يوم كان استعمالها شائعاً. هذه الناحية فطن لها معدو هذه الببليوغرافية، واعترفوا بها. ولكن متى؟ هذا الامر سنحاول ايضاحه ونعالج اسبابه.

لقد رأوا من الخير «بالنسبة للدوريات الصحفية أو شبه الصحفية الاعتماد فيها فقط على نصف الشهرية منها، لأن المادة الصحفية لها سمات آنية تضفي عليها أهمية من جوانب كثيرة، ولكنها لا تعطيها صفة البحث والدراسة ـ المرجع»[٩]. وهذا بالطبع ما أكدنا عليه، وكان من الخير الانصراف عنه، أو اعداد كشاف خاص به.

في التخطيط والاعداد

يجمع خبراء الببليوغرافيا، وفي مقدمتهم كلود لاسن: «انه من الضروري الاتفاق مسبقاً على القوائم الواجب تنظيمها بحيث يفترض تحديد الشكل، وبالتالي كيفية ترتيب العناوين، بل العناوين لأنها الأكثر دلالة على الموضوع والأكثر إيضاحا الذي أكدنا على أهمية وصفه الببليوغرافي، لأنه هو الكتاب، على أن تعتبر هذه الطريقة التي تعتمد منهاجاً ثابتاً لجميع القوائم الببليوغرافية المقبلة مما يسهل استعمالها الى حد كبير، فضلاً عما يكسبها من جوهر التنظيم والتنميط»[١٠].

رأي كلود لاسن في التطبيق العملي

قد يكون ثمّة لبس فيما عرض له «لاسن» بالنسبة الى غير المتخصصين من ضرورة تنظيم شكل القوائم وبالتالي كيفية ترتيب العناوين، الامر الذي يوضحه تاريخ الوثائقية بخاصة بعد ان تحول المكتب الدولي للمراجع الذي تأسس في بروكسيل (بلجيكا) العام ١٨٩٢ الى المؤسسة الدولية للمراجع العام ١٨٩٥، هذه التي أخذت على عاتقها تدوين لوائح وفهارس بالوثائق، والتي كانت الكتب على قلتها يومئذ في عدادها، وذلك على بطاقات فهرسة وفقاً لاسماء مؤلفيها، فضلاً عن تصنيف آخر عرفوه بالمنهجي[١١].

لم يلبث هذا التنظيم المزدوج، وبعد ان تجمع لدى المؤسسة المذكورة سبعة عشر مليون بطاقة باسماء المؤلفين، ان انهار كلياً

---

(٨) انظر: الطباع، **الخدمات المكتبية: تاريخ الكتابة والمكتبات**، ص ١٣ ـ ١٤.

(٩) انظر: «المقدمة»، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠** (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، المجلد ١: **المؤلفون**، القسم ١، بالعربية، ص ٩، فقرة «الابعاد الفنية».

(١٠) لاسن، **مصالح الببليوغرافيا الوطنية: احداثها وكيفية ادارتها**، ص ٧٥.

(١١) انظر: جاك شوميه، **اصول التوثيق**، ترجمة انطوان عبده (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٤)، ص ٨ ـ ١٠.

نتيجة حتمية لفوضى التنظيم وتعقيدات الازدواجية، مع العلم ان عدد الدوريات العالمية في العام ١٩٥٠ لم يتجاوز الألف وفقاً لاحصاء اليونسكو.

البحث عن حلّ جديد لتصنيف الوثائق

كان على بول اوتليه (١٨٦٨ ـ ١٩٤٤) المحامي والقيّم على المؤسسة الدولية للمراجع والمصادر مع زميله هنري لافونتين (١٨٥٣ ـ ١٩٤٣) ان يبحث عن منهاج جديد لتصنيف وتنظيم الوثائق ، تحقيقاً للمسعى الذي قامت من أجله المؤسسة.

اطلاق نظام التصنيف العشري الشامل

لقد قدّر للمحامي أوتليه وبعد دراسات ميدانية مضنية، واتصالات بحثية مكثفة مع كثير من العلماء والخبراء وفي مقدمتهم ملفيل ديوي (١٨٥١ ـ ١٩٣١) مبتكر التصنيف العشري (D.C)، ان يطلق التصنيف العشري الشامل (U.D.C) الذي تبناه مؤتمر الببليوغرافيين الذي انعقد العام ١٩١٠ كتنظيم موضوعي لتصنيف جوهر ومادة الوثائق للاعداد الببليوغرافي بعد ان اعتبرت فهرسة اسماء المؤلفين كمنحى مساعد لهذا التصنيف العشري الشامل.

التصنيف العشري لديوي بديلاً للتصنيف العشري الشامل

إذاً كانت «الوثائقيّة» قد فرضت نفسها كشكل في التنظيم والتصنيف منذ أواخر الثلاثينات، واكتسبت اهتماماً دولياً وعقد أول مؤتمر عالمي العام ١٩٣٧ للتخطيط لهذا التنظيم المعقد، ونهض من أجلها الاتحاد الدولي للوثائق (F.I.D) العام ١٩٣٨ فتبنى ـ ولضرورة الاعداد الببليوغرافي الموضوعي ـ تصنيف ديوي العشري، هذا التصنيف الذي يعني للمهتمين بالببليوغرافيا علومها ومعناها المطلق واختصاصاتها الشاملة وبخاصة ثمرة الفن، والتي هي الببليوغرافيات موضوعياً و«ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠» واحدة منها، لو لم تكن في ضوء اعدادها الذي اشرنا اليه، وجمعها بين موضوعات الكتب، ومقالات الدوريات قد انحرفت ايضاً عن جوهر مفهومها التقني الصرف من (Bibliographical - List) الى (Repertoires Generaux).

هذا الكلام يعني ان الشكل الذي حدّده كلود لاسن والحّ عليه وبخاصة في التنظيم والاعداد الفني للنشرة الببليوغرافية، يغاير كلّ ما تعارفت عليه التقنية الحديثة في التنظيم «المكتبي» وعلى مختلف مستويات المكتبات ووظائفها في تأدية الخدمة المكتبية، سواء أكانت دور كتب وطنية، أم مكتبات عامة، أم جامعية أم متخصصة.... الخ.

بعبارة أوضح وأدق ان تحديد الموضوع هو الأساس والجوهر والهدف في التصنيف والاعداد الببليوغرافي، وليس أي شيء آخر.

ما هي المعلومات الببليوغرافية؟

من الضروري ان نقول مرة اخرى، ان الاعداد الببليوغرافي والتنظيم المكتبي يعتمدان على المعلومات الببليوغرافية، وهي الإيضاحات الموجودة على الغلاف الداخلي لكتاب ما، أو المبثوثة فيه، أو البيّنة أي «الظاهرة» في وثيقة، أو مقال كاسم المؤلف، وشهرته، أو العنوان فيه، أو اسم الناشر...الخ، إلّا أنها تتخذ في الاعداد لنشرة ببليوغرافية شكلاً مغايراً لتلك التي تعتمد في التنظيم المكتبي.

المعلومات الببليوغرافية ودورها في النشرة الببليوغرافية

ان الاعداد لنشرة ببليوغرافية و«المعلومات الببليوغرافية» واحدة كما أوضحنا تتخذ شكلاً فيه تنظيماً خاصاً، مغايراً للتنظيم المكتبي، الذي تتخذ المعلومات الببليوغرافية فيه منحى مخالفاً للاعداد الببليوغرافي، وفي «الببليوغرافيا» كعلم وفن وثمرة فن.

فالتنظيم المكتبي يفيد من المعلومات الببليوغرافية في اعداد بطاقات فهرسة متعدّدة يعتبرها الخبراء عين المكتبة الباصرة وأذنها الواعية، وهي على الغالب تشكل:

أ ـ بطاقة رئيسة يفترض ان يكون مدخلها (Vedete) باسم المؤلّف أكان شخصاً أم هيئة[١٢] (Author Card)

ب ـ بطاقة مساعدة، استكمالاً لهذا التنظيم وتعدّ بعنوان الكتاب: (Title Card).

ج ـ بطاقة مساعدة بموضوع الكتاب (Subject Card).

د ـ بطاقة مساعدة برقم الكتاب في المكتبة ورقم الرف (Shelf - List or Call)

هـ ـ بطاقة إحالة واحدة أو أكثر (Refer-ence Card) تحيل الباحث من موضوع الى آخر ويكون استعمالها محدوداً للغاية.

هذا دور المعلومات الببليوغرافية في التنظيم المكتبي، أمّا في اعداد نشرة ببليوغرافية، فالتنظيم الأساسي لها يعتمد على اعداد بطاقة موضوع تحدّد جوهر الكتاب، أيّ مادته، هل هو فلسفة مثلاً، أم هندسة، أم طب، أم تاريخ؟

ان النشرة الببليوغرافية ان لم تقو على التعريف بجوهر ومادة الانتاج الطباعي في دولة ما، أو لغة ما، أو هدف ما ليحدّد مستواها الفكري، واتجاهها الحضاري، أو مسارها التكنولوجي، أو هذه كلها مجتمعة في ضوء مواضيع الكتب التي كشفت عنها «الببليوغرافية» أو الببليوغرافيا بالمعنى المطلق، فعلام هي «وصف للكتب، أو الكتابة عنها»؟

ان الباحث الذي يستشير «الببليوغرافية» انما يرغب في ان يجد مرجعاً أو مصدراً لغرض بحثي، بصرف النظر عن مؤلف الكتاب الذي قد لا يعينه في مثل هذا الواقع شيئاً.

لماذا «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠»

ليس ادلّ على ما ذهبنا اليه ـ مثلاً ـ من أن مركز دراسات الوحدة العربية، وسم اصدارته الببليوغرافية «بالوحدة العربية» محدداً غاية، وفي الأساس موضوع هذه النشرة، والذي قرنه بحقبة زمنية محددة.

كل هذا بالطبع قبل ان نعرب عن تقديرنا لهذا العمل العظيم، من الناحية العلمية الموضوعية الذي نرجو ان يكون صادقاً وامينا في البحث العلمي.

قبل ان نعلن رأياً في هذه «الببليوغرافيا» التي لم يسبق اليها في الوطن العربي، ولن يؤتى بمثلها في موضوعها لأنها بذاتها لا تمثل الانتاج الفكري في قطر عربي بعينه انما تمثل العطاء الفكري للأمة العربية قاطبة ولقادة التوجيه فيها، وهو من هنا عمل جليل وعظيم مهما أخذ عليه مضموناً تنظيمياً ببليوغرافيا ليس إلاّ، ينحني أمامه ويعتز به، ويفاخر بقيمته التوثيقية العلمية لأنه يحمل عناوين الفكر العربي المعاصر في ردن على حد قول علامتنا الجاحظ، نعم قبل ان نقول خيراً، فثمّة وفي ضوء التنظيم الببليوغرافي، خطوات يعتمد عليها، في مقدمتها سؤال يطرح نفسه.

---

(١٢) انظر: محمد سعيد فورة، **التطورات الحديثة في الفهرسة الوصفية** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٩)، ص ٣٠.

هل كان ثمة اتفاق مسبق وخطه ذات نمط مدروس ومحدد، قبل وضع هذه «الببليوغرافيا» بشكلها النهائي؟ وهل لترتيب العناوين فيها دور بارز في التنظيم؟ ومن ثم هل اعتمدت التنظيم وجوهره أصلاً على العناوين التي تدل على موضوعات محددة بذاتها، والتي في المضمون تتوافق إلى حد بعيد مع جوهر قانون تصنيف ما، كما يفترض كلود لاسن الخبير الببليوغرافي ويفترض في مثل عملية هذا الاعداد التقني العظيم والجليل كما سبق وأوضحنا؟

مجلدات ببليوغرافيا الوحدة العربية واقسامها

ربما لا يصح ان نجيب عن هذا السؤال المتشعب وعلى أسئلة كثيرة ملحاحة قبل ان تجيب «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠» ذاتها لا سيما وقد ظهرت في ثلاثة مجلدات كبار، وفي سبعة أقسام «اجزاء» وعلى النحو الآتي:

أ ـ المجلد الأول في قسمين وفي حدود «٢١٥٠» صفحة من القطع الكبير ١/٢ ٢٧ × ٢٠ سم:

١ ـ القسم الأول للمؤلفين بالعربية[١٣].

٢ ـ القسم الثاني للمؤلفين بالانكليزية والفرنسية.

ب ـ المجلد الثاني في قسمين وفي حدود «٧٦٢» صفحة ومن القطع والمقاس أعلاه:

١ ـ القسم الاول بالعناوين العربية.

٢ ـ القسم الثاني بالعناوين الانكليزية والفرنسية.

ج ـ المجلد الثالث في ثلاثة اقسام وفي حدود «٣٢٧٠» صفحة في ضوء القطع والمقاس الواحد، وهو في أقسامه الثلاثة بالموضوعات والعناوين العربية مع ترجمتها الى الانكليزية، خلافاً لما جاء في المقدمة «إلى العربية»، إلا إذا كانت بعض رؤوس الموضوعات جاءت أصلاً بالأجنبية مع أن الترجمة الانكليزية واضحة وبينة وفق رؤوس الموضوعات.

هذا وللعلم ان لا مجلد رابعاً للموضوعات بالانكليزية والفرنسية، على غرار الموضوعات العربية.

التفرد في التخطيط

ما دامت هذه «الببليوغرافيا» تجيب عن ذاتها فهي تؤكد ان لم أكن واهما بأن ثمة حالة من التفرد بالتخطيط بعيداً عن تعاون مشترك في إطار لجنة خبراء(*)، بدليل الاعتماد وفي المجلد الاول وبقسميه على اسماء المؤلفين، لأن مثل هذا التنظيم من المستحيل ان يوافق عليه خبراء متعاونون، وهو الاسلوب الذي سبق وأشرنا اليه وقد ثبت فشله في «المؤسسة الدولية للمراجع والمصادر» التي استبدلته بالاعتماد على «الموضوع» الذي يعترف القيمون على اعداد «ببليوغرافيا الوحدة العربية» هذه بدوره الجوهري، واثره الفعال في الاعداد البيليوغرافي فيؤكدون: «اهمية تقديم اوفى قدر من المعلومات المكتبية» وان كانوا يقصدون «الببليوغرافية» والعلمية عن موضوع بعينه،

---

(١٣) يرجى التذكر بأن المجلد الأول من هذه المجموعة جاء باسماء المؤلفين، تماما كالبطاقة الرئيسية في التنظيم المكتبي التي تكون عادة بإسم المؤلف.

(*) اشرفت على الاعداد والتخطيط لهذه «الببليوغرافيا» لجنة استشارية تضم مجموعة من كبار الاختصاصيين في علم المكتبات وفي بعض فروع المعرفة التي غطتها هذه الببليوغرافيا واشير الى بعض اسمائهم في الفقرة الاخيرة من مقدمة **المجلد الاول: المؤلفون**، ص ١١، كما ان نشر **المجلد الاول: المؤلفون** قبل **المجلد الثالث: المواضيع** كان لاعتبارات عملية ولتوفر مادته اولاً. (المحرر)

«نعم موضوع بعينه» أو «مجموعة موضوعات» الى ان يعترفوا دونما ان يجبروا «بأن أبرز هذه التصنيفات وانفعها للبحث والدراسة ما بني على اساس موضوعي»[١٤].

اليس من حقنا وبعد ان قدمنا تفصيلاً لترتيب هذه المجموعة الكبيرة مؤكدين ان المجلد الأول منها جاء باسماء المؤلفين وليس بموضوعات الكتب كما هو مفترض وفي ضوء ما يقرّ المعدّون والمشرفون، ان نسأل: أين الموضوعية في هذا الاعداد؟

ومع ذلك فنحن مع دارس لا يرى ضيراً في هذه الناحية الاساسية والجوهرية من الاعداد الببليوغرافي، ان يظهر المجلد الاول منها باسماء المؤلفين، والثاني بالعناوين، والثالث بالموضوعات، لأن المجلدات الثلاثة في ظنّه تشكّل فيما بينها وحدة متكاملة الاعداد والتنظيم الببليوغرافي والهدف ايضاً، خاصة ان المجلد الثالث وبأقسامه الثلاثة ايضاً جاء موضوعياً باعتقاده، ألم يخصّصوه للموضوعات؟ وبالتالي الم يقدر المصنفون في عملهم ومنذ البداية «الموضوعية» ويشددوا عليها؟

ان من يقول برأي هذا الدارس المعتمد على الشكل الذي ظهرت به «ببليوغرافيا الوحدة العربية» لا يدرك أصلاً ان الاخراج الذي تم لها على النحو المتقدم قد أبعدها عن المنهجية الموضوعية، لأنها أعتمدت على اسم المؤلف اصلاً[*]، الأسلوب الذي فشل لدى «المؤسسة الدولية للمراجع والمصادر» قبل ان يتبنى الاتحاد الدولي للوثائق نظام تصنيف ديوي العشري، القاعدة الاساسية والمحورية في الاعداد والتنظيم الببليوغرافي.

هذا فضلاً عن خلوّ هذه الاصدارة الكبيرة من مجلد للموضوعات الانكليزية والفرنسية[**] مما يوضح بشكل حازم ما يأتي:

أ ـ ان معدّي «ببليوغرافيا الوحدة العربية» طبقوا التنظيم المكتبي على مختلف مستوياته في اعداد هذه الاصدارة، وهو أسلوب قديم وفاشل ومرفوض اصلاً في الاعداد الببليوغرافي، الأمر الذي دفعنا في ضوء النظرية والتطبيق، الى معالجة ـ تاريخ الوثائقية!

ب ـ ان التطبيق المشار اليه يظهر ان ثمة خطأ في التخطيط مع تفرد فيه، او تفرد غير ذي اطلاع منهجي، أو في أغلب الظن مجاراة لظروف العمل.

ج ـ تقصير في استخدام وتطبيق قانون ما من أنظمة التصنيف الموضوعية المقررة لمثل هذا العمل الكبير[***].

د ـ عدم استكمال المجموعة لجهة اصدار مجلد بالموضوعات الانكليزية والفرنسية، وان لم يكن موضوعياً صرفاً، مما يرفع مجموعتها الى عشرة اقسام على الأقل.

اما قول المعدين: «نظراً الى تشعب مواد المشروع وضخامة عددها، ولعدم التمكن ـ في معظم الاحيان ـ من الاطلاع على الكتاب أو المقال اطلاعا

---

(١٤) انظر: المجلد الثالث، القسم الأول، ص ٧ «من النشرة المنوّه بها».

(*) لا يبدو ان المراجع قد اطلع بشكل وافٍ على كيفية اعداد هذه الببليوغرافيا التي اعتمدت اساساً على «الموضوع» وليس على المؤلف. (المحرر)

(**) لا يبدو ان المراجع قد قام بدراسة وافية **للمجلد الثالث: المواضيع**، فالتصنيف حسب المواضيع شمل كل ما كتب حوله، في اطار ذلك الموضوع، بالعربية والانكليزية والفرنسية، فقد اعتمدت العربية لعناوين الموضوعات اما ما جاء تحت كل موضوع فقد شمل المؤلفات ذات العلاقة باللغات الثلاث. (المحرر)

(***) لقد اعتمد في تصنيف الموضوعات قواعد «التقنين الدولي للوصف الببليوغرافي» المعمول بها في مكتبة الكونغرس الامريكي، والتي وضعتها اللجنة الانجلو ـ امريكية للفهرسة، واوصى مؤتمر «الاعداد الببليوغرافي للكتاب العربي» (الرياض ١٩٧٣) باستعمالها في المكتبات ومراكز التوثيق العربية، والتي اشير اليها في مقدمة **المجلد الاول: المؤلفون**، ص ١٠، والتي لا يبدو ان المراجع قد انتبه اليها. (المحرر)

متانيا متفحصا للنقاط التفصيلية التي يعالجها تقرر على تقديم المعلومات المكتبية (أي الببليوغرافية)[١٥] عنه فحسب»[١٦].

فلا يبرر اطلاقا ابتعادهم في العمل عن جوهر الاعداد الببليوغرافي، وان لم يطلعوا بالطبع على الكتاب او المقال لأنه ليس تحت أيديهم، وقد اعتمدوا في ذلك على الفهارس والمراجع التي ربّما بعضها غير دقيق فنقلوها مع شيء من التصرف، وبعبارة أدق نقلوا ما هو متوافر في المكتبات من تنظيم معتمد في الاساس على بطاقة المؤلف الرئيسة الى «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠» وهو مغاير لقواعد وجوهر الاعداد الببليوغرافي، الذي يقوم ويعتمد على الموضوع، والكشف عنه.

ان الرغبة في انجاز عمل ضخم كهذا بالاعتماد على التنظيم المكتبي المتوافر والجاهز قلب تنظيم هذا العمل الجليل والعظيم رأساً على عقب، وأحدث فوضى وخللاً في الهيكلية العامة للمشروع، وفرض توسعاً غير عادي أو طبيعي فجاءت مجموعة «الببليوغرافيا» هذه في ستة آلاف ومائة واثنتين وثمانين صفحة «٦١٨٢» من القطع الكبير، في حين كان من المفترض لو طبّق عليها المنهاج التقني للاعداد الببليوغرافي ان تأتي في نصف هذا العدد من الصفحات أو دونه، توفيراً لتعب واقتصاداً في نفقات، مع أنها لم تقدم مجلداً بالموضوعات الانكليزية والفرنسية كما سبق وأشرنا، والا لناهزت صفحاتها العشرة آلاف، ربما ولهذا ارتؤي في أغلب الظن صرف النظر عن اصدار المجلد الرابع هذا، الذي عطّل شكل العمل على الرغم من القصور الذي وقع فيه[*].

ان ظهور المجلد الثالث من هذه المجموعة بالموضوعات العربية وفي اقسامه الثلاثة، لا يبرر اطلاقا ان يكون التنظيم الذي اتبع فيه موضوعياً وإن جاء في ظل «رؤوس موضوعات» معترف بها ومقررة، لأن هذا الشكل الذي ظهر عليه هذا المجلد هو من صلب الخدمات المكتبية في «الفهرسة الوصفية»، وهو قد افشل الترتيب الموضوعي، أي وفقاً للموضوع، في هذا المجلد وحمله فوق ما يقوى ان يحتمل لاتساع رؤوس الموضوعات وتشعباتها وما يسمح الاقحام فيها، وافتراض كثرة الاحالات فيها مما دفع موضوعات هذا المجلد الى ان تتسع من غير طائل مع انها هي هي في عددها المحدد لعناوين كتب هذه النشرة.

رؤوس الموضوعات التي اعتمدت وجوهر استخداماتها

من المقرر تقنياً في علم المكتبات ان «رؤوس الموضوعات» - التي في ضوئها وخطأ أعدت «ببليوغرافيا الوحدة العربية»، وهي هذه التي أطلقتها مكتبة الكونغرس - تستخدم كنمط في الفهرسة الدولية لغاية تسهيل الخدمة المكتبية توضيحاً للوصف الببليوغرافي، كما ارتأت ذلك اللجنة الانجلو - امريكية «للفهرسة» الوصفية بدليل ان مؤتمر الرياض العام (١٩٧٣) التأم تحت اسم «مؤتمر الاعداد الببليوغرافي للكتاب العربي» وليس تحت اسم مؤتمر ببليوغرافيا الكتاب العربي، بمعنى البحث والنقاش في شكل اعداد الببليوغرافيات، لأن هذا الشكل وفي ظل تقنيات «الاتحاد الدولي للوثائق» وبعد ان تبنى نظام ديوي العشري أضحى معروفاً ومقرراً ولا يحتاج وحتى اليوم لأي اجتهاد جديد، في حين ان الكتاب العربي كإناء يحمل

---

(١٥) المعلومات الببليوغرافية سبق وأشرنا اليها، وهي عنوان الكتاب اسم المؤلف... الخ.

(١٦) انظر: «المقدمة».

(*) انظر توضيح المحرر السابق لهذا الانتقاد الذي ليس له ما يبرره. (المحرر)

افكاراً ينقصه وضوح هذه المعلومات الببليوغرافية وطبيعة تنظيمها، لأن أكثر الناشرين العرب سامحهم الله لا يقدرون قيمة هذه المعلومات بالنسبة الى تقنية الكتاب عامة، في التنظيم المكتبي، أو الاعداد الببليوغرافي على حد سواء.

لئن أوصى «مؤتمر الاعداد الببليوغرافي للكتاب العربي» بتبني ما قررته مكتبة الكونغرس، وقامت عمدة المكتبات في العربية السعودية[١٧] مشكورة بنشره بعد اعداده باللغة العربية فإنما لغاية الفهرسة الوصفية عماد التنظيم المكتبي وبالتالي «لتوجه المفهرس الى الطرق السليمة لاستخدام القائمة»[١٨] بحيث يستطيع في ظل تقنيات هذه القائمة والقواعد التي أقرها المؤتمرون ان ينظم البطاقة المساعدة للموضوع (Shelf-List or Call) والتي هي برقم الكتاب، أي برقم تصنيفه العددي تنظيماً تقنياً موحداً ما أمكن في مكتبات الوطن العربي، فبطاقة الموضوع تدخل عادة في الفهرسة الموضوعية، أي برقم تصنيف ما!

لماذا بطاقة برأس موضوع هجائي وليس بموضوع رقمي؟

لقد تبنت مكتبة الكونغرس ما أقرته اللجنة الانجلو- امريكية لرؤوس الموضوعات لتسهيل الخدمة المكتبية، لأن الذين يستشيرون فهارس المكتبة عادة على درجات متباينة من المعرفة والثقافة، وبالتالي ليس لأغلبهم اطلاع على جوهر نظام التصنيف المعتمد فيها، وأغلب الظن يستشيرون فهارس المكتبة رغبة في قراءة مؤلف مشهور، وربما يبحثون عن موضوع ما، وحيث في ظل اطلاعهم المحدود على نظام تصنيف رقمي يعمدون الى المواضيع المعروفة، فلسفة، أدب، قصة.. وتسهيلاً لمطلبهم هذا أعدت «رؤوس الموضوعات» لأنهم بمطلبهم للموضوع قد بلغوا درجة جيّدة من النضج الثقافي، وأخذوا يهتمون بقواعد البحث.

هذا في حين ان الذين يستشيرون «الببليوغرافات» هم بالطبع من اصحاب المواهب العالية والاختصاص، الامر الذي فرض اعدادها في ضوء الموضوع المحدد، واعني به نظام التصنيف، ومن الضروري ان يكون التصنيف العشري للدكتور ميلفل ديوي بعد ان تبناه الاتحاد الدولي للوثائق (F.I.D)، حتى ان مكتبة الكونغرس كما يعرف المكتبيون ويؤكدّ فرنر كلاب Verner» «Clapp كانت تضيف ارقام ديوي العشرية على ٩٠ بالمائة من بطاقاتها الفهرسية ذات رؤوس الموضوعات، مع انها تتبع نظام تصنيف خاص بها، لأن تصنيف ديوي أكثر دقة وموضوعية، وهي لم تقلّل من هذا الاستعمال الا مراعاة لظروف العمل، والاقتصاد بالنفقات[١٩].

من المؤكد ان تصنيف ديوي العشري تستعمله اليوم اكثر من مائة دولة في حين تؤكد «سارة فان» ان هذا القانون من التصنيف هو اكثر التصانيف الامريكية استعمالاً في العالم، كما انه يعتمد في أكثر القوائم الببليوغرافية القومية كتلك التي تصدر في انكلترا (BNB)، وسيلان والهند وجنوب افريقيا وتركيا واليونان وكثير من بلاد آسيا وأوروبا[٢٠].

---

(١٧) انظر: ناصر محمد سويدان، **رؤوس الموضوعات العربية** (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٠).

(١٨) انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

(١٩) Verner W. Clapp, «D C Numbers on L C Cards,» *Library Resources and Technical Services*, vol. 9 (Fall 1965), pp. 393 - 403.

(٢٠) Sarah K. Vann, «Dewey Abroad,» *Library Resources and Technical Services*, vol. 11 (Winter 1967), pp. 61 and 64 - 65.

ربّما كان وضع ارقام تصنيف ديوي العشري[٢١] مع رؤوس الموضوعات في قائمة سيرز ((List of subject headings (Sears)، والذي تجاهله معدّو «ببليوغرافيا الوحدة العربية» دليلاً على خطأ في تقدير ما ينجم من الاكتفاء بقائمة رؤوس الموضوعات فقط.

بالطبع نحن مع قائمة رؤوس الموضوعات ونظامها الذي أوصى به «المؤتمر الببليوغرافي العربي» الرياض ١٩٧٣ دعما لخدمة مكتبية متطورة، ولنظام مكتبي متقدم ومتطور تسهيلاً للانتفاع بكنوز المكتبات، ولكن لسنا مع تطبيق هذه القائمة في اعداد هذه «الببليوغرافية» للأسباب الآتية:

أ ـ لأنه بخلاف ما أشرنا اليه، وبخاصة بالنسبة الى المجلد الثالث، فقد حمل ٣٦٠ صفحة للتعريف وتسمية رؤوس الموضوعات وما يقترحه نظامها من إضافات، لأعلام وبلدان، وموضوعات أخرى يراها المفهرس مناسبة كلما عرضت له، في حين ان هذه الصفحات لم تعتمد كفهرس لرؤوس هذه الموضوعات وتسهيل الدلالة عليها في ضوء ارقام الصفحات، فجاءت من هنا لا طائل منها.

ان صفحة واحدة بالمحتويات والتسلسل الهجائي فيها لرؤوس الموضوعات المحدد لأرقام صفحات الاقسام الثلاثة، كانت تغني ولا شك عن تلك الثلاثمائة وستين صفحة. هذا في حال قبولنا بالامر الواقع والاعتماد على التنظيم الذي فرض في اعداد هذه النشرة القيّمة والجليلة.

ب ـ مادامت الببليوغرافيا ترمي الى خدمة البحوث وتوثيقها، ووصف الكتب، أو الكتابة عنها، فجوهر العمل الببليوغرافي يفرض التزام الموضوع كأساس، وهنا كان يكتفى بعشرين صفحة في مطلع المجلد الثالث للتعريف بنظام ديوي العشري، الذي يعترف المكتبيون بمزاياه والذي يعتّز هو به فيقول: «انه اسهل التصانيف استعمالاً، رؤوس موضوعاته مختصرة وواضحة يريح في ترتيب النشرات «يعني الببليوغرافيا اطلاقا» كما يفيد في اعمال التكشيف»[٢٢].

لماذا عشرون صفحة فقط للتعريف بنظام ديوي، وليس ثلاثمائة وستون صفحة كما لرؤوس الموضوعات والتعريف بها؟[*].

ان نظام ديوي يتألف من عشرة أصول متناسقة تنبثق عنها عشرة اجزاء متشابهة، تتفرع منها عشرة فروع اجزاء وعلى نحو عشري، فيشمل بذلك جميع المعارف الانسانية، ويحدد في اعداده الألف القابلة ايضا وعند الاقتضاء للتفريع العشري، كلّ الموضوعات مهما تشعبت واتسعت[٢٣].

بين رؤوس الموضوعات المعتمدة وبين تصنيف ديوي العشري

أ ـ الاعداد كما هو في «ببليوغرافيا الوحدة العربية»:

أ ـ مذكرات أحمد بن بلّا كما املاها على روبير ميل ترجمة العفيف الاخضر. بيروت:

---

(٢١) «Introduction,» in: Melvil Dewey, *Dewey Decimal Classification and Relative Index,* 17th ed., 2 vols. (NewYork: Lake Placid Club; Forest Press, 1965), pp. 83 - 84.

(٢٢) انظر: المصدر نفسه.

(*) لقد بحثت اللجنة الاستشارية التي اشرفت على اعداد هذه الببليوغرافيا في مركز دارسات الوحدة العربية موضوع تبني نظام ديوي العشري أو نظام مكتبة الكونغرس كأساس في تصنيف الموضوعات، وانتهت الى تفضيل النظام الثاني لأسباب فنية يتعذر شرحها هنا. ولا شك ان لكل من النظامين محاسنه وعيوبه. (المحرر)

(٢٣) انظر: عبدالله انيس الطباع، **التصنيف: اسسه النظرية وتطبيقاته العملية** (طرابلس الغرب: المعهد القومي للإدارة العامة، ١٩٧٦)، ص ٣٧ ـ ٥٧.

دار الآداب، ١٩٦٦، ١٨٣ ص[٢٤].

ب ـ مذكرات أحمد بن بلّا كما أملاها على روبير ميل[٢٥].

ج ـ بنبلاّ ـ أحمد الرئيس الجزائري: ولد ١٩١٨[٢٦].

بن بلّا، احمد مذكرات احمد بن بلّا كما أملاها على روبير ميل ترجمة العفيف الأخضر بيروت، دار الآداب، ١٩٦٦، ١٨٣ ص.

ملاحظات حول تقنيّة الاعداد ومستواه الادائي

١ ـ جاء هذا الكتاب في حرف الباء بالنسبة الى رؤوس الموضوعات «بنبلا»، مما يؤكد ما ذهبنا اليه من ان «ببليوغرافيا الوحدة العربية» هذه أعدّت في ظل فهرسة البطاقة الرئيسة المعتمدة في النظام المكتبي، وهي وكما اسلفنا تكون عادة باسم المؤلف أكان شخصا أم هيئة[٢٧].

٢ ـ ان اسم «بنبلا» ورد في هذه الببليوغرافية في مفهوم ما يعرف في النظام المكتبي بـ«البطاقة الوحيدة باسم المؤلف».

هذه التي يرتب من ورائها كلّ مؤلفات الكاتب بتسلسل هجائي للعناوين، ثم ما كتب عنه من كتب أو مقالات، فالرئيس الجزائري هنا ووراء «البطاقة الوحيدة هذه» ورد له وعنه عشرون عنواناً محال اليها في ثماني مرات.

٣ ـ ان البطاقة التي جاءت في القسم الأول من المجلد الأول من هذه «الببليوغرافية» تكررت وعلى نحو موسع في المجلد الثالث ـ الموضوعات ـ الامر الذي فرض هذا التضخم في المجموعة، وهو ما المحنا اليه، لقد جاءت «شهرة» الرئيس متغايرة، فمرة بنبلا، ومرة بن بللا في البطاقة الوحيدة المعنونة باسمه كمدخل لها، والتي ذكر امامها ولد ١٩١٨، وكان من المفروض بالنسبة الى الرؤساء ان يشار الى حقبة حكمهم لا الى تاريخ مولدهم، مع الاشارة الى ان لفظة «ولد» لا تذكر اطلاقا بالنسبة الى الاعلام وانما يكتفي بذكر عدد الاعوام. ثم ما هي الفائدة من ترجمة اسمه، ومنصبه الى الانكليزية، وماذا يفيد هذا الاجانب الذين لا يحسنون العربية ليطلّعوا على الكتاب، الذي لم يترجم عنوانه اطلاقا الهدف من الاعداد الببليوغرافي، وهنا من الحكمة أن نسأل مادامت هذه «الببليوغرافية» قد اعتمدت ترجمة اسماء المؤلفين وبعض العناوين الى الانكليزية، فلماذا لم تترجم اسماء المؤلفين الاجانب، وبعض عناوين مؤلفاتهم الى العربية من باب العمل الموحّد ذي المنهجيّة المقررة!

٤ ـ لقد اعتمد الرقم المتسلسل في المجلد الاول للمؤلفين، ولكن هيهات ان يستدل بهذا الرقم على المؤلف ذاته، في المجلدين الثاني والثالث، لأن هذه الارقام بحكم ترتيب هذين المجلدين المعتمدين: الاول على هجائية العنوان، والثاني على هجائية رأس الموضوع تفقد تسلسلها وتلزم التفتيش ان لم يعمد الباحث الى فطنته والى الصبر ان لم يتعثر، الامر الذي يدفع الى القول مرة اخرى، لو ان

---

(٢٤) المصدر نفسه. انظر ايضاً: محمود الأخرس، **التصنيف**، سلسلة المكتبة، ١ (عمان: مطابع شركة اسماعيل الكردي، ١٩٦٥)، ص ٥٥.

(٢٥) انظر: **المجلد الاول: المؤلفون، القسم الاول: بالعربية**، ص ١٥٦. الاشارة رقم (٣٣٣٧). انظر ايضاً: **المجلد الثاني: العناوين، القسم الاول: بالعربية**، ص ٣٠١، الاشارة رقم (٣٣٣٧).

(٢٦) انظر: **المجلد الثالث: الموضوعات، القسم الاول (ا ـ ح)**، ص ٨٠٣، الاشارة رقم (٣٣٣٧).

(٢٧) وبالطبع فيما يفترضه نظام رؤوس الموضوعات من اقحام، أعلام، بلدان الخ... فابن بللاّ هنا كرأس موضوع اقحمت.

هذه «الببليوغرافية» كثمرة فن اعدّت تقنياً في ضوء الموضوع والذي عنه عادة ينطلق الترقيم التسلسلي للكتب فيكون بدوره يسيراً وسهل الوصول اليه في الملحقين الآخرين المتممين للنشرة، ملحق المؤلفين، والمعدين، والمترجمين، وملحق العناوين، اللذين سيعدان وكل منهما على حدة في ضوء الترتيب الهجائي القاموسي، الدليل الوحيد الى جوهريهما بحيث يبقى الرقم التسلسلي فيهما والمنطلق أصلاً وكما أشرت من الترتيب الموضوعي النسقي، مجرد رقم للتثبت ليس الا، يبسط سبل البحث، ويريح من عناء التفتيش، ويعفي من التعب.

الاعداد في ضوء تصنيف ديوي العشري

لو قدّر لاعداد «ببليوغرافيا الوحدة العربية» ان يتوافق مع المنهجية المقررة دولياً وموضوعيا كان من المحتم ان يأتي على النحو ادناه:

تراجم الساسة[٢٨]

أ ـ بلّلا ابن، أحمد (الرئيس الجزائري)[٢٩] (حقبة حكمه) مذكرات احمد بن بلّلا كما أملاها على روبير ميل، ترجمة العفيف الاخضر. بيروت دار الآداب ١٨٣/١٩٦٦ ص (مقاس الكتاب) سعره «رقم تسلسل الكتاب في النشرة».

ب ـ بلّلا ابن، أحمد[٣٠] (رقم تسلسل الكتاب).

ميل، روبير (معد) (رقم تسلسل الكتاب).

الأخضر، عفيف (مترجم) (رقم تسلسل الكتاب).

ج ـ مذكرات احمد بن بلّلا[٣١] (رقم تسلسل الكتاب).

ملاحظات وتعليق

١ ـ عرّفنا الكتاب في موضوعه وهو التراجم «الهدف الجوهري من الاعداد الببليوغرافي كثمرة فن للببليوغرافيا».

٢ ـ اقتصرنا في ملحق المؤلفين على اسم المؤلف خالياً من كل تعريف ببليوغرافي آخر وكذلك على المعد والمترجم.

٣ ـ اقتصرنا في ملحق العناوين على العنوان، خالياً من كل تعريف ببليوغرافي آخر، كذلك على المعد والمترجم.

٤ ـ كلّ المعلومات الببليوغرافية اقتصر عليها في بطاقة الموضوع.

٥ ـ دمجت البطاقات كلها في بطاقة الموضوع، فانعدم التضخم.

لعلّ السبب الرئيسي في تضخم هذه النشرة اعتمادها على رؤوس الموضوعات عدا اعتمادها على قواعد التنظيم المكتبي في الفهرسة الوصفية وتطبيقه، فالدارس للمجلد الثالث المبني على رؤوس الموضوعات يجد مثلاً في (ص ٣٥٣) ثماني احالات، وفي (ص ٣٥٤) تسع احالات، وفي (ص ٥٥٦) عشر احالات، وفي (ص ٥٥٧) ست احالات.

هذه تعني ان كتاباً ما في ضوء رأس موضوع ما، احيل اليه ثماني مرات، وآخر تسع مرات، وثالث عشر مرات، وبعبارة ان

---

(٢٨) تصنف تراجم الساسة في التصنيف العشري في أحد رقمين ٩٢٣، أو ٣٢٠٩٢.

(٢٩) هذه البطاقة المحددة اصلاً للموضوع هي الرئيسة في الاعداد الببليوغرافي فالمواضيع تأتي في ظل قانون التصنيف الذي أشرنا الى التعريف به رقميا وهجائيا في الصفحات العشرين التي اقترحناها بدلاً من ٣٦٠ صفحة التي عرف بها شكل رؤوس الموضوعات.

(٣٠) هكذا يرد اسم المؤلف فقط في الملحق الهجائي باسماء المؤلفين والمعدّين والمترجمين.

(٣١) هكذا يرد عنوان الكتاب فقط في الملحق الهجائي بعناوين الكتب.

هذه الاحالة بالذات قد أشارت الى رأس موضوع ما عدة مرات، في حين أنه، وفي الاعداد البيليوغرافي يفترض ان تلتقي فروع رأس الموضوع والتي احيل اليها، ربما ثماني مرات أو أدنى من ذلك، أو أكثر، تحت موضوع واحد ذي رقم تصنيف واحد مما يخلص النشرة البيليوغرافية من التخمة التي لا طائل وراءها، ويسهل البحث العلمي، الذي هو الهدف من التوثيق الذي يتجلّى غالباً في «البيليوغرافات».

الاسلوب المقتبس

الى جانب اعتماد البطاقة الرئيسة في النظام المكتبي، والبطاقة الوحيدة للمؤلف، ورؤوس الموضوعات، فالواضح ان الاسلوب التقني الذي اعتمد في «بيليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠» كان شائعاً في القرن الماضي ولم يكن مستخدماً للتعريف البيليوغرافي، انما لغرض الترجمة لمؤلف علم، والتعريف بمؤلفاته وتقويمه الى جانب ما كتب عنه وعن مؤلفاته.

كان كارل بروكلمن (١٨٦٨ ـ ١٩٥٦)، المستشرق الالماني في عداد الذين اعتمدوا هذا النسق في موسوعته **تاريخ الأدب العربي**[٣٢] حيث يترجم للعلم، ثم يعرّف بكتبه ويسرد من بعد عناوين مقالات وابحاث كتبها في الدوريات او كتبت عنه، وذلك وفقاً لتسلسل هجائي، ان لم يكن هو عينه باعتقادي مبتكر هذا الاسلوب.

لقد اعتمد يوسف اسعد داغر في كتابه **مصادر الدراسة الأدبية**[٣٣]، مثلاً هذا الاسلوب عينه، ولكن ثمّة فارقاً كبيراً بين تسهيل التعريف بشخصية علمية، وبين اعداد نشرة ببليوغرافية متخصصة في موضوع من المعرفة الانسانية.

ابعاد «ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠»

مع كل ما قدمنا، لا بد من التأكيد على حقيقة نقوّم من خلالها هذا الجهد الكبير الذي بذل لاخراج هذه المجموعة النادرة الى النور، ويهمّنا في البدء ان نركز على «ب، ج» من البعد الفني[٣٤] مقدرين: تشعّب مواد المشروع وضخامة عددها، ولعدم التمكن ـ في معظم الاحيان ـ من الاطلاع على الكتاب أو المقال.. تقرر الاقتصار على تقديم المعلومات المكتبية «البيليوغرافية» عنه فحسب[٣٥].

نحن مع هذه الملاحظة المهمة، بخاصة اننا لم نقع على معلومة ببليوغرافية وضعت بين قوسين بمعنى انها أخذت من تضاعيف الكتاب الا ما جاء اصلاً في المصدر الذي استقى منه المركز معلومات قائمته، مما يؤكد ما ذهب اليه معدّو هذه النشرة، ان عدم التمكن من الاطلاع على الكتاب، أو المقال لفقدانه، ككيان مادي[٣٦] حال دون الاعداد في ضوء التصنيف الموضوعي، مما الزمهم تصنيفه في ضوء رؤوس الموضوعات لأنه أسهل في الكشف عن جوهر الموضوع باعتقادهم!

---

(٣٢) انظر: كارل بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي**.

(٣٣) انظر: يوسف اسعد داغر، **مصادر الدراسة الأدبية**، ٣ج (بيروت: مطابع لبنان، ١٩٥٦)، انظر ايضا: الطباع، **علم الأعلام: الوثائق والمحفوظات**، ص ٢٥٩.

(٣٤) انظر: «المقدمة،» في: **ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**، ص ٩.

(٣٥) انظر ما سبق وقدّمنا عن المعلومات الببليوغرافية في هذه الدراسة تحت رأس موضوع «المعلومات الببليوغرافية، ما هي».

(٣٦) من المؤكد ان هذه «الببليوغرافيا» اعدّت في ضوء ما تجمع لدى مركز دراسات الوحدة العربية من مراجع. انظر: ص ٢١ من المجلد الثالث.

ربما ثمة عذر لهم في ذلك، ولكن لماذا حذفت مذكرات ابن بللا مثلاً في حرف الباء اعتماداً على اسم المؤلف، ولم تصنّف في موضوع «مذكرات السياسيين». لقد كان من السهولة بمكان تحديد مواضيع جميع الكتب والمقالات التي عرضت، في ضوء تصنيف موضوعي، إلّا أن الأسهل هو تجريد فهارس المؤلفين من مصادرها ونشرها واعداد نشرة جامعة بمحتوياتها! مع ما في ذلك ايضاً من جهد والتزام في الاعداد البطاقي لهذا العمل الكبير.

ان علاقة الدولة بالافراد والمجتمعات مثلاً أي «الدولة والمجتمع» يأخذ في تصنيف ديوي العشري الرقم «٣٢٣»، بمعنى انه يمكن تحت كلمتي «الدولة والمجتمع» او تحت الرقم «٣٢٣» إذا شئنا، سرد كلّ ما يتعلق بالدولة والمجتمع مع تعدد العلائق بينها وما اكثرها، والتي تتضح جلية في التقنين الدولي للوصف الببليوغرافي للكتاب، وبالطبع يفرض الإحالة من رأس موضوع المجتمع الى:

المجتمع البدائي ـ الاجناس البشرية ـ أكلة لحوم البشر ـ انسان ما قبل التاريخ ـ الديانات البدائية ـ العادات والتقاليد ـ علم الاجتماع ـ الفن الفطري.

اما بالنسبة الى المجتمع العربي فيفرض بالطبع الإحالة الى رؤوس الموضوعات التي تأتي:

الأسرة ـ الآباء والبنون ـ الأحوال الشخصيّة ـ الأمومة ـ تحسين النسل ـ تنظيم النسل ـ الزواج ـ الطلاق ـ المعلومات الأسرية ـ علم الاجتماع ـ القبائل ـ المرأة في الاسلام بخاصّة ـ الاحوال الشخصيّة للمسلمين ـ الزواج والطلاق في الاسلام ـ النظام الاجتماعي في الاسلام.

رؤوس الموضوعات هذه بما يعادل اكثر من خمسة عشر الف رأس موضوع مرتبة هجائياً، وردت في المجلد الثالث في اقسامه الثلاثة، وهي لو أحيل اليها ثلاث مرات على الأقل، فمعنى ذلك ان المجلد المنوّه عنه قد حمل خمسة واربعين الف رأس موضوع، مع العلم انه كان بالامكان وبألف موضوع لديوي، واجزاء منه لا تزيد عن خمسة آلاف تغطية كلّ ما جاء في المجلد الثالث...! فيأتي بجزء من حجمه، هذا فضلاً عن استغناء هذه الببليوغرافية عن بطاقة المؤلفين والاكتفاء بملحق هجائي بها، مما يؤدي الى تحجيم المجموعة ايضاً.

«ببليوغرافيا الوحدة العربية» بين الجوهر والغاية

من يطلّع على أهداف «مركز دراسات الوحدة العربية» والأسباب الجوهرية لقيامه وعمله الدؤوب، يرى ان في منهاجه لتحقيق رسالته: «العمل على تهيئة المعلومات والبيانات الاحصائية والوثائق ومصادر البحث في مختلف شؤون المجتمع العربي باعتباره كياناً واحداً والقيام باعدادها وتهيئتها بحيث تكون صالحة لمختلف اغراض البحث العلمي في الوحدة»[٣٧].

من الطبيعي وتحقيقاً لرسالته ان ينهض المركز بإعداد نشرة ببليوغرافية للمجتمع العربي باعتباره كياناً واحداً. فضلاً عن ان هذا التصور يكشف عن مدى بعد نظر المؤسسين في التخطيط العلمي الموضوعي لبلوغ اهدافهم القومية، وهي ناحية جديرة بالتقدير والاحترام.

في الواقع ليس سهلاً، وفي الوطن العربي، ان ينهض مركز دراسات الوحدة العربية وبدءاً من العام ١٩٧٥ بإعداد ببليوغرافية رجعية (Retrospectif) في مختلف شؤون المجتمع العربي وانطلاقاً من العام ١٩٠٨،

---

(٣٧) انظر: «البيان التأسيس لمركز دراسات الوحدة العربية».

فيما الوطن العربي وحتى الخمسينات كان يجابه في كثير من اقطاره الاستعمار، وليس له من الوجود العلمي والتوجّه الثقافي الا ما يرسم له المستعمر.

نحن هنا لا نحاول ان نجد مبررات لأي مسلك في هذه الببليوغرافية، بل من متطلبات البحث ان نقر بهذه الحقيقة، بحيث ان مركز دراسات الوحدة العربية وقد باشر العمل بعد ان اعدّ له فريقاً كبيراً من الاختصاصيين والمعاونين كان امام واقع محتم، فالمصادر التي وقع عليها لم تسعفه لتحقيق اهدافه بإعداد مصادر البحث لمختلف شؤون المجتمع العربي. فضلاً عن ان هذه المصادر لم تكن في مستوى علمي واعدادي وتقني واحد توافقاً مع واقع الوطن العربي لا سيما بالنسبة الى التقنينات التي كان يعتمدها.

لا شك في ان المصادر التي عوّل عليها مركز دراسات الوحدة العربية في اعداد ببليوغرافية في غالبيتها اعداد افراد، لهم ثقافتهم الخاصة، واهتماماتهم الفكرية منهم من يجاري التقنينات الانجلو ـ امريكية، ومنهم من يجاري التقنينات البروسية وهو خرّيج الجامعات الالمانية، ومنهم من يعمل في ظلّ تقنينات مكتبة الفاتيكان وهي من اقدم المكتبات في العالم ذات النظم المكتبية الخاصة بها منذ القرن السادس عشر، مع الاشارة الى ان مكتبات «الوطن العربي» وهو في ظل الدول الاستعمارية التي حكمته، كانت مجزأة التنظيم في ضوء التقنينات التي أشرنا الى بعضها، ناهيك عن توجهات القيمين على شؤون الكتاب العربي بالنسبة الى تنظيمه الببليوغرافي وتوفير الخدمة المكتبية، لقد ابتكروا، وابتدعوا املاً في استقلالية، فأوقعوا «المكتبة العربية» في فوضى النظم والتقنينات.

ان كثيراً من اقطار الوطن العربي لا تعتمد نظام الايداع القانوني، قاعدة كل ببليوغرافية في وطن، وان اغلب الاقطار العربية ليس لها نشرة ببليوغرافية وطنية منتظمة الصدور، والمؤسف ان لبنان وهو بلد الحرف، كما يوصف، وعاصمة الكتاب العربي لم تعد فيه دار الكتب الوطنية، وحتى قبل الاحداث الاخيرة المؤسفة، نشرة ببليوغرافية!

من هنا لم تكتمل «ببليوغرافيا مركز دراسات الوحدة العربية» عن المجتمع العربي ذي الكيان الواحد، فوسمت بـ«ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠» من باب تسمية الكل باسم البعض، مع ان موضوع قضية الوحدة العربية بذاتها، وضرورة الاهتمام بالمنطلقات السلبية فيها، لا سيما ان العمل من اجل الوحدة يؤكد ان ثمة تفرقة وانقساماً في الأمة، لا يتعدى في الاعداد الببليوغرافي وبخاصة في الثمانينات الألف كتاب، التي من المحتم ان تأتي تصانيفها وفي تصنيف ديوي العشري في رقم «٣٢٠» باب السياسة وتفرعاته العشرية، أو «٩٥٦» تاريخ الدول العربية وتفرعاته ايضا، وذلك في ضوء احصائية شملت حتى الكتب ذات الموضوعات المعالجة للوحدة من نظرة حزبية ورقمها التصنيفي «٣٢٩» وتفرعاته.

قلت في ضوء احصائية تناولت مائة كتاب في موضوع قضية الوحدة العربية ايجاباً وسلباً لم تتعد ارقامها رموز التصنيف اعلاه، بمعنى ان دار الكتب المصرية وفي عهد الوحدة كانت في نشرتها الببليوغرافية متشددة في تطبيق جوهر موضوع الوحدة فلم تتجاوز قائمتها ٣٨٠ كتاباً، هذه التي نشرتها تحت عنوان:

«قائمة ببليوغرافيا بالكتب والمراجع التي تبحث في موضوع كفاح العرب في سبيل الحرية والوحدة»[٣٨]، مما يوحي انها

(٣٨) انظر: «المقدمة،» في: **ببليوغرافيا الوحدة العربية، ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠**، ص ٧. هذا وفي حال صحّة =

استبعدت ولهدف سياسي، الناحية السلبية في موضوع الوحدة، التي أولاها مركز دراسات الوحدة العربية حقها من الاهتمام!

كان الهدف، وتوافقا مع اماني جامعة الدول العربية ورسالة مركز دراسات الوحدة العربية، اعداد ببليوغرافية عن المجتمع العربي كياناً واحداً، غير انه وكما يخيّل اليّ قد تعذر لأسباب فنية خالصة استكمال كل موضوعات هذه النشرة الببليوغرافية، فارتؤى ان تختص «بالوحدة العربية وفي حقبة معينة».

امام هذه النتيجة ولما جاءت هذه النشرة اشمل من مضمون مفهومي «الوحدة والانفصال» كموضوع واحد متكامل ومتلازم ابدأ، واوسع بالتالي من مواضيعهما، قدّم لها بأبعاد أربعة في خمس عشرة فقرة تغطية لضخامة العمل الذي لم يشمل «المجتمع العربي» جوانب وجذوراً، وتجاوز بالتالي بطبيعته الوحدة، وعلى غرار نهج المؤلفين الذين يصدرون عن آثار غايرت عند الانتهاء من تاليفها ما رسم لها في البدء، فتكون عندئذ التوطئة المعلّلة لعلمهم ان القارىء، ومن خلال المقدمة يفهم الغايات فيؤمن بالجوهر، بخلاف الناقد الذي يقيم المضمون، وان قرأ المقدمة، من أجل البناء وصحته، رسالة النقد العلمي.

البعد الموضوعي

ربما فيما عرضنا نكون قد وفّينا بمعالجة الفقرتين «الف وباء» في البعد الاول لموضوعية النشرة ولو باقتضاب، الا انه من الخير ان نقف عند الفقرة «جيم» من هذا البعد والتي ترسم كيفية اختيار موضوع الكتاب المناسب لهذه النشرة، وكيفية استبعاده.

لقد أدخل في النشرة كتاب عن الثورة الجزائرية، في حين استبعد آخر وهو عن التسيير الذاتي للمزارع في الجزائر توافقاً مع هذه الكيفية «حفاظاً على الهيكل الموضوعي للمشروع وعدم تفسخه بملاحقة كل ما كتب عن كل شيء في الوطن العربي»[٣٩].

هذا، بينما نرى ان كتباً شتّى اقحمت في هذه النشرة وهي كلها على غرار موضوع الكتاب الذي استبعد، وهاكم عناوين بعضها:

عنوان الكتاب	رقمه التسلسلي في النشرة
١ ـ رحلة عبد الله عبد الحميد رياض في الصحراء الشرقية وساحل البحر الأحمر ١٩٥٩	٢٣٩٠٩
٢ ـ آثار معين في جوف اليمن، دراسات عن جنوبي جزيرة العرب	٤١٤٨
٣ ـ أثر جغرافي قديم في صفة بلاد العرب	٢٢٨٠٦
٤ ـ أثر السوق الاوروبية المشتركة على اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة	١١٦
٥ ـ احصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤	٢١٧٦٩
٦ ـ احصائيات التوازن العام... للاقتصاد المصري	٢١٠٨
٧ ـ «أحكام متسرعة في شعر المهجر»	٩١١٢
٨ ـ أدباء معاصرون	٢٧٠٠
٩ ـ أدباء السجون	٧٣٤٨
١٠ ـ الحق والباطل	٢١٢٦٩
١١ ـ الشيخ والخوري	١١٠٢٧

إذا كان لنا رأي في مثل هذا الاختيار فهو اللاتوافق مع ما حدّد من شرط للانتقاء، فنحن بدورنا نقرّ باختيار ما انتقي للجانب السلبي

= العنوان وكما ورد فان دار الكتب المصرية في التسمية والببليوغرافيا جاءت بالألف الممدودة وبعد لفظة قائمة وقعت في الخطأ التقني غير المبرّر، لأن من حق مركز دراسات الوحدة العربية ان يعتبر تسميته صحيحة اذا اكدّ على ان «ببليوغرافية» تتوخى: العلم، والفن، وثمرة الفن. الامر الذي يحتاج ايضا الى نظر وبحث.

(٣٩) انظر: «المقدمة»، في: المصدر نفسه، الابعاد الموضوعية، فقرة ج، ص ٨.

من الوحدة، وهي ناحية جدّ موفقة تؤكد على بعد نظر، واطلاع سيكولوجي على سلبية المواضيع التي يفترض ان تؤخذ بعين الاعتبار وهو ما اشير اليه في المقدمة[٤٠] ككتاب: العرب تاريخهم بين الوحدة والتفرقة ورقمه ٢١٠٣٠.

فضلاً عن جميع عناوين الكتب التي وردت في الصفحات ٢٢٧ ـ ٢٣٢ من المجلد الثاني، القسم الأول ـ العناوين بالعربية.

ان التمييز بين مؤلف وآخر في عنواني كتابين متماثلين يعدّ من التنبه والدقة بمكان نحو:

العرب والاسلام (فروخ) ورقمه ١٩٥٨٩

العرب والاسلام (الندوي) ورقمه ٢٦٦٠٢

في البعد الموضوعي ايضاً وفي الفقرة «جيم» ثمّة خروج ظاهر على ما رسم لادراج أي مادة في العمل «النشرة» فاشترط ان يكون شامل التناول للوطن العربي ككل أو مجموعة من أقطاره، أو قطرين منها على الأقل.

هذه الشمولية لا تلبث ان تتضاءل كما نرى، من الكل الى مجموعة اقطار ومن ثم الى قطرين على الأقل حتى تتحوّل الى القضايا المتعلقة بقطر واحد على ان «تكون قد اكتسبت اطاراً قومياً، واحتلت مكانة محورية في الاهتمام القومي ـ كقضية فلسطين والثورة الجزائرية»؟ في حين ثمة قضايا محورية في الاهتمام العربي لم يؤت على ذكرها ولا سبيل الى حصرها هنا!

إذا كانت هاتان القضيتان في الاهتمام القومي العربي بالنسبة الى التحرر والمصير وكما رسم، قد اصابتا هدف تخطيط هذه النشرة ولكن التنازلي وفي الفقرة «ج» أعلاه، فما القول في العناوين «مقالات وكتب» عن لبنان تاريخاً وسياسة واجتماعاً واحصاءات سكانية وعلائق على كل المستويات ومع أكثر البلدان، فيما يزيد عن ثلاثين صفحة وثمانمائة تعريف، في أكثر من مائتي إحالة[٤١].

الخلاصة في البعد الموضوعي وهدفه

ان موضوع الوحدة العربية بذاته ايجاباً وسلباً يعتمد في الجوهر كهدف على طبيعة اعداد وتهيئة الشعب العربي فكرياً في البدء لتقبّل الوحدة أو رفضها ـ الناحية التربوية النفسية المهمة ـ التي يجب ان تتم في المدرسة أولاً، وهذه التي يعالجها بموضوعية وتخطيط واناة مركز دراسات الوحدة العربية متعاوناً مع المؤسسات القومية، والتي اهملت كلياً عند قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وعوّل فيها على العلائق الروحية الشعورية العاطفية!

من هنا واذا شئنا حصر هذه النشرة في موضوع الوحدة العربية ايجاباً وسلباً ومن العام ١٩٠٨ وحتى العام ١٩٨٠ فالفقرة «هاء» وكما هي الفقرة «واو» في البعد هذا انما كانتا لتحقيق التغطية المبرّرة كمجموعات كثيرة من عناوين كتب النشرة، التي رسم لها في البدء ان تكون «للمجتمع العربي كياناً واحداً».

في البعد التاريخي؟

ليس من طائل منهجياً ان نقف في المقدمة عند كل الابعاد والفقرات لا سيما بعد ان درسنا المضمون الموضوعي للنشرة وهو الأهم رغبة في اعداد «ببليوغرافيا الوطن العربي»، علماً، وفناً، وثمرة فن في اصدارة خاصة. غير

---

(٤٠) انظر: «المقدمة»، ص ٨، فقرة باء.

(٤١) انظر: لبنان ـ التاريخ، لبنان ـ السياسة والحكومة، لبنان ـ لبنان!.

ان الملفت في البعد التاريخي وفي عنوان النشرة الحقبة الزمنية فيها: «١٩٠٨ ـ ١٩٨٠» ولأسباب تاريخية.

الواقع نحن مع ١٩٨٠ كنهاية للحقبة المحددة بالنظر للكتب التي صدرت ابّانها، وتمّ التعريف بها في النشرة: مؤلفون، وعناوين، ورؤوس موضوعات كما هو المنهاج المقرر.

بيد ان تحديد بدء هذه الحقبة بالعام ١٩٠٨ لأحداث وسمت بالقومية لتبرر منطقياً وموضوعياً مطلع الفترة الزمنية لهذا العمل الكبير توافقاً مع هدفه الجليل في تحقيق ذاتية الحضارة العربية هو امر غير مسّوغ من الوجهة الوطنية الخالصة، ومنطق الحدث التاريخي عينه.

ان الدستور الذي اعتبر اعلانه حدثاً سياسياً بارزاً في العام ١٩٠٨، ليس في جوهره سوى شكل من التنظيمات التي أعلنت في الامبراطورية العثمانية من قبل وهو بإجماع الدارسين الحقوقيين مستمد من روح الدستورين الفرنسي والبلجيكي وقد شمل كلّ قوانين الدولة الخاصة، التي عرف مجموعها في بلاد الدولة العثمانية باسم «الدستور»[٤٢]، فهو من هنا دستور عثماني خالص وان ضمن الحرية والمساواة لجميع الرعايا العثمانيين، ومن بينهم العرب، الذين نتيجة لما لحق بهم من استبداد أخذوا قبل هذه الفترة يستشعرون شخصيتهم القومية، وطبيعي ان توافق الحكومة العثمانية مع اعلان الدستور والسماح بالحريات على تكوين جمعية الاخاء العربي ـ العثماني، وان تضع حداً لأحداث اليمن، وتعترف بتولّي الشريف حسين بن علي حكم مكة المكرمة؟

لقد سبق للسلطان عبدالحميد الثاني وفي العام ١٨٧٦ ان اعلن هذا الدستور عينه والذي سعى اليه «مدحت باشا» كما سبق له وبعد عام واحد من إعلانه ان علّقه، وحل مجلس المبعوثان، ونفى ابا الدستور «مدحت باشا».

هذا ولعلّ ما عمل له جماعة «تركيا الفتاة» لتتريك العرب بخاصة اثر اعلان الدستور خير دليل على وهم مظاهر الاعتراف بالشخصية العربية واستقلاليتها، مما يدفعنا الى التساؤل، هل هذا الدستور كان عربياً بحق[٤٣]. وان كان ما حدث دافعاً لنقمة عربية عارمة ساعدت مستقبلاً، ولكن بعد انهيار الدولة العثمانية على استقلال البلاد العربية[٤٤].

مع تحديد العام ١٩٠٨ بدءاً لحقبة «ببليوغرافيا الوحدة العربية» فقد رؤي ان هذا البعد خارج اطاره الشكلي يتسع ليشمل كل تاريخ الأمة العربية وجذور الفكر القومي الممتدة عبر العصور وذلك في اتجاهين:

أ ـ «المؤلفات التراثية التي تعتبر مصدراً رئيسياً لدراسة تطور الدولة العربية والفكر السياسي عند العرب كمقدمة ابن خلدون على سبيل المثال»، التي لم تؤخذ لذاتها وانما اخذت الدراسات التي وضعت عنها أو اعتمدت عليها ونشرت بعد عام ١٩٠٨.

٢ ـ «شمول المشروع لما كتب عن العصور

---

(٤٢) انظر: سليمان البستاني، **عبرة وذكرى او: الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده** (القاهرة: مطبعة الاخبار، ١٩٠٨)، ص ١٣.

(٤٣) كما وسم في مقدمة **ببليوغرافيا الوحدة العربية**، فقرة «البعد التاريخي»، انظر ايضاً: فيليب دي طرازي، **الصحافة**، ج ٢، ص ٢٦٨ ـ ٢٧١.

(٤٤) انظر: Zeine N. Zeine, *Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism* (Beirut: Khayat, 1958), p. 113.

انظر ايضاً: كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، ترجمة نبيه امين فارس ومنير بعلبكي، ط ٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨)، ص ٥٨٥ ـ ٥٩٩.

والعهود التاريخية التي شهدت ازدهاراً للاتجاهات الوحدوية في تاريخ الأمة العربية كعهد نشوء الدولة العربية وتاريخ نضالها من أجل الحرية والوحدة».

ألم نؤكد وفي البدء ان هذه «الببليوغرافية» أريد لها في ضمير القيمين على مركز دراسات الوحدة العربية، وحتى في بيانهم التأسيسي، ان تكون تعريفاً بالمجتمع العربي كياناً واحداً، فعندما قصرت عن الهدف لما عرضنا من واقع التوثيق في الوطن العربي، كانت «للوحدة العربية» ولحقبة «١٩٠٨ ـ ١٩٨٠».

الواقع ان لا ضير في ذلك البتة، الا اننا، وفي هذا البعد التاريخي بالذات، ومادامت النشرة قد اتت على الدراسات التي وضعت عن مقدمة ابن خلدون، او تلك التي اعتمدت عليها بعد العام ١٩٠٨، كنا نتمنى لو جاءت على وصف الطبعة الاولى لهذه المقدمة التي نشرها في الربع الثاني من القرن التاسع عشر «اتيان كاترمير» ١٧٨٢ ـ ١٨٥٧ تلميذ دي ساسي وأمين مكتبة المخطوطات الشرقية في باريس، وفي المجلدات الثلاثة العربية، والمجلدين الاول والثاني، وبالقسمين الخاصين فيهما بالانكليزية والفرنسية، بالنسبة الى الترجمة الفرنسية الأولى التي نهض بها كاترمير ايضاً، مع انها جاءت في فلسفة التاريخ، ولم تعر بالاً لتطوّر الفكر السياسي العربي.

ان الاهتمام بجذور الفكر السياسي العربي كان يحتم وصف المراجع التي استقى منها ابن خلدون فكره السياسي، الذي هو عربي في رأي معدّي «ببليوغرافيا الوحدة العربية» لأن ابن خلدون في جذور عائلته اندلسي عربي، تونسي المولد والنشأة، هذا الفكر في الدولة والسياسة لم يكن في الواقع ابن خلدون صورته الوحيدة، لأن الدولة والعصبية والعوارض الذاتية وهي ركائز الملك كانت معروفة عند المسعودي والغزالي، وجاء عليها الماوردي، أبو الحسن علي المصري البغدادي «٣٨١ هـ ـ ٩٩١ م/٤٢٣ هـ ـ ١٠٣١م»[٤٥]. هذا اذا أريد حقاً لهذه النشرة ان تهتم بجذور الفكر السياسي العربي. ومن ناحية موضوعيّة!

قد يطول بنا البحث لو ذهبنا في الاشارة الى هذه النقاط التي من الطبيعي ان تجتمع في مثل هذه المجموعة النادرة والنفيسة، والتي هي بحق وجدارة «ببليوغرافية الوطن العربي» كياناً واحداً، وان قصرت عنه لما عرضنا له.

انه ليحدونا الأمل ان يستكمل «مركز دراسات الوحدة العربية» موضوعات هذه النشرة مستقبلاً بحيث تعد في ضوئها ومنهجها التقني المقرر، فتأخذ مكانها في الفكر العربي وفي منطلقاته جميعاً كقاعدة اساسية لحفظ تراث الأمة، وركيزة أصيلة في البحث، ومثال في التوثيق والاعداد التقني المنهجي مادامت جمعت فوعت.

ليس من شك في ان مأخذنا المنهجي على هذه النشرة قد لا يشكل عائقاً اذا تفهم الباحث طريقة الاعداد وأحسن التكشيف، وان كان سيجعل منها وكما اسلفنا «كتاباً يحمل في ردن» فتخدم كل الباحثين وتتوافر لهم، الا اذا اعدت اصلاً للرفاه العلمي والتقني وهذا ما لا اعتقده!

مع ذلك كلّه فالحقيقة التي لا تقبل النقاش والجدل ان معدّي هذه النشرة كانوا مدركين لعملهم، متفهمين لمسعاهم بدليل ما جاء في المقدمة من أبعاد أربعة وفي فقرات، أرادوا بها معالجة لواقع حتم عليهم.

وبعد فهذه «الببليوغرافية» خطوة متقدمة

---

(٤٥) عبدالله بن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق وتعليق علي سامي النشار، ٢ ج، سلسلة كتب التراث، ٤٥ (بغداد: منشورات وزارة الاعلام؛ دار الحرية، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)، ج ١: **المقدمة**، ص ٨.

ومتطورة في أهمية توفير قواعد ومصادر البحث العلمي الموثق بلغات ثلاث للفكر العربي، حتى اذا وفق مركز دراسات الوحدة العربية مستقبلاً الى اصدار نشرة «المجتمع العربي كيانا واحداً» وبما كتب فيه ايضا باللغات الالمانية والروسية والاسبانية والايطالية، وهو ما نأمله لما نعرفه من قدرة ووعي واخلاص المشرفين عليه، يتوّج الفكر العربي بما كان يحتاج اليه للكشف عن كنوز المعرفة فيه، وكان الى عهد قريب حلماً يؤمل، وخاطراً يراود الاذهان.

ان ما يختم به مركز دراسات الوحدة العربية مقدمة هذه النشرة بشكره لمن تولى الاعداد والاشراف وتفضل بالرأي، وتحمله المسؤولية في أي نقص او ثغرات قد تكون فيها يؤكد على نبل، ويعترف بالفضل الذي لا يعرفه إلاّ ذووه.

ويعد فليهنأ مفكرو العالم بـ «ببليوغرافية الوطن العربي كيانا واحداً». وان كان عنوانها في منهج باب تسمية الكل باسم البعض، ككتاب العين للخليل بن احمد الفراهيدي وكليلة ودمنة لعبدالله بن المقفع، فالوحدة موضوع في الوطن، وليس الوطن موضوعاً في الوحدة □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠)

البعد القومي للقضية الفلسطينية

فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية

الدكتور ابراهيم ابراش

عماد فوزي شعيبي

النهضة والسياسة

(دمشق: مطبعة الامين، ١٩٨٥)، ١٢٧ ص.

زكريا حسن فؤاد

باحث ـ سوريا.

انه لكتاب واعد حقاً. وهو على الرغم من انه ليس إلا فاتحة باكورة اعمال الكاتب إلا أنه حقاً يستحق ان يثمن. يحتوي الكتاب على موضوعات شتى من السياسة الى الامن القومي الى النهضة الى الفكر التاريخي الى الفكر القومي. وما يمكن لنا ان نركز عليه حقاً في هذا الكتاب هو الجانب القومي الذي يكاد ان يحصر بالفصول السبعة التي يتألف منها الكتاب.

يحدد الكاتب موقفه ووضعه القومي منذ البداية، وهو يتحدث بشكل دائم عن المسألة القومية محاولاً ان يبتعد عن (الحلم القومي) او ما يسميه (اليوتوبيا)، ويحاول جاهداً ان ينظر الى المسألة القومية من زاوية عملية أو تاريخانية. ومصطلح (تاريخانية) هذا الذي يستخدمه غير مرة في فصول كتابه، يفهم منه موقف ضد التسرع وضد تحويل فكرة الوحدة العربية الى امر خارج عن سياق التاريخ.

اذاً الكاتب مع التدرج في موضوع الوحدة. وهو دائماً ما يعيد الاعتبار لرؤية الامور من أكثر من زاوية بحثاً عن المتمم الطبيعي للفكر وللحقيقة. وهو يعتبر أن غالبية الأمور التي قد نراها الآن ظواهر تراجع، انما تشكل بنظره فاتورة حساب للصدمة القومية أي لاستحقاق المفاجأة وحرق المراحل والتقدم الافتعالي ورد فعل العطالة عليه واستحقاق التناقض مع كل المسلمات السابقة. وهو يعتبر ان هذا الوضع يشكل (فرصة) للوطن العربي لتحقيق نقلة تحولية مقبلة، ولاختبار اوسع لمقولة الديمقراطية، وهو يستعيد بذلك فترة ما بعد الثورة الفرنسية وفترة اوروبا المدمرة في الحرب العالمية الثانية ووضع المانيا في عهد النازية. فالمقياس للأمور التاريخية ليس الحدث الآني انما الفاعلية التثميرية وآفاقها واتجاهاتها والدور التاريخي المهيأ تراكمياً لها.

وفي مقارنة فكرية بين ميكيافيل في الغرب وعند العرب يؤكد على المبدأ القومي الذي يقف خلف السياسة الميكيافيلية. فهو يأتي في سياق التجزئة ليطرح اشكالياتها وبحس مأزوم هاجسه الوحدة، ويأتي في باكورة وتألق سيرورة النهضة وفي غمرة انكسار اوروبا الموحدة برباط ديني قروسطي. ويصل في النهاية الى أن العرب لا يحددون خطاً محدداً

بـدقـة، أو أنـهـم لا يحـددون المبـادىء أو الفعاليات الحيثية التي تخدم حـركة التـاريخ كتقدم وكفعل حضاري ويحدد أولويات الفهم السياسي كما يلي:

١ ـ الاستراتيجية العليا.

٢ ـ الجهد التنفيذي: (أ) عنـاصر الضغط السياسي، (ب) الدبلوماسية.

٣ ـ ميزان القوى.

وفي حـديـث عـن الصراع الـعـربـي ـ الاسرائيلي يقف الكاتب بحزم ضد أي اتفـاق مـع العـدو الصهيـوني، ويـدرس في سيـاق بـانورامي متـألق اشكال الاتفـاقات الـدولية للسلام ليصل في النتيجـة الى أن السلام مـع اسرائيل مستحيل، لأنها ليست قومية موجودة ومستقرة تاريخيـاً في المنطقة العـربية، ولأنـه ليس لاسرائيل حدود، ولأن أي مفاوضات مـع اسرائيل ستكون عمليـاً مفاوضـات على شروط وجود العرب واستمرارهم في الحياة. فالصراع العربي ـ الاسرائيلي عند الكاتب اوسع واغنى من صراع عـلى الحـدود، وأنـه لا يمكن ان يدخل زمناً للسلم لأن كل تسوية سيـاسية لا بد ان تأخـذ بعين الاعتبـار كل الحقـائق على الارض وتوازن القوى، والوضع العـربي الآن لا يسمح بمثل هكـذا تفاوض حتى وان كـان تكتيكياً، ويقترح الكاتب ما يلي:

ـ تأخير الصراع استعداداً لجولة مقبلة.

ـ استخدام اوسع تكتيك مرن لذلك.

ـ دخول لعبة التوازن الدولي عربياً وبثقـل عربي جديد.

ـ عزل اسرائيل.

ويؤكـد الكـاتب عـلى ان صيغـة المؤتمـر الدولي هي الصيغة الافضل استخدامها حالياً الامر الذي لن ترضى به اسرائيل اطلاقاً، لأنها ستستهدف شق الصف العربي.

وفي تعقيبه على اتفاقات كامب ديفيد يـرى الكـاتب انها كـانت تهـدف لأهـداف محـددة تماماً وهي:

ـ اخراج اكبر قوة عسكرية وبشرية عربية وهي قوة مصر.

ـ انفراد اسرائيل بمصر.

ـ تهديد القومية.

ـ تخفيف الضغط عن اسرائيل عسكرياً.

ـ قطع العلاقـة بين آسيـا العربيـة ومصر الافريقية.

ويبحث الكـاتب في الفكر القـومي مسألـة الوحدة العربية ويشكل هذا البحث قسماً من الكتاب فصله السـابع بـالتحديـد، حيث ينقد الفكر القومي السـابق بشيء من الموضـوعية، مؤكداً انه كان من الطبيعي ان يرتكب اخطاء كـالتركيـز عـلى اللغـة والخلط بـين القـوميـة والدين، لأنه كان يخوض معارك في تلك الفترة وبسبب رومـانسيـة خـاصـة. كمـا يـرفض الأحادية والمبالغة في الرؤية ويضع (العروبـة) في نصـابها التـاريخي وفي مسار التفـاعـلات التاريخية. والثقـافة العـربية يصفهـا الكاتب فيمـا يسميه المثـاقفة والتثقيف أي التفـاعـل ايضاً.

المسألة القومية عنده مستقبلية، لذلك فهي تحتـاج الى نفس واعٍ وواقعي وإعـداد دائم، فهـو يميـز بـين الشعـور القـومي والـوعي والـوجود، ويـرد الخلط بين هـذه المفاهيم الى أزمة العلاقة مع الغـرب وموضـوعية المسـيرة الاسلامية والمسـيرة القومية، وينتهي الى ان الفكر القومي لا يزال في بداية الطريق وهو في محاولاته يؤسس لوجود عصري ولـذلك لا بـد من نقده.

وفي حديثه عن التجارب الوحـدوية يتنـاول الوحدة العربية وهو ينظر اليها بعين من قـرأ تجارب الوحـدات الغربيـة، ومن يتصور بـأن سياق الوحدة العربية قد يكـون سياقـاً آخر، ولكنـه يجب أن يستفيد من سيـاق الوحـدات الغربية بخاصة الالمانية.

ويرى ان الوحدة في تاريخ اوروبا قد كانت

انسجاماً بين مسيرة الواقع وبين الآفاق الوحدوية فالوحدة قد كانت فلسفة للحياة اليومية. ويرى كذلك ان الفكر لا يستطيع ان يقدم للوحدة اكثر من اطار عام، وان تقدم النظرية على الممارسة كان عنصر احباط لسرعة تحقيق الوحدة وربما عامل تشويه كما يرى في تجربة وحدة المانيا وايطاليا.

ويطالب الكاتب ما يسميه الذاتية الوحدوية بالمساهمة في خلق ميزان للقوى ـ محلياً واقليمياً ـ متجدد باستمرار. ويعتبر بأن المهمة القومية اليوم هي في اعادة مصر ـ العربية الى الصف العربي وضرب محاولات ابقائها خارج الخط العربي، وبالتالي المساهمة في الغاء الاتفاقات المبرمة. ولا يعتبر ان هنالك قوانين وحدوية، ولكنه يرى بأن هنالك دائماً امكانات وحدوية يجب استدعاؤها باستمرار، وهي امكانات محلية وقطرية ودولية والاخيرة تتمثل في تقلب ميزان القوى العالمي ونشوء حالة عالمية جديدة أو مرحلة انتقالية. ففكرة الوحدة عند الكاتب هي فكرة تاريخية أو عملية تاريخية، والسياسة آخر محطات هذه العملية ـ على حد رأيه ـ والمطلوب السعي لتطوير الرؤية الوحدوية واعادة الاعتبار لتاريخية العمل الوحدوي، وبالتالي للتراكم الوحدوي.

ان حجم الكتاب أقل من أن يوحي بحجم الفكر القومي الذي يزخر به، وبالعمل والجهد الكبيرين اللذين يحملهما في طياته، وهو رغم أي نقد يمكن ان يوجه له، فإنه كما قلنا واعد جداً وتستحق افكاره النقاش□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٩)

المثقفون والبحث عن مسار

دور المثقفين
في اقطار الخليج العربية في التنمية

الدكتور اسامة عبد الرحمن

ندوة «العنف والسياسة في الوطن العربي»

القاهرة، ٢٧ ـ ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧

د. جلال عبد الله معوض

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ مصر.

مقدمة

نظمت ندوة «العنف والسياسة في الوطن العربي» ثلاث هيئات عربية هي: منتدى الفكر العربي، ومركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، واتحاد المحامين العرب. وحضر الندوة، سواء بصفة مشارك أو مراقب، لفيف من الباحثين العرب في شتى المجالات السياسية والقانونية والاجتماعية من المهتمين بقضية العنف السياسي في الوطن العربي. وقدمت في الندوة ونوقشت سبع أوراق عالجت العديد من جوانب هذه القضية سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الدولي.

أوراق الندوة

١ ـ العنف السياسي والجماعات الهامشية ـ بحث في التاريخ الاجتماعي لجماعات الجعيدية والزعر ـ نموذج مصر، ورقة قدمها د. محمد نور فرحات، أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون بكلية الحقوق في جامعة الزقازيق ـ مصر، تتبع فيها من منظور ماركسي الجذور الاجتماعية التاريخية للجماعات الهامشية (الجعيدية ـ الزعر ـ الحرافيش). في مصر باعتبارها ذات صلة وثيقة بقضية العنف السياسي. وأكد الباحث أن المجتمع المصري شهد في مختلف عصوره التاريخية نشأة جماعات هامشية تفر من نظام الانتاج القائم على الاستغلال ومن جهاز الدولة القائم على القهر، وكانت هذه الجماعات ـ والتي أدرج الباحث ضمنها الفارين من نظام الانتاج الى المؤسسة الدينية في شكل خدم المعابد في العصر الفرعوني ورهبان وخدم كنائس في العصر القبطي وصوفيين وحرافيش في العصرين المملوكي والعثماني ـ تلجأ في معظمها الى التعطل وأداء العديد من الاعمال الهامشية غير المنتجة، مما جعل تأثيرها في الحياة الاجتماعية منذ العصر الفرعوني حتى الآن يقوم على الحط من قيمة العمل وهدمها. وكانت هذه الجماعات في العصرين المملوكي والعثماني تقيم في الاحياء الفقيرة على اطراف المدن الكبرى وبخاصة العاصمة، مثل احياء «الحسينية» و«الصليبية» و«الجعيدية» في القاهرة، وكانت هذه الاحياء تضم المصريين الوافدين من الريف أو البادية هرباً من

القحط والجفاف، فضلاً عن بعض العرب الوافدين من الشام والعراق. ولا تزال عادة الاقامة في أحياء الاطراف ملازمة للهامشيين في مصر المعاصرة حيث يفضل الريفيون المهاجرون الى القاهرة الإقامة على حدودها وأطرافها المتاخمة للطرق التي سلكوها في الهجرة، فيقيم المهاجرون من الدلتا في شمال القاهرة، بينما يقيم الوافدون من الصعيد في جنوب القاهرة، وتُعد هذه الاحياء بؤرة لجرائم المال والنفس وحوادث الفتنة الطائفية وانتفاضات الجياع.

وأكد الباحث أن الجماعات الهامشية، بحكم رفضها للتنظيم الاجتماعي برمته ورفضه لها، هي أقرب فئات المجتمع ميلاً الى العنف السياسي. وحدد ثلاثة أشكال لهذا العنف عرفتها مصر عبر تاريخها حتى الآن، **أولها** انتفاضات الجماعات الهامشية بطريقة عفوية أما طلباً للرزق تحت وطأة الجوع والقحط وأما نتيجة للوعي الزائف والتعصب الديني في شكل اثارة نزعات الفتنة الطائفية. **وثانيها** أعمال التخريب والعنف لصالح السلطة الحاكمة مقابل بعض المكاسب المادية مثل الحملة التي ارسلها والي مصر عام ١٦١٣ م من فتوات وزعر «حارة الفوالة» لاخماد تمرد العسكر النظاميين، بل «وقد تكشف الاعوام المقبلة عن علاقة السلطة بالزعر في احداث كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٢ والفتنة الطائفية في السبعينات وانتخابات ايار/ مايو عام ١٩٨٤»، **وثالثها** انخراط الزعر والجعيدية والهامشيين في حركة سياسية جماهيرية مع غيرهم من فئات المجتمع مثل نجاح زعر «الحسينية» متلاحمين مع صناعها وحرفييها وعلماء القاهرة في عزل «احمد آغا» والي مصر عام ١٢٠٥ هـ، واشتراك الزعر والجعيدية في الحركة الشعبية التي تزعمها الشيخ الشرقاوي عام ١٢٠٩ هـ احتجاجاً على ظلم وتعسف الامراء المماليك.

وأشار الباحث في نهاية ورقته الى أن الواقع المصري الراهن يشهد منذ السبعينات، إضافة الى نمو الجماعات الهامشية الفقيرة، ظهور جماعات هامشية ثرية افرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادي بما صاحبها من انخفاض وتدهور قيمة العمل حيث اتيحت فرصة الثراء لبعض الهامشيين الفقراء، «فظهرت اعداد كبيرة من مليونيرات حمالي الموانيء ومزاولي الفن الرخيص وتجار الاوهام والمخدرات وسماسرة الصفقات الوهمية»، كما انضم الى هذه الفئة من الهامشيين الاثرياء غير المنتجين قطاع آخر من المصريين العائدين من البلدان النفطية المتعيشين على عوائد ايداعاتهم المصرفية والمضاربة.

وتمركز النقاش الذي اعقب هذه الورقة حول امور عدة من بينها: عدم اقتصار نموذج الجماعات الهامشية على مصر وحدها لأنه موجود ايضاً في البلدان العربية الاخرى، ولكن ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار في هذا الخصوص ما يوجد بين هذه البلدان من خصوصية يصير معها التعميم أمراً قد يؤدي الى مزالق خطيرة، امكانية وحدود المشابهة التاريخية التي لجأ اليها الباحث بين وقائع وظواهر عرفتها مصر في ماضيها وحاضرها، مدى صلاحية الاعتماد على أطر ومناهج غربية (ماركسية) في فهم وقراءة التاريخ العربي الاسلامي. واضافة الى ذلك أشار البعض إلى أن مفهوم «التهميش» ركيزته الغربة (Alienation) وبالتالي، فإنه ينطبق أيضاً على العديد من القيادات العربية الحاكمة التي تشعر بالغربة ازاء جماهيرها نتيجة افتقاد أو ضعف الشرعية، الامر الذي يؤدي الى ممارسة هذه القيادات لصور شتى من القمع ازاء جماهيرها وهو ما يفرز أيضاً عنفاً شعبياً.

٢ ـ حول اسباب العنف السياسي، ورقة قدمها د. علي اومليل، من المغرب، طرح فيها قضية أساسية هي علاقة العنف السياسي

بالديمقراطية في الوطن العربي. وأكد ان تعثر التجربة الديمقراطية بتنظيماتها الحزبية والنقابية في أي من البلدان العربية نابع من ضعف المجتمع المدني، فالدولة ورثت التنظيمات والتجهيزات الاساسية والنظم القانونية والادارية التي كانت الدولة الاستعمارية قد اقامتها لربط البلدان العربية بمصالحها، وكان على الحركة السياسية العربية (الحزبية الدستورية) أن تتحرك داخل اطار هذه الدولة بأجهزتها ونظمها المنفصلة عن المجتمع المدني نظراً الى ان اجهزة السلطة الاستعمارية حطمت روابط الانتاج والتبادل والتعاضد في المجتمع التقليدي، فأضحى العديد من حاجات السكان التي كانوا يقومون بإشباعها من خلال روابطهم التقليدية، يتم القاء عبء الوفاء بها على عاتق الدولة والتي زاد تدخلها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا تصير الدولة في اي بلد عربي ذات سلطة مهيمنة، ويصير أي عمل عام يجري في ركاب الدولة، مما يقلص الهامش الممكن للعمل السياسي المستقل الذي يستمد شرعيته من تعبيره عن المجتمع المدني التعاقدي وليس من عمالته وتبعيته (زبونيته) للدولة.. وفي ظل ضعف المجتمع المدني تصبح الدولة قوية غاشمة ازاء مواطنيها وضعيفة مستأنسة ازاء الخارج، وتواجه الدولة ضغوط المجتمع وحاجاته التي تعجز عن اشباعها من خلال اجراءات قمعية صارمة تؤدي الى تقليص - إن لم يكن الغاء - الهامش الديمقراطي لوجود وحركة الاحزاب والنقابات.

ويترتب على اخفاق التجربة الديمقراطية القائمة على الدستورية والبرلمانية والحزبية، وعجز التنمية الاقتصادية عن استيعاب الاعداد المتضخمة من المتعلمين، تهميش العديد من هؤلاء الشباب المتعلمين وشعورهم بالقطيعة مع النظام القائم وبعدم المبالاة بالشعارات واساليب العمل السياسي وقواعد اللعبة السياسية في الدولة، ويمثل هؤلاء الشباب قوة قابلة للانفجار والعنف السياسي. ويلجأ فريق كبير من هؤلاء الشباب الى الانخراط في الحركات الدينية (الاسلامية) المتطرفة لأن «الوعي الديني في شكله الاولي والعنيف هو ملاذهم الوحيد من حالة الغربة التي يعانون منها»، ولا توجد امكانية للجوء هذه الحركات الى الحوار الديمقراطي لأن «المتطرف باسم الدين لا يحاور، بل يأمر، ولا يعتبر غيره مكافئاً له من حيث المبدأ، بل يعتبره دونه وعليه أن يصغي ويأتمر، فهو اذن ينسف امكان قيام الحوار من الاساس».

ودار التعقيب والنقاش حول هذه الورقة، حول نقاط عدة من بينها: ضرورة أخذ عوامل أخرى في الاعتبار عند تفسير أسباب العنف السياسي في الوطن العربي، فإضافة الى مشكلة غياب الديمقراطية، هناك مشكلات التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي والحرمان النسبي والاقليات وتآكل الشرعية السياسية. ودار أيضاً نقاش حول الحركات الاسلامية والاسباب الاخرى العديدة لرفضها الحوار مع النظم الحاكمة، وما إذا كان عنف هذه الحركات الذي لا يزال تهديداً بالعنف أكثر منه عنفاً فعلياً مرده الى ضعف هذه الحركات أو تعبر عن تكتيك «التقية».

٣ - التكييف القانوني للعنف على الصعيدين العربي والدولي، ورقة قدمها د. صلاح عامر، استاذ القانون الدولي العام في جامعة القاهرة (مصر)، حاول فيها تقديم صورة عامة لموقف القانون من العنف السياسي، أي ذلك العنف المرتبط بأغراض وبواعث سياسية، على الصعيدين الداخلي والدولي. وأكد أنه لا توجد صعوبات تتعلق بمعالجة القوانين الداخلية في جميع الدول للعنف السياسي الذي تُعد أعماله جرائم في جميع الاحوال، وجرائم سياسية في معظم الاحوال رغم عدم وجود اتفاق حول الجريمة

السياسية، وتضفي بعض القوانين صفة الجريمة السياسية على هذه الاعمال بقصد تخفيف العقوبة على القائمين بها لأن دوافعهم ـ على عكس المجرمين العاديين ـ هي دوافع سياسية.

اشار الباحث الى أن الخصائص الفعلية للمجتمع الدولي، وبخاصة عدم وجود سلطة عليا تعلو ارادة الدول، تجعل قواعد القانون الدولي التي تحظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية أقل قواعد ذلك القانون فاعلية، حيث يزداد لجوء الدول الى القوة لحل الخلافات بينها.. واضافة الى ذلك توجد جماعات لا تشكل دولاً مستقلة تقوم بممارسة العنف ضد دول قائمة، وهنا تطرق الباحث الى الحديث عن حركات التحرر الوطني التي اضفت الأمم المتحدة الشرعية الدولية عليها، وعلى اعمال العنف التي تباشرها في اطار كفاحها المسلح من أجل تقرير المصير. وأكد ان لجوء هذه الحركات التحررية في السنوات الاخيرة على هامش كفاحها المسلح المشروع الى ممارسة اعمال ارهابية من قبيل احتجاز الرهائن واختطاف الطائرات، هي ظاهرة تتصل بظاهرة أعمق، وهي تزايد القهر الذي تعاني منه الشعوب المقهورة التي تعبر عنها هذه الحركات في واقع دولي يشهد استخداماً واسع النطاق للقوة من جانب الدول. ومن هنا لا يمكن اعتبار هذه الاعمال (الارهابية) محرّمة على اطلاقها، حيث يجوز لحركات التحرير ممارسة هذه الاعمال ضد الاهداف العسكرية للعدو وما يتصل بها من أهداف بغرض اضعاف القوة العسكرية للعدو، ولكن ممارسة هذه الاعمال ضد الاهداف المدنية أو المدنيين المسالمين تُعد من صور «الارهاب غير المشروع».

وقد أثارت هذه الورقة نقاشاً واسعاً حول مدى مشروعية أعمال «الارهاب» التي تمارسها في بعض الاحوال حركات التحرر الوطني، فذهب فريق الى قبول رأي الباحث مع مراعاة صعوبة التمييز بين الاهداف العسكرية والتي يصير الارهاب بصددها مشروعاً، وبين الاهداف المدنية التي يصبح الارهاب ضدها غير مشروع، وذهب فريق آخر الى اضفاء المشروعية على الاعمال التي تمارسها حركات التحرر الوطني في كفاحها المسلح ـ بما في ذلك اعمال الارهاب ـ لأنها تواجه ارهاب وعدوان الدولة المحتلة، وبالتالي فإن مقاومة الارهاب ليست ارهاباً، وذهب فريق ثالث الى القول إن لجوء حركات التحرر الوطني الى أساليب الارهاب وحدها يعكس ضعف هذه الحركات وعجزها عن تصعيد كفاحها المسلح الى حد الثورة الشعبية أو حرب العصابات.

٤ ـ العنف والسياسة في مجال القانون الدولي: الجوانب القانونية لجريمة الارهاب الدولي، ورقة قدمها أحمد محمد رفعت، رئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق ببني سويف في جامعة القاهرة (مصر)، حاول فيها عرض الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الارهاب الدولي باعتباره جريمة دولية تضر بالنظام الدولي العام. وحدد بضعة عناصر للارهاب الدولي: هو عمل من اعمال العنف موجه الى ضحية معينة (فرداً أو جماعة)، يقصد منفذ هذا الفعل اثارة حالة من الرعب والفزع باستخدام الضحية في نفوس أفراد آخرين بعيدين عن مسرح العمل الارهابي، يتوقع منفذ العمل أن هؤلاء الآخرين سوف يحققون مطالبه بشأن اتخاذ موقف معين، يتسم العمل بالطابع الدولي بمعنى أن تقع الجريمة في أكثر من دولة، أو أن ينتمي ضحاياها الى دول مختلفة.. والارهاب بهذا المعنى جريمة أطرافها من الفاعلين والضحايا من الافراد والجماعات، بينما العدوان جريمة ترتكبها دولة ضد

سلامة الاراضي والاستقلال السياسي لدولة أخرى، والعدوان جريمة أشد خطراً من الارهاب، ومن هنا ليست هناك دولة ارهابية أو ما يُسمى «بإرهاب الدولة» وانما هناك دولة معتدية.

وتتبع الباحث ما عقد من اتفاقيات دولية بغرض مكافحة الارهاب الدولي مثل: اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧ لمنع ومعاقبة الارهاب، الاتفاقية الاوروبية المبرمة في اطار مجلس اوروبا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ لقمع الارهاب، واتفاقية الجرائم والافعال الاخرى التي تُرتكب على متن الطائرات الموقعة في «طوكيو» في ١٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٣، واتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات الموقعة في «لاهاي» في ١٦ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٠، واتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في «مونتريال» في ٢٣ ايلول/ سبتمبر ١٩٧١. وتتبع جهود الامم المتحدة في مجال مكافحة الارهاب، فأشار الى أن الجمعية العامة اصدرت في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٢ في دورتها السابعة والعشرين قراراً أبدت فيه اسفها الشديد ازاء تزايد أعمال الارهاب الدولي، وحثت الدول على الانضمام الى الاتفاقيات الدولية التي تعالج جوانب مختلفة من مشكلة الارهاب الدولي واتخاذ التدابير الملائمة على الصعيد القومي للقضاء على هذه المشكلة، وتم انشاء لجنة خاصة معنية بالارهاب الدولي مكونة من خمسة وثلاثين عضواً يعينهم رئيس الجمعية العامة، واجتمعت هذه اللجنة بمقر الامم المتحدة في أعوام ١٩٧٣ و١٩٧٧ و١٩٧٩، وقدمت تقارير الى الجمعية العامة في دوراتها الثامنة والعشرين والثانية والثلاثين والرابعة والثلاثين. وعرفت هذه التقارير الارهاب الدولي (يُوصف الارهاب بأنه دولي عندما يُعدله ويُنظم ويبدأ في دولة ما كي يقع في دولة أخرى، أو عندما يوجد مرتكبو الاعمال الارهابية في دولة غير الدولة التي تقع فيها هذه الأعمال)، وحددت أسباب الارهاب: الاستعمار والعنصرية والعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والعنف الجماعي الناتج عن الطرد الجماعي للسكان والاحتلال الاجنبي والسيطرة الاجنبية والاستغلال الاجنبي للموارد الطبيعية للدول النامية وانتهاكات حقوق الانسان.. الخ، وأوصت اللجنة بتدابير عملية للتعاون بين الدول من اجل القضاء السريع على مشكلة الارهاب (سرعة انضمام الدول للاتفاقيات الدولية التي تعالج بعض جوانب مشكلة الارهاب وابرام معاهدات ثنائية تتضمن احكاماً خاصة بتسليم ومحاكمة الارهابيين الدوليين).

ومن بين القضايا التي دار حولها النقاش بشأن هذه الورقة قضية «ارهاب الدولة»، حيث ذهب العديد من المشاركين في الندوة الى القول: إن دولاً معينة ـ مثل اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ـ بحكم ممارساتها المعبرة عن الارهاب بشتى صوره يجب ان توصف «بالدول الارهابية».

٥ ـ الارهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً ودولياً، ورقة قدمها د. اسامة الغزالي حرب، الخبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام (مصر)، بدأها بتحديد معنى الارهاب باعتباره «فعل او افعال العنف البدني الذي يستهدف ايذاء الكيان الانساني جسدياً الى حد القتل، وينطوي هذا الفعل على انتهاك عمدي للقواعد الاخلاقية والعرفية والقانونية للسلوك الانساني بغرض بث الشعور بالخوف وعدم الامن، ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي بمعنى انه يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا المحتملين الآخرين ليزرع الرعب في قلوبهم، ويستهدف هذا الفعل التأثير على السلوك السياسي للدولة او الدول التي ينتمي اليها الضحايا».

وتحدث الباحث عن عدة معايير لتصنيف

اشكال الارهاب، فعلى أساس معيار الهدف من الفعل الارهابي فرّق بين «الارهاب الثوري» الموجه الى ضرب دولة اجنبية استعمارية أو نظام قائم مستبد، و«الارهاب المضاد للثورة» الذي يستهدف تكريس السيطرة الاجنبية في دولة ما أو تدعيم نظام حكم مستبد، وعلى أساس معيار هوية الطرف القائم بالفعل الارهابي ميّز بين «الارهاب الرسمي» الذي تمارسه مؤسسة رسمية تابعة لأجهزة الدولة، و«الارهاب غير الرسمي» الذي يمارسه أفراد وجماعات غير رسمية، وعلى أساس معيار نطاق الانتماء المشترك أو المختلف لاطراف الفعل الارهابي ـ اي الفاعل والضحية والميدان الذي يقع فيه الفعل ـ ميز بين «الارهاب الوطني» الذي تنتمي كل أطرافه الى دولة واحدة و«الارهاب الدولي» الذي ينتمي اطرافه الى اكثر من دولة.

إذا كان الارهاب على الصعيد المحلي ـ الوطني يرجع الى عوامل مثل الحرمان الاجتماعي ـ الاقتصادي والصراعات العرقية والدينية وعدم الشرعية وعدم الديمقراطية وافتقاد القنوات الملائمة للتعبير عن المطالب، فإن انتشار العمليات الارهابية ذات الطابع الدولي في العالم المعاصر منذ أواخر الستينات وحتى الآن يعود الى عدة عوامل من بينها: لجوء حركات التحرر الوطني ـ بسبب ضعفها وعجزها عن خوض حرب العصابات ـ الى الاعتماد على الاعمال الارهابية، فضلاً عن التطورات الهائلة في عالم الاتصال مما يعني قدرة فائقة على التنقل والحركة وسرعة النشر الاعلامي وتغطيته لجميع انحاء العالم في فترة وجيزة، كما ان «الثورة ما بعد الصناعية» التي تعيشها الدول الغربية المتقدمة يرتبط بها زيادة نقاط الاختناق أو التعرض التي تحفل بها هذه الدول والتي تمثل أهدافاً مهمة وثمينة مثل الطائرات والمطارات ومحطات توليد القوى ومستودعات النفط وغيرها، ناهيك عن أثر هذه الثورة في افراز ظاهرة تعظيم فاعلية وتأثير العنف الفردي.

وأكد الباحث على انه لا توجد احصاءات رسمية أو دراسات موثقة تثبت أن «الارهاب العربي»، أي الارهاب الذي تنسبه الاجهزة الاعلامية الامريكية والصهيونية والاوروبية الى عناصر عربية، يفوق كمياً أو كيفياً الارهاب الذي ترتكبه عناصر أخرى غير عربية في أي مكان من العالم، ولكن اتجاه معظم اعمال العنف العربية الى أهداف امريكية واسرائيلية فضلاً عن الحساسية السياسية والاهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية أسهمت ليس في تركيز الضوء على تلك الاعمال أكثر من غيرها فقط، ولكن ايضاً في صبغها بطابع وحشي لا انساني يطغى على اي مبررات وأهداف وطنية مشروعة، وهذه الصورة عن «الارهاب العربي» التي تكرسها اجهزة الاعلام والدعاية الامريكية والصهيونية تجد صدى لدى قوى غربية عديدة تتسم بالتعصب وبسيادة روح «صليبية» ضد كل ما هو عربي وكل ما هو اسلامي.

ومن الناحية الفعلية تعلق «الارهاب» المنسوب للعرب في العقدين الاخيرين، **أولاً** بسلسلة عمليات خطف الطائرات قامت بها عناصر وطنية فلسطينية منذ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، **وثانيا** بعمليات احتجاز الرهائن على أيدي عناصر فلسطينية وذلك في سياق الحرب الاهلية اللبنانية والتي تحتدم معها عمليات الاختطاف، **وثالثاً** بعمليات الاغتيال التي كان فيها الفاعل أو الضحية أو الطرفان معاً من العرب والتي جرت على أرض طرف ثالث (أوروبا الغربية)، **ورابعاً**، بعمليات استشهادية في لبنان ضد الامريكيين والاسرائيليين والفرنسيين، اضافة الى هذه العمليات التي ذاع صيتها نتيجة تهديدها للمصالح الامريكية والاسرائيلية، فإن المنطقة

العربية تعج ايضاً بصور أخرى «للارهاب» مثل «الارهاب الرسمي المؤسسي» المصوّب الى حكومات واجهزة أمن واستخبارات وقوات شبه عسكرية تابعة لبلدان عربية معينة و«الارهاب غير الرسمي وغير المؤسسي» الذي تمارسه جماعات عربية غير رسمية معارضة. وهذا الارهاب الرسمي وغير الرسمي تمارسه أيضاً اسرائيل من خلال دور «الموساد» في ارهاب الفلسطينيين وغيرهم من العرب، وكذلك من خلال تشجيع الحكومة الاسرائيلية للجماعات الارهابية الاسرائيلية غير الرسمية ـ مثل حركة «غوش ايمونيم» وحركة «مائيركاهنا» ـ التي تقوم بأعمال عدائية ضد الفلسطينيين في الارض المحتلة لكسر إرادة المقاومة لديهم ولإرغامهم على ترك بلادهم.

ودار نقاش مستفيض حول هذه الورقة من جانب المشاركين في الندوة، فأشار البعض إلى أن بداية ما يُسمى «الارهاب» في العالم المعاصر كانت في الستينات على يد الزنوج الامريكيين في اطار حوادث اختطاف الطائرات الامريكية الى كوبا، وهي حوادث لم تكن تحظى باهتمام حكومي أو اعلامي غربي على عكس الحال بالنسبة الى حوادث اختطاف الطائرات وغيرها من صور العنف «الارهاب» التي لجأ اليها منذ نهاية الستينات العرب وبخاصة من الفلسطينيين من أجل لفت انظار الرأي العام الدولي الى القضية الفلسطينية.. وميز البعض بين ثلاثة انماط للارهاب، أولها الارهاب كجزء من نضال مسلح لحركة تحرير وطنية وهو مبرر من وجهة نظر ثورية، وثانيها الارهاب كعمل رئيسي ووحيد لحركة تزعم أنها وطنية ثورية، وهو ما لا يمكن تبريره من وجهة نظر الفكر الثوري الذي يرى في مثل هذا الارهاب عملاً فردياً عاجزاً عن تحقيق الاهداف الثورية، وثالثها الارهاب كامتداد لعمل اجهزة استخبارات دولة ما لتسوية خلافاتها مع خصومها في الداخل أو الخارج، ونزاعاتها مع الدول الاخرى من خلال عمليات التخريب والتفجير.

٦ ـ **التجربة السودانية**، ورقة قدمها د. حماد عمر بقادي، ممثل حزب الامة بالسودان، تعرض فيها بالتحليل للتجربة السودانية بين السياسة والعنف عبر ثلاث حقب تاريخية منذ استقلال السودان وحتى الآن.

الحقبة الأولى (١٩٥٥ ـ ١٩٦٨) شهدت نشوء حكومة وطنية لادارة شؤون السودان بعد استقلاله، ولكن التمرد في الجنوب ساهم في توتر الاجواء السياسية مما افرز انقلاباً عسكرياً في عام ١٩٦٨ دام ست سنوات، تدهورت خلالها اوضاع السودان وتفاقمت حدة مشكلة الجنوب واخذت ابعاداً اقليمية ودولية، واختارت الحكومة العسكرية طريق العنف لسحق التمرد في الجنوب مما أدى ـ ضمن عوامل اخرى ـ الى معارضة شاملة حتى اسقاطها في ثورة شعبية في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٤. اعقبت هذه الثورة ثلاث حكومات ديمقراطية تبنت الخيار السلمي لحل مشكلة الجنوب، فكان انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ والذي حضره الجنوبيون المعارضون ومراقبون من دول مجاورة، حيث تم وضع اسس سليمة للوصول الى حل نهائي لهذه المشكلة ووضع مشروع لدستور دائم يضمن هذا الحل.

الحقبة الثانية (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥)، بدأت بانقلاب عسكري قاده «جعفر النميري» في ايار/ مايو ١٩٦٩ والذي استمر نظامه حتى الاطاحة به في نيسان/ ابريل ١٩٨٥، وتميزت هذه الحقبة بالاوتقراطية وانتهاك حقوق الانسان وغياب فلسفة واضحة للنظام الحاكم الذي انحاز في البداية الى اليسار ثم انقلب الى اليمين ثم اليمين المتطرف، فضلاً عن اخفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

واتساع الفجوة بين اقاليم السودان، ناهيك عن القمع العنيف للقوى المعارضة وبخاصة الانصار مثل مذبحة «جزيرة آبا» التي انتهت بقتل الامام «الهادي المهدي»، وقمع انتفاضات حزب الأمة في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ وتموز/ يوليو ١٩٧٦. ورغم استجابة قادة المعارضة التي تزعمها حزب الامة في عام ١٩٧٧ لمبدأ المصالحة مع نظام النميري على أسس واضحة (الغاء قوانين امن الدولة ـ ضمان الحريات الاساسية ـ تعديل الدستور على اساس اسلامي ديمقراطي صحيح ـ حل الاتحاد الاشتراكي واعادة تكوينه ديمقراطياً)، إلا أن هذا النظام نكث بوعوده وأخل ببنود هذا الاتفاق مما جعل المعارضة تتخلى عن مشاركتها الرمزية في الحكم وتلجأ عبر الطرق السياسية الى تعبئة وتنظيم المعارضة الشعبية مما دفع النظام الى العودة الى القمع والعنف. وعندما لم يفلح هذا القمع، لجأ النظام الحاكم الى سن تشريعات «اسلامية» مصحوبة بقوانين للطوارىء واعتقل المعارضين وفي مقدمتهم رئيس حزب الامة «الصادق المهدي»، اضافة الى ذلك أدى قرار تقسيم الجنوب الى ثلاث مناطق خلافاً لما نصت عليه اتفاقية أديس أبابا المبرمة عام ١٩٧٢، إلى اندلاع التمرد بالجنوب مرة أخرى وبصورة أوسع وتبع ذلك تكوين الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٨٣ بزعامة «جون قرنق».

الحقبة الثالثة بدأت بانتفاضة نيسان/ ابريل ١٩٨٥ التي شارك فيها الشعب وانحاز الى جيشه في الاطاحة بنظام النميري. ومن أهم الانجازات التي تحققت في السودان منذ ذلك الحين وحتى الآن: اجراء انتخابات حرة ونزيهة في (٩٠ بالمائة) من مناطق السودان وانتقال السلطة من الحكومة الانتقالية الى الحكومة المنتخبة في الموعد المحدد، اطلاق حرية الرأي والفكر للصحافة وتكوين الاحزاب، استقلال القضاء والجامعات واجماع الشعب على الخيار الديمقراطي.. ورغم الاتصالات التي قام بها «التجمع الوطني لانقاذ الوطن» والذي يضم (١٧) حزباً و(٢٠٠) نقابة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (مقرها اثيوبيا) للتوصل الى حل سلمي لمشكلة الجنوب، وهي الاتصالات التي اسفرت عن اعلان مشروع للسلام «اعلان كوكادام» في آذار/ مارس ١٩٨٦ يقضي باتفاق التجمع الوطني والحركة الشعبية على نبذ الحل العسكري لمشكلة الجنوب، وبعقد مؤتمر دستوري في الخرطوم لحل هذه المشكلة، ورغم أنه بعد صدور هذا الاعلان بذل رئيس الوزراء السوداني «الصادق المهدي» جهوداً مضنية لتهيئة المناخ المناسب لعقد المؤتمر الدستوري، واجتمع لهذا الغرض مع قادة الحركة الشعبية في نهاية تموز/ يوليو ١٩٨٦ في «أديس أبابا»، إلا أن قوات الحركة الشعبية قامت في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٨٦ بإسقاط طائرة مدنية سودانية مما دفع الحكومة الى اتخاذ قرار بوقف الحوار مع الحركة الشعبية.

وتركز النقاش الذي اعقب هذه الورقة حول عدة محاور من أهمها: ان التجربة الديمقراطية السودانية الراهنة لا تزال تجربة وليدة وتحتاج من ناحية الى الدعم الاقتصادي العربي للسودان، وتحتاج من ناحية ثانية الى توسيع نطاق العمل الديمقراطي حتى لا يظل قاصراً على النخبة المثقفة، وتحتاج من ناحية ثالثة الى مواصلة الحوار لتسوية مشكلة الجنوب سلمياً رغم حادث اسقاط الطائرة السودانية والذي قد تكون اسرائيل هي التي نفذته او تقف خلفه لمنع المصالحة الوطنية في السودان. وقد أثار هذا الاحتمال الاخير حديثاً مطولاً عن الدور

الاسرائيلي في مشكلة الجنوب السوداني وصلات اسرائيل بحركة التمرد وتعاونها مع الدول الافريقية المجاورة وبخاصة اثيوبيا.

٧ ـ ظاهرة العمليات الاستشهادية في جنوب لبنان، ورقة قدمها د.سعد أبو دية، استاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الاردن، بدأها بتقديم صورة عامة لطبيعة الاطار الذي تم فيه الغزو الاسرائيلي للبنان، حيث كانت جميع الاوضاع اللبنانية (الحرب الاهلية وظهور بشير الجميل واختفاء كمال جنبلاط)، والعربية (الضعف العربي بعد خروج مصر بسبب صلحها مع اسرائيل وانشغال العراق بحرب الخليج والتي انقسمت بصددها مواقف الاقطار العربية)، والاوضاع الدولية (التأييد الامريكي المكثف لاسرائيل والدعم السوفياتي المحدود للعرب والامم المتحدة العاجزة عن تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني) كانت جميع هذه الاوضاع تبدو مواتية للاحتلال الاسرائيلي للبنان، بيد أن اسرائيل فوجئت بظاهرة جديدة لم تعرفها من قبل في حروبها السابقة ضد العرب، الا وهي ظاهرة المقاومة الاستشهادية اللبنانية والتي أدت الى انسحاب اسرائيل وتراجعها لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني من دون ضغط النظام الدولي أو قطب من قطبيه.

وكانت المنطلقات الاساسية لهذه العمليات الاستشهادية روحية اكثر منها مادية، وظهرت الارادة كعنصر فعال في مواجهة آلة الحرب الصهيونية والامريكية. وقد عرض الباحث عدة وقائع تاريخية، في عهد الامويين وعهد الفاتح المصري الشهير «ابراهيم باشا»، لتفسير المنطلقات الروحية الاستشهادية والخصائص الكفاحية لسكان بلاد الشام عموماً وجنوب لبنان خصوصاً. وعرض بعد ذلك بياناً تفصيلياً بالعمليات الاستشهادية التي جرت في لبنان في الفترة من ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ الى ٦ آب/ اغسطس ١٩٨٥، وعددها (١٩) عملية وجهت ضد اهداف ثابتة ومتحركة تابعة لقوات اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وجيش لبنان الجنوبي العميل والحقت بها خسائر مادية وبشرية فادحة، وقام بهذه العمليات افراد ـ لم يُعلن عن اسماء معظمهم ـ من عدة منظمات وطنية لبنانية (منظمة الكفاح الاسلامي ـ منظمة الجهاد الاسلامي ـ الثورة الاسلامية الحرة ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ـ الحزب الشيوعي اللبناني). وذكر الباحث عدة خصائص لهذه العمليات منها: ان منفذي هذه العمليات كانوا من الشباب دون الخامسة والعشرين ومن المنتمين الى طوائف لبنانية اسلامية متنوعة، وأن بعض هذه العمليات نفذها شباب من خارج لبنان وبخاصة من سوريا، فضلاً عن مشاركة بعض الفتيات اللبنانيات في هذه العمليات (سناء محيدلي ـ ابتسام حرب ـ وفاء نور الدين).

وفي خضم المناقشات التي تلت هذه الورقة، حاول المشاركون في الندوة تحديد العوامل التي يمكن في ضوئها تفسير تفجر العمليات الاستشهادية في لبنان، وأشاروا في هذا الخصوص الى ثلاثة عوامل أساسية، أولها العامل الروحي الاسلامي بتأكيده على مفهوم الاستشهاد بدليل أن الاحزاب اللادينية (الحزب الشيوعي اللبناني) كانت تقيم سرادقات ومجالس عزاء للابطال الذين نفذوا هذه العمليات، وثانيها نشوء جيل كامل من الشباب اللبناني الذين تفتحت اعينهم على حرب أهلية مستعرة يستوي فيها الاموات والاحياء، مما جعل الموت ظاهرة مألوفة لديهم بدليل أن معظم منفذي هذه العمليات كانوا من الشباب الذين انضموا الى

التنظيمات الوطنية قبل شهر أو شهرين من تاريخ تنفيذ هذه العمليات، وثالثها اثر المقاومة الفلسطينية في لبنان حيث دربت العديد من اللبنانيين على حمل السلاح، ونشأ تلاحم بين الفلسطينيين واللبنانيين الى درجة ان بعض اللبنانيين وقبل الغزو الاسرائيلي لبلادهم بسنوات قاموا بعمليات فدائية ضد اسرائيل مثل عملية «شرف الدين» وأولاده الثلاثة الاعضاء بحزب البعث في منطقة بشمال فلسطين المحتلة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.. ومن ناحية اخرى أكد المشاركون في الندوة ان المقاومة اللبنانية ضد الوجود الاسرائيلي وعملائه من جنود جيش لبنان الجنوبي فيما يُسمى بـ «منطقة الحزام الامني» في جنوب لبنان مهددة باستمرار الحرب الاهلية من ناحية، وحرب المخيمات من ناحية ثانية.

خاتمة

في الجلسة الختامية للندوة التي تعاونت في تنظيمها ثلاث هيئات بحثية وشعبية عربية غير حكومية، وهو ما يُعد في حد ذاته بادرة طيبة لتدعيم اواصر العلاقات بين هذه الهيئات وتنشيط دورها في معالجة القضايا العربية الهامة، دار نقاش مفتوح ابرز الالتقاء بين المشاركين في الندوة حول عدد من النقاط ومن أهمها: ضرورة التوصل الى حلول عربية لمشكلات الاقليات التي تمثل قنبلة زمنية موقوتة قد تنفجر في اي لحظة في اي بلد عربي، بخاصة وان اسرائيل تخطط لتقسيم المنطقة العربية الى كيانات طائفية: ضرورة تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضمان الحقوق الاساسية للانسان العربي باعتبار ذلك السبيل الوحيد لمواجهة العنف السياسي في المنطقة العربية: ضرورة دعم الكفاح المشروع للفلسطينيين وإن كانت هناك ادانة شبه كاملة للاعمال العنيفة (الارهابية) الموجهة ضد مدنيين ابرياء: ضرورة تجاوز حالة الفرقة العربية الراهنة من أجل بلورة موقف عربي ازاء اسرائيل التي تمثل عنصراً مشاركاً بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع مظاهر العنف في المنطقة العربية□